ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

صراع المحاور

إعادة ترتيب أوراق الإقليم

www.ecsstudies.com

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د.خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

صراع المحاور: إعادة ترتيب أوراق الإقليم بين المشروعات واستراتيجيات الدول الفاعلة

تحرير
جلال نصار

الاخراج الفنى
عبد المنعم أبو طالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

الفهرس

06 الافتتاحية

08 ما بين العزلة والمناورة: تطور الأدوات الإقليمية والدولية لأنقرة
محمد منصور

14 أذرع إيران الإقليمية تنشط تمهيدًا لمفاوضات النووي
علي عاطف

20 المشروع الإسرائيلي الأولى بالرعاية الأمريكية في المنطقة
شادي محسن

28 تشابكات معقدة: تفاعلات القوى الكبرى في الشرق الأوسط
مها علام - الشيماء عرفات

36 الصراعات الهجينة: أنماط الصراع في منطقة الشرق الأوسط
محمد حسن

42 الأذرع الإرهابية لتركيا وإيران: جند الخليفة والإمام
تقى النجار

48 العراق بين التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية
رحاب الزيادي

54 اختبار حقيقي: قواعد اللعبة التركية - الإيرانية في العراق
د. أكرم حسام

58 سوريا بعد عشرة أعوام.. هل من سبيل نحو التسوية؟
نوران عوضين

64 الأزمة الليبية نموذجًا لتأثيرات تنافسية المشروعات الإقليمية
حسين عبدالراضي

70 مسارات الأزمة اليمنية.. بين التصعيد ومحاولة الاحتواء الدولية
محمود قاسم

76 الحياد الصعب: أوراق الإقليم المبعثرة في لبنان
محمد عبدالرازق

82 إقليم مضطرب.. الانخراط الدولي شرق المتوسط
محمود قاسم

الافتتاحية

يشهد إقليم الشرق الأوسط، وفي قلبه المنطقة العربية، العديد من الصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تزداد وتيرتها عندما يحدث الصدام بين المحاور التي تشكلت على مدار السنوات الماضية بين أطراف إقليمية وعدد من الدول الفاعلة الكبرى التي تحاول أن تفرض رؤيتها وسياساتها على الإقليم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، مع توظيف لكل أدوات الصراع واستخدام لجماعات إرهابية مسلحة وتيارات يمينية متطرفة مستغلة في ذلك المناخ الذي يميز المنطقة من غياب للتنمية البشرية والحكم الرشيد في عدد من الدول على الأطراف وفي المركز والتي تسببت في انهيار دول وأنظمة ومؤسسات وجيوش وطنية، وتغيرت المعادلات الإقليمية التاريخية.

نتيجة لذلك، تعددت المحاور والمشروعات الإقليمية التي تسعى للسيطرة وفرض أجندتها ورؤيتها على الإقليم، وزادت مساحات الحركة مع وصول إدارة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض تعلن أنها ستنتهج استراتيجية جديدة في التعامل مع ملفات الإقليم المتراكمة والمستجدة، وأنها بصدد إعادة صياغة للعلاقات والتوازنات، ومن قبل هذا الإعلان كانت المنطقة قد وصلت إلى قمة هذا الصراع الذي يوشك على صدام مسلح بين الأطراف التي تقود تلك المحاور التي تشكلت. فإيران تقود محورًا وهلالًا شيعيًا مسلحًا يمتد في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وتنسق مع جماعات سنية مسلحة، وتأوي عناصر وقيادات تنظيم القاعدة وتهدد الأمن الإقليمي ودول الخليج العربي، وتلوح بقدراتها النووية والصاروخية الباليستية. بينما تقود تركيا محورًا يضم قطر وتيار الإسلام السياسي بأحزابه وتنظيماته الممتده في المنطقة العربية، وتوظف الجماعات الإرهابية المسلحة على مسارح العمليات المختلفة في الإقليم من سوريا إلى العراق وليبيا وفي الصومال ومالي، وتحاول تحقيق اختراق في منطقة الساحل والصحراء، فضلًا عن استفزازاتها في منطقة شرق المتوسط ودعمها للصراع في جنوب القوقاز. وإسرائيل بمشروعها القديم المتجدد في الإقليم تستمر في احتلالها لفلسطين والجولان، وتسعى لتجاوز حل الدولتين بتوجه إقليمي للتعاون الأمني والاقتصادي تصر على أنه المدخل الوحيد لحل القضايا العالقة، وأن التطبيع والعلاقات مع دول المنطقة العربية يجب أن يسبق أي ترتيبات أو مفاوضات لا أن يكون شرطًا للتطبيع والتعاون، مع عدم القبول بأي ضغوط تمارس عليها، وفي سبيل ذلك تسعى لاختراق كبير في المواقف الراديكالية، وتوقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات والتفاهمات مع دول المنطقة ترسيخًا لهذا الطموح الإقليمي.

حسابات الحركة لتلك المحاور والمشروعات تأخذ في الاعتبار وجود قوى فاعلة لها تواجد داخل الإقليم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين، وأن الصدام أو التنسيق مع تلك القوى هو ما يحدد إيقاع المد والجزر في قضايا

المنطقة، وأن حالة الصراع وعدم الاستقرار في بعض الدول أو بين بعضها بعضًا هو انعكاس لتضارب المصالح بين المحاور واستجابة لحالة الصدام مع القوى الكبرى أو بين مكونات وعناصر تلك المشروعات وفقًا لقاعدة كلاسيكية تحكم قواعد اللعبة في الإقليم تُقر بأن حركة الأفراد والمعدات العسكرية والجماعات تخضع لرقابة ورصد من قبل تلك القوى وفي عديد من الحالات توظفها لصالحها. وما بين موقف أمريكي بعدم دفع تكلفة أي تدخل عسكري لقواتها مجددًا في المنطقة، وعدم السعي لتغيير أي نظام بالقوة مع تخفيض أعداد القوات والتواجد. وبين تحرك روسي أكثر انفتاحًا على كل المحاور سعيًا للتواجد والتمدد في مساحات الفراغ المتاحة والمكتسبة عسكريًا أو بعقد صفقات مع أعدائها التاريخيين مثل تركيا وإيران. وهناك الصين التي تعمل على التأسيس لعلاقات جيدة مع كل الأطراف، وتسعى لدعم الاستقرار الذي ينعكس على انتعاش الأسواق التي تستقبل منتجاتها وتقلل من الزيادة في ارتفاع أسعار الخامات والطاقة التي تستهلكها في الصناعة للحفاظ على معدل نمو مرتفع يتجاوز الأزمات العالمية ويفتح طرق الحرير في منطقة الشرق الأوسط.

ولعل الأحداث التي شهدتها الساحات الليبية والسورية واليمنية والصومال ومن قبلها العراق مرورًا بلبنان وغيرها من بلدان المنطقة، تعد نموذجًا لما تتركه الصراعات بين تلك المحاور والقوى الفاعلة من بصمات لا يمكن محو آثارها. وقد كانت سنوات ما أطلق عليه «الربيع العربي» مختبرًا لكل التفاعلات وتضارب تلك المصالح والصفقات وفرض الإرادات بين الحلفاء دولًا وأفرادًا وجماعات وتيارات. وهو ما سنستعرضه ونختبره في هذا الملف من خلال رصد نماذج لهذا الصراع على الأرض كمدخل ورؤية مختلفة في دراسة ملفات المنطقة.

في مقابل تلك المحاور، يتحرك العرب في مجموعات تحاول أن تحتوي وتتعامل مع تلك المخاطر الناجمة عن تحركات تلك المشروعات التي بطبيعة تكويناتها وعناصرها تستهدف بشكل مباشر الأمن القومي العربي. ولعل التنسيق والتقارب المصري السعودي الإماراتي البحريني من جانب، والتقارب والتنسيق المصري العراقي الأردني في المواقف والقضايا والإصرار على دعم مركزية القضية الفلسطينية، ودعم استقرار الدول العربية، وإدانة التدخلات الخارجية، وكشف الأطماع الإقليمية؛ كان نموذجًا لهذا التحرك إلى أن تستعيد منظومة العمل العربي الجماعية عافيتها وتتشكل ملامح مشروع عربي قادر على مواجهة كل تلك التحركات.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ما بين العزلة والمناورة:
تطور الأدوات الإقليمية والدولية لأنقرة

محمد منصور

باحث بمجموعة عمل تركيا - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دخلت الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأنقرة مطلع عام 2021، في مرحلة جديدة تتزامن مع تولي إدارة أمريكية جديدة سدة الحكم في البيت الأبيض. الملمح الأساسي لهذه المرحلة هو التهدئة، ومحاولة إدارة الانخراط التركي في الصراعات الإقليمية والدولية، وكذا العلاقات مع القوى الكبرى، بروح أقل تصعيدًا وأكثر اتزانًا من النهج الذي كان متبعًا خلال السنوات الماضية.

بشكل عام، يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الاستراتيجية التركية الإقليمية والدولية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى 2002-2015: وهي مرحلة سياسة (صفر مشاكل) فيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية والدولية، والانكفاء بشكل أكبر على دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في تركيا.

المرحلة الثانية 2016-2020: وهي مرحلة سياسة (الردع الخارجي والانخراط الهجومي في الميادين الإقليمية)، التي من خلالها وسّعت أنقرة انخراطها في الأزمات الإقليمية بشكل أكبر وبمستويات متعددة.

المرحلة الثالثة 2021: وهي المرحلة المستجدة في النهج التركي على المستوى الإقليمي والدولي، ومن خلالها تحاول أنقرة في ضوء المتغيرات الأخيرة إقليميًّا ودوليًا، أن تهدئ التوترات المحيطة بها ولو مرحليًا.

التحالف التركي مع قطر وتيار الإسلام السياسي

وجدت أنقرة في دولة قطر، الحليف المثالي على المستوى الإقليمي، نظرًا لما تتمتع به هذه الدولة الخليجية من مقومات مالية ضخمة، وهو ما أتاح لها قدرًا من السيطرة والتأثير على عدد من فصائل الإسلام السياسي وأجنحتها المسلحة.

خضع التقارب بين الجانبين خلال الفترة الماضية إلى عدة محددات رئيسية، أهمها تشاركهما نفس وجهة النظر المتعلقة بالإسلام السياسي، والتي حددت توجهاتهما الإقليمية التي نبعت من التزاماتهما الأيديولوجية تجاه التوجهات الإسلامية الراديكالية والأصولية. وقد اتسع قوس التقارب بينهما ليشمل كافة مجالات التعاون، خاصة المجال الاقتصادي والدفاعي والإعلامي، بجانب قطاع الطاقة. وهذا التحالف شكل تحديًا أساسيًا للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، لأن هذا التحالف لم تقتصر أدواته فقط على الأوجه الشرعية المعلنة للتعاون بين الدول، بل تعداها الى الدعم المالي واللوجيستي للفصائل إسلامية التوجه في الخارج، وكذا دعم التوجهات الأيديولوجية المتطرفة والإرهابيين المرتبطين بحركات مسلحة مثل تنظيم القاعدة وحركة حماس وفصائل مسلحة أخرى، سواء في الشمال السوري أو القرن الإفريقي أو ليبيا.

يمكن ملاحظة تأثيرات ونتائج هذا التحالف على المستوى الإقليمي، من خلال الأداء التركي في نقاط الاهتمام الرئيسية في إفريقيا والقوقاز وشرق المتوسط وسوريا، وكذا تصادم هذا التحالف -أو تصالحه- مع القوى الدولية الرئيسية:

1-إفريقيا:

تزايد النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي لتركيا في إفريقيا خلال السنوات الماضية، في عام ٢٠٠٣، امتلكت أنقرة ١٢ سفارة في إفريقيا، وكان حجم استثماراتها الإجمالي أقل من ١٠٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٢١ باتت تمتلك أكثر من ٤٤ سفارة، وبلغ حجم استثماراتها أكثر من ٦.٥ مليارات دولار.

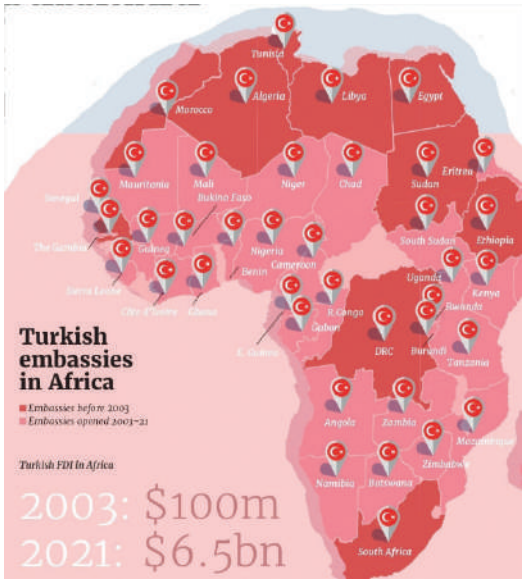

ليبيا: كان الميدان الليبي من أوائل الميادين التي شهدت بدء الصراع بين محور تركيا - قطر من جانب، وعدة دول إقليمية مثل مصر والإمارات العربية المتحدة من جانب أخر، إضافة لأدوار فاعلة لقوى دولية تدعي وجود مصالح لها داخل ليبيا. تتبعت تركيا خطى الدوحة في ليبيا، فطورت بشكل كبير دعمها لقوى الغرب الليبي، مستهدفةً إيجاد موطئ قدم لها على المستوى العسكري يخدم توجهاتها بمنطقة شرق المتوسط، وهو ما ترجمته عبر الاتفاقية الأمنية والعسكرية التي عقدتها أنقرة مع حكومة الوفاق (نوفمبر2019)، الى جانب تسيير رحلات بحرية وجوية لنقل الأسلحة والمرتزقة لدعم حكومة الوفاق، وصولًا لتمركز عناصر عسكرية تركية بشكل دائم في ليبيا.

يلاحظ أن الاشتباك التركي مع كل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة ومصر على الأراضي الليبية تم التراجع عنه من جانب أنقرة أواخر العام الماضي، في إطار السياسة التركية الجديدة السالف ذكرها، والتي تركز على التهدئة ومحاولة حلحلة الخلافات القائمة مع دول الإقليم، لكن الواضح أن أنقرة لن تتخلى بسهولة عن مكتسباتها الحالية في ليبيا وترغب فى البناء عليه.

القرن الإفريقي: تتشارك الدوحة وأنقرة نفس النظرة الاستراتيجية فيما يتعلق بالقرن الإفريقي، وتحديدًا الصومال، نظرًا لموقعه المميز على المستوى الجغرافي، وحاولت كلا الدولتين ليس فقط الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة في الصومال، لكن أيضًا إعادة إحياء دور الفروع المحلية لجماعة الإخوان المسلمين في القرن الإفريقي وشرقي إفريقيا، بحيث يتم استخدام هذه الفروع كنقاط ارتكاز لتنفيذ السياسات التركية والقطرية في المنطقة. في الصومال بدأت الدوحة منذ عام 2012 في دعم حركة (الدم الجديد)، المنبثقة من حزب (الإصلاح)، وهو الفرع الصومالي لجماعة الإخوان المسلمين، ثم دعم المرشح الرئاسي المرتبط بحركة (الشباب) الأصولية المرتبطة بتنظيم القاعدة محمد عبد الله محمد عام 2017، علمًا أن الحكومة القطرية كانت قد قدمت -حسب معلومات مجلة «دير شبيغل» الألمانية- دعمًا بقيمة 20 مليون دولار لهذه الحركة، عبر الحركة النشطة لمنظمات الإغاثة الإنسانية القطرية، مثل هيئة (عيد الخيرية).

وتُعد تركيا المستثمر الأجنبي الأكبر في الصومال، وقدمت لمقديشو أكثر من مليار دولار كمساعدات متنوعة منذ عام 2011، كما تتولى شركاتها -كالبيرق القابضة وفافوري- إدارة ميناء ومطار العاصمة. وقد أعادت أنقرة افتتاح سفارتها بالعاصمة الصومالية عام 2016، وهي واحدة من أكبر سفاراتها، وأعقب ذلك افتتاح مدرسة وقاعدة عسكرية (عام 2017) بتكلفة وصلت إلى 50 مليون دولار، أضف إلى ذلك شروعها في برنامج موسع لتدريب وتسليح وحدات الجيش الصومالي.

تستهدف تركيا من هذا الدعم ليس فقط ضمان تأثيرها في هذه المنطقة الحيوية، بل وملء أي فراغ محتمل قد يخلقه انسحاب وحدات الاتحاد الإفريقي من الصومال. كما يسير هذا الدعم في اتجاه استراتيجية تركية تم تطبيقها في ليبيا وسوريا وقرة باغ، وفيها تستخدم أنقرة وحدات عسكرية أو شبه عسكرية، من أجل دعم حلفائها في حالة نشوء نزاعات عسكرية. كما شكل تراجع حجم الاهتمام والدعم العربي للعمق الإفريقي فرصة لتركيا كي تشغل هذا الحيز، خاصة في ظل تعثر مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوروبي.

2-سوريا:

كانت التحركات التركية والقطرية فيما يتعلق بالملف السوري متطابقة إلى حد كبير، حيث راهن كلاهما على إمكانية إسقاط النظام الحاكم في دمشق، عن طريق دعم الفصائل المسلحة، خاصة ذات التوجهات الأصولية والإخوانية مثل (فتح الشام - جبهة النصرة - تنظيم داعش)، وقد كان الدعم التركي المقدم لهذه الفصائل مستمرًا ومكثفًا على مستويات عدة، ضمنت لتركيا نفوذًا عسكريًا وسياسيًا في مناطق شمال وشمال شرق سوريا، خاصة في ظل اتّباع أنقرة سياسةَ (تتريك) المناطق الموالية لها في الشمال السوري، عبر تشكيل منظومات تعليمية وإدارية ذات صبغة

تركية، ودعم الأقلية التركمانية، وتعديل الوضع الديموغرافي خاصة محافظة إدلب.

المنطلقات التركية في التعامل مع الملفين العراقي والسوري كانت تضع الملف الكردي كأولوية، حيث استهدفت القضاء على الأنشطة الكردية المناوئة لها. ولهذا أطلقت منذ منتصف عام 2016 وحتى العام الماضي، أربع عمليات عسكرية رئيسية في شمال وشمال شرق سوريا، هي (درع الفرات - درع الربيع - نبع السلام - غصن الزيتون)، وهي عمليات أيدتها الدوحة بشكل علني، ومنحت أنقرة القدرة على دفع الأنشطة الكردية المسلحة إلى العمق السوري، وضمان وجود نطاق آمن موالٍ لها في الشمال السوري، يؤمنه تواجد عسكري تركي في نقاط محددة، وآلاف العناصر ضمن فصائل ما يعرف بالجيش السوري الحر.

وتواجه أنقرة عدة تحديات بالحالة السورية، وفي مقدمتها علاقات واشنطن وقوات سوريا الديمقراطية، ففي ظل إدارة ترامب السابقة، تم إطلاق اليد التركية في سوريا -وليبيا أيضًا- وقدمت أوروبا والولايات المتحدة دعمًا تسليحيًا للوحدات الكردية في العراق وسوريا، تحت عنوان محاربة تنظيم داعش، لكن في الوقت الحالي، ونظرًا لأن المؤشرات الحالية تشير إلى توجه الإدارة الأمريكية الجديدة، لتوسيع علاقاتها مع المكونات الكردية، وكذا التوتر العام في العلاقات بين واشنطن وأنقرة، يفرض على الأخيرة قيودًا مرحلية على حرية حركتها في الميدان السوري.

3- القوقاز:

أدى الدور التركي في القوقاز لتوتر العلاقات بين أنقرة وموسكو؛ حيث تنظر أنقرة إلى دول القوقاز بنظرة تختلط فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، بالاعتبارات المتعلقة بالإرث العثماني، والتوترات العرقية المتعلقة بالأرمن وصراعهم التاريخي مع القومية العثمانية. لهذا سارعت أنقرة أواخر العام الماضي إلى دعم أذربيجان بشكل مكثف على المستوى العسكري والسياسي، وتشجيعها لبدء معركة كبيرة مع القوات الأرمينية حول إقليم (ناجورني قرة باغ). شمل الدعم التركي استقدام المرتزقة السوريين من ليبيا للقتال على أرض قرة باغ، ما جعل للقوات الأذرية اليد العليا على المستوى الميداني، وتسببت هذه المعركة في انكفاء القوات الأرمينية، والتسبب في أضرار كبيرة على المستوى الدعائي لأداء الأسلحة الروسية التي كانت في حوزة القوات الأرمينية.

ورغم هذه النتيجة، إلا أن هذه التوجهات كانت مزعزعة لمصالح روسيا في أوروبا الشرقية، لذا نظرت موسكو للنشاط التركي كتهديد لسياساتها؛ إلا أن التوافق بين الجانبين تم في القوقاز مثله مثل الوضع القائم في سوريا، ففي ناجورنو قرة باغ تم إيقاف إطلاق النار والاتفاق بين الأتراك والروس على الترتيبات الميدانية المتعلقة بالقوات المتواجدة في الإقليم، وهي نتيجة أرادت موسكو من خلالها تقليل الخسائر الناجمة عن هزيمة أرمينيا، لكنها في الوقت نفسه تعي جيدًا أن النتائج المترتبة على هذه الهزيمة تجعل لزامًا على موسكو تثبيت أقدامها بشكل أكبر، سواء في أرمينيا، أو في شرق أوكرانيا الذي تحارب فيه منذ سنوات قوات انفصالية مدعومة من موسكو.

4- شرق المتوسط:

دخلت تركيا في مواجهات صدامية مع دول شرق المتوسط، كان من أبرزها النزاع على الجروف القارية مع اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل، وبالإضافة لتوظيف ورقة اللاجئين والخلاف المتجدد حول قبرص، والذي تعزز بسبب شراء أنقرة لمنظومات (إس400-) الصاروخية الروسية، لابتزاز الدول الأوروبية. وفي مرحلة تالية، اعتمدت أنقرة مواقف عدائية في شرق المتوسط، من خلال عمليات مستمرة للتنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصادية لكل من قبرص واليونان، وتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق فى ليبيا، وتحرشات عسكرية مستمرة باليونان، ومواجهة بحرية محدودة مع فرنسا.

وتزايدت عزلة أنقرة بشكل أكبر، خاصة بعد تشكيل (منتدى غاز شرق المتوسط)، وترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وقبرص، واتفاق كل من اليونان وقبرص وإسرائيل على إنشاء خط أنابيب الغاز (إيست ميد)، وتسببت السياسات التركية التصعيدية تجاه اليونان وفرنسا في إجبار أوروبا على اتخاذ خطوات عقابية في اتجاه تركيا، تم من خلالها تعزيز القرارات الأوروبية السابقة بحظر التسليح عن أنقرة، على خلفية تدخلها العسكري في شمال سوريا.

الولايات المتحدة التي توترت علاقاتها خلال السنوات الأخيرة مع أنقرة، على خلفية اعتقال أنقرة للقس أندرو برانسون عام 2018، وكذا على خلفية العملية التركية في سوريا عام 2019، المسماة (نبع السلام)، وشراء أنقرة لمنظومات الدفاع الجوي الروسية، ردت على النهج التركي التصعيدي عبر سلسلة من العقوبات التي طالت القطاع العسكري التركي، وبعض الشخصيات السياسية التركية، وكذا رفع واشنطن لحظر التسليح الذي كان مفروضًا على قبرص اليونانية، وتفعيل التعاون الأمريكي العسكري مع اليونان، وهذا ما فعلته فرنسا أيضًا.

الاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم اتخاذه خطوات تصعيدية عالية المستوى ضد أنقرة، إلا أنه قام بإجراءات للضغط على أنقرة، مثل إقتطاع 145.8 مليون دولار من مبالغ تابعة لصناديق أوروبية، كان من المفترض أن تمنح لتركيا خلال عام 2020، وذلك ردًا على عمليات التنقيب التركية في المياه الاقتصادية القبرصية، وكذا فرض عقوبات على المسئولين عن عمليات التنقيب عن الغاز في هذه المنطقة.

نتيجة لتكتل هذه الخطوات ضد أنقرة، لوحظ خلال الأشهر الأخيرة أن أنقرة شرعت في سلسلة من الإجراءات التي تستهدف تخفيض التوتر في شرق المتوسط، فبعد أن أصرت مرارًا أنها لن تتفاوض مع اليونان بشأن المياه الاقتصادية، اضطرت في النهاية إلى عقد جولة من المباحثات مع أثينا برعاية أوروبية، تضمنت تصريحات تشير إلى رغبة أنقرة في أن تكون شريكة لدول شرق المتوسط في إدارة الثروة الغازية في هذه المنطقة. كذلك، أعربت أنقرة عن استمرار رغبتها في دخول الاتحاد الأوروبي، وأعادت تفعيل الاتصالات معه بعد فترة من الجمود، وبدأت كذلك في إعادة التواصل مع فرنسا، من أجل تحسين العلاقات معها، بعد فترة من التوتر شابتها محاولة تركية للإضرار بفرنسا اقتصاديا، عن طريق الترويج لحملة واسعة لمقاطعة المنتجات الفرنسية، كانت تستهدف من خلالها أنقرة تسديد ضربة لباريس ردًا على مواقفها المؤيدة لمصر وفرنسا من جهة، ومن جهة أخرى تخفيف التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن حملة مقاطعة المنتجات التركية في الخليج العربي.

التهدئة التركية في 2021

ختامًا، يمكن اعتبار العام الجاري عامًا تستكين فيه التوجهات التوسعية والتصعيدية التركية، في كافة ميادين انخراطها الإقليمي والدولي، ما بين تصريحات تركية لافتة حول التعاون مع مصر، ومباحثات حول شرق المتوسط مع اليونان، واحتمالات قوية لتحسين العلاقات مع الخليج العربي وإسرائيل والاتحاد الأوروبي. وهذا لا يعني بالضرورة أن أنقرة ستتخلى عن نفوذها أو مكتسباتها، التي أنفقت فيها أموالًا طائلة، وجيشت فيها وحدات عسكرية كبيرة، وآلاف المرتزقة. لكن يبدو مستقبل العلاقات بين أنقرة وطهران، وأنقرة وواشنطن، هو الملف الأهم أمام صانع القرار التركي في الأشهر المقبلة.

إن واشنطن التي تتعامل بتجاهل وجفاء لافت مع أنقرة منذ ما قبل تولي الإدارة الأمريكية الجديدة، لا تبدو منفتحة على تحسين العلاقة مع تركيا، بل وتلوح حاليًا بفرض عقوبات عسكرية جديدة على أنقرة، ناهيك عن فتح الحزب الديموقراطي لملف حقوق الإنسان في تركيا، وهو ملف سيمثل نقطة إرتكاز أمريكية لشن حملة من الضغوط على انقرة.

أما طهران، التي كانت على مدار السنوات الماضية، على توافق عام مع أنقرة، كانت له أوجه عديدة، من بينها تطابق استراتيجيتهما حيال الوضع الكردي في العراق وسوريا، وكذا الدعم الاقتصادي الذي قدمته أنقرة لطهران خلال فترة فرض إدارة ترامب للعقوبات عليها، وجدت نفسها أمام توتر مفاجئ شاب هذه العلاقات، على خلفية الدور التركي في أزمة قرة باغ، وتلميحات الرئيس التركي بخصوص منطقة (أذربيجان الشمالية) التي تحتلها إيران حاليًا. كان الغضب الإيراني واضحًا من هذا التوجه، إلا أنه من المرجح أن تستمر العلاقات بين الجانبين على وضعها الحالي، بالنظر إلى تمكنهما من إدارة الاختلافات السابقة بينهما، وعلى رأسها الاختلافات الجذرية في توجهاتهما فيما يتعلق بالملف السوري.

هذه التحديات والعزلة الإقليمية والدولية التي دخلت فيها تركيا منذ سنوات، مضافًا إليها الانكفاء التركي المحتمل على المستوى الإقليمي خلال الأشهر المقبلة، والتداعيات الاقتصادية والصحية الداخلية؛ جميعها تفرض على حكومة العدالة والتنمية تحديات داخلية كبيرة، خاصة في ظل تصاعد الأصوات السياسية الرافضة للنهج التركي الخارجي، ومطالبة هذه الأصوات بالعودة لاتّباع سياسة (صفر مشاكل)، وتوسيع قاعدة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. هذه الأصوات ربما يكون لها وزن فاعل خلال الاستحقاقات الانتخابية التي تقترب حثيثًا في تركيا، وهو ما يمكن اعتباره سببًا آخر من أسباب لجوء أنقرة إلى التهدئة في محيطها الإقليمي والدولي.

أذرع إيران الإقليمية تنشط تمهيدًا لمفاوضات النووي

علي عاطف

باحث بالمرصد المصري - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بدأ المشروع الإقليمي الإيراني يتبلور عمليًا وبشكل أوضح على أرض الواقع منذ عام 2011. فلم تكن الظروف والمشهد الإقليمي والدولي منذ عام 1979 وحتى عام 2003 تسمح لإيران بهذا التمدد العسكري الحالي. ومنذ عام 2003 وحتى بدايات 2011، انحصر النفوذ الإيراني العسكري والسياسي عمليًا في العراق، إضافةً إلى دعمها ورعايتها لعددٍ من المليشيات الأخرى في بعض دول المنطقة.

وعلى الرغم من أن طهران لم تتوقف منذ عام 1979 عن تنفيذ خططها في المنطقة، حتى في ذروة حرب الثماني سنوات مع العراق (1980-1988)؛ إلا أن المشروع الإيراني الذي يتبناه نظام الحكم الحالي برز جغرافيًا وعسكريًا بشكل أكبر بعد عام 2011، بحيث لم تشهد الدولة الإيرانية تمددًا بهذا الحجم منذ عهد الصفويين (1501-1736).

انكمش هذا النفوذ الإيراني في المنطقة بشكل ضئيل خلال فترة تولي الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الحكم في الولايات المتحدة؛ للعديد من الأسباب من أبرزها كم العقوبات الكبيرة للغاية التي فرضتها إدارته على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية في إيران من النفط وحتى بعض الأفراد الإيرانيين أو المتعاملين معها. ولكن في ظلّ توقعاتها بإعادة التفاوض على الاتفاق النووي من جديد مع إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن، بدأت إيران تتطلع لإعادة لعب الدور نفسه الذي مارسته قبل 2018 على وجه التحديد.

ففي ظل توقعات بإعادة التفاوض على الاتفاق النووي من جديد، يرى البعض أن مجال التحرك الإيراني في المنطقة، على وجه الخصوص، من المحتمل أن يتسع؛ نظرًا لإمكان حصول طهران على الأموال والانفتاح أكثر على العالم والإقليم، مما يعطيها قدرة أكبر على الحركة.

ولكن هذا الرأي يحتاج إلى نظرة تحليلية أعمق للتدقيق في إمكان حدوثه من عدمه وما إذا كانت عوامل تنفيذه متوافرة أم لا. وللإجابة عن هذا التساؤل، هنا سوف نلقي أولًا النظر على طبيعة هذا المشروع الإيراني من خلال ركنه النظري ومدى اتساعه وتنفيذه على أرض الواقع وأدواته التي يوظفها ثم صدامه مع بعض المشارع الإقليمية الأخرى.

الركن النظري والأداة الوظيفية للمشروع الإيراني

يستند المشروع الإيراني بالأساس إلى النظرية التي طوّرها آية الله روح الله الخميني خلال فترة ما قبل اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، ألا وهي نظرية «الولي الفقيه». ترى النظرية، التي يتبناها أتباع المذهب الاثني عشري الشيعي الذين يتركزون على وجه الخصوص في إيران والعراق، أنه في ظل «غيبة الإمام المهدي» يجب أن يحل أحدٌ محله وهو «الولي الفقيه»؛ وذلك من أجل أن يمهد لظهوره ليس فقط داخل إيران ولكن خارجها أيضًا، حسبما يعتقد أتباعها.

وعلى النقيض من باقي مراجع الشيعة منذ القدم، ترى النظرية ضرورة تدخل الولي الفقيه في الشئون السياسية والحكم، إذ إن الاثني عشرية لم تكن تعتقد بهذا المنهج قديمًا، حيث كانت ترى ولاية الفقيه في الأمور الدينية فقط، وهو ما أثار انتقاد الكثير من المراجع الشيعية في الماضي والحاضر، من أمثال آية الله أبي القاسم الخوئي (1899-1992) وآية الله علي السيستاني (1930 - الآن). ولا تقتصر المعارضة على حوزة النجف الأشرف، بل إن مراجع إيرانية مثل «آية الله شريعتمداري» و«آية الله حسين منتظري»، الذي أسماه الخميني «ثمرة حياتي»، كانوا معارضين للقراءة الخمينية للنظرية.

ولا تزال النظرية تواجه انتقاداتٍ حادةً لتدخلها في السياسة بشكل عام، بينما يرى كثير من الشيعة ضرورة عدم تدخل الفقهاء في أمور الحكم؛ لأن النظرية تعطي «الفقيه» السلطة المطلقة في الحكم وتجعله معصومًا لا يمكن نقده أو مناقشة تصرفاته.

وبناءً على ما تضمنته النظرية، تبنى النظام الإيراني منذ اليوم الأول له مبدأ تصدير الثورة الذي ينص عليه الدستور الإيراني نفسه في مقدمته وفي مادته 154 التي تنص على «دعم النضال المشروع للمستضعفين» في جميع دول العالم، حسب الدستور الصادر عام 1979. وهنا، تستخدم إيران الأداة المذهبية وتوظفها من أجل تنفيذ مشروعها الإقليمي وحتى فيما وراء الإقليم. فطهران تجند بعض المنتمين للمذهب الشيعي وتنشئ من خلالهم وكلاء منتشرين في دول عدة

كالعراق ولبنان واليمن عن طريق هذه الأداة. ويقف التدريب والدعم المالي لهذه الجماعات إلى جانب الأداة المذهبية ليكتمل بذلك تأسيس الوكيل ويستمر في أداء دوره.

إلى أين وصل نطاق التمدد الإيراني العسكري الإقليمي؟

شهد المشروع الإيراني في الشرق الأوسط أولى خطواته التنفيذية خلال العام الأول للثورة، فقد دعا الخميني آنذاك جاره العراق إلى الثورة على نظام الحكم القائم في ذلك الوقت والذي كان يقوده الرئيس الأسبق صدام حسين. وعبّر الخميني خلال السنوات الأولى للثورة عن معاداته للدول وأنظمة الحكم القائمة في الدول المجاورة.

بالتزامن مع قيام حرب الثماني سنوات مع العراق، بدأت إيران بالفعل في تأسيس مليشيات موالية لها في الدول المجاورة، كان أولها «حزب الله» في لبنان عام 1982، ثم أخرى في البحرين ومليشيا «حزب الله الحجاز» في المملكة العربية السعودية الذي تأسس عبر «حزب الله» اللبناني وامتد نشاطها من عام 1987 إلى عام 1996، وكان من أبرز عملياتها التفجير الإرهابي الذي وقع في مبنى سكن البعثة الأمريكية في مدينة الخبر السعودية عام 1996 وأدى إلى مقتل 120 شخصًا من بينهم 19 أمريكيًا.

بعد انتهاء الحرب مع العراق عام 1988 وحتى عام 2003، لم يشهد المشروع الإيراني توسعًا كبيرًا يُذكر، حيث ظل على دعمه وتمويله لبعض الجماعات الموالية له في المنطقة، خاصة في لبنان في ذلك الوقت. وبعد عام 2003، شهد المشروع الإيراني تدريجيًا تطبيقه العملي في العراق من خلال إنشاء طهران عشرات المليشيات الموالية لها في هذا البلد وبدء التغلغل الثقافي من جهة أخرى هناك إلى أن وصلت إلى ما نراه اليوم.

تطور المشروع الإيراني وتوسع أكثر بعد حالات الانفلات الأمنية التي شهدتها بعض بلدان الشرق الأوسط، لنجد أن الحضور العسكري الإيراني الفعلي قد امتد إلى الأراضي السورية واليمنية وتوسع لاحقًا في العراق بشكل أكبر مما كان عليه بعد 2003.

بشكل غير مباشر، استخدمت إيران الأموال التي حصلت عليها بعد التوصل إلى اتفاق نووي مع القوى الكبرى في عام 2015، أو ما يُعرف بـ«اتفاق لوزان»، في تمويل أنشطتها وتوسعها العسكري إقليميًا عبر أذرعها، وهو ما أصبح لاحقًا أحد دوافع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، للخروج من هذا الاتفاق في 2018.

وعلى الرغم من «الانكماش» الذي شهده المشروع الإيراني الإقليمي خلال السنوات الثلاث السابقة، خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق ترامب؛ إلا أن هذا الانكماش كان مجرد تراجع جزئي ومؤقت في التحركات العسكرية الإيرانية داخل منطقة الشرق الأوسط؛ نجم عن أسباب اقتصادية وعسكرية كان من أبرزها:

- كم العقوبات الهائل على إيران الذي أضاف إليه ترامب حزمًا إضافية لم يسبق لها مثيل عند النظر إلى تعدادها والمدة الزمنية التي فُرضت خلالها. وهو ما أدى إلى توترات مجتمعية داخلية بالأساس في إيران.

- تأثير هذه العقوبات على التمويل الإيراني للأذرع العسكرية التابعة لها في المنطقة، ومن أبرزها «حزب الله» اللبناني الذي أفادت مصادر عدة أواخر العام الماضي بأن العقوبات عليه وعلى إيران دفعته لاتخاذ إجراءاتٍ استثنائية قلص من خلالها الرواتب وسرّح العشرات من عناصره.

- مقتل بعض قادة الحرس الثوري الإيراني ومن بينهم قائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني، في غارة جوية بالقرب من مطار بغداد الدولي في يناير 2020. وقد أدى ذلك إلى إحداث ضعف في قدرة هذا التنظيم على التحرك والتنسيق أو حتى السيطرة على باقي الوكلاء الإيرانيين في العراق وسوريا.

- عدم قبول قوى دولية أخرى بتمدد أوسع للدور الإيراني في مناطق مثل سوريا.

ينبغي التأكيد هنا على أن المشروع الإيراني في المنطقة لا يقتصر فقط على توظيف «طرف ثالث» لتنفيذه، وهم الوكلاء؛ ذلك لأن النفوذ الإيراني

يصحبه مد ثقافي في بعض المناطق داخل العراق وسوريا واليمن كذلك، إضافة لأنشطة «حزب الله» في لبنان.

على أي حال، فإذا كان النفوذ الإيراني في المنطقة قد «انكمش» بعض الشيء إبان حكم ترامب، كما سبق الحديث عنه، فإنه لا يزال يحتفظ بـ«قواعده» في هذه الدول، وما حدث كان تراجعًا نسبيًا غير مؤثر على هيكل النفوذ الأساسي في هذه الدول. ولكن على الرغم من ذلك واجه النفوذ الإيراني في سوريا رغبة روسية في عودة الأوضاع إلى الاستقرار، ما جعل موسكو غير مرحبة بتوسع الدور الإيراني على الأراضي السورية. ولذا، فإن أكثر المناطق التي تشهد تحركًا إيرانيًا بشكل أكبر عبر الطرف الثالث في المنطقة هي الأراضي العراقية.

الأذرع الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

تتمركز الأذرع الإيرانية، أو ما يمكن تسميتها بـ«الطرف الثالث»، في منطقة الشرق الأوسط حاليًا داخل الجزء الشمالي وأقصى الجنوبي منه، وتحديدًا داخل العراق وسوريا ولبنان، ويُعد العراق القاعدة الرئيسة لهذا الانتشار العسكري الإيراني.

جدير بالذكر أن الانتشار الإيراني في هذه المناطق لا يقتصر فقط على الوجود العسكري، إذ إن انتشار المراكز الثقافية أو المذهبية الإيرانية كثيرًا ما تصاحب هذا الحضور العسكري. وعلى سبيل المثال، يمكننا رؤية ذلك في مناطق كثيرة بالعراق، كما يُقال إن هناك انتشارًا إيرانيًا من هذا النوع حول مرقد السيدة زينب جنوبي العاصمة دمشق فيما بعد عام 2011.

على أية حال، توالي إيران عشرات المليشيات في العراق وسوريا واليمن ولبنان، نوجز أبرزها فيما يلي:

العراق:

- منظمة بدر: من أقدم المليشيات الموالية لإيران في العراق، حيث تشكلت عام 1982، ويقودها حاليًا «هادي العامري».

- حزب الله العراقي: تأسس عام 2003 وكان يقوده «أبو مهدي المهندس» الذي قُتل عام 2020.

- عصائب أهل الحق: تشكلت عام 2014 لمواجهة تنظيم «داعش» الإرهابي.

- الحشد الشعبي: يبلغ عدد أفراده حوالي 130 ألف شخص، وقد أُعلن عن ضمه رسميًا إلى الجيش العراقي النظامي في عام 2019.

- «كتائب سيد الشهداء»، «كتائب الإمام علي»، «سرايا عاشوراء»، و«سرايا الخراساني»، وجماعات أخرى.

لبنان: «حزب الله» اللبناني وهو من أبرز الجماعات الموالية لإيران في المنطقة، ويُعد الوكيل العسكري الأبرز لها في الشرق الأوسط، ووكيلها الأساسي في لبنان. تشكل عام 1982 ويُقال إن عدد عناصره يبلغ حوالي 25 ألفًا، إضافة إلى احتياطيين يصل عددهم إلى حوالي 30 ألفًا آخرين.(*) وتمثل هذه الجماعة ورقة ضغط سياسية رئيسية لإيران عند الحديث حول التفاوض مع الدول الغربية بشكل عام.

سوريا: بدأ الانتشار العسكري الإيراني على الأراضي السورية منذ عام 2011، وأخذ يتدرج من مستشارين عسكريين إيرانيي الجنسية إلى تشكيل وكلاء لها يقاتلون بالنيابة عن الحرس الثوري الإيراني، وإن لم يغب الأخير عن المشهد السوري أبدًا منذ 2011. وتتمثل المليشيات الإيرانية في سوريا في الآتي:

(الحرس الثوري الإيراني، فيلق القدس، لواء «فاطميون» المتكون من الأفغان اللاجئين أغلبهم في إيران، لواء «زينبيون» الباكستاني، حزب الله اللبناني والعراقي، لواء أبو الفضل العباس، وعدد آخر من الوكلاء العرب).

اليمن: تُعرف مليشيا «الحوثيين» بأنها الوكيل الأساسي لإيران في اليمن، فهي تتلقى الدعم منها منذ سنوات طويلة، وقد زادت وتيرة هذا الدعم منذ عام 2011، حيث سيطرة المليشيا على بعض المناطق في اليمن بدعم من طهران، ولكن التحالف العربي الداعم للقوات اليمنية التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا قد استعاد العديد من هذه المناطق في إطار خطة للمساعدة على فرض الشرعية في اليمن.

المشروع الإقليمي الإيراني ونظيره التركي

لا يمكن وصف العلاقات الإيرانية-التركية بالوثيقة؛ لأن علاقات الطرفين تشوبها الشكوك المتبادلة، كما أن إرثها عدائي بامتياز. وعلى الرغم من ذلك، فقد اضطر الطرفان أو أجبرا على تذويب «بعض» الجليد بينهما خلال الفترة الماضية، خاصة العقد الأخير. فإيران تحتاج إلى تركيا كمنفذ للتهرب من العقوبات المفروضة عليها، خاصة تلك الاقتصادية، بينما تتعدد الأسباب التركية في هذا الصدد والتي تجيء المصالح الاقتصادية على رأسها ثم السياسية التي ترتبط بطبيعة علاقات الطرفين مع الولايات المتحدة.

يتشابه المشروع الإيراني مع نظيره التركي في توظيف الطرفين للمذهب من أجل تحقيق أهداف سياسية، فطهران تستخدم المذهب الشيعي لتوظيف العناصر الموالية لها، كما توظف تركيا المذهب السني في تأسيس جماعات على الطراز نفسه. ويواجه المشروعان تنافسًا في بعض مناطق الشرق الأوسط برز خلال السنوات التي تلت 2011 مباشرة.

فعلى سبيل المثال، لا تتفق طهران وأنقرة في وجهة نظر واحدة فيما يخص الملف السوري، حيث إن الأولى تدعم حكومة الرئيس بشار الأسد، بينما تعارض الثانية وجوده. ويمثل العراق منصة أخرى للمنافسة بين المشروعين. وعلى الرغم من ذلك، لا يبدو هناك تنافس بارز على الأقل ولا تقارب نظري أو عملي في بعض مناطق الإقليم الأخرى، مثل لبنان التي يمثل «حزب الله» فيها الوكيل الإيراني الأبرز في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، على الرغم من محاولة أنقرة مؤخرًا إيجاد نفوذ لها في لبنان.

وتأتي ليبيا في السياق نفسه، والتي لم يكن الإيرانيون متحمسين للانخراط فيها إلى جانب تركيا على الرغم من مغازلة الأخيرة لطهران بغية حدوثه؛ ذلك لأن «مجال التحرك الإيراني المكثف في الوقت الحالي لا يشمل المنطقة الغربية من البلاد العربية ومن بينها ليبيا».

على أية حال، إن كان الطرفان قد اضطرا إلى تعميق العلاقات الاقتصادية الثنائية، فإن اقتسام مناطق النفوذ سيظل يشعل التوترات بينهما ويجعل المشروعين في حالة تأهب مستمرة خاصة في مناطق التماس. وكان آخر هذه الأزمات الصراعَ الذي اشتعل في النصف الثاني من العام الماضي بإقليم «ناجورني قرة باخ» المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان في القوقاز غربي آسيا.

إسرائيل.. عائق كبير أمام المشروع الإيراني

تُعد إسرائيل من بين العوائق الكبرى التي يواجهها تمدد المشروع الإقليمي الإيراني. فالطرفان، وتحديدًا النظام الإيراني وإسرائيل، يصفان بعضهما بـ«التهديد الوجودي»، وهو لفظ لا ينطبق على سبيل المثال عند وصف طبيعة العلاقات الإيرانية التركية.

لا يلتقي المشروع الإيراني مع أهداف إسرائيل في المنطقة، فالطرفان متنافسان في أغلب الساحات؛ لأن إسرائيل بشكل رئيسي لا تريد توسع النفوذ الإيراني، خاصة العسكري، واقترابه منها في سوريا ولبنان؛ لأنها تنظر إليه كتهديد جوهري ضمن الإطار الأكبر الذي تصفه إسرائيل بـ«التهديد الوجودي» من جانب إيران، كما سبق التطرق إليه.

إذا كانت إسرائيل تقلق كثيرًا من اقتراب إيراني في هاتين الدولتين، فإن طهران هي الأخرى تخشى نفوذًا إسرائيليًا بالقرب من غربها في إقليم كردستان العراقي، حيث عبّرت عنه هذه المخاوف أكثر من مرة. وربما تُفسِّرُ هذه المخاوفُ الإيرانية من إمكان إسرائيل محاصرة إيران، والضغط على تركيا في الوقت نفسه، وتسهيل توجيه ضربات عسكرية إليها في حال نشوب حرب بينهما في المستقبل أو حتى ضربات غير مباشرة.

وإذا كان من الممكن لتركيا وإيران تحقيق انفراجات في العلاقات الثنائية وفيما يتعلق باقتسام النفوذ، فإن هذا الأمر يبدو أكثر صعوبة بين إيران وإسرائيل، مما يعني صدامًا مستمرًا وانفراجة غير متوقعة.

وبعد استعراض طبيعة المشروع الإيراني ومدى تمدده في الآونة الأخيرة وعلاقته بمشاريع أخرى في المنطقة، نتطرق إلى مستقبل هذا المشروع في ظل توقعات إعادة التفاوض على الاتفاق النووي، الذي وإن حدث ستكون له تداعيات غير مباشرة على التحرك الإيراني في الإقليم.

ماذا بعد الاتفاق النووي المحتمل؟

تأمل إيران كثيرًا في استعادة نفوذها العسكري في الإقليم مثلما كان قبل 3 سنوات، وذلك في ظل احتمالية الإفراج عن أموالها بعد إعادة التفاوض على الاتفاق النووي مع الإدارة الأمريكية الجديدة. فقد كانت الأموال إحدى أبرز المشكلات التي واجهت طهران خلال السنوات القليلة الماضية فيما يخص استمرارها في دعم وكلائها في المنطقة، إلى جانب عوامل سياسية وعسكرية أخرى.

لكن إمكان تحقيق طهران هذا الهدف سيكون أسيرًا للتحولات الإقليمية والدولية التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية. **فسوريا** قد استقرت -إلى حدٍ كبير- ولن تسمح روسيا بإعادة اضطراب الأوضاع الأمنية في هذا البلد، وهو ما يمكن قراءته من خلال الأنباء المتضاربة خلال السنوات القليلة الماضية حول وقوع مناوشات بين القوات الروسية ومليشيات تابعة لإيران على الأراضي السورية. وعليه، فإن مجال التحرك الإيراني في سوريا في المستقبل القريب على الأقل لن يكون كما كان عليه خلال السنوات الأولى للأزمة السورية.

عراقيًا، أعلنت الحكومة في بغداد الانتصار على تنظيم «داعش» الإرهابي عام 2017، ويحاول العراق في الوقت الحالي السير في طريق تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي محليًا، خاصة بعد الزيارة التي قام بها بابا الفاتيكان البابا فرانسيس مؤخرًا إليه، والتي تُعد من العوامل المشجعة لبغداد في هذا الصدد. ويعني هذا أن مساحة التحرك العسكرية أو السياسية الإيرانية في العراق يُرجح ألا تتسع في المستقبل القريب؛ لأنه لن تكون هناك قابلية لتوسيع مثل هذا الدور مجددًا.

وتظل **الحدود اللبنانية** مع إسرائيل، مع تمركز «حزب الله» بالقرب منها، هي المرشحة لأن تشهد توتراتٍ بشكل أكبرَ خلال الفترة القادمة عند مقارنتها بنطاق الدور الإيراني في العراق وسوريا في المستقبل؛ ذلك لأن طهران توظفها كورقة سياسية ربما تحتاج إليها عند التفاوض بشأن الاتفاق النووي مستقبلًا أو الضغط من أجل أهداف أخرى، وكذلك عند الأخذ في الحسبان حالة عدم الاستقرار التي يشهدها الشارع اللبناني، سنرى أن احتمال التصعيد على هذا الجانب قوي.

من ناحية أخرى، من المرجح أن **الأزمة الاقتصادية** التي اجتاحت الكثير من دول العالم، إثر انتشار أزمة فيروس كورونا منذ بداية عام 2020، سوف تدفع جميع الأطراف إلى محاولة تعزيز الجوانب الاقتصادية خلال الفترة المقبلة، ما يعني ضرورة تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، التي تتدفق منها ملايين براميل النفط اليومية التي تغذي عجلة الصناعة والحركة حول العالم.

كما لا ينبغي تجاهل إدراك الفاعلين في دوائر صناعة القرار الإيراني حقيقة أن المواطنين باتوا غاضبين بشدة خلال السنوات الأخيرة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة إهدار الأموال على دعم المليشيات في الخارج، ما يعني أن النظام الإيراني ربما يولي قسطًا من أية أموال قادمة لتعزيز حركة الاقتصاد المحلية.

ختامًا، إن توسيع طهران نطاق تحركها العسكري الإقليمي خلال الفترة المقبلة في حال تمت إعادة التفاوض على الاتفاق النووي لا يُتوقع للأسباب السالف ذكرها أن يصل على الأقل إلى ما كان عليه قبل عام 2018، وأخيرًا يجب أن نضع في الحسبان أن الإدارة الجديدة في البيت الأبيض ستحاول تجنب أخطاء الماضي التي حدثت عندما تم الإفراج عن أموال لإيران في الخارج.

المشروع الإسرائيلي الأولى بالرعاية الأمريكية في المنطقة

شادي محسن

باحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحمل إسرائيل أجندة استراتيجية تتعلق برسم طبيعة حضورها في إقليم الشرق الأوسط، وتتفاعل بأنماط واتجاهات محددة ترسخ لوجود إسرائيل في المنطقة، ولكنها تلتقي وتتصادم مع مشاريع إقليمية أخرى هما المشروعان الإيراني والتركي. كما تتفاعل هذه المشاريع الثلاثة مع نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنحاز إلى إسرائيل من خلال علاقة خاصة تسمح بتبادل وجهات النظر على مستوى استراتيجي لتحقيق مصالح إسرائيل في المنطقة، والاعتراف بشرعيتها. يتموج الداخل الإسرائيلي بين تيارين متصارعين من أجل معركة تحديد هوية الدولة، بين التيار الديمقراطي، والتيار القومي الديني المتشدد؛ مما أثّر على اتجاهات المشروع الإسرائيلي وأهدافه، كما أثر على سياسة إسرائيل الخارجية ومحددات مشروعها الإقليمي.

تبحث السطور القادمة عن أنماط تفاعلات المشروع الإسرائيلي في المنطقة، ونقاط الصدام والالتقاء مع المشروعين الإيراني والتركي، وتطورات العلاقة الإسرائيلية-الأمريكية، وأخيرًا البحث في مدى تأثير الداخل في إسرائيل على سياسته الخارجية.

اتجاهات المشروع الإسرائيلي في المنطقة

تسير أجندة إسرائيل نحو مجموعة من الاتجاهات التي تمنح مؤشرًا لكشف أهداف مشروعها الإقليمي، يبرز أهمها فيما يلي:

1- استبدال المشروع القومي العربي بنظام شرق أوسطي يضم إسرائيل: يشغل الطموحَ الإسرائيلي في الإقليم حيز حر بسبب غياب المشروع العربي البديل، وتعثر المساعي العربية في عقد تكامل أو تعاون إقليمي عربي ناجح في المجالات الاقتصادية، أو الأمنية. بل إن أحد محددات الأمن القومي الإسرائيلي هو عرقلة التنسيق العربي المشترك، خاصة على المستوى العسكري منعًا من تكرار هزيمتها في حرب أكتوبر 1973.

إذ ترى إسرائيل أن أحد أهم التهديدات التي تمس بقاءها هو قيام صحوة قومية عربية تنعكس في إقامة مشروع عربي إقليمي؛ لأنه قد يستبعد إسرائيل من المنظومة الإقليمية. وبالتالي تلجأ إسرائيل إلى ترسيخ أساسات قيام نظام شرق أوسطي من خلال عقد مصالح اقتصادية وأمنية مشتركة.

2- السمة الاستراتيجية للمشروع: يتسم المشروع الإسرائيلي بالطابع الاستراتيجي الذي يتعدى حدود الحسابات الاقتصادية. بعبارات أخرى، لا تقدم الاعتبارات الاقتصادية مساحة كافية لتفسير التفاعل الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية. يتضح ذلك في الأنباء الإسرائيلية التي أفادت اعتزام إسرائيل والدول الخليجية (الإمارات تحديدًا) إقامة خطوط أنابيب لتصدير النفط الخليجي إلى أوروبا، مرورًا بإسرائيل. فوفق الحسابات الاقتصادية يتبين أن التكلفة الاقتصادية للبنية التحتية تفوق العائد المالي للصادرات النفطية. ولكن وفق الحسابات الاستراتيجية، تطمح إسرائيل لترسيخ اندماجها إقليميًا عبر إقامة بنية تحتية ذات طابع اقتصادي وتنموي.

3- إقامة سوق رأسمالية إسرائيلية-عربية: تستهدف إسرائيل تعزيز التعاون التجاري مع الدول العربية من خلال قطاع الأعمال وليس التعاون عبر الحكومات، وهو ما اتضح في تدشين إسرائيل لمركز الأعمال الإماراتي-الإسرائيلي فور توقيع اتفاق أبراهام، كما تبين في وفود الأعمال التي تتدفق على الإمارات والبحرين بعد الاتفاقية. ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى أمرين اثنين: **(أ)** هو خلق قاعدة شعبية عربية تستفيد من التعاون التجاري مع إسرائيل. **(ب)** تشابك المصالح التجارية الإسرائيلية العربية مما يسمح لإسرائيل بتكوين جماعات ضغط على الحكومات العربية. ومن البديهي أن يتيح ذلك فيما بعد خلق قاعدة تكنوقراط لها تاريخ من التعاون مع إسرائيل يمكن أن تصعد إلى هذه الحكومات.

3- البنية التحتية: ترى إسرائيل أن البنية التحتية، سواء في مجال النقل أو الطاقة، هدف استراتيجي لا يمكن التنازل عنه؛ **(أ)** لضمان استدامة المصالح العربية-الإسرائيلية، وتمحورها حول إسرائيل كمركز إقليمي، تترافق معه نية أوروبية وأمريكية لتقديم دعم مادي لتمويل هذه البنى. **(ب)** دفع الاقتصاد الإسرائيلي ذاتيًا؛ لا سيما وأن التقارير تشير إلى حاجة الاقتصاد الإسرائيلي إلى التطوير من خلال إقامة بنية تحتية متقدمة؛ وذلك يفسر عدم تنازل إسرائيل عن علاقتها مع الصين رغم التحفظات الأمريكية.

5- ضمان التفوق العسكري النوعي للجيش الإسرائيلي في المنطقة: وهو المحدد الذي يدفع إسرائيل للاستثمار في العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة. يترافق معه إعادة النظر في بنية الجيوش العربية، وتقليص قدراتها الهجومية، علاوة على تحويل أي انسحاب إسرائيلي من أراض عربية إلى رصيد عسكري لها في المنطقة. ويفسر ذلك الحرص الإسرائيلي على إقامة مناطق منزوعة السلاح. وأهم نقاط هذا المحدد هو الحفاظ على أن تكون إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة.

6- تحييد القضية الفلسطينية: استغلت إسرائيل الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في 2010-2011 التي تسببت في تذيّل القضية الفلسطينية أولويات الدول العربية، وشرعت في ترسيخ منظومة استيطانية في الضفة الغربية قلصت من فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. كما كرست من الانفصال بين حركتي فتح وحماس تقليصًا لفرص إقامة دولة فلسطينية موحدة.

الصدام والالتقاء مع المشروعين الإيراني والتركي

تتقاسم الرؤية والمشروع الإسرائيلي مساحة التفاعل مع المشروعين الإيراني والتركي بين الصدام والالتقاء، ويمكن توضيح هذه المساحات فيما يلي:

أولًا- التفاعل الإسرائيلي-التركي في المنطقة:

نقاط الصدام:

1- شرق المتوسط: يتبنى المشروع التركي استراتيجية وطن أزرق التي تفترض سيطرة تركيا على إقليم شرق المتوسط، والهيمنة على ثرواته من الطاقة، مما أدخل تركيا في صدام مع اليونان وقبرص عبر استفزازات عسكرية، تصادمت أيضًا مع إسرائيل التي ترى نفسها حليفًا استراتيجيًا مع قبرص واليونان من أجل نقل الثروة الطبيعية المكتشفة لديها واستغلالها تجاريًا مع السوق الأوروبية.

2- حركة حماس: يرتكز المشروع التركي المصطبغ بصبغة دينية تاريخية ترجع إلى الخلافة العثمانية، على تمكين حكومات حليفة يكون قوامها جماعة الإخوان المسلمين، من بينها حركة حماس التي تعتبرها أنقرة سلطة شرعية في قطاع غزة. قدمت تركيا دعمًا سياسيًّا وماليًّا لحركة حماس تسبب في إحداث توترات أمنية بين حماس وإسرائيل، علاوة على منح الجنسية التركية لعشرات من قادة حماس، وتشكيلها خليات استخباراتية بالتعاون مع حماس لتأجيج العنف المسلح في الضفة الغربية.

3- التحالف بين إيران وتركيا: يحيط بإسرائيل القلق من التحالف الذي يجمع تركيا وإيران في عدد من الملفات، منها ملف الطاقة، والموقف من طموح الأكراد في الانفصال.

4-الدعم الإسرائيلي للأكراد: اعتمدت إسرائيل على تحالف الأقليات من أجل كشف النقاط الرخوة في المنطقة، وكان دعم إسرائيل للأكراد في سوريا والعراق هو أحد انعكاسات هذه السياسة. من الجانب التركي، تجد أنقرة في التوجه الكردي الانفصالي مهدد بقاء وتهديدًا استراتيجيًا للدولة التركية. لذا لا تنظر تركيا إلى الدعم الإسرائيلي للأكراد بعين الرضا والارتياح.

نقاط الالتقاء:

1- ترتيبات الطاقة في الشرق الأوسط الكبير: تحصل إسرائيل على إمدادات النفط بنسبة 40% من الحقول الأذرية في القوقاز التي تمر عبر الأراضي التركية. وحسب الرؤية الإسرائيلية، ترغب إسرائيل في ربط حقول آسيا الوسطى ودول القوقاز بشبكة أنابيب تمر عبر الأراضي التركية تستهدف تغذية السوق الأوروبية المتعطشة للطاقة، والسوق

الآسيوية الواعدة عبر الأراضي الإسرائيلية ثم الخليجية.

كما بادر الرئيس التركي «رجب أردوغان» في إبريل 2020 بالاقتراح بربط الطاقة الإسرائيلية مع تركيا عبر أنابيب تصل إلى أوروبا، حتى نجحت مصر في عقد اتفاق مع إسرائيل بربط الطاقة الإسرائيلية بمصانع الإسالة المصرية وإعادة تصديرها.

2- التعاون التجاري: تعد تركيا هي سادس أكبر وجهة تصديرية للمنتجات الإسرائيلية، مثل نواتج تقطير الزيت والكيماويات الإسرائيلية. وبلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل 2 مليار دولار في 2011 بعد أن كان مليارًا ونصف المليار في 2010. ثم قفز إلى 4.9 مليارات دولار أمريكي في عام 2017 بزيادة قدرها 12% مقارنة بعام 2016. وفي عام 2017، بلغت الواردات من إسرائيل مليارًا ونصف مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل 3.4 مليارات دولار أمريكي.

في هذا السياق، يمكن القول إن التفاعل بين المشروعين في المنطقة يغلب عليه طابع الصراع أكثر من التعاون. ويتعمق الصدام بين المشروعين في شرق المتوسط والذي توظفه إسرائيل بشكل يمنحها تقاربًا استراتيجيًا مع دول القبرص واليونان (التحالف الإسرائيلي-الهيلليني)، وهو الذراع الأمني والاقتصادي للمشروع الإسرائيلي في شرق المتوسط الذي يستهدف الوصول إلى أوروبا؛ انعكس ذلك في التدريبات العسكرية التي تعقدها إسرائيل مع قبرص واليونان في شرق المتوسط في مواجهة التهديدات التركية، كما ترسخ بعد توقيع اتفاقية المد الكهربي بين الدول الثلاث.

ثانيًا- التصادم الإسرائيلي-الإيراني في المنطقة:

يتبنى النظام الإيراني استراتيجية الهيمنة على إقليم الخليج العربي ودول النهرين، بالإضافة إلى اليمن عبر تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية من خلال زرع وكلاء محليين ينتسبون للمذهب الشيعي. وتصور إسرائيل التهديد الإيراني ضدها كتهديد وجود وبقاء، يجب

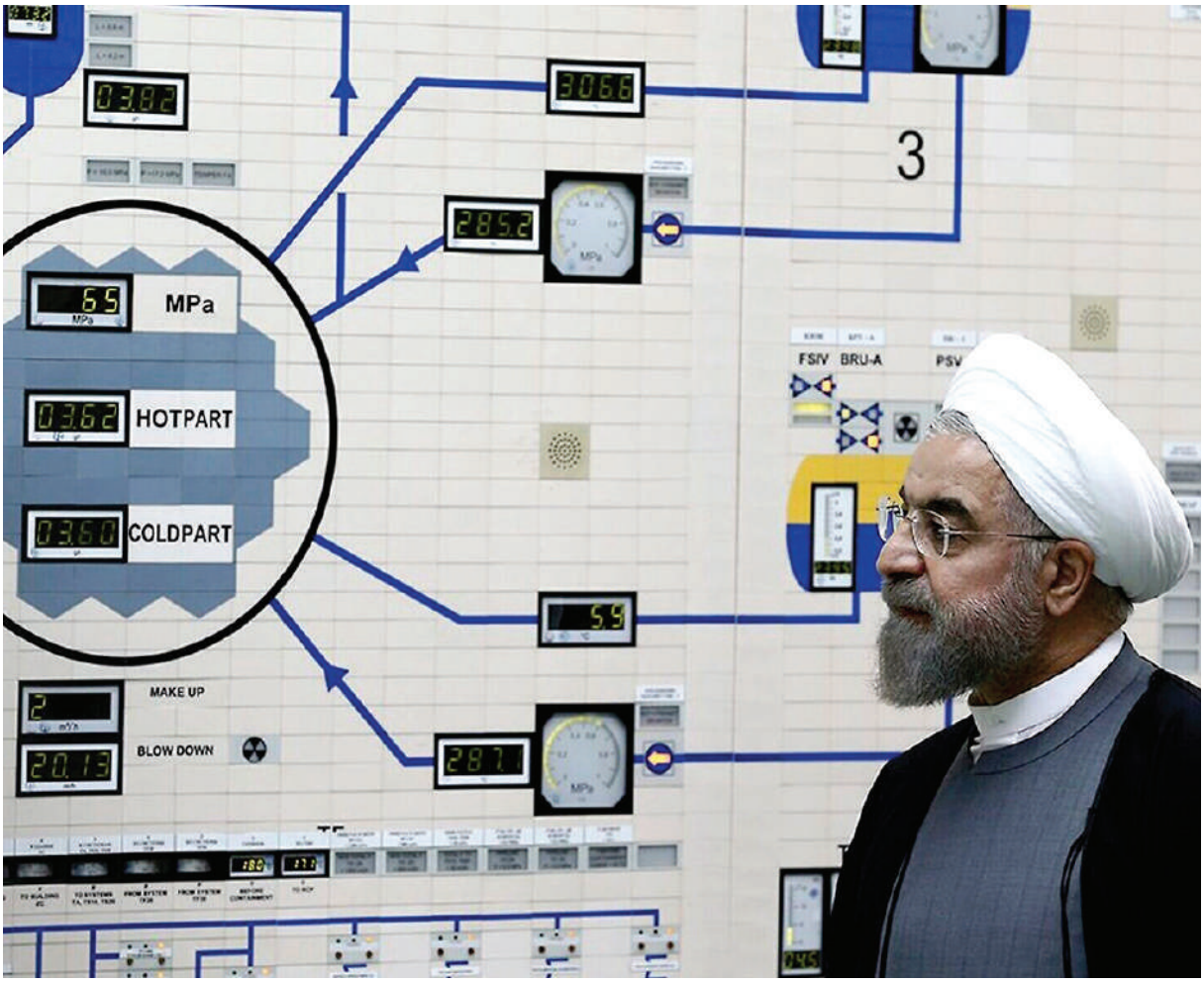

تحييده، ويجاهر الطرفان بالعداء والرغبة في تدمير كلٍّ منهما للآخر من أجل سلامة واستقرار المنطقة.

تتمثل نقاط الصراع في التالي:

1- البرنامج النووي الإيراني: أحد أهم محددات الأمن القومي الإسرائيلي هو ضمان الحفاظ على إسرائيل كقوة نووية وحيدة في المنطقة. لذا يعد سعي إيران لامتلاك قنبلة نووية يمكن توجيهها إلى إسرائيل خطًا أحمر بالنسبة لها يمكن تجاوزه.

2- وكلاء إيران في المنطقة: ينتشر وكلاء إيران في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن. ويتمثل التهديد في إمكانية نقل تكنولوجيا صاروخية باليستية إلى الوكلاء، مما يعرّض الجبهة الداخلية الإسرائيلية لخطر التعرض بصواريخ موجهة ودقيقة, وهو ما استدعى إسرائيل لتبني استراتيجيات عسكرية مختلفة في طبيعتها، مثل الحرب النوعية الخاطفة ضد المليشيات الشيعية والإيرانية في المنطقة من أجل تحييد خطر نقل التكنولوجيا الصاروخية إلى الوكلاء.

استغلت إسرائيل المشروع الإيراني في المنطقة الطامح للهيمنة على دول الخليج، لتعزيز مشروعها الاستراتيجي في المنطقة عبر اتجاهين اثنين رئيسيين، هما:

1- رفع حدة العداء ضد إيران: في مقابل التوجه الأمريكي بالانسحاب من الشرق الأوسط، وانتهاج سياسة توافقية مع إيران بشأن الملف النووي؛ رفعت إسرائيل حدة الخطاب السياسي المعادي

لإيران، بل أعلنت نيتها صياغة خطة عسكرية شاملة لضرب إيران، واستهداف مواقع نووية إيرانية، وهو ما منح للدول الخليجية تصورًا بأنها تتشارك وجهة النظر مع إسرائيل.

2- الانخراط في تحالفات إقليمية مع الخليج: من منطلق التهديد الإيراني دفعت الإدارة الأمريكية السابقة «دونالد ترامب» الدول الخليجية وإسرائيل لعقد اتفاقات سلام «أبراهام» في أغسطس 2020؛ لتعزيز فرص بناء تكتل أمني في مواجهة إيران. وسبق اتفاقات التطبيع ملامح تحالف إسرائيلي-خليجي في مؤتمر وارسو في 2019، ومؤتمر المنامة، اللذين بحثا عقد تحالف أمني لمكافحة الإرهاب الإيراني في الخليج العربي.

خلاصة القول، يمكن الإشارة إلى أن إسرائيل نجحت في تحويل إيران إلى مشروع وظيفي يزيد من فرص تمكين المشروع الإسرائيلي في المنطقة، وهو الاندماج في تحالفات أمنية واقتصادية مع الدول العربية، وعلى رأسها الدول الخليجية الزاخرة برءوس الأموال والثروات الطبيعية.

العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية بعد صعود «بايدن»

سَارَت العلاقات بين إسرائيل وإدارة «ترامب» على نحو مثاليّ تقريبًا، ولكن عَلِقَ بين الطرفين بعض القضايا أو الملفات التي رسمت شيئًا من التباين في وجهات النظر، والتوتر في بعض المواقف، والملفات. ويجدر القول إن هذه الملفات ظلت تشكل محددات رئيسية لطبيعة العلاقة بين إسرائيل والإدارة الأمريكية تحت رئاسة أي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي.

أولًا- نقاط التصادم:

1- رغبة إسرائيل في الالتفاف على حل الدولتين: وجّه رئيس الحكومة الإسرائيلية «بنيامين نتنياهو» (لأول مرة) اتهامه لدونالد ترامب كونه المسئول الأول عن عرقلة ضم أراضٍ من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية؛ وقدمت الإدارة الأمريكية دفوعها في هذا الصدد بأن على إسرائيل أن تُحقق أمرين اثنين، هما: (1) تشكيل حكومة وحدة وطنية إسرائيلية تعبر عن جميع أقطاب السياسة الإسرائيلية. (2) الموافقة على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

لذلك، يبدو أن الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب كانت تحمل سياسة مختلفة في إدارة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا تتوافق مع الرواية اليهودية اليمينية ممثلة في "نتنياهو" ومعسكره اليميني المتطرف، إذ لا توافق إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو إلغاء فكرة ضم بعض الأراضي في الضفة لسيادتها، ورهنها بالمفاوضات مع الفلسطينيين. كونها ترى (أي إسرائيل) أن سياسة فرض الأمر الواقع ستنجح في إجبار الفلسطينيين على التفاوض، بشروط وتصورات إسرائيلية.

ولا يختلف موقف الحزب الديمقراطي من ذات المحددات، فبحسب أجندة الحزب الديمقراطي 2020 ذكرت أن الحزب يتبنى حل الدولتين في حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وتتبعًا لتصريحات جو بايدن نجد أن هناك اتهامًا لنتنياهو بإفساد الحياة السياسية الإسرائيلية بميله إلى المعسكر اليميني المتطرف.

تضع إسرائيل شروطًا رئيسية في مواجهة تسوية سياسية لحل القضية الفلسطينية، مؤداها تصدير الاعتبار الأمني الذي يبرر لإسرائيل ضمها لغور الأردن (30% من مساحة الضفة)، ويبرر لها فرض لجان فنية تشرف عليها إسرائيل تنتقص من سيادة الدولة الفلسطينية المستقبلية، وفرض شرط عدم امتلاك فلسطين لجيش مسلح.

2- الملف النووي الإيراني: لا تتفق إسرائيل مع نهج الإدارة الأمريكية الحالية في إدارتها لأزمة الاتفاق النووي الإيراني، إذ ترغب في استمرار سياسة الضغط الأقصى على إيران، عبر ضرب أهداف إيرانية، وفرض عقوبات اقتصادية مشدد.

لم تنجح واشنطن في تحييد القلق الإسرائيلي بعد إعلانها عقد اتصالات سرية مع تل أبيب لتنسيق

التحركات الأمريكية باتجاه الأزمة، إذ استمرت إسرائيل في رفع حدة الخطاب السياسي، وشن هجمات جوية على أهداف إيرانية في سوريا ولبنان، بل والإعلان عن خطة لضرب إيران.

3- العلاقات الإسرائيلية-الصينية: يخضع هذا الملف للتدقيق الأمريكي، وترى الولايات المتحدة أن التقارب الإسرائيلي مع الصين هو اتجاه غير مرغوب فيه لدواعٍ تتعلق بالأمن القومي لإسرائيل والولايات المتحدة معًا.

عالجت إسرائيل الأزمة بشكل متزن، إذ رضخت إسرائيل للضغوط الأمريكية برفض الاستثمارات الصينية في مجال الاتصالات الجيل الخامس، والاستعاضة عنها باستثمارات أمريكية. ولكن في الوقت ذاته لم توافق إسرائيل على عدم منح الصين حق الانتفاع بميناء حيفا الإسرائيلي، وإقامة بنية تحتية صينية في إسرائيل.

ومن المرجّح أن يظل هذا الملف من أبرز الملفات العالقة بين تل أبيب وواشنطن، ولا سيما بعد أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية الحادة على إسرائيل التي ترتسم ملامحها في الميزانية الإسرائيلية، وحاجة الاقتصاد الإسرائيلي لتطوير بنيته التحتية.

ثانيًا- المعالجة الإسرائيلية:

أدركت الحكومة الإسرائيلية حجم التوتر الذي يمكن أن تتلاقى به مع الإدارة الأمريكية، لذا سعت إسرائيل للبحث عن مسارات أخرى للحفاظ على خصوصية العلاقة بين الطرفين، وتوظيفها بما يتسق مع مصالح مشروعها في المنطقة، وذلك عبر توطيد العلاقة بين إسرائيل ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، وهو ما انعكس في زيارات قادة الجيش الأمريكي لإسرائيل والتباحث حول التهديدات الأمنية التي تحيط بالمنطقة وتهدد المصالح الإسرائيلية. وقبل انتهاء مدة ترامب في البيت الأبيض تقرر نقل إسرائيل إلى قائمة الدول المندرجة تحت القيادة المركزية للجيش الأمريكي «سنتكوم»، وهو ما يعزز الاندماج الإقليمي لإسرائيل ضمن تفاعلات أمنية مع الدول العربية وخاصة الخليجية.

معوقات المشروع الإسرائيلي

يواجه المشروع الإسرائيلي في المنطقة عددًا من التحديات، ويمكن توضيح أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولًا- التحركات المصرية في شرق المتوسط:

سعت مصر لتحييد فائض القوة الإقليمي الذي يمكن أن يتراكم لإسرائيل في حال نجاح إمكانية تصديرها للطاقة إلى أوروبا عبر اليونان وقبرص، وتركزت التحركات المصرية على تفعيل ترتيب إقليمي يستهدف تصدير الطاقة مجمعًا من خلال مصانع الإسالة المصرية عبر أنابيب تصدير واستيراد تنتهي في إيطاليا، وبالتالي تصبح مصر مركزًا إقليميًا لتوريد الطاقة.

كما حرصت مصر على دمج السلطة الفلسطينية في تلك الترتيبات الإقليمية لمنحها السيادة على الثروات الطبيعية المكتشفة أمام سواحل غزة، وهو ما يمنح الفلسطينيين فرص السيادة على مقدرات اقتصادية سانحة لبناء الدولة الفلسطينية.

وحرصت مصر أيضًا على تعزيز التحالف المصري-الهيليني مع قبرص واليونان على مستوى استراتيجي يسمح بتفعيل اتفاقات استراتيجية، مثل الربط الكهربي بين مصر وقبرص واليونان.

ثانيًا- التوجه الأمريكي بالانسحاب من المنطقة:

شرعت الدول الخليجية، وبالتحديد الإمارات والبحرين، في عقد اتفاقات تطبيع مع إسرائيل لدوافع متعددة، يأتي من بينها ربط التطبيع ببقاء الولايات المتحدة في المنطقة, والتنازل عن نية الانسحاب.

ويبدو أن اعتزام الإدارة الديمقراطية الأمريكية تقليصَ وجودها العسكري في المنطقة يعرقل فرص إتمام التحالف الأمني الذي يجمع إسرائيل بالدول العربية وعلى رأسها الدول الخليجية. كما أنّ طريقة إدارة الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران بالنهج التوافقي يُقلق أطرافًا أخرى مثل السعودية

التي تجد أن الإدارة الأمريكية تزيد من التهديد الإيراني، وبالتالي ترجئ التطبيع مع إسرائيل.

ثالثًا- الداخل الإسرائيلي:

يتصارع تياران اثنان في إسرائيل حول معركة صياغة هوية الدولة، بين التيار الديمقراطي، والتيار القومي الديني المتشدد. وتميل إسرائيل ديموغرافيًّا وسياسيًّا للتيار اليميني، انعكس في تشريع قانون القومية اليهودية 2018 الذي يرسخ لمفهوم الدولة اليهودية، ويقيد الحفاظ على صورة إسرائيل الديمقراطية.

هذا الاتجاه أثار المزيد من القلق الأوروبي والأمريكي حول مستقبل الدولة الإسرائيلية، لا سيما وأن الوجه الإسرائيلي الجديد يرفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ويميل للحل الكونفدرالي الذي يدمج الضفة في الأردن، وغزة في مصر. الأمر الذي يتسبب في عرقلة الاندماج الإسرائيلي في المنطقة.

ختامًا، يمكن القول إن إسرائيل استطاعت توظيف المشاريع الإقليمية (التركية والإيرانية) لتعزيز رؤيتها الاستراتيجية في المنطقة، وهو الاندماج الكامل في الإقليم على المستويات الاقتصادية والأمنية بما يمنحها فائض قوة إقليمية ممتد يؤهلها لأن تصبح قوة إقليمية كبرى.

ولكن يبدو أن بعض التحركات العربية وعلى رأسها مصر قلصت كثيرًا من الامتدادات الجغرافية للمشروع، خاصة في شرق المتوسط، لذلك من المنصف القول إن إسرائيل تعتمد في مشروعها على غياب المشروع العربي البديل.

تشابكات معقدة:
تفاعلات القوى الكبرى في الشرق الأوسط

مها علام - الشيماء عرفات
باحثتان ببرنامج العلاقات الدولية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مثّلت منطقة الشرق الأوسط -وما زالت- ساحة تنافس استراتيجي بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، ما جعلها من بين أكثر مناطق العالم توترًا، نتيجة لتباين مصالحهم واختلاف سياساتهم وأدواتهم. ومع وصول إدارة أمريكية ديمقراطية جديدة لسدة الحكم، اتسعت التساؤلات بشأن حجم التغيرات الممكنة في سياسات القوى الكبرى، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، تجاه المنطقة، وكذا حالة التنافس بينهم، انطلاقًا من أهمية تأثير الدور الأمريكي.

بعبارة أوضح، على الرغم من انحسار مرحلة الأحادية القطبية؛ إلا أن التأثير الإقليمي لواشنطن لا يزال مستمرًا؛ فلا يمكن تحليل المشهد الإقليمي بمعزل عن الدور الأمريكي. ويرجع السبب في ذلك إلى أن كلًا من روسيا والصين تدير سياستها واضعة في الاعتبار واشنطن كخصم لها، أما الاتحاد الأوروبي فيقع داخل معسكر واشنطن حتى وإن حملت سياساته بعض التباينات.

تنافس استراتيجي

منذ مستهل الألفية عملت واشنطن على تثبيت موقعها على رأس النظام الدولي، لذا سعت لتشكيل شرق أوسط جديد كأحد أهم أهداف احتلال العراق 2003 مستغلة غياب القوى الدولية الأخرى؛ إذ انشغلت موسكو بالإصلاح الداخلي وإعادة البناء، أما الصين التي تتمتع بقدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة، فحاولت أن تنأى بنفسها عن مناطق الصراعات والتوترات.

نتيجة لذلك، مثلت التدخلات العسكرية الأمريكية في المنطقة، لا سيما في أفغانستان والعراق، عبئًا على دورها الجيوستراتيجي، وتشويهًا لصورتها؛ الأمر الذي استغلته موسكو لاستعادة دورها كفاعل دولي له تأثير في منطقة الشرق الأوسط، كما تعاظمت قوة الصين الاقتصادية وحققت معدلات نمو مرتفعة بطريقة وضعتها في صدارة النظام الدولي.

ارتباطًا بذلك، تبنت واشنطن خلال العقد الأخير سياسة قائمة على تقليل انخراطها العسكري في الخارج وبالأخص في المنطقة، وهو ما استغلته موسكو انطلاقًا من كون الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية، وحيوية لمصالحها العليا، ومصالحها الاقتصادية. وفي هذا السياق، قد تخلت موسكو عن الأيديولوجيا متبنية نهجًا براجماتيًا في المنطقة، إذ اهتمت بالنفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية، وكذا التواجد العسكري سواء من خلال القواعد العسكرية أو الاعتماد على المرتزقة، وقد مثلت سوريا البؤرة الرئيسية لتمدد النفوذ الروسي بالمنطقة.

على الجانب الآخر، توجهت الصين صوب منطقة الشرق الأوسط من أجل توثيق العلاقات مع كافة دولها على جميع الأصعدة؛ واحتلت قضية أمن الطاقة مكانة مهمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة، بجانب كون الشرق الأوسط سوقًا مهمة لبكين كونه أقرب لها من الأسواق الأخرى في أوروبا وأمريكا، فضلًا عن كون المنطقة الساحة المناسبة لتعزيز جهود الصين لإحياء طريق الحرير القديم. وفي هذا الصدد، عملت بكين على تطوير علاقاتها مع دول الخليج، وفي الوقت نفسه وفرت بعض الدعم لإيران، خصم واشنطن، علاوة على كونها باتت مركزًا للاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة لبعض الدول، من بينها إسرائيل الحليف التاريخي لواشنطن.

إدراكًا من بكين لأهمية المنطقة، ازداد اهتمامها بالقضايا السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، عبر تبني مواقف سياسية معتدلة لا تضر بعلاقاتها بأي دولة، وجاء التركيز السياسي الصيني في دعم جهود التصدي لانتشار الأفكار المتطرفة وأنشطة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وكذا التصدي للتدخلات الإقليمية. وأشار الرئيس الصيني «تشي جين بينج» إلى أن بكين والدول العربية اتفقوا على إقامة «شراكة استراتيجية موجهة نحو بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك لهم وللبشرية والتنمية المشتركة». لكنها عملت في المقابل -حتى الآن- على أن تنأى بنفسها بعيدًا عن الانزلاق المباشر في بؤر الصراعات والنزاعات.

على هذا النحو، اعتبرت بعض التحليلات أن وصول الرئيس الأمريكي «جو بايدن» قد يمثل فرصة لإعادة تشكيل تفاعلات القوى الكبرى في المنطقة. وارتباطًا بهذا، يمكن القول إن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة لا تزال في طور التشكل؛ وعلى الرغم من بعض الملامح المتمايزة للسياسة الخارجية للإدارة الديمقراطية الحالية عن الإدارة الجمهورية السابقة، إلا أن الملمح البارز يكمن في أن الشرق الأوسط لم يحظَ بالتركيز الكافي،

إذ تجاهل «بايدن» خلال أول خطاب له بوزارة الخارجية، في 4 فبراير الماضي، الحديث حول معظم القضايا الشائكة بالمنطقة.

ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى تصدر مشكلات الداخل الأمريكي على رأس أولويات إدارة «بايدن»، وعند التفكير في السياسة الخارجية يتضح -إلى حد كبير- أولوية بعض الدوائر كأوروبا وآسيا وأولوية بعض الملفات كمواجهة خصوم واشنطن والتهديدات غير التقليدية. لكن يبدو أن تواجد خصوم واشنطن في المنطقة سيكون -بقدر كبير- عاملًا محددًا لسياستها، انطلاقًا من أن غياب واشنطن عن المنطقة قد تسبب في وجود فراغ سعت لملئه قوى أخرى.

إدراكًا لأهمية مواجهة الخصمين الروسي والصيني، عبر «بايدن» عن تصميمه على مواجهة الصين وروسيا، متهمًا سلفه «ترامب» بأنه كان ضعيفًا، خاصة إزاء الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين». علاوة على ذلك، يعمل وزير الخارجية «بلينكن» بالتعاون مع وزراء خارجية كل من اليابان وأستراليا والهند، ضمن تحالف رباعي بهدف خلق توازن مع القوة العسكرية والاقتصادية المتنامية للصين.

القضايا الساخنة

عند النظر في سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة، يتضح بشكل جليّ أن تفكيك تشابكات هذه السياسات والتنافس الاستراتيجي الذي يحكمها، يتطلب النظر في كل قضية على حدة، لأن تشابكات كل قضية هي من تفرض قواعد اللعبة على الأرض، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الملف الإيراني: دعا «بايدن» القوى الأوروبية إلى العمل معًا للحد من أنشطة إيران «المزعزعة للاستقرار» في الشرق الأوسط. يأتي هذا بعد ساعات على إبداء إدارته استعدادها للمشاركة في محادثات لإحياء الاتفاق النووي بين طهران والدول الكبرى؛ عبر عودة مشروطة. إذ تعهد وزير الخارجية «أنتوني بلينكن» بالتواصل مع حلفاء واشنطن، بما في ذلك إسرائيل ودول الخليج، لضمان تعاطي الاتفاقية الجديدة مع «أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار» في المنطقة، بالإضافة للصواريخ الباليستية.

غير أنه من الواضح صعوبة قبول طهران بمثل هذه الشروط، لا سيما في ظل مطالبتها بتعويضها عما ألحقه انسحاب واشنطن من الاتفاق بها، وكذلك رفضها وجود أطراف جديدة بالاتفاق. الأمر الذي دفع «بايدن» إلى تمديد إبقاء العقوبات على إيران لعام آخر باعتبارها «لا تزال تشكل تهديدًا استثنائيًا». وعلى الرغم من ذلك، فقد أفاد عضو في الغرفة التجارية الإيرانية-العراقية، حميد حسيني، قبل يوم واحد من تمديد إدارة «بايدن» للعقوبات، بأن واشنطن وافقت على الإفراج عن مبالغ مالية من أصول إيرانية مجمدة لدى العراق، حسبما أوردت وكالة «إرنا» الرسمية. أما عن الشريك الأوروبي، فيتضح استمراره في سياسة التهدئة بشأن هذا الملف؛ إذ ألغت فرنسا وألمانيا وبريطانيا خططًا لانتقاد طهران في مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعدما قبلت إيران مبادرة للمشاركة في جهود «محددة منتظمة» لتوضيح قضايا عالقة في أنشطتها النووية. وهو ما اعتبره محاولة لتجنب التصعيد وإفساح المجال للدبلوماسية، حسبما أفادت «رويترز».

ومن جانبها، أشارت موسكو على لسان مندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا «ميخائيل أوليانوف»، إلى أن السبيل الوحيد لإعادة تنفيذ الاتفاق النووي بصورة طبيعية هو العودة بدون شروط مسبقة لما كانت عليه قبل وصول الرئيس السابق «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض. كما أكدت الصين على لسان مساعد وزير خارجيتها «تشين شياو دونج» في بيان أن «الصين تعتقد أن على إيران بذل المزيد من الجهد للإسهام في السلام والاستقرار بالمنطقة، والمشاركة في حماية السلام والاستقرار» مضيفًا أن «عليها أن تكرس نفسها لتكون جارة صالحة، تتعايش سلميًا».

حرب اليمن: دعا «بايدن» إلى إنهاء الحرب في اليمن، معلنًا وضع حدٍّ للدعم ولمبيعات الأسلحة الأمريكية للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية، مشيرًا إلى أن إدارته ستدعم مبادرة بقيادة الأمم المتحدة لفرض وقف إطلاق النار في اليمن، واستئناف محادثات السلام، بالإضافة لوقف إدارته لتصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية. فيما صرّح مستشار الأمن القومي «جيك سوليفان» بأن إنهاء الدعم الأمريكي للتحالف لن يؤثر على أي عمليات أمريكية ضد «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» ومقره اليمن، وذلك بالتوازي مع تأكيد واشنطن على مواصلة دعم السعودية لحماية أراضيها من تهديدات قوات تدعمها طهران.

من جانب آخر، أكد مصدر مطلع بوجود مناقشات لم يعلن عنها جرت في مسقط في 26 من فبراير بين المبعوث الأمريكي إلى اليمن «تيموثي ليندركينج» وكبير المفاوضين الحوثيين محمد عبدالسلام، حسب تقرير لوكالة رويترز. وعلى الرغم من ذلك، فقد أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، أن واشنطن «أدرجت على القائمة السوداء منصور السعدي رئيس أركان القوات البحرية الحوثية وأحمد علي أحسن الحمزي قائد القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي اليمنية المتحالفة مع الحوثيين.

من جانبها، أوضحت طهران على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أنه «لا يمكن الحديث عن السلام في اليمن، بينما تستمر السعودية بقصف الشعب اليمني». كما أوضح وزير خارجيتها، محمد جواد ظريف، في لقاء مع قناة «برس تي في» الإيرانية، أن «طهران أبلغت المبعوث الأممي إلى اليمن «مارتن جريفيث» بأنها مستعدة للمساعدة في إنهاء الحرب في اليمن»، مضيفًا أن طهران «لم تتلقَّ أي مقترح بوقف دعم طهران للحوثيين، مقابل وقف دعم واشنطن عمليات التحالف في اليمن».

وعلى ذلك، فقد أكدت بكين أملها في توصل الأطراف المعنية في اليمن عن طريق الحوار لحل الخلافات، والتوصل لتسوية عادلة يمكن لكل الأطراف قبولها على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادرات مجلس التعاون الخليجي.

النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي: صرّح «ريتشارد ميلز»، القائم بأعمال السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، بأن الرئيس «بايدن» يؤيد حل الدولتين لتسوية النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وبالرغم من أنه «يرحب باتفاقيات التطبيع الأخيرة» بين إسرائيل والدول العربية، بما في ذلك الإمارات والبحرين والمغرب والسودان؛ إلا أنه لا يعتبرها بديلًا عن تسوية الصراع. وقد أعلن «ميلز» أن واشنطن ستستأنف برامج المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»؛ إلا أن هذا لا يعني التراجع عما قامت به إدارة «ترامب». إذ أعلن «بلينكن» أنه لن يلغي اعتراف «ترامب» بالقدس عاصمة لإسرائيل أو يعيد السفارة الأمريكية إلى تل أبيب.

فيما يبدو موقف الإدارة الجديدة من هذا الملف مقاربًا لموقف الشركاء الأوروبيين، إذ أدان الاتحاد الأوروبي مشروع قانون الدولة القومية الذي أقرّته إسرائيل في يوليو 2018، معلنًا دعمه لحل الدولتين. وفي مارس عام 2019، دفع اعتراف إدارة «ترامب» بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تأكيد التزامه بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و388، اللذين يطالبان إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلها العام 1967. وفي 19 مايو 2020، وافقت 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من أصل 27، على بيان أصدرته وزارة خارجية الاتحاد، يحثّ الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن ضم أراض فلسطينية في الضفة.

في سياق موازٍ، بدا أن موسكو تريد الدخول على خط هذا الملف بعدما أبدت إدارة «ترامب» موقفًا سلبيًا متطرفًا تجاهه؛ إذ اعتبرت روسيا، في بيان صادر عن وزارة الخارجية، أنه سيكون «من الخطأ» التفكير في إمكانية تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط دون حل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، داعية إلى اللاعبين الإقليميين والدوليين إلى «تكثيف الجهود

المنسقة» لحل القضية، ومعربة عن استعداد موسكو للعمل المشترك في هذا المضمار.

وهو ما يمكن اعتباره موقفًا متشابهًا للموقف الصيني الذي عبر عنه الرئيس الصيني - في أكثر من مناسبة – مؤكدًا وقوف بكين إلى جانب الشعب الفلسطيني ورفضها أي «إجراءات أحادية تقوض فرص تحقيق السلام». ومشددًا على رفض بكين لمخالفة القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، في إشارة ضمنية إلى خطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية.

مكافحة الإرهاب: تصدرت مسألة مكافحة الإرهاب الأولويات الخارجية للإدارة الأمريكية، إذ قال «بايدن» بكلمته بمؤتمر ميونخ، إن واشنطن لن تسمح بعودة تنظيم «داعش» إلى منطقة الشرق الأوسط والعراق تحديدًا. وقد سبق وأن صرح أثناء حملته الانتخابية أنه سيحتفظ بوجود صغير للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان حال انتخابه، وأنه لا يخطط لخفض كبير لميزانية الدفاع الأمريكية. وفى الوقت ذاته، شدد على استمرار نهج بلاده في إنهاء الحروب طويلة الأمد، فيما لم تتضح ملامح هذا الردع مع الدعوة لعدم الانخراط بكثافة مرة أخرى في المنطقة؛ إذ إنه حتى الآن لم يعلن رسميًا أي سياسة تتعلق بالإطار الزمني لبقاء القوات الأمريكية في كل من العراق وسوريا.

فيما بدت الهجمة التي شنتها واشنطن شرق سوريا كأول تحرك عسكري خارجي للإدارة الجديدة، إذ علقت المتحدثة باسم البيت الأبيض «جين ساكي» أن الرئيس «بايدن» قد «بعث رسالةً لا لبس فيها بأنه سيتحرك لحماية الأمريكيين. وعندما يتم توجيه التهديدات، يكون له الحق في اتخاذ إجراء في الوقت والطريقة اللذين يختارهما». ومن جانبها، نددت الناطقة باسم الخارجية الروسية «ماريا زاخاروفا» بشدة بالقصف الأمريكي، داعية إلى «احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها من دون شروط».

القضية الليبية: خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي حول ليبيا في يناير الماضي، أعلن القائم بأعمال المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة «ريتشارد ميلز» أن واشنطن تطلب من تركيا وروسيا والإمارات الإنهاء الفوري لجميع التدخلات في ليبيا، والشروع في سحب قواتهما من ليبيا، بما يشمل القوات العسكرية والمرتزقة. في 12 فبراير الماضي، بعث «بايدن» برسالة إلى رئيسة مجلس النواب «نانسي بيلوسي»، ذكر فيها أن «الأوضاع في ليبيا ما زالت تشكل تهديدًا غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة»؛ وذلك على خلفية إعلان واشنطن تمديد حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بليبيا لمدة عام واحد، تنتهي في فبراير المقبل.

في المقابل، قال المتحدث باسم الرئاسة التركية، في فبراير الماضي، إن بلاده لن تخرج من ليبيا، معلقًا: «سنبقى في ليبيا بناءً على اتفاقية التعاون العسكري والأمني ما دامت الحكومة الليبية تلتزم بها». في حين خيم على الموقف الأوروبي التنافس وصدام المصالح بين فرنسا وإيطاليا، إذ غذى التنافس الفرنسي الإيطالي سعي شركات النفط، وخاصة توتال الفرنسية وإيني الإيطالية، للفوز بعقود استثمار النفط. الأمر الذي اعتبرته بعض التحليلات تعاطيًا أوروبيًا متباينًا، إذ إن كل دولة بحثت عن مصالحها الخاصة وتصرفت بشكل فردي بعيدًا عن الإجماع الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعاظم دور موسكو في الشرق الأوسط إثر تدخلها في سوريا منحها فرصة للتدخل المباشر في ليبيا، حيث سعت لاستعادة النشاط السياسي والاقتصادي مستغلة حالة الاقتتال الداخلي؛ كما بدا على ليبيا كونها بوابة جديدة لتمدد النفوذ الروسي إلى إفريقيا. أما الصين، فقد دعمت جهود الجامعة العربية، ورحبت كذلك بجميع الجهود المبذولة من أجل تخفيف حدة التوترات في ليبيا بما فيها مبادرة القاهرة التي قدمتها مصر.

شرق المتوسط: لفت «بايدن» في بيان لـه على هامش الحملة الانتخابية إلى أن «إدارة «ترامب» يجب أن تضغط على تركيا للامتناع عن ممارسة المزيد من الأعمال الاستفزازية في المنطقة ضد اليونان، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة

وتهيئة الأجواء لإنجاح الجهود الدبلوماسية». وعليه، يبدو «بايدن» أكثر تعاطفًا مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط، وأكثر اقتناعًا بضرورة فرض عقوبات على تركيا.

في هذا السياق، لم تتضح بعد الملامح الكاملة لسياسة واشنطن تجاه هذه المنطقة، لا سيما وأن واشنطن كانت تسير وفق مسارين متوازيين، دعم منتدى غاز شرق المتوسط الذي أنشأ بجهود مصرية من جانب، وإطلاق قانون شراكة أمن وطاقة شرق المتوسط 2019. ووفقًا لبعض التحليلات، فإن تذبذب استراتيجيات واشنطن والناتو في منطقة البحر المتوسط يعزز فرص تمدد موسكو وبكين؛ فضلًا عن تباين الرؤى السياسية للدول الأوروبية وتأثيرها السلبي على وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة للبحر المتوسط.

في المقابل، فقد ضاعف الحضور العسكري الروسي في «سوريا» من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط بالنسبة لموسكو، خاصةً في ضوء الإمكانات الواعدة لاحتياطيات الطاقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا. وتُشِير بعض التقديرات إلى أن موسكو تمتلك حاليًا قوة غواصات دائمة تمهد من خلالها للوجود الدائم في البحر المتوسط، الأمر الذي يمكن أن يؤثر مباشرةً على تركيا وحلف الناتو.

⏮ تشابكات معقدة

بالاستناد إلى الاستعراض السابق يتضح أن سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة تحمل تشابكات مقعدة تساهم بشكل أو بآخر في رسم ملامح هذه السياسات؛ يمكن توضيحها على النحو التالي:

درجة الاتساق: يمكن الادّعاء بأن الإدارة الأمريكية الجديدة تواجه -حتى الآن- حالة من عدم وضوح الأهداف الأمريكية في المنطقة خلال المرحلة الحالية، لا سيما مع تراجع الأهداف التقليدية الخاصة بأمن إسرائيل وتأمين تدفق النفط، فإسرائيل لم تعد في المحيط المعادي الذي يتطلب حماية أمريكية مباشرة، كما أن أهمية نفط المنطقة قد تراجعت أهميته مع توسع واشنطن في إنتاج النفط الصخري. علاوة على ذلك، فقد استنفدت المنطقة الكثير من الموارد والجهود الأمريكية بطريقة جعلت من الصعب إقناع الشارع الأمريكي -المنقسم بالفعل- باستهلاك موارد وجهود أمريكية إضافية تجاه المنطقة.

قد يساهم تتبع بعض التصريحات التي تصدر عن رموز الإدارة الجديدة في إدراك بعض المواقف الأولية بشأن بعض القضايا كالملف النووي الإيراني، وحرب اليمن، ومكافحة الإرهاب؛ فيما يبدو أنها لم تحدد بعد موقفًا واضحًا من قضايا أخرى كليبيا وسوريا على سبيل المثال. لذا، تبدو إدارة «بايدن» وكأنها تتعامل مع أزمات الشرق الأوسط فرادى، وليس لديها رؤى شاملة تسير وفقًا لها.

أما عن الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من تراجع دوره المباشر ونفوذه الواسع في المنطقة، إلا أن الاتساق الذي كان يخيم على الإطار العام لسياسته، لا سيما عبر الاحتفاظ بصورة اللاعب ذو المواقف المتعلقة التي تستهدف حل الأزمات دون الانزلاق في مستنقعها؛ ولكن بدا أن هذه الصورة أخذت طريقها العملي في الانحسار مقابل تعالي المواقف السياسية التي توجهها المصالح القومية للدول الأوروبية بشكل مباشر، وهو ما اتضح في مسألة البريكسيت والخلاف في وجهات النظر الأوروبية بشأن بعض القضايا وفي مقدمتها ليبيا.

وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن كلًا من روسيا والصين يتبنى سياسة أكثر اتساقًا ويضع نصب عينه أهداف واضحة تساعد في مضمونها على توسيع وتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري. بعبارة أوضح، تهدف سياسة خصمي واشنطن تجاه المنطقة بشكل رئيس في ثبتيت أقدامهما في المنطقة وتحقيق قدر من الترابط معها. ولكن لا يمكن إنكار أن سياسة كلا الفاعلين تحمل قدرًا من عدم الاتساق أو التناقضات بحكم الأوضاع التي تفرضها كل قضية أو ملف على حدة.

إرث «ترامب»: بدا هدف «بايدن» منذ يومه الأول في السلطة هو محو ميراث «ترامب»، وهو الهدف الذي سعت له قوى دولية وإقليمية أيضًا، لكن الواقع يشير إلى أن «ترامب» قد وضع بالفعل أرضية في معظم القضايا يصعب الخروج عليها أو محوها. فمثلًا بالنظر إلى قضية الملف الإيراني يتضح صعوبة دخول إدارة «بايدن» في المفاوضات دون الإبقاء على بعض أوراق الضغط التي وظفها «ترامب» ضد طهران، بعبارة أوضح، من غير المفترض أن تدخل الإدارة الحالية في مرحلة التفاوض بنفس منطق إدارة «باراك أوباما» متجاهلة التغييرات التي وقعت على مدار 4 سنوات.

وهو ما سوف ينصرف قياسًا على القضية الفلسطينية فالسفارة الأمريكية ستظل في القدس ولن يتم نقلها، ومن غير المتصور انتقاد الاتفاقات الإبراهيمية أو الانقضاض عليها؛ غير أن الإدارة الأمريكية قد تعيد مقاربتها لحل الدولتين كما قد تقوم بافتتاح مكاتب السلطة الفلسطينية وإعادة التمويل لوكالة الأونروا.

في السياق ذاته، فمن غير المتصور أن يتم تجاوز ميراث «ترامب» الذي تسبب في صدع كبير عبر الأطلسي؛ فعلى الرغم من حرص «بايدن» على استعادة زخم علاقات واشنطن مع حلفائها الأوروبيين، إلا أن حالة تراجع الثقة الحالية يبدو أنها لن تتبدد بسهولة كما قد تتسبب في فجوة في السياسات الأطلسية تجاه المنطقة.

على هذا النحو، يتضح أن سياسة كل من موسكو وبكين عليها أن تتعامل مع الأوضاع التي فرضتها إدارة «ترامب» على الأرض، حتى وإن سعت لتغييرها، ستظل هذه الأوضاع عاملًا محددًا لسياسة كلا اللاعبين لا سيما وأنها طالت القضايا الرئيسة في المنطقة وأثرت -بشكل ما- على القضايا الأخرى.

تداخلات الأوضاع على الأرض: من الجدير بالذكر أن سياسة أي فاعل من اللاعبين الثلاثة لن تسير وفق رؤيته ومحدداته السياسية فحسب، إذ ثمة تشابكات قائمة على الأرض سوف تحكم -بل وتضع قيودًا- على السياسة المبتغاة للإدارة تجاه المنطقة. بالنسبة لواشنطن، فليس من مصلحتها ترك اليمن دولة فاشلة تحت إمرة الحوثيين المدعومين من طهران، وبالتالي فمن المنطقي دعم التحالف العربي، ولكن اتساع نطاق الأزمة الإنسانية هناك يفرض عليها عبئًا أخلاقيًا يدفعها إلى الضغط على السعودية.

على الجانب الآخر، بالرغم من عدم تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، إلا أن «بايدن» قد علق قائلًا إن «المملكة العربية السعودية تواجه هجمات صاروخية وهجمات أخرى من قوات تدعمها إيران في دول عدة، سنساعد السعودية في الدفاع عن أراضيها وشعبها». وهو ما يمكن أن ينصرف قياسًا على التعامل مع تركيا، فعلى الرغم من التوترات المتكررة بين واشنطن وأنقرة، تبقى الأخيرة -أي أنقرة- الحليف الغربي في مواجهة خصم الغرب أي موسكو.

وهو الأمر الذي سيواجه السياسة الأوروبية أيضًا، فعلى الرغم من الموقف الأوروبي المعتدل تجاه النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي إلا أن التغيرات الكبرى التي تفرضها إسرائيل على الأرض قد تضع عوائق على استمرار الموقف الأوروبي الداعم للقضية الفلسطينية بشكل عملي. وعلى الرغم من الخلافات المتجددة مع أنقرة بشأن بعض الملفات وأبرزها شرق المتوسط إلا أن تدخلات أنقرة الواسعة قد تفرض على أوروبا ليس فقط العمل مع أنقرة ولكن أيضًا التقارب وتحييد الخلافات.

أما موسكو، فيبدو أن تشابكات الأوضاع على الأرض ساهمت في جعل موسكو معتادة على خلق المواءمات لا سيما في علاقتها مع أنقرة، التي تحمل قد من التقارب والتنازع في ذات الوقت، كما تشهد تقارب في ساحة ومواجهة في ساحة أخرى، مثلما يحدث بينهما في سوريا وليبيا. كما تبدو الصورة مشابهة لبكين، إذ تدفعها تعقدات الأوضاع في المنطقة إلى تبني سياسة

مزدوجة تسعى من خلالها لتعزيز علاقتها بالحلفاء والأضداد في ذات الوقت. ويبدو المثال البارز على ذلك في العلاقات بين الصين والخليج العربي من جانب، والعلاقات بين الصين وإيران من جانب آخر، إذ تسعى لتعزيز العلاقات على الجانبين بالرغم من التوترات المتجددة فيما بينهما.

ختامًا؛ يتضح تعاظم فرص الافتراض الخاص بتزايد الزخم والاهتمام من قبل القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط وليس انحساره؛ ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

- تزايد اهتمام خصوم واشنطن بالمنطقة وكذا دور الفاعلين الإقليميين قد يمثل عنصر ضغط على واشنطن يدفعها إلى إعادة الاهتمام بالمنطقة.
- يبدو أن هناك بوادر تشكيل نمط التفاعلات في المنطقة بطريقة تحفز كل لاعب على التواجد من أجل الاحتفاظ بكرسي على الطاولة.
- كما أن الظروف المحيطة بالقضية الخليجية، لا سيما الملف النووي، تدلل بشكل أو بآخر على وجود مصادر خطر حقيقية يجب احتواؤها قبل تفجرها.
- علاوة على ما سبق، يبدو أن منطقة شرق المتوسط في طريقها لاتخاذ حالة زخم متزايدة لا سيما وأنها تمس المصالح المباشرة وغير المباشرة لمعظم -إن لم يكن- كل الفاعلين من القوى الكبرى القوى الإقليمية.

وبالاستناد لذلك، يتضح أن هناك فرص ما لتزايد الانخراط الأمريكي في المنطقة على عكس ما بات يُثار خلال العقد الأخير، ولكن لا يعني هذا بالضرورة وجود انخراط عسكري أمريكي مباشر في نقاط محددة، وإنما قد يتم عبر تعزيز دور الوكلاء من جانب، وبناء تحالفات جديدة تعيد رسم ملامح السياسة والتوازنات في الإقليم، وقد تكون الاتفاقات «الإبراهيمية» هي النواة الأساسية لهذا الأمر.

الصراعات الهجينة:
أنماط الصراع في منطقة الشرق الأوسط

محمد حسن

باحث بالمرصد المصري - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

صاغت حرب السادس من أكتوبر 1973 موازين جديدة للقوى في المنطقة بما مثّلته من نقلة ثورية في تكتيكات الحروب العسكرية المباشرة بين الدول، وقلبت الحرب الأطر الكلاسيكية الحاكمة لطبيعة الهجوم والدفاع في المسارح الصحراوية، إذ تغلبت المشاة الراجلة على القوة المدرعة، وحسمت الصواريخ الحرب الجوية إلى حد كبير، مما غير النظرية القائلة إن الطيران سيد حرب الصحراء، لتصبح تشكيلات المشاة المدرعة ومن ورائها حائط الصواريخ والمدفعية الثقيلة.

وعلى قدر هذا التحول الثوري في تاريخ المواجهات العسكرية المحدودة، حصل ما يشبه الانقلاب في موازين القوى بالمنطقة، حيث حولت حرب السادس من أكتوبر وضع الكتلة العربية على خريطة استراتيجية السياسة الدولية من منطقة «ضغط منخفض» أغرى تيارات ضغوط القوة من حوله ومن بعيد بالتدفق لملء التخلخل والفراغ الناشئ، لمنطقة «ضغط عالٍ» لها وزن أكبر في الاستراتيجية العسكرية الإقليمية والدولية للقوي الفاعلة، ولا سيما تلك القوى الإقليمية غير العربية (تركيا، إيران، إسرائيل). حيث استند ميزان القوى الجديد الذي صاغته حرب أكتوبر إلى وجود (مصر، العراق، سوريا) في معادلة القوة العربية، وأرست هذه المعادلة بما فيها من قوى عربية أخرى تمتلك القوة المالية والنفطية؛ لتوازن جديد، على الرغم من تفوق إسرائيل تحت مقياس «الكيف» العسكري.

ميزان القوى العسكرية فى المنطقة

ظل ميزان القوى راسخًا طوال خمسة عقود، وأبقى المواجهات العسكرية مباشرةً بين مختلف القوى دون سقف الحرب المباشرة والطويلة عدا حالة الحرب العراقية-الإيرانية التي كانت بمثابة الاختبار العسكري الأول لهذا الميزان الناشئ. كما دفع ميزان القوى بتحجيم ظاهرة «الراعي – الوكيل» أي الحرب بالوكالة، وتضييق نطاق الفواعل العنيفة من غير الدول، حتى مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 بالرغم من رعاية إسرائيل كـ«راعٍ» لجيش «لحد» كـ«وكيل»، إلا أن مسرح هذه الرعاية لم يُغادر الميدان اللبناني في ذلك الوقت.

وبشكل عام احتوى ميزان القوى العسكري للمنطقة الشرق أوسطية من بعد حرب أكتوبر التباينات الصارخة بين مختلف الفاعلين الرئيسيين، واستوعب 3 حروب كبرى (الحرب العراقية الإيرانية – حرب اجتياح لبنان عام 1982 – حرب تموز 2006). إلى أن انهار ذلك الميزان العسكري بصورة دراماتيكية ومروعة، بدءًا من الغزو الأمريكي للعراق 2003، الذي أخرج العراق المنهك وقتئذ من معادلة القوة العربية، وتباعًا بدءًا ما يُسمى بموجات «الربيع العربي» التي أنهت احتكار القوة الإكراهية لأربع دول عربية، وأخرجت سوريا تمامًا من معادلة القوة العربية، لينكشف بذلك الجناح الشرقي بالكامل للمنطقة العربية، ويصبح منفذ تسرب النفوذ الإيراني والتركي والإسرائيلي نحو مناطق الوسط والجنوب العربي. إذ ودعت المنطقة العربية وكافة فواعلها الرئيسية الوضع الاستراتيجي المستقر الذي قدمته حرب أكتوبر وعبور الجيش المصري لأصعب مانع مائي في التاريخ العسكري، وبدت أمام لحظة حقيقية ستحدد مصير المنطقة وشعوبها، وصاحب هذا الانقلاب العنيف في موازين القوى تحول في نمط إدارة الصراعات العسكرية بين الدول في هذه المنطقة الملتهبة من العالم. ولكن قبل التطرق للسمات والأنماط الجديدة للصراعات والمجابهات بين القوى في الفترة التي تلت عامي «2003-2011» بعد غزو العراق وبدء الحرب السورية، يجب أولًا الوقوف لتحديد أسباب التحول في السمات والأنماط، ويمكن عرض الأسباب كالآتي:

■ **انهيار موازين القوى لصالح القوى الإقليمية غير العربية «تركيا – إيران – إسرائيل»:** حيث وفر خروج كل من سوريا والعراق كقوى رئيسية ومعهم قوى ليبيا واليمن، الظرف الاستراتيجي الأنسب لأنقرة وطهران وتل أبيب لتثبيت مناطق نفوذ داخل مناطق الفراغ الاستراتيجي في الجناح الشرقي، ومن جهة أخرى استثمار انشغال الدول العربية الرئيسية بالداخل وانسحابها من عدة نقاط ومناطق حاكمة في عرف الاستراتيجية العسكرية.

■ **التراجع الأمريكي:** لعل الثابت في مزاج صناع السياسة الأمريكيين هو السعي لإنهاء الانخراط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، أو ما بات يُعرف بـ«الحروب الأبدية». وجدير بالذكر الإشارة إلى التضارب بين وجهات النظر المؤسساتية

في الولايات المتحدة بتحديد كيفية إنهاء هذه الحروب من دون التسبب في فراغ استراتيجي آخر، تستثمر فيه قوى الشرق الصاعدة «روسيا - إيران» الذين تصفهم بعض الأدبيات العسكرية بقوى الانتقام التقليدية. بيد أن هذا التضارب فضلًا عن الاختلاف الجوهري الذي يصل لحد التناقض بين آخر إدارتين أمريكيتين؛ قد دفعا ببروز تراجع أمريكي حقيقي في منطقة الشرق الأوسط بالرغم من الاحتفاظ بنحو 200 ألف جندي أمريكي بالمنطقة موزعين على 10 قواعد رئيسية بالمنطقة تحكم قبضتها على مفارق الطرق البرية والبحرية، وتصل لأي نقطة في المنطقة عبر سلاحها الجوي المتمركز بكثافة في كل من قطر والكويت والأردن وتركيا. ومع ذلك تراجع الدور الأمريكي لصالح القوى الإقليمية الصاعدة غير العربية، وظهرت أوضح صور دينامية ذلك التراجع في الانسحاب الأمريكي من مناطق شمال شرقي سوريا قبيل بدء تركيا لعمليتها العسكرية الثالثة «نبع السلام» ضمن مناطق قوات سوريا الديمقراطية في أكتوبر 2019.

■ **تنافس الثلاثي «تركيا – إيران – إسرائيل» على الدولة المركز في الإقليم، وامتلاك الثلاثي مشاريعَ توسع عقائدية:** لعل القاسم المشترك بين أنقرة وطهران وتل أبيب بالرغم من حجم التناقضات والتباينات بينهم؛ هو التنافس على الدولة المركز في المنطقة، بالإضافة لامتلاك الثلاثي مشاريع توسع عقائدية تُترجم تحركاتهم في المسرح العربي، لتبرز مفارقة «الوطنية أمام الأممية» ضمن مشكلات الهوية التي باتت تعصف بدول المنطقة العربية لدرجة تحول هذه المفارقة لأداة من أدوات التفجير من الداخل والتدمير الذاتي للدول نيابة عن الغزو والاحتلال المباشر.

التحول في سمات وأنماط الصراع

من هذه الأسباب الثلاثة تحولت سمات وأنماط إدارة الصراع في المنطقة لتأخذ هذه الأشكال المتعددة والمتباينة التي تُعبّر عن حجم وسقف التصادم بدءًا من الرؤى الاستراتيجية وصولًا للتصادم العسكري متعدد الطبقات والدرجات؛ حيث بدت المنطقة أمام تغير فارق في الوضع الجيوسياسي، ولا سيما مع التغير الحاصل في مصفوفة القوى جراء ثورة الثلاثين من يونيو 2013، وتباعًا ثبات مشروع الدولة الوطنية نسبيًا أمام مشاريع الأممية التوسعية للثلاثي «أنقرة – طهران – تل أبيب»، ويمكن عرض هذه السمات والأنماط كالآتي:

■ **اشتعال سباق التسلح:** ظلت الفواعل الرئيسية في المنطقة العربية تنخرط في سباق تسلح هادئ الوتيرة في ظل ميزان القوى الذي قدمته حرب السادس من أكتوبر، إذ كان التفوق الجوي لإسرائيل محددًا محسومًا ليس في ذهنية صناع القرار في تل أبيب فحسب، بل بالتزام أمريكي يحظى بتوافق الغرفتين البرلمانيتين وكذلك الأوليجارشية الحاكمة في كلا الحزبين الرئيسيين. إلا أنه مع سقوط العراق وسوريا تحديدًا، بدأت ملامح سباق تسلح عالي الوتيرة تظهر في الأفق وتُعبر عنها نفسها في إحصاءات تقارير معهد دراسات السلام الدولي باستكهولم. إذ كانت واردات الدول من الأسلحة في الشرق الأوسط أعلى بنسبة 61% في الفترة ما بين (2015-2019) عما كانت عليه في (2010-2014)، وكانت خمس من أكبر 10 دول مستوردة للأسلحة في العالم في 2015-2019 في الشرق الأوسط: إذ نقلت المملكة العربية السعودية 35% من عمليات نقل الأسلحة إلى المنطقة، وتلتها مصر 16%، والإمارات 7.9% ، والعراق 7.9%، وقطر 6.9%. كما قدمت الولايات المتحدة 53% من إجمالي عمليات نقل الأسلحة إلى المنطقة، وفرنسا 12% وروسيا 11%. وكانت واردات قطر من الأسلحة أعلى بنسبة 631% مما كانت عليه في 2010-2014. كما اشتركت القوى الإقليمية غير العربية في انخفاض وارداتهم من الأسلحة مقارنة بالقوى العربية، نظرًا لامتلاك الأولى قاعدة تصنيعية عسكرية كبرى، جعلتا تركيا وإسرائيل لا تغادران قائمة الدول الـ15 الأعلى تصديرًا للسلاح. ويؤشر حجم الإنفاق الدفاعي المتزايد للثلاثي غير العربي إلى الأولوية التي باتوا يولونها شطر سباق التسلح، إذ بلغ الإنفاق الدفاعي الإسرائيلي 20. 5 مليارات دولار في عام 2019، زيادة بنسبة 3% عن العام السابق له. كما سجلت إيران إنفاقًا دفاعيًا بحجم 12 مليار دولار في 2019، بزيادة قدرها 12%

عن العام السابق. فيما استقر الإنفاق الدفاعي التركي عند 20. 4 مليارات دولار بزيادة قدرها 8. 6% منذ عام 2010. وتمحور سباق التسلح بين الفواعل الإقليمية في هذه المنطقة ضمن الآتي:

1- امتلاك السيادة الجوية: حيث سعت إسرائيل لتثبيت تفوقها النوعي على صعيد سلاح الجو، وكانت أولى القوى الشرق أوسطية التي تستلم مقاتلات السيادة الجوية الشبحية «إف 35»، والتي من المقرر أن تصل أعدادها لدى إسرائيل 50 مقاتلة. إذ بدأت هذه المقاتلات في تنفيذ مهام فعلية بدءًا من منتصف عام 2018، وسجلت أولى ضرباتها هناك بالميدان السوري. وعلى هذا النحو، لاحقت مصر إسرائيل بسلسلة من صفقات التسليح على صعيد سلاحي الجو والدفاع الجوي، قللت حجم الفارق مع تل أبيب، وراعت تنوع مسارح المواجهة. كما دفع طرد تركيا من برنامج التصنيع المشترك لمقاتلات إف 35، منتصف عام 2019، لبروز عناد تركي أكبر للاعتماد على تفعيل منظومة الدفاع الصاروخية الروسية إس400-، وبالتوازي مع انخفاض حاد في أعداد طياريها المقاتلين والعاملين على أسطول مقاتلات إف 16 لديها جراء حملات التطهير التي يجريها الرئيس التركي للتخلص من معارضيه والأجنحة الكمالية في القوات المسلحة. إذ وصلت نسبة الطيارين المقاتلين إلى الطائرات لأقل من الواحد الصحيح، وهي نسبة خطيرة تهدد بتدمير كفاءة سلاح الجو التركي على القيام بمهام استراتيجية.

2- توسيع المدى العملياتي للقوى البحرية: تحظى القوة البحرية باهتمام الدول المنخرطة في صراعات المنطقة، وذلك كون المنطقة تشرف على ثلاثة مضائق استراتيجية تقع جميعها ضمن أهم 8 نقاط تتحكم في حركة التجارة العالمية. ولهذا ظل التنافس على الانتقال بالقوى البحرية من مستوى تأمين السواحل وتوجيه ضربات الردع النووي في الحالة الإسرائيلية، لمستوى البحريات الزرقاء القادرة على ارتياد أعالي البحار. فمثلًا حظيت القوات البحرية المصرية بنصيب الأسد من مجمل صفقات تسليح الجيش المصري، وكانت مصر أولى قوى الشرق الأوسط التي تستخدم حاملات المروحيات، فضلًا عن إبرام العديد من صفقات التسليح الخاصة بتشكيل مجموعات الحماية حول سفن الإنزال الهجومي وحاملتي المروحيات «ميسترال». وركزت هذه الصفقات على تدعيم التشكيلات البحرية بفرقاطات الفريم الفرنسية، وميكو 2000 الألمانية وبيرجاميني الإيطالية، فضلًا عن كورفيتات الجويند 2500 الفرنسية. بالإضافة إلى أربع غواصات هجومية ألمانية طراز «تايب 209». وعلى الجانب الآخر، ركزت إسرائيل على تدعيم سلاحها البحري على كورفيتات ساعر الهجومية، والأهم تدعيم أسطولها من الغواصات بغواصات دولفين الألمانية القادرة على توجيه ضربات نووية. وتمتلك إسرائيل خمس غواصات من طرازات «دولفين» الألمانية، تمثل الذراع الثالث في قوة الردع النووي الإسرائيلية، التي تمكنها من تنفيذ ضربات نووية من البر والجو والبحر. ونتيجة لحظر التسليح الأممي المفروض عليها طوال عقود والذي انتهى في أكتوبر الماضي، لجأت إيران لتطوير قدراتها البحرية للحفاظ على موروث الشاه الذي قدم واحدًا من أقوى أساطيل الخليج العربي، وتباعًا تطوير الغواصات القزمية، ولانشات الدورية الساحلة، واللانشات الانتحارية، المعادلة للدرونز الانتحارية التي بدت تظهر بكثافة بحوزة جماعة الحوثي في الأشهر الماضية الأخيرة. ونظرًا للتخلف التقني لطهران على صعيد أسلحتها البحرية والجوية، لجأت لتطبيق النظرية الكلاسيكية لتخليق رؤوس الجسور، عبر الانتشار قبالة المضائق البحرية من خلال وكلاء، لتأمين السيطرة البحرية. فيما أطلقت تركيا مشروعها للسفينة القومية، مشروع «ميلغم البحري» الذي بدأ بالعام 2004، ويستهدف تصنيع كافة احتياجات تركيا من القطع البحرية، بدءًا من أنظمة الاتصالات والحرب الإلكترونية وصولًا للفرقاطات المسلحة، والتي كان آخرها تسليم فرقاطة «إسطنبول» يناير الماضي بمكونات محلية. وتستهدف تركيا حاليًا إدخال أول حاملة مروحيات محلية الصنع في عام 2021. ما قد يعطي ميزة النقل التعبوي الاستراتيجي خارج الحدود الدولية لأنقرة.

■ **بروز سياسة المحاور الاستراتيجية:** لعل من أبرز التحولات والسمات في إدارة الصراع بالمنطقة، بروز ظاهرة سياسة المحاور، مما أدخل المنطقة في حالة استقطاب حاد، وكذا تفكك وانفراط عقد الاصطفاف العربي–العربي. إذ دخلت دول

عربية في محاور تخدم أجندات القوى الإقليمية غير العربية، كما دخلت قطر في المحور «أنقرة – الدوحة – الإخوان» الذي يتبنى المشروع التوسعي الأممي «النسخة السنية». فيما جاء محور «إيران – سوريا – لبنان – العراق» لتبني النسخة الشيعية من المشروع التوسعي الأممي. كما جاء محور الاعتدال العربي «مصر – الإمارات – السعودية – البحرين» ليتبنى مشروع الدولة الوطنية. وما زاد الأمر تعقيدًا دخول الأطراف الدولية ضمن لعبة المحاور هذه في محاولة منها لتثبيت مكاسبها الاستراتيجية وتعزيز مناطق نفوذها. فمثلًا نجد تقاطع المصالح الروسية مع محور «سوريا – إيران»، كما تقف الإدارة الأمريكية على مسافات متساوية بين محوري (مصر الإمارات السعودية البحرين، وتركيا قطر)، ما دفع بالمنطقة لحالة استقطاب حادة

■ **توظيف الانتشار المروع للمليشيات والفواعل العنيفة من غير الدول ضمن نمط «الراعي - الوكيل»:** مع انتهاء احتكار الدولة الوطنية للقوة الإكراهية في المنطقة، جراء تحول التظاهرات لموجات قاسية من الاقتتال المسلح، ونتيجة كذلك لحالة الاستقطاب الحاد بين المكونات العرقية والطائفية، والدعم اللا محدود من الفواعل الإقليمية والدولية لهذه المكونات، برزت أوضح صور نمط «الراعي – الوكيل» التي تجلت في دعم الدول للجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية ضمن أجندتها الخاصة. حتى باتت تنشط قرابة الألف جماعة مسلحة بطول وعرض المنطقة. ففي الحالة التركية؛ نسجت الاستخبارات التركية شبكة مكونة من نحو 25 جماعة ومليشيا مسلحة في الشمال السوري، مكونة في غالبيتها من العرقية التركمانية، وتعمل هذه الجماعات والمليشيات على تنفيذ الأجندة التركية بهذه المنطقة، والقيام بأعمال المهام القذرة من اغتيال وتغيير ديموغرافي وتطهير ميداني للقوات المسلحة التركية، فضلًا عن تتريك مساحات واسعة من الشمال السوري الذي تريده تركيا أن يكون حاضنًا لمشروعها التوسعي لا مصدر تهديده «الحزام الكردي». وفي ليبيا تسيطر تركيا على «غابة» من الميلشيات، وأبرزها مليشيات طرابلس ومصراتة، التي تم دمجها في الهياكل العسكرية لحكومة فائز السراج. وفي الحالة الإيرانية، تستند السياسات الجيواستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط إلى جملة من المقومات التي تشكل جوهر المشروع الإيراني في المنطقة، لعل أهمها نظرة إيران إلى موقعها ودورها القيادي في الإقليم، واعتبار الشرق الأوسط، وفي القلب منه المنطقة العربية، المجال الحيوي الأبرز لتحقيق المصالح القومية الإيرانية، التي تستند إلى بعد طائفي تضطلع فيه إيران بتشكيل وقيادة محور «شيعي – فارسي» يقابل المحيط «السني – العربي» الذي تتمحور فيه جل تفاعلاتها الإقليمية والاستراتيجية. وعليه، نسجت طهران هي الأخرى شبكة من المليشيات والجماعات المسلحة عالية التدريب والتمرس في حروب العصابات، وتعد هذه الشبكة هي الأقوى في المنطقة نظرًا لتلقّيها التخطيط والتدريب بواسطة الحرس الثوري الإيراني، وهو كيان يتحرك في المنطقة بأسلوب «المافيا»، وظهرت عشرات المليشيات المسلحة التابعة لإيران في العراق وسوريا واليمن ولبنان، نفذوا جميعًا هجمات بالوكالة لصالح طهران. ففي العراق يُعتبر الثالوث «عصائب أهل الحق – كتائب حزب الله العراقي – فيلق بدر» مرتهنًا بالقرار الاستراتيجي لطهران، ونفذ بالفعل غالبية الهجمات الصاروخية على الأهداف الأمريكية في بغداد وأربيل والأنبار، وتشرف هذه المليشيات المسلحة على تشييع مناطق الطريق الاستراتيجي الواصل من طهران لبغداد وصولًا لدمشق وبيروت. وفي سوريا يبلغ عدد المليشيات والتشكيلات العسكرية الموالية لطهران لقرابة 50 جماعة، بإجمالي أعداد تقترب من 70 ألفًا، وتتركز هذه المليشيات في شرق ووسط وجنوب سوريا، واشتبكت نيابة عن إيران مع إسرائيل من

مناطق شرق الفرات وصولًا لهضبة الجولان. أما إسرائيل فوظفت منذ بداية الحرب السورية بعض التشكيلات الإرهابية في الجنوب لتدمير بطاريات الدفاع الجوي السوري، وتنفيذ اغتيالات نوعية لضباط بارزين في سلاحي الجو والدفاع الجوي.

■ **الصراع على مناطق الاختناق المروري البحري والموانئ البحرية:** مع اتساع النطاق العملياتي ومناطق النفوذ للثلاثي غير العربي «تركيا – إيران – إسرائيل»، وتبنيهم مشاريع توسع، برزت أهمية السيطرة على المضائق البحرية ومناطق الاختناق المروي من مضيق هرمز، لباب المندب تحديدًا والبحار المرتبطة بهما «بحر العرب – خليج عدن – البحر الأحمر – البحر المتوسط». وفي هذا الصدد انطلق الثلاثي لتثبيت قواعد بحرية تشرف على مناطق الاختناق المروري. فلدى إسرائيل محطة دعم بحري في أرخبيل دهلك بإريتريا، ولدى تركيا قاعدة في العاصمة الصومالية، فيما جاءت إيران للتمركز على ضفتي باب المندب، من خلال جماعة الحوثي الذين يسيطرون على الساحل الغربي اليمني، ومن ناحية الشرق في نقطة دعم موجودة في إريتريا. كما انطلقت تركيا باتجاه تثبيت قاعدة عسكرية لها بالدوحة لديها ممثلون عن سلاحي الجو والبحرية. بيد أن احتدام الصراع حول هذه المناطق، دفع ببروز ملامح حرب ناقلات جديدة بين إيران وإسرائيل والسعودية والولايات المتحدة من جانب واحد. حيث كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن إسرائيل هاجمت خلال العامين الماضيين حوالي 18 سفينة إيرانية في البحر الأحمر وحده. فيما هاجمت إيران سفينة إسرائيلية تجارية في خليج عدن. كما شن الحوثيون العديد من الهجمات على أهداف سعودية في البحر الأحمر «ناقلات نفط» بواسطة قوارب مفخخة، والتي كانت آخرها تعرض ناقلة نفط لتفجير أثناء تفريغ حمولاتها في ميناء جدة السعودي منتصف ديسمبر 2020، ليكون هذا الحادث الأحدث في سلسلة من الهجمات الغامضة التي بدأت تستهدف الناقلات والموانئ الإماراتية منذ منتصف 2019.

ختامًا، منذ أن حصل الانقلاب في موازين القوى السائدة بالشرق الأوسط، بداية من الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وبدء موجات ما يسمى الربيع العربي 2010؛ وظفت مختلف الفواعل الإقليمية نمط الحروب الهجينة، وهي استراتيجية عسكرية تجمع بين الحرب التقليدية والحرب غير النظامية والحرب السيبرانية. يمكن تعريفها أيضًا بأنها الهجمات التي تستخدم وسائل نووية وبيولوجية وكيميائية والعبوات الناسفة وحرب المعلومات. ويمكن القول إن التحول الذي حصل في سمات وأنماط الصراعات في المنطقة بكل خصائصه الشاملة، هو تحول للحرب الهجينة بمفهومها الواسع. بيد أن هذا النمط من الحروب والصراعات يعبر أكثر عن تعقيد المشهد الأمني والسياسي بقدر ما يعبر عن قدرات القوة الشاملة للدول المنخرطة في الصراعات وتتحرك وفق مشاريع توسعية، ما جعل معدلات التسلح في هذه المنطقة تحتل المراتب الأولى من أقاليم العالم، ويعيد للذاكرة معدلات التسلح المرتفعة التي صاحبت الحرب الباردة، قبيل أن يشهد العالم أكبر تغير جيوسياسي في تاريخه المعاصر بانهيار الاتحاد السوفيتي. فهل يؤشر تفشي نمط الحروب الهجينة وارتفاع معدلات التسلح لقرب قدوم تغير جيوسياسي تكون المنطقة مسرحه الأساسي؟

الأذرع الإرهابية لتركيا وإيران: جند الخليفة والإمام

تقى النجار

باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سعت تركيا إلى تحقيق مشروع إقليمي قائم على مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، حيث عملت على توظيف الجماعات الإرهابية كأداة لتحقيق أهدافها ومطامعها، فدخلت أنقرة في علاقات وطيدة معهم في المناطق الأكثر سخونة في المنطقة، وذلك بتقديم التمويل المالي واللوجستي، وتسهيل انتقال عناصرهم عبر البلدان محل الصراع، سعيًا لإطالة امد الصراعات وإنهاك المؤسسات الوطنية للدول.

ولم تختلف رؤية إيران عن تركيا فيما يتعلق بتوظيف الجماعات الإرهابية، حيث ترى الأولى أن ذلك التوجه جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية التي تهدف إلى توسيع نفوذها ومد مشروعها في المنطقة، ومن ثم فتحت قنوات اتصال مع تلك الجماعات ولا سيما «القاعدة»، متجاهلة الصراع السني الشيعي بهدف التركيز على مواجهه الخصوم المشتركين لهما، وتحديدًا الولايات المتحدة.

أنقرة وتوظيف الجماعات الإرهابية

قام المشروع التركي على توظيف الجماعات الإرهابية بما يحقق مصالح تركيا، ويمكن استعراض ملامح العلاقة بينهما على النحو التالي:

داعش: تُشير عديد من المؤشرات إلى احتفاظ تنظيم «داعش» بتمثيل داخل تركيا، ساعده على الاستمرار في استقبال الإرهابيين الأجانب، وسهل مرورهم إلى المناطق الحدودية مع سوريا، كما ساهم في توفير العلاج لمصابيه في مرحلة تكثيف الضغط العسكري عليه. وبصفة عامة، تهدف الثانية من علاقتها بالأولى لتحقيق مشروعها الاستعماري العثماني القائم على توسيع النفوذ والاستيلاء على مقدرات الدول.

وفي ضوء تلك الأهداف استغلت تركيا علاقتها بالتنظيم من أجل الاستيلاء على النفط السوري، إذ التقطت الأقمار الصناعية لوزارة الدفاع الروسية، إبان سيطرة التنظيم على منشآت نفطية داخل سوريا، صورًا لطابور من الشاحنات محملة بالنفط من داخل تلك المنشآت وهي متجهة إلى الحدود التركية. كذلك أكد «أحمد يايلا» (الرئيس السابق لما يعرف بجهاز مكافحة الإرهاب في تركيا) في وثائق نشرها على موقع «ذا إنفستجيتف جورنال» المتخصص في الإرهاب في 11 سبتمبر 2019، صحة ما تم إعلانه في عام 2016 عن قيام «ألبيرت ألبيراق» (المدير التنفيذي لشركة «Power Trans») (صهر الرئيس التركي «رجب أردوغان») بتهريب النفط الذي سيطر عليه التنظيم إلى تركيا.

وبالنسبة للمشهد الليبي، تبلور التوظيف التركي للجماعات الإرهابية ولا سيما تنظيم «داعش» في نوفمبر 2019، وذلك مع إبرام رئيس حكومة طرابلس آنذاك «فايز السراج» والرئيس التركي «رجب أردوغان»، مذكرتي تفاهم من شقين؛ الأول خاص بتعيين الحدود البحرية، ينتهك حقوق دول الجوار، والثاني يتعلق بالمسائل الأمنية والعسكرية، ما مهد لوجود تركي عسكري على الأراضي الليبية. وبفضل المذكرة الأخيرة، بدأت تركيا في إرسال الإرهابيين إلى ليبيا لدعم حكومة السراج في مواجهته الجيش الوطني الليبي. حيث كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان في أغسطس 2020 عن نقل تركيا 17 ألف مرتزق سوري، و10 آلاف إرهابي أجنبي، إلى ليبيا، من ضمنهم أكثر 2500 من عناصر «داعش»، ممن يحملون الجنسية التونسية إلى ليبيا.

ويمكن تفسير دوافع التوظيف التركي للجماعات الإرهابية في ليبيا في ضوء هدفين؛ يتعلق أولهما بالسيطرة على مقدرات الدولة الليبية، لما تتميز به الدولة الليبية من ضخامة ثروتها النفطية، حيث تُقدر الاحتياطات النفطية الليبية بنحو 48.4 مليار برميل، بما يُشكل 2.8% من جُملة الاحتياطيات العالمية، كما بلغت احتياطيات الغاز ما إجماليه 1.4 تريليون متر مُكعب. وينصرف ثانيهما إلى فتح سوق للسلاح التركي من ناحية، واختبار الأسلحة التركية في مواجهة الجيش الوطني الليبي من ناحية أخرى.

جبهة النصرة: لم تكتفِ تركيا بفتح قنوات اتصال مع تنظيم «داعش» داخل الأراضي السورية، بل سعت إلى إقامة علاقات متعددة مع مختلف الجماعات الإرهابية في سوريا، حيث لعبت تركيا دورًا واضحًا في تسليح «جبهة النصرة» الفصيل الموالي لتنظيم «القاعدة»، والتي تحولت بعد ذلك إلى «هيئة تحرير الشام»، إذ كشفت تقارير دولية عن إشراف المخابرات التركية على إرسال شحنات أسلحة لتنظيم «جبهة النصرة»، وقد

قُدّرت تلك الشحنات في الفترة من أواخر 2011 حتى مارس 2014، لتبلغ 2000 شحنة. هذا الدعم السخي من قبل النظام التركي تُرجم في وصف أحد مسئولي «هيئة تحرير الشام» العلاقة بين تنظيمه والحكومة التركية بأنها «تحالف»، إذ إن مشهد الأحداث في إدلب يوحي بتنامي علاقة خاصة بين الطرفين، عمادها الاعتماد المتبادل في تأمين المصالح. وبصفة عامة تعد «الهيئة» أداة من الأدوات التركية للسيطرة على الشمال السوري، فلا يمكن إغفال دورها الأساسي في عفرين، خاصة فيما يتعلق بتمهيد الطرق أمام الدبابات العسكرية التركية وتوضيح مناطق تمركز الأكراد.

الشباب الصومالية: على الرغم من تلك العلاقات الوثيقة التي جمعت بين تركيا والصومال، وتمثلت في توقيع عدة اتفاقيات تفاهم وتعاون بينهما منذ عام 2011، إلا أن الأولى عمدت إلى دعم حركة «الشباب الصومالية» (فرع القاعدة في القرن الإفريقي)، التي تتخذ من الأخيرة مقرًا لها. إذ ذكر موقع «نورديك مونيتور» (التابع لشبكة الشمال للأبحاث والرصد المتخصصة في تتبع الحركات المتطرفة) في يناير 2019 قيام الاستخبارات التركية بإرسال مئات الآلاف من الدولارات إلى حركة «الشباب» في عام 2012 عبر المواطن التركي «إبراهيم سين» الذي اعتقل في باكستان لصلته بتنظيم «القاعدة»، واحتجز في سجن «جوانتانامو» الأمريكي حتى عام 2005، قبل أن يتم تسليمه إلى تركيا.

كذلك، أشار الموقع إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية اكتشفت عملية تحويل الأموال من الاستخبارات التركية إلى حركة «الشباب»، وأبلغت أنقرة بالأمر، وطالبتها بتحقيق لكشف الأمر، لكن الحكومة التركية أوقفت التحقيقات التي انطلقت بعد الإخطار الذي أرسله مكتب «ديفيد كوهين» (مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشئون الإرهاب والاستخبارات المالية) في ذلك الوقت.

ويمكن فهم دوافع تركيا لدعم الحركة «الشباب» في ضوء رغبتها لتأسيس دور سياسي واقتصادي وعسكري في الصومال، وبالتبعية في منطقة القرن الإفريقي، ومن ثم تخشى أن تؤدي خصومتها مع الحركة إلى أن تصبح مصالحها في الصومال مهددة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هدفت تركيا إلى جعل حركة «الشباب» مصدرًا للدخل بالنسبة لصناعات الدفاع التركية، ولا سيما على مستوى الأسلحة الخفيفة التي يستخدمها عناصر الأخيرة.

وبالرغم من قيام تركيا بتقديم الدعم المالي للحركة، إلا أن العلاقة بينهما شهدت تدهورًا سريعًا بحلول عام 2013، وذلك مع تولي شركة «آلبيراق» التركية إدارة كل من ميناء ومطار مقديشو الرسميين، حيث تبع ذلك إعلان الحركة رفضها الوجود التركي في الصومال، والتهديد باستهداف المصالح التركية في البلاد إن لم تنسحب منها. ومن ثم باتت كل الكيانات والمؤسسات التركية محل استهداف من قبل عناصر «الشباب».

بوكو حرام: سعت تركيا إلى إيجاد موطئ قدم لها في نيجيريا عبر غطاء إنساني خدمي، حيث بدأت الحكومة التركية منذ عام 2014 في توقيع عقود شراكة في مجالات تصنيع الأدوية والأدوات الطبية والملابس، وإرسال قوافل طبية لرعاية النيجيريين في المناطق الفقيرة، في اعتقاد منها أن ذلك سوف يعزز النفوذ التركي في الدولة ذات الأهمية الاستراتيجية في غرب إفريقيا، لكن الإدارة النيجيرية بدأت ترفض التدخلات التركية في الشئون الداخلية. وبالتالي اتبعت أبوجا سياسة قطع الطريق على أنقرة، وأعلنت أنها ترفض أية مساعدات أو تعاون ينعكس على سيادتها.

وعليه، قررت تركيا دعم حركة «بوكو حرام»، إذ كشفت سلطة الجمارك النيجيرية خلال عام 2017 عن شحنات أسلحة قادمة من تركيا، وصادرت في الأشهر التسعة الأولى من ذلك العام حوالي 2671 بندقية «بومب أكشن» مصدرها تركيا، وأثبتت التحقيقات أنها كانت في طريقها إلى «بوكو حرام». وفي السياق ذاته، كشف معهد «أمريكان إنتربرايز» الأمريكي في عام 2019 عن تسجيلات صوتية سربها أتباع حركة «جولن» في تركيا، تتضمن تسجيلات لمسئولين أتراك بشأن دعم حركة «بوكو حرام».

ويمكن تفسير أهداف تركيا من فتح قنوات اتصال مع «بوكو حرام» في ضوء محددين، يتعلق أولهما بأن نيجيريا من أهم الأماكن في العالم

إنتاجًا للطاقة، ما جعل تركيا تسعى إلى اختراقها واحتلال موطئ قدم فيها. ويتصل ثانيهما بأهمية تنظيم «بوكو حرام»، فلم يقتصر نشاطه على نيجيريا فقط، بل يمتد نشاطه في محيطها الإقليمي، الأمر الذي يعني لتركيا أنه إذا استطاعت بناء علاقات مع ذلك التنظيم فإنها ستوظفه لمصالحها في الغرب الإفريقي.

طهران وتوظيف الجماعات الإرهابية

عملت إيران على تدشين علاقات الجماعات الإرهابية بهدف توسيع نطاق تأثيرها من جهة، وتجنب تعرضها لهجمات إرهابية من جهة أخرى، ويمكن تناول ملامح تلك العلاقات على النحو التالي:

القاعدة: بدأت العلاقة بين إيران وتنظيم «القاعدة» منذ عام 1991، عندما زار «أيمن الظواهري» إيران سرًا، حينما كان أمير «حركة الجهاد» في ذلك الوقت، إذ تُشير العديد من الروايات إلى ترحيبه بفكرة الثورة الإسلامية في إيران. ومع مبايعه «الظواهري» لزعيم تنظيم القاعدة «أسامة بن لادن»، استغل الأخير علاقة الأول بطهران ليتم الاتفاق على قيام طهران بتقديم الدعم للتنظيم لتنفيذ عمليات تستهدف الولايات المتحدة. حيث أتت أولى ثمار هذا التعاون مع نجاح تنظيم «القاعدة» في عام 1998 في استهداف السفارة الأمريكية في كينيا وتنزانيا.

وقد أخذت العلاقة بين إيران والتنظيم منحنى آخر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إذ انتقل عدد كبير من قيادات التنظيم إلى إيران منهم: سيف العدل، وأبو حفص الموريتاني، وسليمان أبو غيث، وأبو يحيى الليبي، وأبو مصعب الزرقاوي، وناصر الوحيشي. واشترطت السلطات الإيرانية عليهم «عدم استخدام الهواتف على الإطلاق، لأن الولايات المتحدة تراقب المكالمات، وأن يعيشوا في منازل يُؤجرونها دون القيام بأي نشاط أو تحركات أو تجمعات قد تلفت الانتباه».

ونتيجة لعدم امتثالهم لتلك الشروط، قامت السلطات الإيرانية بحملة اعتقالات لعدد كبير من أعضاء التنظيم خلال الفترة من 2002 إلى 2004، الأمر الذي دفع «الظواهري» للاعتراض على ما قام به «الزرقاوي» (زعيم تنظيم القاعدة في العراق) في عام 2005 من استهداف للمدنيين الشيعية في العراق، وذلك في ضوء احتفاظ إيران بما يزيد على 100 أسير من عناصر التنظيم. ومن ثم مكن وجود قيادات التنظيم في إيران ضمانها عدم قيام «القاعدة» بتنفيذ أي ضربة ضد الأراضي الإيرانية.

وعلى خلفية الاعتقالات التي قامت بها السلطات الإيرانية لعناصر التنظيم، بجانب ما واجهه كبار قيادات التنظيم من ظروف قاسية داخل السجون

الإيرانية، بدأ تنظيم «القاعدة» مع مطلع عام 2008 في استهداف إيران إعلاميًا عبر التحذير من خطر مذهب الرافضة (الشيعة)، ودعوة المسلمين السنة المقيمين في إيران للخروج على النظام الإيراني. وبعد تصاعد التوتر بين الجانبين تمكّن الوسيط الرئيسي بين القاعدة وإيران «ياسين السوري»، من توقيع اتفاق يوجب على الأولى «الامتناع عن القيام بأي عمليات داخل الأراضي الإيرانية، كذا الامتناع عن تجنيد عناصر داخل إيران، مع إطلاع السلطات الإيرانية على أنشطتهم. في المقابل، منح الثانية للأولى حرية العمل، والقدرة غير المقيدة على سفر عناصرها وعائلاتهم».

وقد مَثل اغتيال الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة» «أبو محمد المصري» على الأراضي الإيرانية في أغسطس 2020 تأكيدًا على العلاقة بينهما، حيث اتهم «مايك بومبيو» (وزير الخارجية الأمريكي) في مطلع العام الجاري الحكومة الإيرانية بالسماح للتنظيم بتأسيس «مقر رئيسي جديد» له في إيران، الأمر الذي يُمكن تفسيره في ضوء استمرار الاتفاق سالف الذكر بينهما.

داعش: يُمكن فهم العلاقة بين إيران وتنظيم «داعش» بالرجوع إلى الإصدار الصوتي للمتحدث الرسمي للتنظيم في عام 2015، والذي جاء تحت عنوان «عذرًا أمير القاعدة»، حيث نفى كون تنظيم «داعش» فرعًا لتنظيم «القاعدة»، لكنه أكد أن تنظيمه كان يلتزم بتوجيهات الأخير، ومن بين تلك التوجيهات عدم تنفيذ ضربات على الأراضي الإيرانية. قائلًا: «لم تضرب الدولة الإسلامية الروافض في إيران منذ نشأتها.. امتثالًا لأمر القاعدة للحفاظ على مصالحها وخطوط إمدادها في إيران»، ويضيف: «فليسجل التاريخ للقاعدة دينًا ثمينًا في عنق إيران!». ومن ثم في ضوء تلك العلاقة تمكنت إيران من الإفلات من ضربات تنظيم «داعش» لسنوات طويلة، إلا أن ذلك التوجه من قبل التنظيم لم يستمر طويلًا وشرع في استهداف المصالح الإيرانية في فترات لاحقة.

الشباب الصومالية: في ضوء استمرار استراتيجية إيران في الانفتاح على تنظيم «القاعدة»، تزايدت المؤشرات مؤخرًا التي تؤكد وجود علاقة قائمة بين إيران وحركة «الشباب الصومالية»، إذ أكد مجلس الأمن الدولي في عام 2017 ضلوع إيران في إرسال

شحنات من الأسلحة إلى حركة «الشباب» في مقابل تسهيلها حصول طهران على كميات كبيرة من اليورانيوم. كما ذكرت تقارير تابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2018 أن حركة الشباب تستخدم إيران نقطة عبور لتصدير الفحم الصومالي بطريقة غير مشروعة. ناهيك عما أكده المسئولون العسكريون الصوماليون حول قيام إيران بإدارة عمليات سرية لتقويض نفوذ الولايات المتحدة في الصومال، حيث توفر أسلحة متطورة وعبوات ناسفة وقذائف ومواد كيماوية تستخدم في صنع القنابل، ما يجعل إيران متورطة في هجمات حركة «الشباب» على الجيش الأمريكي، والقوات الصومالية، وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

ويمكن تفسير دعم إيران لحركة «الشباب» في ضوء جملة من الدوافع، إذ تسعى الأولى إلى توظيف الحركة لتنفيذ وتحقيق أهدافها ودعم مصالحها في الشرق الأوسط وإفريقيا من ناحية، بجانب مد نفوذها إلى منطقة القرن الإفريقي، وفرض نفسها قوة فاعلة من ناحية أخرى، ناهيك عن مهاجمة وتهديد المصالح الأمريكية في البحر الأحمر وإفريقيا من ناحية ثالثة.

ختامًا، انطلق المشروع التركي من ضرورة تدشين علاقات متعددة مع الجماعات الإرهابية، إذ تواصلت تركيا مع كلٍّ من «داعش» و«جبهة النصرة» وحركة «الشباب» و«بوكو حرام»، بهدف تحقيق مصالحها من ناحية، والضغط على الأنظمة القائمة في الدول من ناحية. ولم تكن فلسفة إيران في التحرك تجاه الجماعات الإرهابية تختلف عن فلسفة تركيا، إذ انفتحت الأولى على علاقات مع تنظيم «القاعدة»، والذراع الإفريقية له المتمثل في حركة «الشباب» بهدف إغراق خصومها الإقليميين في النزاعات المحيطة، الأمر الذي يؤدي إلى فرض تكاليف متزايدة على الجيوش الإقليمية الأخرى وصرف انتباهها عن إيران نفسها. غير أنها اتخذت خطوات أكثر براجماتية من تركيا في تفاعلاتها مع الجماعات الإرهابية، ولا سيما في ضوء تجاهلها للاختلافات المذهبية، فكانت النفعية والمصلحة هما أساس تلك العلاقات.

العراق بين التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية

رحاب الزيادي
باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يتجه العراق في الفترة الأخيرة، وتحديدًا منذ احتجاجات أكتوبر 2019 إلى مرحلة جديدة، حيث طالب الحراك بتغيير شامل في نهج إدارة الدولة العراقية لتغيير العقد السياسي الذي أقر من بعد 2003، وما نتج عنه من دستور وأحزاب شكلت بدورها خريطة سياسية أنتجت -من وجهة نظر الرأي العام العراقي- حالة من الفساد في المال العام وسوء الإدارة، ووجود أجندات خاصة تطبق داخل الدولة وهيمنة التبعية الخارجية. وعليه، يحاول رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الاستجابة وتحقيق توازن بين مصالح الشعب العراقي في الداخل والخارج، وإحداث توازن في علاقات العراق الخارجية.

ومن ناحية أخرى، يحاول الكاظمي إصلاح الداخل من خلال وضع استراتيجية متعددة الأبعاد استجابةً لمطالب الحراك، حيث تم طرح الورقة البيضاء في أكتوبر 2020 لمواجهة التحديات الداخلية، والاتفاق على عقد انتخابات برلمانية في أكتوبر 2021، وكان من المفترض عقدها قبل ذلك، لكن تم التأجيل لحين صدور قانون المحكمة الاتحادية، بالإضافة إلى دعوة الكاظمي إلى عقد مبادرة للحوار الوطني.

إلى جانب آخر، تسعى الدول العربية كدول صديقة ممثلة في مصر والأردن في استعادة العراق إلى معادلة الأمن القومي العربي من خلال مشروع الشام الجديد، إلا أن هناك أجندات لدول أخرى (إيران، تركيا، الولايات المتحدة)، الأمر الذي يقضي أن العراق ساحة للصراع بين القوى الداخلية والإقليمية والدولية وذلك لأسباب عديدة لا يتسع المجال لذكرها، لكن يمكن الإشارة هنا إلى التفاعلات والأجندات والمصالح المتباينة بين هذه الدول داخل الساحة العراقية، والتي تعكس حالة الصراع الذي يؤثر بشكل أو بآخر على الدولة الوطنية.

التفاعلات في الداخل العراقي

تتمثل المعضلة التي تسير عليها القاعدة في العراق في المحاصصة الطائفية من خلال تقاسم النفوذ في العملية السياسية بين الكتل والائتلافات السياسية، وربما تُشير الانقسامات الشديدة بين النواب السنة الذين يتطلعون إلى دعم الحكومة العراقية والقوات الأمنية وبين الكتل المدعومة من إيران حول الانتخابات البرلمانية القادمة، والجدال حول تشريع المحكمة الاتحادية، واضطرار بعض نواب السنة لتمرير القانون بالتوافق مع الجماعات الشيعية دون أن يبدوا متواطئين فيه، حالة الصراع السياسي وكذلك الأيديولوجي في الداخل العراقي.

فللقانون تداعيات وخيمة؛ فإذا نجحت محاولات تمرير مشروع القانون، فسوف يكون للعراق محكمة دستورية، يعين قضاتها من قبل قادة الكتل الطائفية والإثنية وفق صفقات المحاصصة، وبما يضمن ولاءهم لهم. وسيكون هناك رجال معممون سيوصفون بالفقهاء يحملون جنسيات أجنبية، إضافة للجنسية العراقية، بإمكانهم أن يوقفوا العمل بأي قانون أو نظام أو إجراء يعتبرونه منافيًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أن المحكمة الاتحادية التي سيقرر سير عملها رجال دين مرتبطون بالأحزاب والمليشيات المسلحة ستؤسس نظامًا أشبه بـ مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس صيانة الدستور في إيران مجتمعين، ويهدد ذلك العراق كدولة. من حيث إضفاء طابع إسلامي شيعي على الدولة ومؤسساتها وكذلك المجتمع بما يتناغم مع نظام ولاية الفقيه في إيران. ناهيك عن المشروع الكردي والرغبة في إقامة دولة كردية مستقلة، وأن محاولات التصدع الداخلي يعزز الطموح الكردي وإقامة هذه الدولة.

أضف إلى ذلك؛ إشكالية كبرى تتمثل في الأحزاب الشيعية المدعومة من إيران وتمكينها من الوصول إلى الحكم ممثلة في حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري والائتلاف العراقي الموحد إلى جانب الأحزاب الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

بالإضافة إلى دعم إيران للأجنحة العسكرية للأحزاب الشيعية ومنها فيلق بدر وجيش المهدى وعصائب أهل الحق. وميليشيا الحشد الشعبي التي تم تكوينها بمقتضى فتوى الجهاد الكفائي التي أعلن عنها المرجع الشيعي علي السيستاني.

وحرص إيران على الاستمرار في تطوير علاقاتها مع الأحزاب السياسية والتنظيمات الشيعية المسلحة ومنها: ائتلاف دولة القانون، حزب الدعوة، تيار الحكمة، تحالف الفتح، التيار الصدري. بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه إيران من خلال بعض المؤسسات الخيرية والاجتماعية التي يتم تأسيسها لتقديم الدعم للمستضعفين في الأرض» من وجهة النظر الإيرانية وتساهم هذه المؤسسات في تقديم دعم للميليشيات

المسلحة التي تنخرط في الصراعات المسلحة المختلفة، بما يدعم المصالح الإيرانية في العراق، ويعد مركز إعمار العتبات المقدسة نموذجًا بارزًا في هذا السياق، فقد تم تأسيس هذا المركز في العراق، وامتد نشاطه بعد ذلك إلى سوريا مع اندلاع الأزمة هناك، كما يُعد العراق ثاني أكبر مستورد للسلع الإيرانية.

التفاعلات الإقليمية والدولية في العراق

إيران: تقود إيران المحور الشيعي المسلح الذي يمتد في عدد من الدول العربية من بينها العراق وسوريا ولبنان واليمن، بالإضافة إلى تنسيقها في أحيان أخرى مع جماعات سنية مسلحة، وإيواء عناصر وقيادات للقاعدة وامتلاكها لقدراتها النووية والصواريخ الباليستية بما يهدد الأمن القومي العربي، وهو ما قد يقضي بضرورة التفاعل العربي وفق استراتيجية مغايرة تتوافق مع تغيرات قواعد اللعبة في المنطقة وربما التقارب معها بما يحقق مصالح الأمن القومي العربي في ظل إدارة جديدة للبيت الأبيض، والتوتر التركي الإيراني.

حيث تنزعج إيران من الطموح التركي بما يؤثر على نفوذها الاستراتيجي في العراق وهناك تحركات من جانبها لترتيبات في الداخل استعدادًا للانتخابات البرلمانية القادمة في يونيو 2021، يصاحبها تحركات لدعم سياسي لفصائل الحشد الشعبي الموالية لها في مواجهة محاولات رئيس الوزراء العراقي الكاظمي لمواجهة أذرعها العسكرية والسياسية في العراق.

الدول العربية: تأتي على رأسها مصر، التي خطت خلال الفترة الأخيرة خطوات فعالة تجاه العراق، سواء على المستوى الثنائي أو التعاون الثلاثي كما

ظهر في إطار التعاون الثلاثي المصري العراقي الأردني والذي سوف يساهم في إعادة إعمار العراق، كما يمثل فرصة سانحة للدور العربي في الحفاظ على أمن العراق وعودتها مرة أخرى إلى معادلة الأمن القومي العربي، يضاف إلى ذلك بعض التحركات العربية ومنها مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق في فبراير 2018 ، وافتتاح معبر عرعر بين السعودية والعراق في نوفمبر 2020 والقمة المصرية العراقية الأردنية في 25 أغسطس 2020. أيضًا هناك تحركات مهمة لاستعادة العلاقات السعودية العراقية عبر البوابة الاقتصادية، لكنها لا تزال تواجه اعتراضات داخلية من بعض القوى المحسوبة على إيران في البرلمان العراقي، ومثل ظهور رغد صدام حسين على قناة العربية مؤشر في محاولات السعودية لتقديم الدعم السياسي وربما تقديم رغد صدام حسين للمشاركة في العملية السياسية العراقية الفترة القادمة من خلال الانتخابات البرلمانية ، لكن الأمر سوف يحكمه توازنات القوة والمصالح في العراق بين القوى الإقليمية والدولية.

تركيا: تتواجد بالعراق عبر أدواتها الاستخباراتية بشكل واسع، وترتبط بصلات وثيقة مع كافة التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق. ويدلل على ذلك خروج البعثة القنصلية التركية من الموصل إلى تركيا في حماية قوات داعش في أعقاب سيطرة التنظيم الإرهابي على مساحات واسعة ومدن كبرى بالعراق. بالإضافة إلى ما كشفته تقارير دولية حول تورط أنقرة في تجارة البترول من سوريا والعراق لصالح تنظيم داعش، حيث رصدت طائرات المراقبة الروسية ناقلات النفط تعبر إلى الأراضي التركية من مناطق سيطرة تلك التنظيمات.

ويقوم النظام برئاسة أردوغان بالاستهداف المتواصل لمعاقل ومناطق التمركز الكردي من خلال القصف الجوي والمدفعي. وتشير التقديرات إلى أن حجم القوات التركية في العراق حوالي 21 موقعًا داخل محافظتي دهوك وأربيل، بينما تشير المصادر التركية إلى وجود 14 موقعًا عسكريًا فقط. وتتمثل استراتيجية تركيا في محاصرة أي قوة عسكرية كردية، ويمثل عدد الأكراد في تركيا 15 مليون نسمة، وهو أكبر تمركز للأكراد بنسبة 56% في العالم، ويمثلوا 20% من سكان تركيا، ويعيشوا في المحافظات الجنوبية الشرقية.

وتمثل القضية الكردية خطر على التماسك الداخلي لتركيا وإيران مما يجعلها قضية تعاون مشترك بين إيران وتركيا، لكن يبرز توتر تركى إيراني مؤخرًا بالإضافة إلى أن تعارض السياسة التركية الممتدة داخل الدول العربية منها العراق وليبيا وسوريا ولبنان ودعمها للجماعات الإرهابية ضد سياسة المحور العربي ممثل في مصر والأردن والإمارات والسعودية، مثل مصدر عدم استقرار لأمن العراق خاصة والأمن العربي عامة، لكن بعض حالات التطبيع العربية الأخيرة مع إسرائيل، وتوجه الإدارة الأمريكية الجديدة المختلفة عن سابقتها، يمكن أن يعيد ترتيب توازنات المصالح بين الدول المتصارعة والمتحالفة في الإقليم.

وربما يلاحظ من الزيارة الأخيرة للكاظمي في أنقرة إلى توجه تركى مغاير تجاه العراق، قد يصدق نواياه أو لا هو ما سوف نراه في التفاعلات على أرض الواقع الفترة القادمة، حيث قررت تركيا أن تغير من توجهها العدائي نحو العراق، وتتحدث عن فتح صفحة جديدة تشمل ملفات اقتصادية وأمنية وعسكرية، بعد سنوات طويلة من التوتر والاعتداء المتكرر على سيادة العراق. وربما ذلك نتيجة الضغوط التي تلاحق تركيا من الدول الأوروبية والتوجه العدائي من الإدارة الجديدة برئاسة بايدن الذي لا يتوافق مع الرؤية التركية، بالإضافة إلى عوامل أخرى وهى الملف النووي الإيراني واحتمالية تحقيق انفراجة بما يغير الواقع في الإقليم وبما يتعارض مع مصالح تركيا، أيضًا محاولات عودة قطر للمحور العربي في ظل المصالحة الأخيرة بعد أزمة خليجية منذ 2017، كل هذه العوامل مجتمعة قد تدفع تركيا إلى إعادة قراءة للوضع ولتوجهاتها الخارجية بالإضافة إلى تحدياتها الخارجية، ويتضح ذلك في محاولات التودد إلى مصر.

الولايات المتحدة: أحد مهام وأهداف التواجد العسكري الأمريكي في العراق يتمثل في مراقبة

إيران، ومحاولة موازنة نفوذها داخل العراق؛ إلا أن تحولًا شهدته هذهِ الأهداف، تمثل في استخدام القوة بشكل مباشر ضد أهداف إيرانية في العراق، أو ضد من تعدهم الولايات المتحدة الأمريكية حلفاء أو وكلاء لإيران في العراق والذين يشكلوا خطرًا على المصالح الأمريكية وعلى الأمريكيين المتواجدين في العراق العسكريين منهم والمدنيين.

إلا أن الرد الأمريكي على التهديدات الإيرانية بعد مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس عند وصوله إلى مطار بغداد الدولي في يناير 2020. عكس دلالة مهمة نظرا لأهمية ورمزية سليماني المسئول عن تنفيذ سياسة إيران الإقليمية من جهة، وكونه حلقة وصل بين إيران ووكلائها وحلفائها من الفصائل والجماعات المسلحة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، من جهة أخرى. كما شنّت القوات الأمريكية وسلاحها الجوي في العراق ضربات جوية عديدة على حزب الله وأماكن تخزين أسلحة تابعة له، منها استهداف خمس منشآت في العراق وسوريا في 29 ديسمبر 2019، نتج عنها مقتل 15 من عناصره بينهم قياديون، عدها البنتاجون ضربات دفاعية دقيقة هدفت إلى إعاقة قدرة الحزب على شن هجمات مستقبلية ضد قوات عملية العزم الصلب.

كما شنت القوات الأمريكية في مارس 2020 ضربات ضد مواقع لكتائب حزب الله في العراق ردًّا على هجوم صاروخي استهدف معسكر التاجي، والذي أدى إلى مقتل جنديين أمريكيين وجندي بريطاني وإصابة آخرين. وأكدت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون أن الضربات طالت مرافق تشمل مخازن الأسلحة التي تستخدم لاستهداف القوات الأمريكية وقوات التحالف، وأن هذه الضربات ردا على التهديد الذي تشكله الميليشيات المدعومة من إيران، وكانت المواقع المستهدفة في النجف وأخرى في جنوب بغداد.

رغم ذلك جاء خلال الاتفاق المسبق في فترة إدارة ترامب وجولات الحوار الاستراتيجي في 11 يونيو 2020 و19 أغسطس 2020 خفض عدد القوات الأمريكية في العراق، وربما تمثل إدارة بايدن اختلافًا عن سابقتها وأن يكون أكثر اهتمامًا بالملف العراقي نظرا لخبرته السابقة، حيث زار العراق 24 مرة، عندما كان نائبا للرئيس الأمريكي وربما تمثل تقدم إدارته دعم سياسي واقتصادي وتعاون استخباراتي مع العراق الفترة القادمة.

وتشير بعض التحليلات إلى أن جو بايدن هو صاحب مشروع تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم (سنية، شيعية، كردية) وقد وافق عليه الكونغرس الأمريكي كقرار غير ملزم 2007، وربما يعود لطرح هذا الموضوع مرة أخرى في حال فشل المسار السياسي في العراق.

وتتمثل ملامح الإدارة الجديدة تجاه العراق في الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع رئيس الوزراء العراقي الكاظمي في 23 فبراير2021، والذي يعد ثاني اتصال للرئيس الأمريكي مع مسئول في الشرق الأوسط بعد اتصاله برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والذي بحث خلاله الهجمات الصاروخية وأهمية حماية البعثات الدبلوماسية ومحاسبة المسئولين عن هذه الهجمات، والتي تمثل تهديدا للولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالتفاعلات الإيرانية التركية في العراق في ضوء الإدارة الجديدة يبدو أن العلاقات بين تركيا وإيران تمر باختبار حقيقي وأن الخلاف عميق لاسيما في ضوء ما يحدث في محافظة الموصل وداخل قضاء سنجار من ترتيبات سياسية وتحالفات جديدة، وحشد عسكري من المليشيات التابعة لإيران، مقابل حشد مضاد من مليشيات تابعة لتركيا. وأن تركيا تعول على واشنطن وتتوقع عدم معارضة من جانبها للعملية العسكرية الجديدة والسماح لها بالتوغل في سنجار، والقضاء على حزب العمال الذي وضعته أمريكا على لائحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أن أعطى بايدن الضوء الأخضر لحلف الناتو، بزيادة أعداد عناصره في العراق، من 500 إلى 5000 لمواجهة الفصائل الولائية لإيران والسلاح المنفلت دائم التهديد للمصالح الأمريكية في العراق ومقراتها الدبلوماسية والعسكرية.

ففي حال استمرار الحلاف التركي الإيراني فإن ذلك يؤدى إلى تراجع في مستوى التعاون الثنائي بينهما في الساحتين العراقية والسورية. بينما لا يتوقع تصعيد عنيف في العلاقات التركية-الإيرانية على الساحة العراقية، لا سيما وأن المصالح الاقتصادية الكبيرة بين الدولتين سوف تؤدى إلى خفض مستوى التوتر بينهما، كما أن الوضع السياسي الداخلي في كل من إيران وتركيا لا يسمح بهذا التصعيد، بل يشجع على التفاهم وإدارة الخلافات بما يساعد على حفظ التوازنات الراهنة دون تغيير.

أوروبا: يبدو تحركات مهمة من بعض القوى الأوروبية فرنسا وبريطانيا وألمانيا، لتعزيز نفوذهم الاستراتيجي في العراق، بالإضافة إلى محاولة الضغط غير المباشر على تركيا، التي تعارض التوجهات والمصالح الأوروبية في كثير من القضايا المشتركة، خاصة في شرق المتوسط وليبيا وسوريا، حيث برز الاهتمام الفرنسي بالعراق في الآونة الأخيرة، أعقبها زيارة وزير خارجية اليونان نيكوس دندياس، وهي الأولى من نوعها منذ عام 1998، حيث أبدى استعداد الشركات اليونانية للعمل بالعراق في مجال إعادة الإعمار، والطاقة، والمواد الطبية، مؤكدًا دعم بلاده لسيادة العراق، ووحدته، واستقراره، ومواجهة التحديات التي تواجه العالم والمنطقة، وفي مقدمتها الإرهاب. وفسر مراقبون عراقيون التحرك الفرنسي-اليوناني على أرض العراق بأنه من أجل الضغط على تركيا، عبر البوابة العراقية.

ختامًا؛ يمكن القول إن العلاقات الدولية قائمة بالأساس على المصالح وأن العراق هو رقم مهم بالنسبة للتفاعلات الدولية والإقليمية في ضوء امتلاكه للعديد من الثروات، لكن أزماته الداخلية والأجندات الخارجية جعلت منه ساحة مستمرة للصراع طوال الفترة الماضية، وهو ما يدفع إلى ضرورة إعادة قراءة جيدة للتفاعلات في المنطقة العربية وللمصالح العربية وبما يحقق وحدة الأمن القومي العربي والذي تؤكد عليه الدولة المصرية مرارًا وتكرارًا وربما اتضح ذلك في سياسة مصر العملية تجاه مختلف الدول العربية، لكن ربما يتطلب الأمر قراءة بأدوات مغايرة في ضوء التطورات المتلاحقة والأجندات المتضاربة.

اختبار حقيقي:
قواعد اللعبة التركية-الإيرانية في العراق

د. أكرم حسام
باحث متخصص في الشؤون العربية والإقليمية

تشهد العلاقات التركية-الإيرانية تطورات سلبية خلال الفترة الأخيرة، وصلت لدرجة استدعاء السفراء بين البلدين في شهر فبراير 2021، على خلفية تصريحات اعتُبرت غير لائقة من سفراء البلدين في العراق، وقبلها أزمة دبلوماسية «تم احتواؤها» خلال الحرب الأخيرة بين أرمينيا وأذربيجان بسبب تصريحات استفزازية من الرئيس التركي نكأ فيها جروح الماضي، ونَبَشَ التاريخ الدموي بين البلدين، بالإضافة لتحركات على الأرض من جانب فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران ضد الوجود العسكري التركي في الموصل وسنجار وغيرها، مقابل تقارير تفيد بتحركات تركية مدعومة من روسيا ودول أخرى لتضييق الخناق على الوجود العسكري والأمني لإيران في سوريا.

إن مُجمل هذه المؤشرات السلبية، جعل كثيرًا من المراقبين لمسار العلاقات التركية-الإيرانية، يتوقعون تحولات مرتقبة في خريطة التوازنات الإقليمية على الساحة العراقية والسورية، جوهرها خلاف تركي إيراني مُتصاعد، وقد يكون قابلًا للتطور العنيف على المدى المنظور، مع احتمالات امتداد هذه الخلافات إلى ساحات أخرى منها آسيا الوسطى والخليج، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها بعض الملفات في المنطقة منذ وصول الإدارة الأمريكية الجديدة.

ويظل السؤال قائمًا: إلى أي مدى يمكن لتركيا وإيران الاستمرار في إدارة الخلافات بينهما وتحويلها لفرص للتعاون ولو في حده الأدنى إزاء التهديدات المشتركة؟ وإلى أي حد أيضًا يمكن لهذه المعادلة أن تنهار كليًا أو جزئيًا؟ وما هي انعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي؟.

منحنى هابط: مؤشرات التوتر

خلال ثمانية أشهر تقريبًا ومنذ يونيو 2020، تغير منحنى العلاقات بين تركيا وإيران من التنسيق والتعاون المشترك في توجيه ضربات عسكرية في منطقة عمليات شمال العراق، إلى توتر واضح بين البلدين، واستدعاء للسفراء، وتصريحات انتقادية من كل طرف للآخر. فخلال عملية "المخلب النسر-1" التي نفذتها القوات التركية شمال العراق في يونيو 2020، وضح وجود تنسيق عملياتي بين أنقرة وطهران، حيث نفذت تركيا وإيران قصفًا مشتركًا داخل الأراضي العراقية استهدف نقاطًا حدودية تقع على الحدود العراقية-الإيرانية شرقًا، حيث تعاون سلاح الجو التركي مع مدفعية الحرس الثوري الإيراني ضد أهداف عسكرية لحزب العمال الكردستاني والمعارضة الكردية الإيرانية التي تعمل من داخل الأراضي العراقية.

إلا أن تلك المقاربة التعاونية تحولت إلى طرف نقيض مع إطلاق تركيا نسخة جديدة من عملياتها العسكرية في شمال العراق "المخلب النسر2-"، وذلك في 10 فبراير الماضي 2021، حيث وضح الامتعاض الإيراني وعدم الارتياح هذه المرة للانخراط العسكري التركي المتنامي بالشمال العراقي، وعبّر عن هذه الحالة تصريحات السفير الإيراني لدى بغداد "إيرج مسجدي"، التي أكد فيها رفض بلاده التدخل العسكري التركي في العراق، وانتهاك سيادته، فيما استدعت الخارجية التركية السفير الإيراني لديها "محمد فرازمند"، وأبلغته احتجاجها الشديد ورفضها لتصريحات إيرج مسجدي، وأكدت الخارجية التركية أن ما تنتظره أنقرة من إيران هو دعم تركيا في جهودها لمكافحة للإرهاب وليس الوقوف ضدها، لافتة إلى أن كلًا من تركيا وإيران متفقتان على أن وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق يشكل تهديدًا مشتركًا. وبدورها، استدعت الخارجية الإيرانية سفير أنقرة لديها "دريا أورس" احتجاجًا على تصريحات لوزير الداخلية التركي "سليمان صويلو" أشار فيها إلى وجود مسلحين من حزب العمال الكردستاني داخل إيران.

ومع إعلان تركيا عزمها تنفيذ عملية عسكرية جديدة في قضاء سنجار باسم "مخلب النسر 3"، صعّدت إيران من موقفها المعارض لهذه العملية، وانعكس ذلك في تصريحات المسئولين الإيرانيين، وكان أبرزها تصريحات وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي عبر عن رفض طهران الوجود العسكري لتركيا في سوريا والعراق، واصفًا سياسات أنقرة تجاه دمشق وبغداد بالخاطئة، وهو ما يدفعنا لطرح السؤال الرئيسي في هذا المقال التحليلي: ما الذي تغير خلال هذه الفترة القصيرة، والذي يمكننا من خلاله تفسير هذا التناقض والتباعد في المواقف بين البلدين؟.

تحليل المؤشرات

من الواضح أن الأشهر القليلة الماضية شهدت تحركات غير منظورة على الساحتين العراقية والسورية، أدت لتباعد في مواقف تركيا وإيران،

بعد مرحلة اعتبرت الأفضل بينهما خلال السنوات الأخيرة، والتي كانت الساحة السورية من أبرز تجلياتها، نذكر منها (التعاون الثنائي بينهما في مسار أستانة إلى جانب روسيا / الموقف المشترك من استفتاء كردستان في 2017 إلى جانب الحكومة العراقية/ التنسيق الأمني المشترك وضبط الحدود لمنع تحركات حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الكردستاني على الجبهة الإيرانية)، كما تناغمت الدولتان إزاء الموقف من العقوبات الأمريكية ضد كل منهما، وكذلك بالنسبة للموقف من الأزمة الخليجية في 2017.

فخلال الأشهر الستة الماضية، وصل الوضع على الساحة السورية لمستوى من الجمود العسكري والسياسي الذي لا يخدم أنقرة في الوقت الراهن، ولا يخدم الوضع الداخلي للرئيس أردوغان تحديدًا، الذي يستغل مثل هذه العمليات العسكرية لإثارة الحس القومي لدى الأتراك لتوحيد الجهود وإسكات المعارضة (التدخل التركي في ليبيا/ التدخل التركي في أزمة إقليم قرة باغ)، خاصة في ظل اتجاه الإدارة الأمريكية الجديدة لتعميق علاقاتها مع المكون الكردي، لذلك لا تريد تركيا مزيدًا من الاصطدام مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تريد الانخراط في عملية عسكرية جديدة، للفت الأنظار عن الوضع الداخلي المتدهور اقتصاديًا والمحتقن سياسيًا، لذلك كان التفكير في الساحة الأقل تكلفة وهي الساحة العراقية، عبر التهديد بعملية عسكرية جديدة تسمى "مخلب النسر 3"، الأمر الذي أثار حفيظة إيران بشكل واضح، كما تراقب أنقرة بقلق بالغ التحركات الإيرانية من خلال الحشد الشعبي في قضاء سنجار، وتعتبره استمرارًا لمحاولات إيران استعادة مشروع الممر البري الذي يربطها بمناطق وجودها الحالية في شمال شرق سوريا.

وبخلاف سوريا والعراق برز ملف خلافي جديد في العلاقات بين البلدين، على خلفية أزمة قرة باغ، والدور التركي في هذه الحرب، الذي على

أردوغان ألقى خطابًا في ديسمبر 2020، في العاصمة الأذرية باكو خلال الاحتفال بمناسبة الانتصار العسكري الذي حققته أذربيجان على أرمينيا، وألقى أردوغان أبياتًا من قصيدة لشاعر إيراني من أصل أذربيجاني، تتحدث عن تقسيم أرض أذربيجان بين روسيا وإيران في القرن التاسع عشر، وترفع من قيم القومية الأذرية، الأمر الذي ترتب عليه في حينه استدعاء الخارجية الإيرانية السفير التركي للاحتجاج على ما فعله الرئيس التركي. ولوحظ بعدها إعلان الشرطة التركية في إسطنبول عن استهداف شبكة تابعة للمخابرات الإيرانية، في تحول جديد من نوعه في العلاقات الأمنية بين البلدين، كما تعرضت إحدى المدن العراقية الواقعة خلف مناطق التواجد العسكري التركي في شمال العراق لاستهداف صاروخي استخدمت فيه النسخة الإيرانية من صواريخ جراد، وهو ما اعتبرته التحليلات التركية رسالة من إيران ضد الوجود العسكري التركي في العراق، وغني عن الذكر أن تركيا لا تزال متحسبة لعملية الانتشار الواسع لفصائل الحشد الشعبي في مدينة الموصل، حيث نشرت مليشيا الحشد الشعبي العراقية المدعومة من إيران ثلاثة ألوية في مدينة سنجار (بقوة 10 آلاف عنصر)، وأصدرت عدة وحدات من الحشد الشعبي ومليشيات أخرى -بما في ذلك منظمة بدر، وعصائب أهل الحق، وأصحاب الكهف- بيانات تتعهد فيها بالدفاع عن سنجار ضد الغزو التركي.

ومن الواضح أن هذه المخاوف المتبادلة بين طهران وأنقرة ليست وليدة اليوم، لكنها كان مسكوتًا عنها إلى حد ما، أو ربما تم تحييدها في فترة من الفترات لصالح أهداف كبرى مثل مواجهة الطموحات الاستقلالية للأكراد، فالأتراك ينظرون منذ فترة حكومة "حيدر العبادي" تحديدًا وأثناء معارك تحرير الموصل من قبضة داعش، بعين الريبة لمسألة التمدد الشيعي المدعوم إيرانيًا خاصة في محافظة الموصل، حيث تعتبر تركيا أن التحركات الإيرانية في هذه المحافظة، ودخول مليشيات الحشد الشعبي الموالية لإيران قضاء

تلّعفر الذي تقطنه أغلبية تركمانية؛ يصُب في اتجاه استراتيجية إيرانية هادفة لتأسيس حزام شيعي يصل بين إيران وسوريا مرورًا بالعراق عبر تلعفر. كما ترى أنقرة أن تعاظم قوة المليشيات الشيعية في تلعفر، سيؤدي إلى إلحاق الضرر بوجود البيشمركة في سنجار كقوة مضادة لحزب العمال الكردستاني (الذي تعتبره تركيا أكبر مهدد أمني لها في العراق). كما تخشى أنقرة من احتمالات تأسيس تحالف مضاد لها في الموصل بين الحشد الشعبي وحزب العمال الكردستاني.

⏮ حسابات "بايدن" وتأثيرها على مسار التوتر

تتحدث المصادر التركية عن عملية عسكرية محتملة خلال الربيع القادم (مارس-مايو 2021) تنفذها القوات العراقية المركزية بالتنسيق مع قوات البيشمركة الكردية في أربيل، وتوفر لها أنقرة الدعم الجوي والمدفعي، والدليل على ذلك زيارة وزير الدفاع ورئيس الأركان التركي للعراق واجتماعه بمسئولين من الحكومة العراقية ومسئولين من أربيل، للتنسيق المشترك إزاء أدوار كل منهم في العملية المرتقبة. العملية لا تزال محل خلاف بين المكونات السياسية العراقية، فالقوى المحسوبة على إيران ترفض هذه العملية، والقوى الأخرى تخشى من أن تتحول المواجهة إلى عراقية-عراقية.

وتتشكك أنقرة في احتمالية وجود ضغوط إيرانية وأمريكية على الحكومة المركزية العراقية وحكومة أربيل لرفض أية عملية عسكرية تركية باتجاه سنجار، التي تمثل أيضًا أهمية جيواستراتيجية للقوات الأمريكية في العراق، بسبب قربها من الحدود السورية وتحكمها في الطريق من العراق إلى مناطق شمال وشرق سوريا، وبالتالي تخشى تركيا من أن توفر مدينة سنجار والموقف الإيراني-الأمريكي من العملية العسكرية التركية الجديدة مدخلًا لإنتاج مقاربة بين طهران وواشنطن تبعد أنقرة عن مناطق نفوذها في العراق، وتسمح للإيرانيين بتدعيم نفوذهم في منطقة تعتبرها تركيا ذات أهمية استراتيجية لها. بينما تراهن أنقرة على الإدارة الأمريكية الجديدة، وتتوقع عدم معارضة من جانبها للعملية العسكرية الجديدة والسماح لها بالتوغّل في سنجار، والقضاء على حزب العمال الذي وضعته أمريكا على لائحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أن أعطى "بايدن" الضوء الأخضر لحلف الناتو، بزيادة أعداد عناصره في العراق، من 500 إلى 5000 لمواجهة الفصائل الولائية (لإيران) والسلاح المنفلت دائم التهديد للمصالح الأمريكية في العراق ومقراتها الدبلوماسية والعسكرية.

ختامًا، إن العلاقات التركية-الإيرانية تمر باختبار حقيقي هذه المرة، فالموضوع ليس فقط تصريحات سلبية من هنا أو هناك يمكن احتواؤها بالطرق الدبلوماسية المعتادة؛ لكنه يبدو خلافًا أعمق من ذلك بكثير، بالنظر لما يجري على الأرض، خاصة في محافظة الموصل وداخل قضاء سنجار من ترتيبات سياسية وتحالفات جديدة، وتحشيد عسكري من المليشيات التابعة لإيران، مقابل تحشيد مضاد من مليشيات تابعة لتركيا. وكل ذلك قد يترتب عليه -في حال لم تصل الدولتان لتفاهمات مُرضية- إلى تراجع كبير في مستوى التعاون الثنائي بينهما على الساحتين العراقية والسورية. ومع ذلك فليس من المتوقع انهيار كامل أو تصعيد عنيف في العلاقات التركية-الإيرانية على الساحة العراقية، فالمصالح الاقتصادية الكبيرة بين البلدين ستجبرهما على تخفيض سقف التوتر إلى المستويات الدنيا، كما أن الوضع السياسي الداخلي في كلٍّ من إيران وتركيا لا يسمح بهذا التصعيد، بل يشجع على التفاهم وإدارة الخلافات بما يساعد على حفظ التوازنات الراهنة دون تغيير، انتظارًا لاستيضاح التوجهات الأمريكية الجديدة تجاه إيران وتركيا وتجاه المنطقة بشكل عام.

سوريا بعد عشرة أعوام..
هل من سبيل نحو التسوية؟

نوران عوضين
باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع دخول الأزمة السورية عامها العاشر، يبدو أن توصل الأطراف الفاعلة إلى تسوية أو حل للأزمة ما زال طموحًا بعيد المنال. فبينما لم تشهد الأزمة تطورات سواء ميدانية أو سياسية جديدة منذ أكتوبر 2019 في سياق يسوده الجمود، فإن ذلك لا يعني تجميد الصراع بالكامل، فلا تزال هناك بعض المناطق -لا سيما إدلب وأجزاء من شمال شرق سوريا- معرضة لاحتمال تجدد الصراع مرة أخرى، وبالتالي الخروج من حالة الجمود.

ولا يرتبط الأمر فقط بعدم استقرار الوضع الأمني بتلك المناطق، ولكن يُعزَى الأمر إلى الصورة الأكبر حيث اشتباكات ومناوشات الفاعلين الدوليين فيما بينهم إما لتعزيز نفوذهم الراهن، أو لمد بساط النفوذ لمواقع استراتيجية جديدة تخدم أجندتهم وأهدافهم بالأساس. ومع استمرار اتساع حجم الانخراط الدولي وتباين الأهداف، ستظل الأزمة السورية على حالها.

وبمتابعة الشهور الأولى من عام 2021، يُلاحظ وجود عدد من التداخلات -توافقية تارة وصراعية تارة أخرى- ما بين الفاعلين، الأمر الذي سيكون له انعكاس ميداني وأيضًا على أي مسار للتسوية.

الوضع الميداني الراهن

خلال الفترة من نهاية 2020 وبداية العام 2021، شهد الداخل السوري العديد من التطورات الميدانية التي لا تنبئ بتوسع دائرة الصراع أو أي تغيير في نسب السيطرة الميدانية لكل فاعل، على الأقل خلال الوقت الراهن، ولكنها تشير أكثر إلى محاولات كل طرف نحو إثبات وتعزيز مدى سيطرته على الأوضاع. يمكن الإشارة إلى وجود أربعة محددات تحكم التطورات الراهنة:

أولًا، العودة الأمريكية: في أواخر فبراير 2021، برز تهديد جديد للوجود الإيراني في سوريا، تمثل في شنّ الإدارة الأمريكية الجديدة أولى عملياتها العسكرية في سوريا، ضد مواقع بنية تحتية تستخدمها فصائل موالية لإيران في شرق سوريا، ومنها «كتائب حزب الله العراقي» وكتائب «سيد الشهداء»، وذلك بغرض الرد على استهداف تلك الميليشيات لمطار أربيل الدولي الذي يشكل قاعدة رئيسية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

تعد تلك الضربة الحلقة الأبرز ضمن سلسلة من الإجراءات الأمريكية الهادفة إلى إعادة تأكيد وجودها في سوريا. ففي مطلع فبراير 2021، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية «أن قواتها لم تعد مسئولة عن حماية النفط في هذه الرقعة من سوريا، وأن واجبها مقتصر على مكافحة تنظيم «داعش»، كما أشارت وكالة الأنباء السورية الرسمية في الوقت نفسه بأن الجيش الأمريكي أنشأ قاعدة عسكرية جديدة له في منطقة اليعربية بريف الحسكة، فيما تحدثت تقارير أخرى عن تطوير الولايات المتحدة لقاعدتها العسكرية في منطقة «الشدادي» لتصبح «أكبر قاعدة أمريكية متعددة الوظائف في سوريا». كذلك، فقد أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى عزم التحالف الدولي والولايات المتحدة إنشاء قاعدة عسكرية جديدة عند مثلث العراق، سوريا، تركيا في منطقة عين ديوار في ريف الحسكة. وأخيرًا، فقد أشارت العديد من التقارير إلى نشر الجيش الأمريكي منظومة صواريخ دفاعية قصيرة المدى (أفنجر) لحماية قواته قرب دير الزور من هجمات إيرانية محتملة ردًا على الضربات الأمريكية ضد الميليشيات الإيرانية، وكذلك للضغط على القوات الأمريكية للانسحاب من سوريا.

ثانيًا- تعزيز روسيا لواقع نفوذها في كافة أنحاء سوريا وإزاء كافة الفاعلين: وفي سبيل تحقيق هذا التعزيز، عمدت روسيا إلى اتباع نهجين بشكلٍ متوازٍ، حيث إما التفاوض أو الضغط. في أواخر عام 2020، تبين وجود توافق روسي إيراني بمنطقة البوكمال (ذات النفوذ الإيراني) عند الحدود العراقية، حيث تحدثت العديد من التقارير عن وصول عدد من الضباط الروس ومجموعات حماية تتبع للشرطة العسكرية الروسية إلى تلك المنطقة، وتم إنشاء مقر عسكري في أحد فنادق البوكمال تمهيدًا لتحويله إلى مركز قيادة، كما أُقيمت حواجز عسكرية في القرى القريبة، وخاصة حقول النفط الموجودة في المنطقة. في مقابل ذلك، انسحبت ميليشيات موالية لإيران من تلك المناطق كـ«كتائب حزب الله العراقي» و«النجباء» و«الأبدال» و«فاطميين».

في المقابل، انتهجت روسيا الضغط في تفاعلها مع «قوات سوريا الديمقراطية». فمنذ بداية العام 2021، فرض كلا من قوات النظام السوري وقوات «قسد» حصارًا على مناطق نفوذ الطرف الآخر. وعلى الرغم من الوساطة الروسية لفك الحصار، لكن أعادت «قسد» فرض الحصار مجددًا بشكل جزئي بدعوى امتناع موسكو عن تقديم ضمانات أمنية معينة لـ«قسد»، بجانب تهديد موسكو لقسد

بأنه إذا لم تتنازل عن مناطق نفوذها لصالح النظام السوري، فسترفع موسكو حمايتها بفتح الباب أمام أنقرة لتنفيذ هجمات على مناطق السيطرة الكردية، وهو الأمر الذي تبلور بالفعل عبر إقدام الجانب الروسي في 21 فبراير 2021، بالانسحاب من قاعدتها في عين عيسى شمال الرقة، وتل تمر بريف الحسكة، وهي مناطق نفوذ لقوات «قسد» ويعد الوجود الروسي فيها بمثابة ضمانة ضد أي هجوم تركي. الانسحاب الذي لم يدم طويلًا، تم تفسيره على أنه محاولة روسية لمساومة قوات «قسد» والضغط عليها في سبيل تنفيذ الرغبة الروسية في تحقيق سيطرة للنظام السوري على كامل منطقة عين عيسى، ولإبعاد «قسد» عن الطريق الدولي M4، ومن ثم تسهيل حركة التجارة بين شمال شرق سوريا وحلب. وأخيرًا، لمحاوطة النفوذ الأمريكي المتزايد بالمنطقة.

ثالثًا- تعويل إيران وتركيا على العامل الشعبي:

فإلى جانب اتجاه كلا الدولتين نحو إعادة التموضع وتحصين مناطق نفوذهما -تجنبًا للغارات الإسرائيلية المتتابعة من جانب إيران، ولخشية تركيا من إقدام النظام السوري برعاية روسية على تنفيذ عملية عسكرية موسعة ضد إدلب أو لاستعادة الطريق الدولي M4- عمد كلا الجانبان أيضًا إلى ترسيخ أركان قاعدتهم الشعبية بالمدن السورية.

ينقسم الانتشار الإيراني في سوريا ما بين انتشار داخل قواعد عسكرية، وانتشار آخر يستهدف القاعدة الشعبية السورية حيث العمل على استمالة السوريين ناحيتها، وتجنيدهم لصالح أهداف ورؤية الدولة الإيرانية. كما عمدت إيران أيضًا إلى إجراء تغييرات ديمغرافية تستهدف منها

زيادة هيمنة الشيعة الموالين لها. فبجانب سياسة شراء الأراضي السورية، يُثار الحديث حول استقدام إيران لعائلات شيعية من باكستان وأفغانستان والعراق للعيش بممتلكات كانت مملوكة من قبل لعائلات سورية سنية، وتزويدهم بأنشطة اقتصادية لترسيخ وجودهم.

وخلال العامين الأخيرين، أولت طهران أهمية كبيرة لمحافظة دير الزور، والتي يتواجد بها حاليًا لواء فاطميون والذي يعد من أكبر الميليشيات الإيرانية المنتشرة في المحافظة. وتشير تقارير صحفية إلى أنه في أعقاب الغارات الجوية الإسرائيلية، اقتربت قيادة اللواء من المواطنين والشخصيات المؤثرة بالمحافظة للعمل على تجنيد الشباب في صفوفها، مستغلة رفض الشباب للانضمام إلى جيش النظام وحاجتهم إلى المال والعمل.

من جانب آخر، تعمل تركيا باستمرار على تأكيد تتريكها وسيطرتها العسكرية والإدارية والاقتصادية لمناطق «درع الفرات»، «غصن الزيتون»، و«نبع السلام». لقد رسخت أنقرة بصمة تركية هناك مما يشير على ما يبدو إلى التزام طويل الأجل، حيث أشرفت أنقرة على إنشاء مجالس محلية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحافظات غازي عنتاب وكلس وهاتاي التركية. علاوة على ذلك، قامت بإعادة بناء شاملة، بما في ذلك تدريب قوات الشرطة المحلية وتقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والطرق السريعة والصحة والتعليم. ومؤخرًا، افتتحت مؤسسة البريد التركية فرعًا لها بمدينة تل أبيض، كما أصدر الرئيس التركي قرارًا يقضي بافتتاح كلية طب ومعهد عال للعلوم الصحية، في بلدة الراعي بريف محافظة حلب.

رابعًا- عودة الحديث عن نشاط التنظيمات الإرهابية: فمن ناحية، عاد تنظيم الدولة الإسلامية للظهور مجددًا داخل الساحة السورية. فانطلاقًا من البادية، كثف تنظيم "داعش" من عملياته الموجهة ضد قوات النظام السوري، وقوات سوريا الديمقراطية. فقد أعلن التنظيم في نهاية ديسمبر 2020 مسئوليته عن قتل 40 جنديًا من الجيش السوري، كانوا يستقلون حافلة على طريق حمص-دير الزور. ولاحقًا، في يناير 2021، تبنى التنظيم عملية اغتيال مسئولتين في الإدارة الذاتية بمنطقة الدشيشة جنوبي الحسكة.

وعلى خلاف عودة داعش، تصاعد الحديث مؤخرًا عن تنظيم هيئة تحرير الشام لا سيما مع ما يسعى إليه قائده محمد الجولاني من تصدير صورة سياسية للتنظيم بعيدًا عن ما عُرف به من قبل كتنظيم جهادي مصنف دوليًا بكونه إرهابي، وذلك بغرض حيازة مقعد على طاولة التفاوضات بشأن سوريا، لا سيما مع ما أطلقته أبرز المراكز البحثية من نداءات متعلقة بإعادة النظر في التصنيف الإرهابي للهيئة.

ففي تقرير حديث صادر عن مجموعة الأزمات الدولية، المعروف عنها تقديم توصيات لصناع القرار الأمريكيين والأوروبيين، جادل معدو التقرير بأن «التسمية «الإرهابية» التي تم لصقها على أقوى جماعة متمردة في إدلب تقوض وقف إطلاق النار وتسد المسارات المحتملة لتجنب مواجهة عسكرية، كما أنه يعكس فجوة في السياسة الغربية. ولذلك، فإن على واشنطن إعادة النظر في نهجها تجاه إدلب وحيال الهيئة، لا سيما مع ما تبديه الهيئة من استعداد وقدرة للتخلي عن مواقفها التي بموجبها تم تصنيفها مسبقًا على كونها إرهابية».

حدود الاتفاق والخلاف بين الفاعلين في سوريا

من خلال إدراك متغيرات ومستجدات الوضع الميداني الراهن، يمكن تحديد عدد من النقاط التي تلقى اتفاقًا بين فاعلين ولكنها تثير خلافًا لدي آخرين:

أولًا- القضاء على تنظيم داعش: يُعد هذا الأمر هدفًا علنيًا مشتركًا لكلًا من الولايات المتحدة وروسيا. فمن جانبها، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن «أن قواتها لم تعد مسئولة عن حماية النفط في هذه الرقعة من سوريا، وأن واجبها مقتصر على مكافحة تنظيم «داعش». ويعد هذا الإعلان بمثابة إعادة تأكيد لشرعية الوجود الأمريكي في

سوريا، بما يعني أن الولايات المتحدة ستكون أكثر حضورًا في سوريا. في المقابل تتفق روسيا أيضًا مع هذا الهدف لا سيما في ظل تعرض قوات الجيش السوري لهجمات من قبل هذا التنظيم، وبالتالي ارتفاع احتمالية تعرض الأصول أو القوات الروسية العاملة في سوريا لهجمات مماثلة، الأمر الذي أدى إلى تحول البادية السورية إلى مسرح لاشتباكات ترافقها غارات روسية داعمة للقوات النظامية، وتستهدف مواقع المقاتلين من التنظيم.

ثانيًا- الوجود الأمريكي في سوريا: يتفق كل من روسيا وإيران وتركيا –بشكل غير مباشر أو معلن- على ضرورة إنهاء الوجود الأمريكي من سوريا.

من الناحية الإيرانية، فإن الوجود الأمريكي في سوريا وإن كان هدفه المعلن هو القضاء على داعش، فهدفه الرئيسي هو تقويض وتحجيم النفوذ الإيراني وقطع طرق التواصل والإمداد بين الحدود السورية العراقية.

بالنسبة لتركيا، فإن استمرار الوجود الأمريكي يعني استمرار الضمانة والحماية والدعم الدولي للأكراد، وهو ما يعد تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي، ودحضًا لأي آمال تركية قد نشأت خلال فترة ولاية ترامب، بشأن إنشاء ممر آمن على طول الحدود التركية السورية خاليًا من الأكراد، كما أن تشجيع الولايات المتحدة للحوار بين الأكراد، قد يؤدي إلى مشاركة هؤلاء المرتبطين بقوات سوريا الديمقراطية في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وهو الأمر المرفوض بشكل كلي من قبل النظام التركي.

أما روسيا، فإن استمرار الوجود الأمريكي لا ينصرف فقط عند حد تقويض النفوذ السياسي والميداني الراهن لروسيا في سوريا، وإنما سيعرقل استمرار هذا الوجود من النجاح الروسي في التوصل إلى الوضع النهائي المرجو المتمثل في استعادة سيطرة النظام على الموارد النفطية، دمج المؤسسات الإدارية والهياكل العسكرية الكردية داخل إطار الدولة السورية. وأخيرًا، عودة ما يقرب من 30% من الأراضي السورية الخاضعة حاليًا للسيطرة الكردية المدعومة أمريكيًا. ومن منظور أبعد، فإن استمرار الوجود الأمريكي في سوريا بشكل مواجه للنفوذ الروسي هناك إنما سيكون له انعكاس على النظام الدولي ككل، حيث يُنظر إلى الأزمة السورية باعتبارها مؤشرًا عن التوجه العالمي نحو نظام متعدد الأقطاب، يميل بشكل أكبر نحو الشرق لا سيما الصين وروسيا.

ثالثًا- إنهاء الوجود الإيراني في سوريا: تتفق كل من الولايات المتحدة وروسيا على ضرورة وضع حد للوجود الإيراني في سوريا، سواء بإنهائه بالنسبة للأولى أوتحجيمه بالنسبة للثانية.

ترى الولايات المتحدة في استمرار الوجود الإيراني في سوريا تهديدًا مباشرًا لقواتها في العراق وأيضًا على حليفتها إسرائيل، وحتى مع إعلان ترامب بالسابق عن سحب قواته من سوريا، عمدت الإدارة الأمريكية إلى حصر نفوذها في سوريا في منطقة شرق الفرات لقطع الطريق أمام المشروع الإيراني. وبحسب دبلوماسيين غربيين، فقد سيطرت الولايات المتحدة على منطقة التنف لقطع طريق طهران - بغداد - دمشق - بيروت، وأن إيران ردت على ذلك بفتح طريق موازٍ عبر البوكمال، وبذلك يمكن فهم وسبب اختيار الجانب الإسرائيلي لتلك المنطقة في توجيه ضرباته بين الحين والآخر، وسبب إنشاء الولايات المتحدة لقواعد جديدة بالقرب من تلك المنطقة، وتعزيز القواعد القائمة بالفعل لا سيما بمحافظتي دير الزور والحسكة.

من ناحية روسيا، فقد عمل الجانبان الروسي والإيراني بالسابق على الحفاظ على تفاهم متبادل يسهل مشاركتهما المشتركة في سوريا. لقد كانت علاقتهما تكافلية إلى حد ما، حيث تكمل القوات الجوية الروسية شبكة إيران من المقاتلين الشيعة الأجانب والميليشيات المحلية على الأرض، وهو ما أسهم في استعادة النظام السوري السيطرة على حلب وأجزاء من محافظة دير الزور غربي نهر الفرات. ولكن مع تصاعد النفوذ الإيراني الميداني، برزت مساحات أكبر من التعارض ما بين الطرفين،

الأمر الذي حدا بالجانب الروسي إلى التفكير بشكل جدي بشأن كيفية تحجيم هذا النفوذ.

يمثل استمرار الوجود الإيراني عبئًا أمام الدور الروسي كمتحكم في مسار الأزمة السورية وما يمكن أن تضفيه من تأثير على مستقبل الاستقرار السوري، وذلك من خلال ما تملكه إيران من نفوذ سياسي على النظام السوري، وشعبي ميداني عبر قدرتها على اختراق المجتمع السوري بما توفره من خدمات معيشية وإنشاء مراكز ثقافية وفرض الأمن وهو ما يمكنها تباعًا من تجنيد عناصر لها على الأرض.

وعلى الرغم من التنديد الروسي بالضربة الأمريكية على سوريا، ولكن من غير المتوقع أن ينعكس هذا في مسار عودة تفعيل التنسيق الروسي الإيراني الذي طاله العديد من الخلافات مؤخرًا، تمثل أبرز مشاهدها في غض الطرف السوري للغارات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية، والمحاولات الروسية لتحجيم النفوذ الإيراني في الجنوب السوري وغرب الفرات.

ختامًا، في ظل تباين الأهداف وتنامي الخلاف بين الفاعلين، لا سيما بين الحلفاء، يبدو أن مسار التسوية ما زال بعيدًا عن التحقق، كما يبدو أيضًا عدم قدرة أي مسار سياسي –سواء جنيف أو سوتشي- على التوصل إلى شكل سياسي للدولة السورية متفق عليه بين كافة الأطراف يمكن تفعليه والتعويل على نتائجه.

ولكن ما يمكن تصور تحققه هو اتجاه كل طرف نحو تعزيز موقعه السياسي والميداني -بشكل منفرد- داخل الأزمة. فباعتبار موقعها كفاعل رئيسي بالأزمة، من المتوقع أن تستمر روسيا –لا سيما مع العودة الأمريكية إلى الملف السوري- في تعزيز موقعها القيادي إزاء كافة الفاعلين. كذلك، فمن المتوقع أيضًا أن تعزز روسيا من تواصلها مع أطراف خارجية بشأن قضية إعادة إعمار روسيا، وهو الأمر الذي تجلى خلال لقاء وزير الخارجية الروسي مع نظيره الإماراتي في مارس 2021.

من ناحية إيران، فمن المتوقع أن تلجأ القيادة الإيرانية في سوريا نحو اتباع استراتيجية قائمة على توطيد قاعدتها الشعبية بشكل أكبر. فعلى الرغم من محاولات التحجيم الممارسة عليها، ما زالت إيران تمتلك القدرة على الاحتفاظ بالمواقع الرئيسية بالبلاد والبقاء كفاعل بارز ومؤثر في مسار الأزمة، ويرجع هذا إلى ما أسسته إيران خلال السنوات الماضية من توطيد لعلاقتها مع النظام السوري بما مكنّها من ترسيخ لنفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي بالداخل السوري، وهو ما سيمكنّها لاحقًا من ضمان الاستمرار في السيطرة على النظام السوري حتى في حال افتراض انقلاب الأسد على إيران أو محاولة تحجيم قوة دولية أخرى للنفوذ الإيراني في داخل سوريا أو حتى في حال تبدل نظام الأسد نفسه.

في المقابل، من المتوقع أن تلجأ تركيا إلى الحذر أكثر في تحركاتها دون الانخراط بشكل كامل سواء مع روسيا أو مع الولايات المتحدة، وذلك حتى تضح ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في سوريا، حيث تخشى تركيا من عودة أمريكية يكون مضمونها الاعتماد بشكل كلي على الأكراد الأمر الذي قد يؤدي إلى تحجيم التحركات التركية التوسعية في مناطق شمال شرق الفرات. وعلى الرغم من التصريحات الأمريكية الدبلوماسية التي تحمل في مضمونها قدرًا من التطمين للجانب التركي بشأن أهمية تعاونهما في الملف السوري لا سيما فيما يتعلق بالوضع في إدلب، ولكن تثير المعطيات على الأرض المخاوف التركية لا سيما مع ما بدا من نية أمريكي إزاء إنشاء قاعدة عسكرية بمنطقة عين ديوار، والتي بحسب صحف تركية، ستسهم» في تسهيل التحركات الكردية، بين كردستان العراق وسوريا وتركيا»، بما يعني تهديد مباشر للأمن القومي التركي، ولمخططاتها في تحجيم الوجود الكردي في سوريا.

الأزمة الليبية نموذجًا لتأثيرات تنافسية المشروعات الإقليمية

حسين عبدالراضي

باحث بوحدة التسلح - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

برزت تأثيرات حالة التنافس الإقليمي على المشهد الليبي المضطرب منذ حراك فبراير 2011، وهو ما اتضح بمواقف الأطراف الدولية والفواعل الإقليميين إزاء تطورات الأزمة، وأضفى عليها تعقيدًا إضافيًا لم يدع مساحة للتهدئة والتقاط الأنفاس على مدار الأعوام العشرة الماضية، وقاد لتداخل أجندات وتكتيكات عطلت كافة جهود التسوية السياسية وخفض التصعيد. وتشير مستجدات الأزمة الراهنة إلى أنّ التنافس الإقليمي صار محدِّدًا بالغ التأثير في مسارها، وقد يكبح قدرات الهياكل المنتخبة للانتقال من الحالة الصراعية إلى التمهيد للحل الشامل. وعليه، يبحث هذا التقرير في محدِّدات التنافس الإقليمي تجاه الأزمة الليبية، وحدود أدوار الفواعل الإقليميين وتداعياتها عليها، وصولًا للتعرف على تأثيراتها المحتملة على المشهد الانتقالي.

محددات التنافس

تباينت أهداف الفواعل الإقليميين من توجيه دفة الأحداث في ليبيا، فكان لكلٍّ منهم استراتيجية واضحة يسعى لتحقيقها، رغم تفاوت درجات انخراطهم في مجريات الصراع؛ تبعًا للوضع الداخلي وحجم الانخراط الدولي بالأزمة. ويمكن بيان اتجاهات التعاطي الإقليمية مع الحالة الليبية كما يلي:

أولًا- المشروع التركي: حرصت أنقرة منذ بدايات الأزمة على توظيف المشهد الليبي لاستعادة نفوذ الدولة العثمانية، وتأسيس قاعدة للارتكاز ثم الانطلاق بشمال إفريقيا والمتوسط، والتمهيد للوصول للقارة الإفريقية. وفي المراحل الأولى من الصراع سعت للانخراط بشكل مُعلن، متماهية مع عمليات حلف الناتو ضد نظام "القذافي"، وجاء ذلك بالتزامن مع لعبها أدوارًا إضافيةً لتمكين تيارات الاسلام السياسي، ثم طورت من تحركاتها لتشمل تطويق ليبيا عبر التسلل الاستخباري والدبلوماسي بدول الجوار، ودخلت الأسلحة والضباط الأتراك ومجموعات المرتزقة بشكل مباشر في تفاعلات الصراع.

ثانيًا- المشروع العربي: أدركت الكتلة العربية أن التدخل الإقليمي بالصراع الليبي يصعد من حدة المواجهات، وسيقود لانهيار الدولة ويقوض وحدتها، لذلك تبنت الرؤية العربية دعم مسارات التسوية السلمية للأزمة، والتمسك بكيان الدولة الوطنية الموحدة، والحيلولة دون تحول ليبيا إلى قاعدة ارتكاز للتنظيمات الإرهابية. وحاول المشروع العربي قطع الطريق على الأدوار الخارجية التي تسعى لاستثمار المأزق الليبي لصالحها، وركز جهده على حلحلة خلافات الأطراف الليبية، ودفعهم لتجاوز عثرات التوافق والتسوية، ووقف المواجهات المسلحة لإنجاح جولات التفاوض، وتوحيد مؤسسات الدولة وخصوصًا البرلمان والسلطة التنفيذية. وسعى لمواجهة مشروع الإسلام السياسي للهيمنة على السلطة، وكان ذلك بدعمه للمؤسسات الوطنية المنتخبة، وما انبثق عنها من أجسام وكيانات شرعية ديمقراطية.

ثالثًا- المشروع الإيراني: انشغلت طهران بقضايا الداخل والعلاقات المضطربة مع واشنطن، وظلت بعيدة عن المشهد الليبي بدرجة أو بأخرى، ولكن باتّباع إدارة "ترامب" سياسة الضغوط القصوى، حاولت التلميح لقدرتها على التدخل والتأثير بصراعات المنطقة. وكشفت عدة تقارير تورطها بانتهاك حظر التسليح على ليبيا، ووصول بعض الأسلحة إيرانية الصنع إلى مليشيات المنطقة الغربية، بالإضافة للتصريحات الرسمية التي أظهرت دعم طهران للقوى السياسية والمجموعات المليشياوية المتحالفة مع تركيا.

رابعًا- المشروع الإسرائيلي: حافظت تل أبيب على درجة من غموض الموقف وعدم التدخل المباشر منذ اندلاع الأزمة الليبية، ولكنها كانت دائمة المُراقبة لتطورات المشهد، ولا سيما توسع النفوذ التركي شرق المتوسط، وتصاعد خطر التنظيمات الإرهابية بالمنطقة الغربية. وتم رصد بعض عمليات الاستطلاع الجوي الإسرائيلية على السواحل الليبية، ما يمكن تفسيره بأنه موجّه بصورة رئيسية ضد تحركات طهران، ومُراقبة حركة السفن التي قد تكون متورطة بانتهاك حظر التسليح المفروض على ليبيا.

قضايا الاشتباك

رغم تعدد أنشطة وتكتيكات المشروعات الأربعة، لم تخرج معادلة الاشتباك في ليبيا عن تلك التي صاغتها تنافسية المشروعين العربي والعثماني، وانعكست اتجاهات تعاطي كل مشروع مع الأزمة بالعديد من القضايا، والتي شكلت في مجملها تنافسية واضحة، تضمنت موقف كل منهم من موقع الإسلام السياسي بالسلطة، وحدود السيطرة الميدانية للفواعل المسلحة، إلى جانب منهجية شرعنة دور كل منهم، وتوظيف التكتيكات المقوضة لأمن الإقليم في مجريات الصراع، بالإضافة لمسارات التسوية المتباناة على كل جانب، ونستعرض تاليًا أوجه التنافس العثماني العربي في النموذج الليبي:

■ **الإسلام السياسي:** سعت أنقرة لتمكين الإسلام السياسي بمرحلة ما بعد الربيع العربي، ونجحت تلك التيارات، وعلى رأسها تنظيم الإخوان المسلمين، بتصدر المشهد السياسي في القاهرة وطرابلس وتونس. ومع سقوط الإخوان بمصر (يوليو 2013)، وفقدانهم الهيمنة بليبيا (2014)، وجدت أنقرة أن المشروع العربي استعاد توازنه سريعًا، ما قد يعصف بمخططها التوسعي، لذا وجدت في تثبيت النفوذ الميداني والسياسي لوكلائها ضرورة عاجلة، ما أنتج حالة من الانقسام المؤسساتي والأمني بليبيا شرقًا وغربًا أتاحت المجال لنشوب مواجهات ضارية.

■ **السيطرة الميدانية:** برز اتجاه تركي لاستثمار القدرات الهجينة -سياسية وعسكرية- للقوى الموالية لها بالداخل للهيمنة على تحولات المشهد، ودعمت من محاولات توسيع سيطرة تلك المجموعات على العاصمة ومناطق الغرب، وتعزيز نفوذها داخل مؤسسات الدولة. فيما اتجهت المجموعة العربية لتحفيز الأطراف المختلفة لتخفيض حالة العسكرة المتصاعدة للتفاعلات الداخلية، والدفع بإيجاد حوار شامل وإنهاء محاولات التمدد عسكريًا، وهي قضية اشتبك فيها المشروعان بشكل واضح، وكان من ملامحها الواضحة دخول القوات التركية بشكل واضح في المشهد الميداني الليبي.

شرعنة الدور:

حاولت أنقرة تقنين تحركاتها بليبيا، عبر إبرام اتفاقيات متنوعة مع حكومة الوفاق والمؤسسات التابعة لها، وهو ما رفضته القوى الأخرى؛ لأنه محاولة لاستنزاف لثروات ليبيا، ومدخل لإشعال مواجهات إقليمية مضادة للأنشطة غير القانونية التركية بشرق المتوسط، إلى جانب ما يمثله من عامل محفز لاندلاع مواجهات مسلحة جديدة ببين الأطراف الليبية. فيما نجح المشروع العربي في حصد شرعية حاسمة عبر إطلاق مبادرات جادة للتسوية السلمية، كإعلان القاهرة (يونيو 2020)، ورعاية توحيد المؤسسات والسلطات الليبية، وهو الأمر الذي نال دعمًا وتثمينًا دوليًا وأمميًا واسعًا.

■ **التكتيكات التخريبية:** رفضت الدول العربية الدور التركي المقوّض لأمن ليبيا والإقليم، والمتمثل في نقل المرتزقة والعناصر الإرهابية من ساحات الصراع الأخرى كسوريا، واستمرارها باستنساخ ذات التكتيكيات المعتمدة بمشروعها التوسعي بمناطق انتهت لانهيار الكيانات الوطنية، وحقق المشروع العربي نجاحًا بتضمين رؤيته بمخرجات مؤتمر برلين (يناير 2020)، إلا أن التكتيكات التخريبية التركية استمرت بالمخالفة لتعهداتها السابقة، وهو ما دفع القاهرة لإعلان الخط الأحمر (سرت-الجفرة) الذي قاد لوقف العمليات العسكرية، وتطور لتدشين اتفاق وقف إطلاق النار المستدام (أكتوبر 2020)، وأنجح مساعي الوصول لتوافق

سياسي وانتخاب سلطة جديدة موحدة (فبراير 2021).

■ **سُبل التسوية:** تباينت مسارات حل الأزمة التي اعتمدهما المشروعان العربي والتركي، إذ يركز الأول على حتمية توافق الأطراف الليبية وتجاوز خلافاتها للوصول إلى تسوية سياسية شاملة، والامتناع عن أية أنشطة تقود لتأجيج المواجهات، انتهجت أنقرة مسارًا يغذي الاضطرابات والانقسامات، ويُرجح حسم الصراع عبر المواجهات العسكرية والحرب، وإلا يظل الوضع الليبي معلقًا دون تسوية. وبينما دعم المشروع العربي الهدنة وتحوله لوقف دائم لإطلاق النار، راهنت تركيا على هشاشة الهدنة وأنها ستسقط سريعًا وتتجدد الدورات الصراعية، ولكن الاختراق السياسي المتواصل والتوافق الذي تم إنجازه يشير لواقعية المشروع العربي، ونجاحه حتى الآن في الوصول للهدف الذي وضعه للتسوية

تداعيات الدور الإقليمي

أفرزت التطبيقات المتداخلة والمتنافرة لاستراتيجيات ومشروعات القوى الإقليمية بالصراع الليبي مشهدًا معقدًا لم يتح فرصة مُكتملة لاختراق الأزمة، مما تسبب في تعاقب وتوالي مبادرات التسوية دون نجاحها، كما قادت لتصاعد الأزمات الإنسانية وتعقد إشكاليات الهجرة والنزوح، ورسّخت حالة من فقدان الثقة بالأدوار الخارجية المتداخلة بمجريات الصراع، وأدى لبروز نظام محاصصة جهوية ومناطقية يُنذر بخطورة انزلاق البلاد، حال سقوط التفاهمات القائمة، بفخ التقسيم والتشظي. ونستعرض تداعيات الأدوار الإقليمية المتنافسة على ليبيا فيما يلي:

1- مُراوحة عَقدية: استمرت حالة المراوحة بين التصعيد والتسوية على مدار 10 أعوام دون حسم، وفشلت مبادرات ومساعي خفض التصعيد بشكل معقد لم يتح فرصة مُكتملة لاختراق الأزمة، مما تسبب في تعاقب وتوالي دورات الصراع والمواجهات المسلحة، وأنهك قدرة الدولة على ضبط حدودها وتعزيز فعالية مؤسساتها، ما أتاح أيضًا المجال لإعادة تموضع التنظيمات الإرهابية في مناطق عدة، واتساع خطر عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وفتحت تلك الحالة أبواب دخول المرتزقة الأجانب إلى المشهد الميداني، وأصبحت حالة الحرب بالوكالة مهددًا لتماسك الجبهة الليبية، ووضعت الليبيين بمأزق يديره أطراف لا تضع مصلحتهم بأولوياتها، وهو ما ضاعف من إشكاليات المجتمع الليبي، ويهدد بانهيار كافة التوافقات التي يعول عليها لحلحلة الوضعية الصراعية السابقة.

2- تفاقم الأزمات الإنسانية: أدت مساعي التمدد الخارجي بليبيا لتعقد الأوضاع الإنسانية وتفاقم إشكاليات الهجرة والنزوح، حيث تشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين لوجود (928.000) شخص يحتاجون للدعم الإنساني بالبلاد، من بينهم قُرابة (316,415) نازح داخليًا. مع فقدان المؤسسات الليبية القدرة على حل أزمات الكهرباء والمياه والنظافة، إلى جانب تواضع قدرات الصحي وعدم ملاءمتها للتصدي لخطر فيروس كورونا، ووصولًا لأزمة ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالخبز. وقاد استحواذ شركة (إس سي كي) التركية -بموجب اتفاق مع حكومة الوفاق- على إدارة منظومة الجمارك الليبية لمفاقمة الأزمة؛ إذ أدى لتحميل السلع بمصروفات إضافية، وتسبب تأخير الإفراج عن الشحنات لتلف كثير منها.

3- فقدان الثقة بالخارج: يرى الليبيون أن أغلب الأطراف الدولية والإقليمية المتداخلة بمجريات الصراع تتنافس لحصد منافع ذاتية، مما انعكس سلبًا على اقتصاد وأمن دولتهم، وتكررت مشاهد الرفض الليبي للدور التركي الذي ألصق بهم وصمة استجلاب المرتزقة، وما يقدمه مصرف ليبيا المركزي بطرابلس من ودائع صفرية لخدمة

الاقتصاد التركي دون عائد يحسن من الأزمة الاقتصادية لبلادهم. وامتد الشعور بفقدان الثقة للمساعي الأممية وأدوارها في حل الصراع، واتهمت العديد من الأطراف الليبية المبعوثين بالانحياز، مما كان له أثر كبير في تعطيل مسارات عملهم.

4- ترسيخ المحاصصة: قادت تكتيكات المشروعات الإقليمية التوسعية، لا سيما العثماني، بالإضافة لطبيعة المجتمع المتصارعة مكوناته، إلى بروز مطالبات جهوية، وصياغة تفاهمات بمسار الحوار السياسي تعتمد مبدأ المحاصصة والتمثيل المناطقي، ورغم أنها منهجية متبعة لإدارة هكذا مجتمعات بمراحل ما بعد الصراع، إلا أنه بالحالة الليبية يُنذر بخطورة بتبلور إشكاليات أكثر حدةً على صعيد التوزيع والتقسيم، وقد تقود إذا سقطت أي من تلك التفاهمات القائمة -أو تم إسقاطها- إلى ترسيخ حالة الانقسام والانفصال. وقد برز ذلك عند تشكيل حكومة الوحدة برئاسة "عبدالحميد الدبيبة"، إذ لم يختر رئيس الحكومة سوى وزير واحد، فيما فُرض عليه أكثر من 35 آخرين بفعل المحاصصة التي تمسك بها الفواعل الليبيون.

مسارات مُحتملة

حصدت حكومة الوحدة الوطنية ثقة البرلمان الليبي (10 مارس 2021) لتصبح السلطة في ليبيا قابلةً للتوحيد، وهو ما يمثل انفراجة هامة طالما تطلع إليها الليبيون، وتدرك السلطة الجديدة أن نجاحهم في أداء مهمتهم لا يزال مرهونًا بعدد من المحددات، وفي مقدمتها التعاطي المتزن مع حالة التنافس الإقليمي القائمة، والوصول للمصلحة الوطنية في خضم هذا السيل من التفاعلات المؤثرة بالمشهد. وبقدر ما يرتبط مستقبل الأوضاع في ليبيا باتجاهات عمل السلطة المنتخبة، ستظل مسارات وتطورات التنافسية الإقليمية عاملًا مؤثرًا لا يمكن استبعاده.

ومن غير المُرجح أن تنتهي حالة التنافس الإقليمي حول ليبيا، لا سيما بين المشروع العربي ونظيره التركي، والأكثر قابليةً للحدوث هو إعادة تقييم الأوضاع في ليبيا وهياكل السلطة الجديدة، وتحديث خريطة الموقف الدولي منها، والنظر مجددًا في مدى ملاءمة التكتيكات المتبعة وفقًا لاستراتيجية كل مشروع للتعاطي معها. وهو الأمر الذي يقود إلى مسارين يتضمن كل منهما استمرار التنافسية: أولهما، مسار استمرار التنافسية التصادمية الصلبة. وثانيهما، مسار التحول للتنافسية المرنة. ويمكن بيانهما فيما يلي:

المسار الأول: التنافسية التصادمية: يرتبط هذا المسار بوصول مُراجعات أي من الأطراف الإقليمية إلى أن المنهجية المُثلى لتحقيق مشروعه تستلزم استكمال ذات البرامج والتكتيكات الراهنة، وهو ما سيقود لاستمرار الأطراف الأخرى بذات الاستراتيجية التصادمية، حيث استمرار عمليات نقل المرتزقة والعناصر الإرهابية عبر أنقرة، ودفعها للمجموعات المسلحة لاستفزاز الجيش الوطني وخرق الهدنة، أو تحفيز التيارات الموالية لها لتعطيل التفاهمات والمسار الانتقالي الحالي، بما يعقد المشهد ويقوض خارطة الطريق الأممية، وصولًا لعودة ليبيا إلى المربع الصراعي مرة أخرى.

وهذا المسار غير مُرجح؛ إذ تتعدد التحديات التي يُقابلها وفي مقدمتها المعطيات الليبية الجديدة واتساع نطاق التفاهم بين الفواعل الداخليين، والموقف الدولي الذي سيصطدم بمحاولة إعادة ليبيا للحالة الصراعية مجددًا. بالإضافة للأزمات الداخلية التي تمر بها أنقرة سياسيًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا، وبوادر انفراج المقاطعة العربية بعد جولة "العُلا" وانخفاض فُرصة توظيف تركيا الانقسام العربي لصالحها. أضف لذلك كون خطوط التماس الحالية للمشروعين العربي

والتركي في ليبيا "خط أحمر" يُنذر تجاوزه بنشوب مواجهات مباشرة، يرغب الجميع بألا يكون صاحب الإطلاق الناري الأول فيه.

المسار الثاني: التحول للتنافسية المرنة: يفترض هذا المسار اتجاه الأطراف الإقليمية جميعًا لتخفيض المواجهة بالساحة الليبية، وفقًا لتطورات المشهد الليبي والمواقف الدولية المرتبطة به، وبذلك ستعمل على التفاعل بدرجة أكبر من المرونة، رغم عدم التخلي عن الاستراتيجية التنافسية لمشروعها، حيث تفعيل الاتصالات الدبلوماسية والاقتصادية مع الأطراف الليبية، وتلافي التصادم مع الأطراف الإقليمية الأخرى، وربما البحث في أن تكون الأزمة الليبية مدخلًا للتقارب أو كسر حلقة المواجهة الدائرة منذ أعوام.

وهذا السيناريو مُرجح وبقوة؛ حيث رغبة السلطة الليبية الجديدة في تلافي أخطاء سابقاتها، وعدم اليقين الذي يسود الدوائر التركية من تداعيات تجاوز خط مصر الأحمر في ليبيا، ورغبة النظام التركي باستعادة اتصالاته الإقليمية بعد أن دخل بعُزلة مؤثرة على مصالحه ودوره بالمنطقة. إلى جانب الاصطفاف الدولي خلف المنهجية التسوية السياسية ووقف الدور الخارجي المقوض لوحدة واستقرار ليبيا، وهو مضمون الرؤية التي اعتمدها المشروع العربي لحل الأزمة الليبية.

وختامًا، يمكن القول إن تنافسية المشروعات الإقليمية -كانت ولا تزال- أبرز محددات تطور وتحول الأزمة الليبية منذ 2011، ويُرجح استمرار انعكاساتها على المشهد الليبي مستقبلًا، إلا أن تغير نمط ودرجة التنافس يعزز فرص السلطة المنتخبة بتجاوز الإشكاليات التي عصفت بسابقاتها، لا سيما بتصاعد مؤشرات التحول لنمط التنافسية الإقليمية المرنة، وصمود اتفاق وقف إطلاق النار حتى الآن، واتساع نطاق التوافق الليبي الداعم لإنجاح المسار السياسي للتسوية بعد عقد من المواجهات.

مسارات الأزمة اليمنية..
بين التصعيد ومحاولة الاحتواء الدولية

محمود قاسم
باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد الساحة اليمنية عددًا من التفاعلات بين تصعيد غير مسبوق ومحاولات لتغيير موازين القوى العسكرية والميدانية وجهود دولية مكثفة تتجه نحو تسوية الأزمة سياسيًا والعمل على احتواء الصراع. وتتزامن تلك التفاعلات مع تغيير الإدارة الأمريكية، وما قد يتبعه من عدد من التحولات، وفي مقدمتها شكل العلاقة المستقبلية بين واشنطن وطهران، وواشنطن والرياض من ناحية أخرى، الأمر الذي قد ينعكس بشكل مباشر على الأزمة اليمنية باعتبار أن هذه الأطراف جزء أصيل في أية تغيرات قد تطرأ على مسار الأزمة.

فمنذ 6 سنوات وفي أعقاب سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء، لا يزال السلام في اليمن بعيد المنال، في ظل تعقيد المشهد وتأزم الأوضاع بسبب تعدد مستويات الصراع التي تدور وفقًا لعدد من المحاور الرئيسية، أولها: الصراع بين الشرعية ومليشيا الحوثي. ثانيها: الصراع الداخلي الذي يظهر من فترة لأخرى بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي. ويزيد من تعقيد المشهد تداخل الأهداف الإقليمية ومستوى انخراط عدد من القوى وأصحاب المصالح.

تفاعلات إقليمية مؤثرة

تأثرت الساحة اليمنية بحدود الانخراط والتنافس الإقليمي بين عددٍ من المشاريع والأجندات التي تتباين في أهدافها وأدواتها واستراتيجيتها، حيث برز المشروع الإيراني عبر دعم ورعاية الحوثيين، مقابل موقف دول التحالف العربي الداعم للشرعية اليمنية. من ناحية أخرى، كان الحضور التركي في المشهد هامشيًا ومحدودًا على خلاف نفوذ أنقرة وتدخلها العسكري في ساحات عربية أخرى كما هو الحال في سوريا، والعراق وليبيا. كما يأتي دور عمان الملحوظ خلال الأزمة اليمنية في سياق يرمي إلى التوسط بين مختلف الأطراف، والعمل على تهدئة الأوضاع بعيدًا عن التصعيد العسكري. وعليه يمكننا تحديد أبرز ملامح الانخراط للفواعل الإقليمية كأحد المحددات التي يمكن أن تشكل مستقبل الصراع في ظل الترتيبات الجارية وذلك فيما يلي:

أولًا- طهران وتوظيف الوكلاء: كثفت إيران من استراتيجية الحضور في المنطقة عبر الأذرع والوكلاء، إذ استثمرت أحداث 2011 وما نجم عنها في بسط نفوذها في عدد من العواصم العربية (صنعاء، دمشق، بغداد، بيروت) وذلك من خلال دعم ورعاية عدد من الأذرع والوكلاء الموالين لها. وعليه، أصبحت الساحة اليمنية مجالًا حيويًا للانتشار والنفوذ الإيراني عبر مليشيا الحوثي، فعلى الرغم من وجود أدلة تشير لدور إيران في دعم الجماعة منذ نشأتها وخلال حروب الأعوام الست في الفترة من 2004 حتى 2010، إلا أن الدعم المطلق والانخراط الحاد بدأت تظهر ملامحه في أعقاب 2011، بعدما نجح الحوثيون في السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء (سبتمبر 2014).

وقد سعت طهران عبر دعمها للحوثيين لتحقيق جملة من الأهداف ترتبط بتوسيع نفوذها الإقليمي، وتوظيف الموقع الاستراتيجي لليمن في الوصول لباب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر، ومن ثم التحكم في حركة الملاحة، علاوة على كون اليمن بوابة رئيسية قد تساهم في تعزيز الانتشار الإيراني في إفريقيا، كما يدخل الحضور الإيراني ضمن استراتيجيتها لمناكفة السعودية كجزء من التنافس الإقليمي بين الطرفين، بالإضافة لرغبة طهران في امتلاك أدوات تأثير وأوراق يمكن أن تلجأ إليها للمساومة في عدد من الملفات. ولتحقيق هذه الأهداف تبنت إيران نمطين من التعاطي مع الحوثيين:

1- تعزيز القدرات العسكرية: وذلك من خلال نقل الأسلحة والتقنيات العسكرية الإيرانية للحوثيين، وهو ما تسبب في طفرة واضحة في الأداة العسكرية والتسليحية للجماعة التي باتت تمتلك عددًا من الأسلحة المتطورة والمتنوعة كالمسيرات والصواريخ الباليستية والزوارق المفخخة، كما مثل استهداف مطار «أبها» (يونيو 2019) باستخدام صواريخ كروز تطورًا لافتًا في حجم التحديث الذي طرأ على الحوثيين، وقد ظهرت ملامح الدعم الإيراني من خلال تطابق أسلحة الحوثيين مع باقي وكلاء إيران في المنطقة.

2- **الاعتراف السياسي والدبلوماسي:** وقد تجلى ذلك بوضح من خلال إعلان الحوثيين (أغسطس 2019) تعيين سفير لدى طهران، ما يكشف حجم الترابط والدعم بين الطرفين، وقد انتقل الدعم الدبلوماسي لمستوى أكثر علانية بوصول «حسن إيرلو» للعاصمة اليمنية صنعاء (أكتوبر 2020) كسفير لإيران لدى مليشيا الحوثي، وقد أظهرت خلفية «إيرلو» وعلاقته بالحرس الثوري الإيراني مساعي طهران لحيازة القرار في اليمن، وتغليب النهج العسكري على حساب التسوية السياسية.

ثانيًا- التحالف العربي ومحاولة استعادة الدولة: تم تدشين التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة عدد من الدول في مارس 2015، وذلك بهدف تخليص اليمن من قبضة الحوثيين، بعدما نجحت الجماعة في الانقلاب على السلطة وتسخير قدراتها العسكرية والدعم الخارجي في محاولات التمدد والانتشار والسيطرة على المؤسسات والمناطق الحيوية في اليمن. ورغم سيطرة الحوثيين على أغلب محافظات الشمال؛ إلا أن الشرعية لا تزال تحتفظ بالمحافظات الحيوية. ومع ذلك يوجد عدد من التحديات التي تواجه التحالف العربي في الوقت الراهن من بينها: الطبيعة القبلية لليمن والتحالفات البينية التي تعقدها بعض المناطق مع الحوثيين، علاوة على صعوبة الحسم العسكري الكامل في ظل الطبيعة الجغرافية والجبلية لبعض المحافظات، فضلًا عن تقليص عدد من الدول لمشاركتها في التحالف وذلك على غرار إعلان الإمارات انسحابها من اليمن عام 2019. من ناحية أخرى، يمثل تصدع الجبهة المناهضة للحوثيين والتي ظهرت مؤشراتها عبر الخلافات المتكررة بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، تحديًا كبيرًا على الرغم من تسكين الصراع من خلال اتفاق الرياض (نوفمبر 2019) والذي انتهى إلى تشكيل حكومة بالمناصفة بين الجنوب والشمال.

ثالثًا- أنقرة حضور هامشي: على خلاف انخراط أنقرة العسكري في ليبيا وسوريا والعراق، لم تشهد الساحة اليمنية حضورًا مباشرًا لتركيا، ومع ذلك يمكن تحديد الموقف التركي من خلال عدد من الملامح، حيث أعلنت تركيا في بداية تشكيل التحالف العربي عن استعدادها لتقديم دعم سياسي لوجستي للتحالف، فضلًا عن انتقاد الدعم الإيراني للحوثيين؛ إلا أن هذا الموقف تغير بشكل جذري في أعقاب توتر العلاقات مع السعودية، وبدأت تركيا تتبنى العداء الصريح والمطلق للتحالف وعناصره. كما ارتكز حضورها على دعم إخوان اليمن، واستضافت وآوت عددًا من العناصر المنتمية لحزب الإصلاح، علاوة على محاولات البحث عن موطئ قدم عبر تقديم المساعدات الإنسانية وأعمال الإغاثة، إذ تمكنت من خلال

وكالة تيكا من تقديم نحو 93 مشروعًا خدميًا في الفترة من 2012 حتى 2018.

ومع ذلك فقد سعت تركيا لتطوير حضورها، ما يمكن الوقوف عليه من خلال زيارة «إسماعيل تشاتاكلي» –أول زيارة رسمية رفيعة المستوى- نائب وزير الداخلية التركي (يناير 2019) للعاصمة المؤقتة عدن، خاصة في ظل مخرجات اللقاء والاتفاق حول قيام تركيا بتدريب وتأهيل قوات الأمن التابعة للحكومة، الأمر الذي أعقبه قيام «صالح الجبواني» -وزير النقل «آنذاك»- بزيارة إلى تركيا (ديسمبر 2019)، والاتفاق على عدد من الترتيبات الرامية لتعزيز التعاون مع تركيا في تطوير الموانئ والمطارات اليمنية.

وعليه، يمكن ملاحظة محدودية الدور والتأثير التركي في الأزمة اليمنية، كما أن أية محاولات لانخراط خشن قد تكون مستبعدة في ظل تغير لهجة تركيا مؤخرًا، ومحاولة تقليل حدة التوتر مع عدد من الدول الإقليمية، كما أن موقف الإدارة الامريكية الجديدة ورغبتها في احتواء وتسكين الصراع في اليمن قد يحول دون أية تدخلات حادة لتركيا، علاوة على التكلفة الباهظة التي يمكن أن تنجم عن هذا التدخل والتي لا يتحملها الاقتصاد التركي في الوضع الراهن.

رابعًا- مسقط وجهود التسوية: ارتكزت السياسة الخارجية لعمان على تبني الحياد وعدم الانحياز الصريح لأي طرف من أطراف الأزمة اليمنية. وقد جاءت مجمل تحركاتها في إطار مساعيها الدبلوماسية لتسوية الأزمة من خلال الوساطة بين أطرافها، ومن هنا تنامى الدور العماني في الأزمة، وأصبح دورًا أساسيًا في مجمل التفاعلات، كما يمكن التعويل عليه مستقبلًا في أي مسار للتسوية، وقد نجحت جهود الوساطة العمانية على سبيل المثال في إطلاق سراح مواطنين أمريكيين (أكتوبر 2020) كانوا محتجزين لدى الحوثيين، كما استقبلت مسقط في عدد من المرات أطراف الصراع والقوى الإقليمية المنخرطة في الصراع، مما يؤهلها للعب دور يمكن أن يؤدي إلى تقريب وجهات النظر وبناء الثقة بين هذه الأطراف في المراحل القادمة.

مسارات الأزمة

تُشير التطورات الراهنة إلى أن الأزمة اليمنية تشهد حراكًا مزدوجًا، حيث يدور الأول حول التصعيد غير المسبوق على عدد من الجبهات، بينما يتشكل الثاني في سياق عدد من الجهود الرامية لاحتواء الأزمة، والبحث عن مساحات للتفاهم ومحاولة بناء الثقة بين الأطراف المنخرطة في النزاع، الأمر الذي يمكن أن يقودنا في نهاية المطاف لعدة مسارات للمشهد القائم، وهو ما يمكن تحديده فيما يلي:

المسار الأول: محاولات الحسم الميداني، ينطلق هذا المسار من فرضية وجود قناعة لدى أطراف الصراع بأنهم على اعتاب مرحلة جديدة من التفاوض، ومن ثم يسعى كل طرف لتعزيز حظوظه في تلك المفاوضات، إذ إن مزيدًا من التمدد والسيطرة الميدانية يمكن أن يعزز المكاسب المستقبلية، ويزيد من قدرة الطرف المنتصر على فرض شروطه. وعليه، يعمل كل طرف على تفعيل الأداة العسكرية بهدف الحسم الميداني، أو على أقل تقدير التمدد في مساحات إضافية تضمن له هذا النفوذ. ومن هنا يمكن ملاحظة استراتيجية الحوثيين الرامية إلى التصعيد عبر عدد من الجبهات، سواء داخليًا أو خارجيًا كالتالي:

1- على الصعيد الداخلي: شهدت محافظة مأرب مطلع شهر فبراير ضغطًا غير مسبوق، ومحاولة من قبل الحوثيين لفرض هيمنة ميدانية، ومحاولة الاستيلاء على مأرب، ويمكن أن يحقق هذا الأمر عدة مكاسب بالنسبة للحوثيين: أولها- على المستوى الرمزي باعتبار أن مأرب تعتبر آخر معاقل الحكومة الشرعية، ومقر وزارة الدفاع وقيادة الجيش اليمني، فضلًا عن أن السيطرة عليها يُؤمن نفوذ الحوثي في الشمال، ويعزز من فرص تحولها تجاه محافظة شبوة وعدد من محافظات الجنوب. ثانيًا- يمكن أن يساهم حسم مأرب لصالح الحوثيين في الاستفادة من مواردها الاقتصادية، كونها تتمتع بثروات هائلة من النفط والغاز، ما يضمن استمرار التمويل الحربي. ثالثًا- يمكن أن تُوظف السيطرة الميدانية –حال حدوثها- في تعزيز النفوذ السياسي للحوثيين في أية تسويات أو ترتيبات مستقبلية.

2- على الصعيد الخارجي: تبنى الحوثي تصعيدًا مماثلًا تجاه السعودية في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت المنشآت الحيوية والبنية التحتية السعودية ضمن بنك أهداف الحوثيين، إذ تم توجيه الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية تجاه المملكة لدرجة إعلان التحالف إسقاط نحو 12 مسيرة خلال يوم واحد، ويتماشى هذا النهج مع هجمات الحوثيين العابرة للحدود والنهج القائم على توسيع نطاق وجغرافيا الهجمات، فطيلة سنوات الصراع تم استهداف السعودية بما يقرب من 900 طائرة مسيرة وصاروخ باليستي. ويبدو أن التصعيد الراهن يستهدف إرباك التحالف العربي في محاولة لإجباره على التراجع وإيقاف الهجمات الجوية تجاه تمركزات الحوثي في عدد من المحافظات، إذ يعمل التحالف –مؤخرًا- على توجيه ضرباته تجاه مخازن السلاح والمعدات العسكرية للحوثيين في صنعاء ومأرب وغيرها من المحافظات، بهدف إنهاك وشل القدرات العسكرية للحوثيين.

وفقًا لهذا المشهد، يظل احتمال استمرار التصعيد ومساعي الحسم الميداني قائمة، في ظل رغبة الطرفين في تحقيق أكبر قدر من المكاسب.

المسار الثاني: الاحتواء المؤقت، يفترض هذا المسار أن التصعيد الراهن يمكن أن يتم احتواؤه، وذلك من خلال حث أطراف الصراع على وقف إطلاق النار، والبدء في معالجة بعض القضايا الجزئية على أمل تعزيز الثقة بين الطرفين، وقد تكون البداية من خلال محاولة إحياء وتفعيل ملف تبادل الأسرى، كما قد تكون الدوافع الإنسانية ومنع تفاقم الأوضاع في مأرب سببًا كافيًا لممارسة المجتمع الدولي مزيدًا من الضغط لوقف القتال، إذ يمكن لاستمرار الصراع أن يعرض حياة نحو مليوني شخص للخطر، وذلك بعدما تسبب الصراع في نزوح ما يقرب من 14 ألف شخص خلال شهر من بداية التصعيد. إلا أن الدفع في هذا الاتجاه لا يمكن التعويل عليه بشكل كبير، في ظل الرغبة المتبادلة في الحسم العسكري، علاوة على أن المحاولات السابقة لوقف إطلاق النار –في ظل انتشار جائحة كورونا- والتي دعت إليها الأمم المتحدة (أبريل 2020) لم تصمد طويلًا وسرعان ما عاد التصعيد مرة أخرى.

المسار الثالث: التسوية الشاملة، يفترض هذا المسار إمكانية إحداث اختراق كبير يُفضي إلى تسوية الصراع، والبدء في مرحلة انتقالية وفق ترتيبات ترعاها القوى الكبرى والأمم المتحدة، ويعول هذا المسار على رغبة الإدارة الأمريكية الجديدة في إنهاء الصراع اليمني، وهو ما برز في عدة مؤشرات من بينها تعيين مبعوث أمريكي لليمن، فضلًا عن إيقاف الدعم الأمريكي لعمليات التحالف، وتجميد مبيعات السلاح، بالإضافة إلى رفع اسم الحوثيين من قوائم الإرهاب، وقد اعتبر البعض أن تلك الإجراءات تأتي في سياق الرغبة الأمريكية في إغراء الحوثيين للقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات، مع الالتزام بضمان أمن دول التحالف بعيدًا عن أية تهديدات محتملة.

وفي سياق محاولات حلحلة الأزمة فقد قام المبعوث الأممي «مارتن غريفث» بعدد من التحركات الرامية لبحث سبل التسوية السياسية، إلا أن المؤشرات الأولية قد لا تكون على قدر المأمول، خاصة وأن التصعيد الحوثي داخليًا وخارجيًا جاء بعد أيام قليلة من هذه التحركات، كما أنه تزامن مع الزيارة التي قام بها المبعوث الأممي إلى طهران (7 فبراير).

وما يمكن الانتهاء إليه أن تسوية الأزمة اليمنية سوف يرتبط بشكل كبير بملامح الصفقة الكبرى التي يتم الإعداد لها بين واشنطن وطهران، خاصة في ظل العودة المحتملة للاتفاق النووي؛ إذ إن حيازة طهران للقرار وقدراتها على إقناع الحوثيين بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات جادة يرتبط بحجم الإنجاز والتوافق الذي يمكن أن تشهده المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني، كما تعتمد التسوية النهائية على الضمانات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية ودول التحالف في ظل تلك الترتيبات، وهو ما يؤكد على أن الأزمة اليمنية كغيرها من أزمات الإقليم تخضع للصراع بين مكونات المحاور والمشروعات الإقليمية وكذلك إرادة وفاعلية القوى الكبرى التي لها مصالح مباشرة في المنطقة.

الحياد الصعب:
أوراق الإقليم المبعثرة في لبنان

محمد عبدالرازق

باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فرضت طبيعة تشكل الدولة اللبنانية عام 1920، واستقلالها عام 1943، أن يكون لبنان مسرحًا لتحركات القوى الإقليمية والدولية، وساحة لتصفية الحسابات فيما بينها. وارتهن القرار السياسي اللبناني لهذه التدخلات الخارجية؛ إذ تفاعلت وتناغمت أهداف تسعى قوى إقليمية ودولية إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها لبنان تتوافق حينًا وتتعارض آخر مع الطائفية السياسية التي تتسم بها الحالة اللبنانية شديدة التعقيد والتناقض والتشرذم. فأضحى هذا التناغم ضابطًا للاستقرار والفوضى داخل لبنان في آن واحد، ومحددًا فاصلًا لمسارات الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ويواجه لبنان حاليًا لحظة فارقة قد تكون الأدق في تاريخه منذ الحرب الأهلية 1975 على وقع الانهيار الاقتصادي والانقسام والجمود السياسي، وهي لحظة ضاعفها انفجار مرفأ بيروت (4 أغسطس 2020)، فضلًا عن تداعي القوى الإقليمية والدولية على لبنان ضمن استراتيجياتها الجديدة للتعاطي مع المنطقة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية؛ إذ يقف لبنان في بؤرة هذا الصراع الإقليمي والدولي بوصفه رقمًا مهمًا في معادلة المشرق العربي، ويملك بيئة مثلى لهذا الصراع متعدد الأطراف والمحاور والأشكال.

بيئة جيوسياسية مُثلى

يقف لبنان الآن عند حدود مشهد سياسي معقد يُعد امتدادًا لتعقيدات مشابهة عاصرتها السياسة اللبنانية؛ فمشهد الفراغ السياسي بات مألوفًا في الحالة اللبنانية، في ظل نظام اعتمد المحاصصة الطائفية منهاجًا منذ الاستقلال، وفقًا لأعراف أخذت طابع الدستورية استقرت منذ القدم رغم محاولات إلغائها وفق ما نص عليه اتفاق الطائف 1989.

وفي خضم هذه الحالة لا يتوانى البطريرك الماروني بشارة الراعي عن تكرار دعوته إلى «حياد لبنان»، وضرورة عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لضمان هذا الحياد، وهو أمر يبدو صعبًا؛ إذ يمثل التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية أحد المحركات الأساسية تاريخيًا للمشهد اللبناني المعقد. وبينما كان يُعوّل على قوى عربية في وقت من الأوقات أن تلعب دورًا في فك طلاسم هذا التعقيد السياسي الذي كان جزءًا من تنافسها فيما بينها في ضوء التنافس الدولي، يُعوّل الآن على قوى إقليمية أخرى أن تُحدث اختراقًا في السياسة اللبنانية بناء على تفاهمات أو اتفاقات مع قوى دولية.

وبين اقتتال سياسي طائفي لم يُعزْ اهتمامًا لمطالب الحراك الشعبي (أكتوبر 2019)، ووضع أمني فوضوي مفتوح على كل الاحتمالات إثر استنزاف القوى الأمنية والغضب الشعبي والاحتجاجات المتواصلة التي بدأت تأخذ طابعًا عنيفًا انعكاسًا للأوضاع السياسية والكبوة الاقتصادية التي زادت حدتها جرّاء انفجار مرفأ بيروت، مع انكماش الاقتصاد بنحو 20% العام الماضي، وفقدان الليرة اللبنانية نحو 80% من قيمتها، وتضاؤل الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى مستوى يصعُب معه استيراد وقود الكهرباء بنهاية مارس، وبلوغ التضخم مستوى قياسي بأكثر من 400%، مما جعل 50% من اللبنانيين تحت خط الفقر، ونحو 25% يعيشون في فقر مدقع، وأزمة صحية جراء تفشٍ يعد ضمن الأشرس في المنطقة لفيروس كورونا المستجد؛ ما زالت السياسة اللبنانية تراوح مكانها، ويعيش لبنان فراغًا سياسيًا مستمرًا منذ استقالة حكومة حسّان دياب (10 أغسطس 2020) واعتذار سفير بيروت لدى برلين السابق مصطفى أديب عن تشكيل الحكومة (26 سبتمبر 2020)، ومرور نحو خمسة أشهر على تكليف رئيس الوزراء السابق سعد الحريري بتشكيل الحكومة (22 أكتوبر 2020).

وقد كان انفجار المرفأ مدخلًا لمرحلة جديدة من الانخراط الدولي في لبنان، عبر طرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مبادرة لإصلاح سياسي يستتبعه إصلاح اقتصادي ومالي للبلد المنهار لإقالته من عثرته. بيد أن المبادرة الفرنسية ظلت رهنًا لمحددات صراع المحاور الدائر في لبنان والذي توجد عدة عوامل أدت إلى أن يكون لبنان بيئة مثلى له.

الطائفية السياسية والجوار الاستراتيجي

لا ينفصل الجمود السياسي والصراع الإقليمي والدولي في لبنان عن كونه انعكاسًا لبنية النظام السياسي اللبناني الذي بُني على أساس طائفي محض راعى ما أسماه اتفاق الطائف بـ«التمثيل الطائفي» لكل مكونات المجتمع اللبناني. وهو النظام الذي استطاع أن يوقف الحرب الأهلية وأبقى لبنان قائمًا حتى الآن، ولكنه كان العقبة الأكبر أمام استقراره.

أدى هذا التشرذم إلى أن كل طرف في لبنان عوّل

على قوة خارجية لتعزيز موقعه في السياسة اللبنانية، فنجد حزب الله بوصفه ممثلًا للشيعة لم يُخفِ منذ تأسيسه علاقته بإيران؛ بجانب الارتباط التاريخي للمسيحيين الموارنة بالقوى الغربية وفي مقدمتها فرنسا، وبحث السنية السياسية في لبنان عن ملاذ لها في السعودية. الأمر الذي فاقم الشقاق وارتهان الوضع اللبناني بمواقف وتفاهمات قوى خارجية.

وقد جاء انخراط عدد من القوى الإقليمية والدولية في لبنان محكومًا باعتبارات الجغرافيا؛ نظرًا لأن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يمتاز به لبنان وضعه على خطوط تماس مع مناطق تمثل إحدى أهم دوائر المجال الحيوي لهذه القوى، ومن ثم جاء اهتمامها بتشكيل المشهد اللبناني بما يحقق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية. فنجد أن الهدف الأساسي للاهتمام الأمريكي تاريخيًا بلبنان هو ضمان أمن إسرائيل.

فيما تمثل الأزمة السورية دافعًا آخر من دوافع الاهتمام والانخراط الدولي بلبنان؛ إذ إن الأزمة المستمرة منذ عشر سنوات تعد مسرحًا خصبًا للصراع السياسي والعسكري لعدد من القوى الإقليمية وفي مقدمتها تركيا وإيران وإسرائيل، والقوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا. وبالنظر إلى لبنان فنجد أنه كان منفذًا خلفيًا لسوريا بفعل الارتباطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية بين البلدين منذ عقود، فضلًا عن انخراط طرف لبناني فاعل هو حزب الله في الحرب السورية، ولذا حرصت القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الأزمة السورية على زيادة حضورها ونفوذها في لبنان لتأمين مصالحها على الساحة السورية.

ولا ينفصل الصراع على النفوذ في لبنان عن الصراع الإقليمي والدولي الدائر في شرق البحر المتوسط، وما يحمله من ثروات طبيعية كان للبنان نصيب منها عبر حدوده الشمالية. ولذا تنخرط قوى إقليمية مثل تركيا وإسرائيل، ودولية مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين في هذا الصراع.

أهداف متشابكة

لكل قوة إقليمية أهداف ومصالح استراتيجية ومشاريع تسعى إلى تحقيقها عبر انخراطها في لبنان ودعمها لأي من الفاعلين في المشهد

اللبناني، وبينما توجد بعض الأهداف داخل الجغرافيا اللبنانية فإن أغلبها يتعلق باستراتيجيات تشمل بقاعًا أخرى من المنطقة أو المنطقة كلها.

إيران: يقوم مشروع إيران في المنطقة على خلق دول تابعة لها على المستويات الأيديولوجية والسياسية والعسكرية، من خلال دعم الفواعل من غير الدول المتمثلة في الجماعات والحركات والمليشيات المسلحة لتصبح بقوة توازي قوة الدولة أو تتفوق عليها. وفي لبنان لم يُخفِ حزب الله ذلك؛ إذ عرّف نفسه في البيان التأسيسي (1985) بـ«إننا أبناء أمّة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزيّة في العالم، نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثّل بالولي الفقيه الجامع للشرائط».

وساهم دعم طهران للحزب سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا في هيمنته على المشهد اللبناني عبر السيطرة على تشكيل الحكومات، وضعف موقف الدولة اللبنانية في مواجهته وخاصة في الجانب العسكري، إذ بات القرار اللبناني مرهونًا بما يقرره حزب الله الذي بات وكيلًا إيرانيًا إقليميًا يمثل حلقة وصل لوجستية بين إيران ووكلائها الآخرين، ومن ثم سيبقى الاهتمام الإيراني بلبنان للحفاظ على خطوط الإمداد العسكرية عبر سوريا.

وبالإضافة إلى ذلك، يمثل لبنان حلقة بالغة الأهمية لإيران في معادلة الردع ضد إسرائيل ونشاط ما يُعرف بـ«محور المقاومة» الذي يمثل حزب الله ركنًا رئيسيًا فيه. ومن ثم يمثل لبنان بالنسبة لإيران جزءًا من المعارك الدائرة في كل من اليمن وسوريا والعراق والتي تبلور في مجملها المشروع الإيراني في المنطقة وتمثل أهم أوراق الضغط في المفاوضات مع الولايات المتحدة والقوى الغربية حول برنامجها النووي.

ويُعزى الجمود السياسي الراهن في أحد أسبابه إلى انتظار تفاهم إيراني أمريكي، ورغبة حزب الله ومن ورائه إيران في القفز على محددات المبادرة الفرنسية المتمثلة في تشكيل حكومة كفاءات مهمتها الأساسية التفاوض مع صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاح اقتصادي؛ إذ يسعى حزب الله إلى الاتجاه شرقًا صوب إيران والصين في تقديم الدعم للبنان بدلًا من صندوق النقد الدولي والدول العربية والغربية، وهو طرح إيراني قديم تردد صداه عدة مرات منذ مطلع الألفية.

إسرائيل: يمثل لبنان عمقًا استراتيجيًا لإسرائيل ودائرة مباشرة من دوائر أمنها. وقد زاد وجود حزب الله ومعادلة الردع والرد بالمثل التي فُرضت في المعركة الدائرة بينهما من الأهمية الاستراتيجية للانخراط الإسرائيلي في لبنان، خاصة مع توسع دائرة عمليات حزب الله مما فاقم التوترات وخطوط المواجهة بينه وبين إسرائيل، بشكل باتت معه معركة إسرائيل–حزب الله جزءًا من الصراع الأكبر بين إسرائيل وإيران ووكلائها الذي يشكل بدوره أحد محاور المشروع الإسرائيلي لإعادة تشكيل المنطقة.

محور آخر من محاور المشروع الإسرائيلي هو تحقيق شراكات اقتصادية مع الدول العربية تفضي في النهاية إلى تعاطٍ طبيعي من هذه الدول تجاه إسرائيل؛ وذلك وفق نظرية مفادها أنه «بقدر ما تتكثف علاقات التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية بقدر ما يتوطد السلام وتصبح الحرب حالة غير قابلة للتصور». ومن هنا كان السعي الإسرائيلي إلى بدء مباحثات ترسيم الحدود البحرية مع لبنان رغم العلم المسبق بالتعقيدات التي ستكتنف هذه المباحثات، وذلك لتحقيق هدفين؛ الأول استغلال حالة الضعف التي اعترت حزب الله داخل لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت، إثر الغضب الشعبي تجاهه، وهو ما يؤدي إلى عدم اعتراضه بشكل فج على الانخراط اللبناني في هذه المباحثات بناء على استغلال الحالة الاقتصادية الصعبة للبنانيين، وتوقهم إلى أي أمل في تحقيق نمو اقتصادي، وهو هنا المتمثل في الثروات التي يملكها لبنان عند سواحله شرق المتوسط، وهو ما يحقق الهدف الإسرائيلي الثاني وهو توليد مصلحة لدى المواطنين من تطبيع العلاقات مع إسرائيل من خلال العوائد الاقتصادية.

تركيا: يُعدّ لبنان هدفًا قديمًا من أهداف المشروع التركي في المنطقة، وقد زاد النفوذ التركي في لبنان وتحديدًا في الشمال منذ وصول حزب العدالة

والتنمية التركي للحكم. وتنطلق التحركات التركية من عدة أهداف واعتبارات، أولها ثروات شرق المتوسط والسعي إلى تعزيز العمق الاستراتيجي هناك في مواجهة بقية الأطراف الإقليمية والدولية المنضوية تحت منتدى غاز شرق المتوسط، وثانيها الرغبة في أن يكون لبنان شريكًا لتركيا في استخراج وتصدير النفط والغاز وامتلاك تأثير مضاد للنفوذ الاقتصادي والعسكري لروسيا في سوريا يمكنها من لعب دور أبرز في الساحة السورية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تقوم تركيا بإثارة الاحتجاجات والصراعات الطائفية لتأجيج الصراع الداخلي. وتسعى إلى تقديم نفسها كداعم للطائفة السنية سياسيًا في وقت يبحث فيه رئيس الوزراء المكلّف سعد الحريري عن دعم عربي لحكومته، وهو ما كشفته زياراته الأخيرة لمصر والإمارات في ظل مؤشرات على تحفظ خليجي على تقديم الدعم لأي حكومة لبنانية يكون حزب الله ممثلًا فيها. وفي حين لا تزال عملية تشكيل الحكومة برئاسة الحريري تراوح مكانها بفعل عدة عوائق من أهمها تمثيل حزب الله داخل الحكومة، تؤكد تركيا إصرارها على دعم لبنان في كافة المجالات، وفق ما عبّر عنه الرئيس التركي أثناء زيارة الحريري إلى تركيا (8 يناير). وبقدر أهمية النفوذ التركي في لبنان فإن هذا النفوذ ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما ورقة مهمة في تحقيق أهداف إقليمية أخرى، سواء في سوريا أو العراق أو شرق المتوسط.

خطوط الصدع

تتقاطع مشروعات القوى الثلاث أو تتوافق مع تحركات ومصالح القوى الدولية وفي مقدمتها واشنطن وموسكو وباريس وبكين، وتلقي هذه التقاطعات أو التوافقات بظلالها على المشهد اللبناني فتنتج ما يمكن تسميته صراعًا أو تنافسًا بالوكالة في ضوء التحالفات الاستراتيجية أو الاتفاقات المرحلية التي تتم بين هذه القوى.

فبينما تصطف الولايات المتحدة وإسرائيل في تحالف استراتيجي تقليدي تحكمه حسابات حركة واحدة تقريبًا، تصطف كل من إيران

والصين في محور مناهض تحكمه تفاهمات أيديولوجية واقتصادية. وبينما تعمل روسيا على تثبيت نفوذ لها في المنطقة استثمارًا لتحركها في الملف السوري، تبحث فرنسا عن مساحة تحرك في المشهد اللبناني بشكل خاص، انطلاقًا من نفوذها الاستعماري التقليدي، وبحثًا عن مصالح جيوسياسية واقتصادية في شرق المتوسط. وبين ذلك كله تناور تركيا بعدة أوراق تملكها في المنطقة وباتفاقات تكتيكية تعقدها مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق مشروعها. وقد انعكست كل هذه التشابكات على المشهد في لبنان رغبة من كل حلف في تشكيل المستقبل السياسي اللبناني بشكل يحقق مصالحه.

ويمكن القول إن إيران تمثل نقطة مشتركة في كثير من الرؤى الدولية للوضع في لبنان؛ إذ تنطلق الولايات المتحدة وإسرائيل من هدف أساسي هو الحد من أو على الأقل تحييد النفوذ الإيراني المتمثل في نفوذ حزب الله كطرف سياسي وعسكري مؤثر ليس في لبنان فقط وإنما في سوريا أيضًا، ومن ثم حرمان إيران من القدرة على استغلال لبنان لتحسين موقعها الاستراتيجي في المنطقة، بما يفضي إلى ضمان أمن إسرائيل.

أما الصين فتعتمد استراتيجيتها على خلق ارتكاز لمبادرتها «الحزام والطريق» في لبنان من خلال الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع إيران التي تتمتع بنفوذ قوي في لبنان؛ فضلًا عن استغلال هذا النفوذ في توجيه دفة التطلع اللبناني للدعم من صندوق النقد الدولي والدول الغربية والعربية إلى الصين، ولذلك تعمّد حزب الله عرقلة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن خطة الإنقاذ (يوليو 2020)، وعرضت بكين الإسهام في إنهاء أزمة الطاقة وإنشاء شبكة محطات طاقة ونفق يصل بين بيروت ووادي البقاع، وخط سكك حديدية على طول السواحل اللبنانية.

ولمّا كان لبنان تاريخيًا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بسوريا، فإن روسيا تسعى إلى التدخل في لبنان لتأثيرات ما سيجري في بيروت على ما سيحدث في دمشق، ذلك فضلًا عن مصالحها الاقتصادية في شرق المتوسط وخلق فرصة لشركاتها للتنقيب عن الغاز اللبناني. وفي سبيل ذلك فتحت موسكو خطوط اتصال مع مختلف الأطراف اللبنانية لدعم المبادرة الفرنسية عن طريق مبعوث الرئيس الروسي للشرق الأوسط ميخائيل بوجدانوف، بجانب لقاء وزير الخارجية سيرجي لافروف برئيس الوزراء المكلف سعد الحريري في أبوظبي (9 مارس)، فضلًا عن الزيارة التي سيجريها وفد من حزب الله لموسكو يتناول فيها مع المسئولين الروس تطورات الأوضاع في لبنان والمنطقة، والرغبة الروسية في تصفية مناخ العلاقات اللبنانية الخليجية.

ويبدو أن قوى دولية تتوافق إراداتها في الوقت الراهن على إفساح مجال أوسع لتطبيق مبادرة فرنسا التي تعد الدولة الأوروبية الأكثر اهتمامًا بما يجري في بيروت. بيد أن خلافات في الرؤية الغربية لحزب الله بين تصنيفه بشكل كامل كتنظيم إرهابي وتصنيف جناحه العسكري فقط دون جناحه السياسي قد تشكل حجر عثرة أمام هذا التوافق.

ختامًا، على الرغم من التغييرات السياسية الكبيرة التي ألمت بالمنطقة، إلا أن لبنان ما زال يلعب دوره التقليدي كساحة للتنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية. وإن كانت الأهداف المتشابكة والمتناقضة في بعض الأحيان لهذه القوى هي التي أدت إلى الجمود السياسي الذي يعيشه لبنان الآن، ومرور أكثر من سبعة أشهر دون تشكيل حكومة؛ فإن هذه القوى الإقليمية والدولية تتوافق على هدف واحد هو عدم انهيار لبنان؛ لما سيخلفه ذلك من تداعيات سياسية وأمنية خطيرة على المنطقة. ومن ثم تبقى الأزمة اللبنانية مفتوحة على كل الاحتمالات بفعل هذه الحالة من التنافس شديدة التعقيد، ومرتهنة بما ستنتهي إليه وصعبة الوصول إلى «الحياد».

إقليم مضطرب..
الانخراط الدولي شرق المتوسط

محمود قاسم
باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حظيت منطقة شرق المتوسط خلال العقد الأخير باهتمام إقليمي ودولي كبير، في ظل بروز عدد من التفاعلات والترتيبات التي تشكلت وفقًا لاتجاهات متضادة، اتخذ بعضها شكلًا تعاونيًا في حين جاءت بعض التحركات في صورة صراعية كادت أن تنتهي بدول المنطقة للاشتباك المسلح أو المواجهة المفتوحة. وقد أصبحت المنطقة محط أنظار عدد من الفواعل وأصحاب المصالح المختلفة في السنوات الماضية، بحيث باتت مجالًا لنفوذ عدد من القوى الإقليمية ذات البعد المتوسطي أو الفواعل من خارج منطقة المتوسط ممن يبحثون عن مزيد من النفوذ وتأمين مساحة للحضور في ظل الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة.

ترتيبًا على ما سبق، يمكننا الوقوف على شكل وطبيعة التفاعلات شرق المتوسط، والمحددات الأساسية لتلك التفاعلات، مرورًا بالمصالح المتشابكة بين عدد من الفواعل بهدف تشريح الموقف وتفكيكه، ومن ثم تحديد شكل التعاطي المستقبلي بين مختلف المكونات والأطراف المنخرطة في المنطقة.

سياقات مؤثرة

ساهمت الديناميات المتسارعة شرق المتوسط في إضفاء زخم كبير على المنطقة باعتبارها إقليمًا فرعيًا جديدًا يجمع كل أشكال وصور التفاعلات بين أطرافه، وعليه يمكننا الوقوف على مجموعة من السياقات المؤثرة والمُحددة لطبيعة وشكل التفاعلات في تلك المنطقة فيما يلي:

خصوصية الجغرافيا: لا ينفصل الاهتمام المتزايد للأطراف الإقليمية والدولية بمنطقة شرق المتوسط عن أهميتها الاستراتيجية والجيوسياسية. وتظل الأهمية التقليدية للمنطقة والنابعة من موقعها الجغرافي مُحركًا لكافة التفاعلات، حيث تحتوي المنطقة على نحو 47% من احتياطي النفط، وما يقرب من 41% من احتياطي الغاز العالمي، فضلًا عن أنها تربط القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، ما يجعلها ممرًا لنحو 30% من إجمالي التجارة البحرية في العالم، كما أنها تؤمن على 25% من تجارة البترول عبر البحر.

الوفرة الهيدروكربونية: ساهمت اكتشافات الغاز الطبيعي واحتياطات النفط في المنطقة في إثراء المنطقة، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم الاحتياطات من الغاز الطبيعي وصل إلى نحو 122 تريليون قدم مكعب خلال عام 2010، وقد ارتفعت تلك النسبة فيما بعد لتصل إلى 345 تريليون في الوقت الراهن والتي تُقدر بنحو 700 مليار دولار إلى 3 تريليونات، مما يعني أن المستقبل قد يشهد ارتفاعات مماثلة في حجم الاحتياطات والمخزون. ومنذ عام 2009 حتى الآن تم اكتشاف ما يقرب من 78 إلى 83 تريليون قدم مكعب، في دلالة على إمكانية زيادة حجم الاكتشافات في ظل قيام عددٍ من الدول بالتنقيب عن الغاز في مناطقها الاقتصادية الخالصة. يُضاف إلى ذلك احتواء المنطقة على 1.7 مليار برميل من احتياطي النفط.

تنامي التهديدات: جزء من الاهتمام الدولي والإقليمي بالمنطقة ناجم عن المساعي الرامية لمجابهة وتطويق التهديدات المتزايدة، سواء تلك المتعلقة بتجدد دورات الصراع المسلح سواء في سوريا أو ليبيا، وحالة السيولة والفراغ الأمني التي تسببت في انعدام الاستقرار شرق المتوسط، ناهيك عن الصراعات القديمة وفي مقدمتها الصراع العربي-الإسرائيلي، والصراع التركي اليوناني، علاوة على بروز الجماعات والتنظيمات الإرهابية. من ناحية أخرى، ساهمت التهديدات غير التقليدية، كالجريمة العابرة للحدود، وعمليات القرصنة، والهجرة غير الشرعية، واللجوء، في خلق بيئة أمنية هشة ومضطربة شرق المتوسط.

انخراط متزايد

أصبحت منطقة شرق المتوسط ساحة للانخراط الدولي والإقليمي المدفوع بعدد من المصالح، إذ عملت كل دولة على تعظيم مكاسبها وتأكيد حضورها في تلك المنطقة الحيوية عبر عدد من الأدوات المختلفة، سواء كانت دبلوماسية وسياسية، أو عسكرية، أو من خلال الشركات العاملة في مجال التنقيب. وعليه، يمكن تحديد الملامح العامة لهذا الحضور فيما يلي:

أولًا- مصر وامتلاك القدرات: أصبحت منطقة شرق المتوسط مجالًا حيويًا للأمن القومي المصري، ومن هنا عملت مصر على الحفاظ على مصالحها العليا في المنطقة والتي تتمثل بشكل أساسي في أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة، وقد ساهم في تحقيق هذا الهدف عدة عوامل، من بينها نجاح شركة «إيني» الإيطالية في عام 2015 في اكتشاف حقل ظهر كأكبر احتياطي للغاز الطبيعي شرق المتوسط (30 تريليون قدم مكعب)، علاوة

على توافر البنية التحتية المرتبطة بتسييل الغاز، إذ تتوافر لدى مصر محطتان للإسالة (إدكو ودمياط) بقدرة استيعابية تصل إلى 19 مليار متر مكعب سنويًا، وقد عملت مصر على تأمين مصالحها في المنطقة من خلال عدد من الأدوات، سواء تدعيم الشراكات مع دول المنطقة، أو من خلال تقنين الأوضاع عبر اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، أو من خلال الدخول في تكتلات جماعية، علاوة على تعزيز قدراتها البحرية والعسكرية بما يضمن امتلاك أدوات الردع.

ثانيًا- إسرائيل وتعاظم المكاسب: زاد اهتمام إسرائيل بشرق المتوسط بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وقد كان هذا الاهتمام مدفوعًا بعدد من العوامل، من بينها تنامي النفوذ الإيراني في الساحة السورية واللبنانية عبر وكلائها، ما يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن إسرائيل، علاوة على تراجع العلاقات مع تركيا، فضلًا عن اكتشافات الغاز في مناطقها الاقتصادية الخالصة، والتي شهدت طفرة غير مسبوقة في اعقاب اكتشاف حقل تمارا عام 2009، وقد ساهمت تلك الاكتشافات في حل أزمة الطاقة التي كانت تعاني منها إسرائيل، وذلك بعدما تحولت من دولة مستوردة للغاز الطبيعي إلى دولة مصدرة، وهو ما ساهم في تقليل اعتمادها على الغاز الخارجي (الروسي، والمصري) وسد احتياجاتها الداخلية. بجانب عدد من المكاسب السياسية التي ساهمت في إدماج إسرائيل في الإقليم، ما يعزز من شرعيتها ومقبوليتها بشكل أوسع، وذلك على غرار انضمامها لمنظمة شرق المتوسط، فضلًا عن تحالفها مع قبرص واليونان، بالإضافة لتوقيع عدد من الاتفاقيات والمشاريع مع دول المنطقة لتطوير ونقل الغاز.

ثالثًا- أنقرة والوطن الأزرق: تعمل تركيا شرق المتوسط على فرض الأمر الواقع من خلال أعمال التنقيب غير المشروعة في المياه القبرصية واليونانية، وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف، يأتي في مقدمتها العمل على السيطرة على البحار المحيطة بها انطلاقًا من استراتيجية الوطن الأزرق، بالإضافة لرغبتها في سد احتياجاتها من الطاقة، خاصة وأنها تستورد نحو 90% من مصادر الطاقة من الخارج، فخلال الفترة من 2014 وحتى 2015 بلغت فاتورة استيراد الطاقة نحو 185 مليار دولار، ناهيك عن رغبتها في توظيف موقعها الجيوسياسي في التحول لمركز لنقل الطاقة إلى دول أوروبا، علاوة على محاولات تركيا لتجاوز حالة العزلة التي تعاني منها شرق المتوسط في ظل إقصائها من كافة الترتيبات والتحركات الجماعية في المنطقة. ولتحقيق هذه الأهداف، عملت تركيا على رفض كافة الترتيبات الأمنية والاتفاقيات البحرية الموقعة بين الدول، والعمل على استعراض قوتها العسكرية وعسكرة التفاعلات، فضلًا عن محاولة خلق واقع قانوني يتنافى مع مبادئ القانون الدولي للبحار وذلك من خلال توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق نوفمبر 2019 والتي تجاهلت حقوق جزيرة كريت اليونانية.

رابعًا- الولايات المتحدة واستعادة الحضور: ظلت منطقة شرق المتوسط ضمن الدوائر الاستراتيجية والمحورية لصانع القرار الأمريكي خاصة في فترة الحرب الباردة، إلا أن الاهتمام بتلك المنطقة قد شهد تراجعًا ملحوظًا، قبل أن تكثف الولايات المتحدة جهودها لاستعادة النفوذ في تلك المنطقة، وقد جاء ذلك مدفوعًا بعدد من الأهداف: يأتي في مقدمتها احتواء وتحجيم الخصوم في ظل الانتشار الروسي والصيني في المنطقة، فضلًا عن مساعيه لضبط موازين القوى وإدارة الصراع المتفاقم بين تركيا واليونان وقبرص، والحفاظ على تماسك الناتو بعيدًا عن دخول عضوين فيه للاشتباك المسلح والذي تصاعدت مؤشراته بشكل كبير خلال العام الماضي. ناهيك عن حماية مصالحها الاقتصادية المتمثلة في تأمين شركاتها العاملة في مجال التنقيب خاصة بعد استحواذ «شيفرون» على حصة «نوبل إنيرجي». وقد طوعت الولايات المتحدة عددًا من الأدوات لاستعادة نفوذها وتأكيد انخراطها الفاعل في المنطقة، من بينها رفع حظر التسليح عن قبرص، والدخول في شراكات أمنية مع اليونان، فضلًا عن إصدار قانون شراكة الطاقة وأمن المتوسط (3+1)،

علاوةً على طلب الانضمام لمنظمة غاز شرق المتوسط. ومن المتوقع أن تصبح منطقة شرق المتوسط ضمن الأولويات الأساسية والكبرى لإدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن».

خامسًا- النفوذ الروسي والصيني المتصاعد: تصاعد النفوذ الروسي في منطقة شرق المتوسط بصورة كبيرة، إذ إن الوصول للبحر الأبيض المتوسط كان ضمن الأهداف الاستراتيجية لروسيا، خاصةً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ساهمت التحولات التي شهدتها المنطقة في أعقاب 2011 في زيادة نفوذ موسكو، والذي اتخذ نمطًا أكثر انخراطًا في أعقاب عام 2015 عبر البوابة السورية، إذ قامت موسكو بتوقيع عقود للتنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية السورية، كما عملت على تعزيز حضورها العسكري عبر تدشين قاعدة حميميم الجوية، وقاعدة طرطوس البحرية وضمن مساعيها لتثبيت نفوذها العسكري فقد انضمت مجموعة من السفن الروسية من منطقة البحر الأسود والبلطيق خلال عام 2018 لإجراء تدريبات بحرية، إلا أنها لم تغادر القاعدة منذ ذلك الوقت، ما يشير إلى رغبة موسكو في تكثيف حضورها العسكري، علاوة على ذلك تعمل موسكو على إثبات حضورها في ليبيا بما يضمن لها مزيدًا من التأثير.

من ناحية أخرى، يظل الحضور الصيني شرق المتوسط يحمل عددًا من الدلالات على حجم الاهتمام الدولي بالمنطقة رغم أن تحركات بكين تدور في فلك السيطرة على الموانئ وشبكات الاتصالات والاستثمار في البنية التحتية للنقل والطاقة، إذ تشير التقديرات إلى امتلاك الصين حصصًا في أكثر من عشرة موانئ أوروبية على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وقد يتسع حجم هذا الحضور وتتنوع أدواته في الفترات القادمة.

بين الصدام والتكامل

في سياق تنامي النفوذ الدولي والإقليمي شرق المتوسط، ومع تزايد اكتشافات الغاز، أصبحت تتوافر في المنطقة مقومات الصراع وعوامل التكامل، الأمر الذي يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

أولًا- إقليم مضطرب.. مؤشرات الصدام: تتشكل منطقة شرق المتوسط وفقًا لعدد من العوامل التي قد تقود في نهاية المطاف لخلق بيئة أمنية متوترة ومضطربة في ظل المشاريع المتنافسة

والمصالح المتداخلة، وقد برزت مؤشرات الصراع وعدم التوافق في عدد من الملامح الأساسية، من بينها:

1- النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان: تظل النزاعات الحدودية وعدم عدم التوافق حول استغلال الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية للدول المتشاطئة ضمن مسببات التوتر وعدم الاستقرار، حيث لا يزال الخلاف البحري بين لبنان وإسرائيل والذي يدور حول مساحة بحرية تبلغ نحو 860 كم مربع ملمحًا لعدم الاستقرار، خاصة في ظل تلويح الطرفين بإمكانية توظيف الأداة العسكرية لحماية مصالحهم، إذ إن كل طرف يدعي أحقيته بالتنقيب عن الغاز في تلك المناطق محل الخلاف، ويبدو أن هذا النزاع سيظل عالقًا خلال الفترات القادمة، خاصة بعدما تعثرت الوساطة الأمريكية للتوفيق بين الطرفين والتي انطلقت في مقر الأمم المتحدة «اليونيفيل» في الناقورة (أكتوبر 2020).

2- عسكرة التفاعلات: كادت أن تدخل منطقة شرق المتوسط في حرب مفتوحة واشتباك مسلح على خلفية التدخلات التركية ونمط العسكرة المتزايد التي تتبعه أنقرة في المنطقة، حيث مثلت دبلوماسية البوارج الحربية النمط الغالب في تفاعلاتها وذلك من خلال عقد مناورات وتدريبات بحرية، على غرار مناورة «ذئب البحر» (أكبر مناورة عسكرية بحرية في مايو 2019)، أو من خلال التحرش بالسفن الحربية على غرار قيام فرقاطة تركية بالتحرش بسفينة فرنسية كانت في مهمة لحلف الناتو في يونيو 2020. الأمر ذاته تكرر في أغسطس 2020 عندما اصطدمت سفينة تركية بأخرى يونانية، فضلًا عن اعتراضها لمسارات سفن التنقيب على غرار ما حدث في ديسمبر 2019 عندما اعترضت سفينة إسرائيلية في شرق المتوسط وطردتها من منطقة بحرية تابعة لقبرص، كما منعت في فبراير 2018 حفارًا تابعًا لشركة إيني الإيطالية من التنقيب عن الغاز في المياه القبرصية. ويمثل هذا النهج مصدرًا لعدم الاستقرار، ويفرض مزيدًا من التوتر داخل المنطقة.

3- استمرار الصراعات المسلحة: يظل التوتر والاضطراب في منطقة شرق المتوسط قائمًا في ظل تجدد دورات الصراع في كل من سوريا وليبيا، ويظل استقرار المنطقة مرهونًا بشكل كبير بمستوى التسوية التي يمكن أن تطرأ على هذه الملفات. ورغم مرور نحو عقد من الزمن على تلك الصراعات، إلا أن السلام لا يزال بعيد المنال، خاصة في ظل تضارب وتداخل المصالح الدولية في تلك

الساحات، وعليه ما لم يتم إيقاف تلك الصراعات فلن تتمتع منطقة شرق المتوسط بالقدر الكافي من الاستقرار.

ثانيًا- تفاهمات لافتة.. مؤشرات التكامل: على الرغم من تصاعد مؤشرات الصراع، إلا أن المنطقة قد شهدت عددًا من التحركات التعاونية والتكاملية، سواء في شكل ترتيبات جماعية ذات طابع مؤسسي أو من خلال تحالفات ثنائية أو متعددة الأطراف، وهو ما يمكن تحديده فيما يلي:

أولًا- الترتيبات الجماعية: ظهرت في الآونة الأخيرة عدة محاولات تستهدف تعظيم المكاسب وتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين دول المنطقة في استغلال الثروات الطبيعية، وقد شكل التعاون عبر منتدى غاز شرق المتوسط إحدى هذه الأدوات والآليات الجماعية في المنطقة، وقد تأسس المنتدى في يناير 2019 بمشاركة كل من مصر، وقبرص، واليونان، وإيطاليا، والسلطة الفلسطينية، وإسرائيل، والأردن، وخلال أقل من 20 شهرًا تحول المنتدى إلى منظمة إقليمية مقرها القاهرة (سبتمبر 2020)، وقد ساهمت تلك الخطوة في تحويل المنتدى من كونه منصة حوارية إلى كيان وطابع مؤسسي، وقد أتاح الميثاق التأسيسي والإطار الحاكم لعمل المنظمة الفرصة أمام انضمام أية دولة ترغب في الحصول على العضوية شريطة الالتزام بالمبادئ العامة، ومن هنا طالبت كل من فرنسا بالانضمام كعضو والولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب، فضلًا عن انضمام الأمارات (ديسمبر 2020).

من ناحية أخرى، شهدت العاصمة اليونانية (فبراير 2021) ظهور نمط جديد للتعاون عبر تشكيل منتدى الصداقة بين كل من مصر، واليونان، وقبرص، والإمارات، والسعودية، والبحرين، وذلك بهدف تبني رؤية مشتركة، وتعزيز التعاون الإقليمي ودعم الترتيبات الأمنية والحفاظ على الاستقرار في منطقة شرق المتوسط. وفي هذا الإطار، يمكننا ملاحظة غياب تركيا عن تلك الترتيبات والتحركات الجماعية، إذ إن التحركات العدائية لتركيا شرق المتوسط والعمل على تطويق وتحجيم نفوذها بات القاسم المشترك لتلك التحركات، بجانب حاجة تلك الدول لتعزيز التعاون بينهما في مجال الطاقة بما يحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمنافع المتبادلة.

ثانيًا- التحالفات الاستراتيجية: ساعدت اكتشافات الغاز شرق المتوسط على تشكيل عدد من التحالفات الاستراتيجية بين دول المنطقة وفي مقدمتها التحالف -آلية التعاون الثلاثي- بين مصر وقبرص واليونان الذي تشكل في نوفمبر 2014، ومنذ ذلك الحين حرصت هذه الدول على عقد عدد من القمم بشكل دوري حتى وصلنا إلى القمة الثامنة (أكتوبر 2020)، وهو ما ساهم في تعزيز العلاقة بينها في عدد من المجالات، الاقتصادية والسياسية والعسكرية. من ناحية أخرى، تشكل تحالف مماثل بين كل من قبرص وإسرائيل واليونان.

ختامًا، يمكن القول إن منطقة شرق المتوسط باتت تفرض نفسها وبقوة باعتبارها إقليمًا فرعيًا جديدًا، سواء بسبب أهميتها التقليدية وموقعها الاستراتيجي، أو من خلال الأهمية التي شكلها اكتشاف الغاز خلال العقد الماضي، حيث تجمع تلك المنطقة بداخلها عددًا من المشاهد المركبة والمعقدة في ظل المشاريع والنفوذ الدولي والإقليمي المتزايد، وتظل فرص التعاون وأنماط الصراع مرهونة بحجم تلك التفاعلات، كما أن استقرار شرق المتوسط يظل محكومًا بعدد من المحددات من بينها دور المؤسسات التقليدية (الناتو والاتحاد الأوروبي)، والناشئة (منظمة شرق المتوسط)، فضلًا عن القدرة على حلحلة النزاعات البحرية، وإنهاء دورة الصراع في ليبيا وسوريا. وفي حالة عدم النجاح في تحقيق معادلة الاستقرار فلا يتوقع مهما بلغت التفاعلات حدتها أن تصل دول المنطقة لحد المواجهة العسكرية المباشرة في ظل التكلفة الصعبة التي يمكن أن تنتج عن هذ الأمر.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2021

رقم الإيداع: 13472 - 2021 | الترقيم الدولي: 978 - 977- 85833 - 7 - 3

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د.خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

صراع المحاور: إعادة ترتيب أوراق الإقليم بين المشروعات واستراتيجيات الدول الفاعلة

تحرير
جلال نصار

الاخراج الفنى
عبد المنعم أبو طالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

الفهرس

06 الافتتاحية

08 ما بين العزلة والمناورة: تطور الأدوات الإقليمية والدولية لأنقرة
محمد منصور

14 أذرع إيران الإقليمية تنشط تمهيدًا لمفاوضات النووي
علي عاطف

20 المشروع الإسرائيلي الأولى بالرعاية الأمريكية في المنطقة
شادي محسن

28 تشابكات معقدة: تفاعلات القوى الكبرى في الشرق الأوسط
مها علام - الشيماء عرفات

36 الصراعات الهجينة: أنماط الصراع في منطقة الشرق الأوسط
محمد حسن

42 الأذرع الإرهابية لتركيا وإيران: جند الخليفة والإمام
تقى النجار

48 العراق بين التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية
رحاب الزيادي

54 اختبار حقيقي: قواعد اللعبة التركية - الإيرانية في العراق
د. أكرم حسام

58 سوريا بعد عشرة أعوام.. هل من سبيل نحو التسوية؟
نوران عوضين

64 الأزمة الليبية نموذجًا لتأثيرات تنافسية المشروعات الإقليمية
حسين عبدالراضي

70 مسارات الأزمة اليمنية.. بين التصعيد ومحاولة الاحتواء الدولية
محمود قاسم

76 الحياد الصعب: أوراق الإقليم المبعثرة في لبنان
محمد عبدالرازق

82 إقليم مضطرب.. الانخراط الدولي شرق المتوسط
محمود قاسم

الافتتاحية

يشهد إقليم الشرق الأوسط، وفي قلبه المنطقة العربية، العديد من الصراعات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تزداد وتيرتها عندما يحدث الصدام بين المحاور التي تشكلت على مدار السنوات الماضية بين أطراف إقليمية وعدد من الدول الفاعلة الكبرى التي تحاول أن تفرض رؤيتها وسياساتها على الإقليم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، مع توظيف لكل أدوات الصراع واستخدام لجماعات إرهابية مسلحة وتيارات يمينية متطرفة مستغلة في ذلك المناخ الذي يميز المنطقة من غياب للتنمية البشرية والحكم الرشيد في عدد من الدول على الأطراف وفي المركز والتي تسببت في انهيار دول وأنظمة ومؤسسات وجيوش وطنية، وتغيرت المعادلات الإقليمية التاريخية.

نتيجة لذلك، تعددت المحاور والمشروعات الإقليمية التي تسعى للسيطرة وفرض أجندتها ورؤيتها على الإقليم، وزادت مساحات الحركة مع وصول إدارة أمريكية جديدة إلى البيت الأبيض تعلن أنها ستنتهج استراتيجية جديدة في التعامل مع ملفات الإقليم المتراكمة والمستجدة، وأنها بصدد إعادة صياغة للعلاقات والتوازنات، ومن قبل هذا الإعلان كانت المنطقة قد وصلت إلى قمة هذا الصراع الذي يوشك على صدام مسلح بين الأطراف التي تقود تلك المحاور التي تشكلت. فإيران تقود محورًا وهلالًا شيعيًا مسلحًا يمتد في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وتنسق مع جماعات سنية مسلحة، وتأوي عناصر وقيادات تنظيم القاعدة وتهدد الأمن الإقليمي ودول الخليج العربي، وتلوح بقدراتها النووية والصاروخية الباليستية. بينما تقود تركيا محورًا يضم قطر وتيار الإسلام السياسي بأحزابه وتنظيماته الممتده في المنطقة العربية، وتوظف الجماعات الإرهابية المسلحة على مسارح العمليات المختلفة في الإقليم من سوريا إلى العراق وليبيا وفي الصومال ومالي، وتحاول تحقيق اختراق في منطقة الساحل والصحراء، فضلًا عن استفزازاتها في منطقة شرق المتوسط ودعمها للصراع في جنوب القوقاز. وإسرائيل بمشروعها القديم المتجدد في الإقليم تستمر في احتلالها لفلسطين والجولان، وتسعى لتجاوز حل الدولتين بتوجه إقليمي للتعاون الأمني والاقتصادي تصر على أنه المدخل الوحيد لحل القضايا العالقة، وأن التطبيع والعلاقات مع دول المنطقة العربية يجب أن يسبق أي ترتيبات أو مفاوضات لا أن يكون شرطًا للتطبيع والتعاون، مع عدم القبول بأي ضغوط تمارس عليها، وفي سبيل ذلك تسعى لاختراق كبير في المواقف الراديكالية، وتوقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات والتفاهمات مع دول المنطقة ترسيخًا لهذا الطموح الإقليمي.

حسابات الحركة لتلك المحاور والمشروعات تأخذ في الاعتبار وجود قوى فاعلة لها تواجد داخل الإقليم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين، وأن الصدام أو التنسيق مع تلك القوى هو ما يحدد إيقاع المد والجزر في قضايا

المنطقة، وأن حالة الصراع وعدم الاستقرار في بعض الدول أو بين بعضها بعضًا هو انعكاس لتضارب المصالح بين المحاور واستجابة لحالة الصدام مع القوى الكبرى أو بين مكونات وعناصر تلك المشروعات وفقًا لقاعدة كلاسيكية تحكم قواعد اللعبة في الإقليم تُقر بأن حركة الأفراد والمعدات العسكرية والجماعات تخضع لرقابة ورصد من قبل تلك القوى وفي عديد من الحالات توظفها لصالحها. وما بين موقف أمريكي بعدم دفع تكلفة أي تدخل عسكري لقواتها مجددًا في المنطقة، وعدم السعي لتغيير أي نظام بالقوة مع تخفيض أعداد القوات والتواجد. وبين تحرك روسي أكثر انفتاحًا على كل المحاور سعيًا للتواجد والتمدد في مساحات الفراغ المتاحة والمكتسبة عسكريًا أو بعقد صفقات مع أعدائها التاريخيين مثل تركيا وإيران. وهناك الصين التي تعمل على التأسيس لعلاقات جيدة مع كل الأطراف، وتسعى لدعم الاستقرار الذي ينعكس على انتعاش الأسواق التي تستقبل منتجاتها وتقلل من الزيادة في ارتفاع أسعار الخامات والطاقة التي تستهلكها في الصناعة للحفاظ على معدل نمو مرتفع يتجاوز الأزمات العالمية ويفتح طرق الحرير في منطقة الشرق الأوسط.

ولعل الأحداث التي شهدتها الساحات الليبية والسورية واليمنية والصومال ومن قبلها العراق مرورًا بلبنان وغيرها من بلدان المنطقة، تعد نموذجًا لما تتركه الصراعات بين تلك المحاور والقوى الفاعلة من بصمات لا يمكن محو آثارها. وقد كانت سنوات ما أطلق عليه «الربيع العربي» مختبرًا لكل التفاعلات وتضارب تلك المصالح والصفقات وفرض الإرادات بين الحلفاء دولًا وأفرادًا وجماعات وتيارات. وهو ما سنستعرضه ونختبره في هذا الملف من خلال رصد نماذج لهذا الصراع على الأرض كمدخل ورؤية مختلفة في دراسة ملفات المنطقة.

في مقابل تلك المحاور، يتحرك العرب في مجموعات تحاول أن تحتوي وتتعامل مع تلك المخاطر الناجمة عن تحركات تلك المشروعات التي بطبيعة تكويناتها وعناصرها تستهدف بشكل مباشر الأمن القومي العربي. ولعل التنسيق والتقارب المصري السعودي الإماراتي البحريني من جانب، والتقارب والتنسيق المصري العراقي الأردني في المواقف والقضايا والإصرار على دعم مركزية القضية الفلسطينية، ودعم استقرار الدول العربية، وإدانة التدخلات الخارجية، وكشف الأطماع الإقليمية؛ كان نموذجًا لهذا التحرك إلى أن تستعيد منظومة العمل العربي الجماعية عافيتها وتتشكل ملامح مشروع عربي قادر على مواجهة كل تلك التحركات.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ما بين العزلة والمناورة:
تطور الأدوات الإقليمية والدولية لأنقرة

محمد منصور

باحث بمجموعة عمل تركيا - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دخلت الاستراتيجية الإقليمية والدولية لأنقرة مطلع عام 2021، في مرحلة جديدة تتزامن مع تولي إدارة أمريكية جديدة سدة الحكم في البيت الأبيض. الملمح الأساسي لهذه المرحلة هو التهدئة، ومحاولة إدارة الانخراط التركي في الصراعات الإقليمية والدولية، وكذا العلاقات مع القوى الكبرى، بروح أقل تصعيدًا وأكثر اتزانًا من النهج الذي كان متبعًا خلال السنوات الماضية.

بشكل عام، يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الاستراتيجية التركية الإقليمية والدولية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى 2002-2015: وهي مرحلة سياسة (صفر مشاكل) فيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية والدولية، والانكفاء بشكل أكبر على دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في تركيا.

المرحلة الثانية 2016-2020: وهي مرحلة سياسة (الردع الخارجي والانخراط الهجومي في الميادين الإقليمية)، التي من خلالها وسّعت أنقرة انخراطها في الأزمات الإقليمية بشكل أكبر وبمستويات متعددة.

المرحلة الثالثة 2021: وهي المرحلة المستجدة في النهج التركي على المستوى الإقليمي والدولي، ومن خلالها تحاول أنقرة في ضوء المتغيرات الأخيرة إقليميًّا ودوليًا، أن تهدئ التوترات المحيطة بها ولو مرحليًا.

التحالف التركي مع قطر وتيار الإسلام السياسي

وجدت أنقرة في دولة قطر، الحليف المثالي على المستوى الإقليمي، نظرًا لما تتمتع به هذه الدولة الخليجية من مقومات مالية ضخمة، وهو ما أتاح لها قدرًا من السيطرة والتأثير على عدد من فصائل الإسلام السياسي وأجنحتها المسلحة.

خضع التقارب بين الجانبين خلال الفترة الماضية إلى عدة محددات رئيسية، أهمها تشاركهما نفس وجهة النظر المتعلقة بالإسلام السياسي، والتي حددت توجهاتهما الإقليمية التي نبعت من التزاماتهما الأيديولوجية تجاه التوجهات الإسلامية الراديكالية والأصولية. وقد اتسع قوس التقارب بينهما ليشمل كافة مجالات التعاون، خاصة المجال الاقتصادي والدفاعي والإعلامي، بجانب قطاع الطاقة. وهذا التحالف شكل تحديًا أساسيًا للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، لأن هذا التحالف لم تقتصر أدواته فقط على الأوجه الشرعية المعلنة للتعاون بين الدول، بل تعداها الى الدعم المالي واللوجيستي للفصائل إسلامية التوجه في الخارج، وكذا دعم التوجهات الأيديولوجية المتطرفة والإرهابيين المرتبطين بحركات مسلحة مثل تنظيم القاعدة وحركة حماس وفصائل مسلحة أخرى، سواء في الشمال السوري أو القرن الإفريقي أو ليبيا.

يمكن ملاحظة تأثيرات ونتائج هذا التحالف على المستوى الإقليمي، من خلال الأداء التركي في نقاط الاهتمام الرئيسية في إفريقيا والقوقاز وشرق المتوسط وسوريا، وكذا تصادم هذا التحالف -أو تصالحه- مع القوى الدولية الرئيسية:

1-إفريقيا:

تزايد النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي لتركيا في إفريقيا خلال السنوات الماضية، في عام ٢٠٠٣، امتلكت أنقرة ١٢ سفارة في إفريقيا، وكان حجم استثماراتها الإجمالي أقل من ١٠٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٢١ باتت تمتلك أكثر من ٤٤ سفارة، وبلغ حجم استثماراتها أكثر من ٦.٥ مليارات دولار.

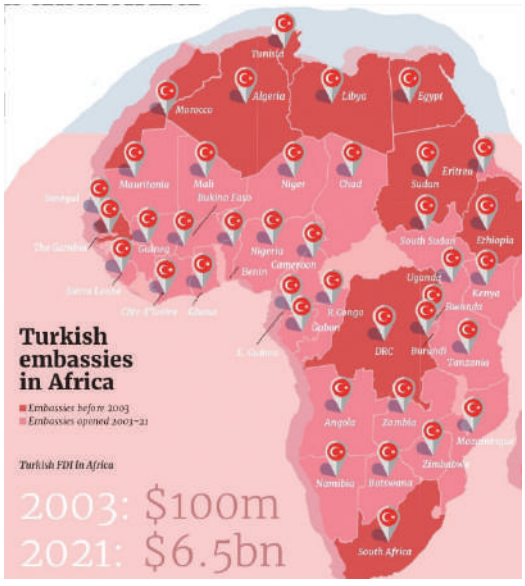

ليبيا: كان الميدان الليبي من أوائل الميادين التي شهدت بدء الصراع بين محور تركيا - قطر من جانب، وعدة دول إقليمية مثل مصر والإمارات العربية المتحدة من جانب أخر، إضافة لأدوار فاعلة لقوى دولية تدعي وجود مصالح لها داخل ليبيا. تتبعت تركيا خطى الدوحة في ليبيا، فطورت بشكل كبير دعمها لقوى الغرب الليبي، مستهدفةً إيجاد موطئ قدم لها على المستوى العسكري يخدم توجهاتها بمنطقة شرق المتوسط، وهو ما ترجمته عبر الاتفاقية الأمنية والعسكرية التي عقدتها أنقرة مع حكومة الوفاق (نوفمبر2019)، الى جانب تسيير رحلات بحرية وجوية لنقل الأسلحة والمرتزقة لدعم حكومة الوفاق، وصولًا لتمركز عناصر عسكرية تركية بشكل دائم في ليبيا.

يلاحظ أن الاشتباك التركي مع كل من فرنسا والإمارات العربية المتحدة ومصر على الأراضي الليبية تم التراجع عنه من جانب أنقرة أواخر العام الماضي، في إطار السياسة التركية الجديدة السالف ذكرها، والتي تركز على التهدئة ومحاولة حلحلة الخلافات القائمة مع دول الإقليم، لكن الواضح أن أنقرة لن تتخلى بسهولة عن مكتسباتها الحالية في ليبيا وترغب فى البناء عليه.

القرن الإفريقي: تتشارك الدوحة وأنقرة نفس النظرة الاستراتيجية فيما يتعلق بالقرن الإفريقي، وتحديدًا الصومال، نظرًا لموقعه المميز على المستوى الجغرافي، وحاولت كلا الدولتين ليس فقط الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة في الصومال، لكن أيضًا إعادة إحياء دور الفروع المحلية لجماعة الإخوان المسلمين في القرن الإفريقي وشرقي إفريقيا، بحيث يتم استخدام هذه الفروع كنقاط ارتكاز لتنفيذ السياسات التركية والقطرية في المنطقة. في الصومال بدأت الدوحة منذ عام 2012 في دعم حركة (الدم الجديد)، المنبثقة من حزب (الإصلاح)، وهو الفرع الصومالي لجماعة الإخوان المسلمين، ثم دعم المرشح الرئاسي المرتبط بحركة (الشباب) الأصولية المرتبطة بتنظيم القاعدة محمد عبد الله محمد عام 2017، علمًا أن الحكومة القطرية كانت قد قدمت -حسب معلومات مجلة «دير شبيغل» الألمانية- دعمًا بقيمة 20 مليون دولار لهذه الحركة، عبر الحركة النشطة لمنظمات الإغاثة الإنسانية القطرية، مثل هيئة (عيد الخيرية).

وتُعد تركيا المستثمر الأجنبي الأكبر في الصومال، وقدمت لمقديشو أكثر من مليار دولار كمساعدات متنوعة منذ عام 2011، كما تتولى شركاتها -كالبيرق القابضة وفافوري- إدارة ميناء ومطار العاصمة. وقد أعادت أنقرة افتتاح سفارتها بالعاصمة الصومالية عام 2016، وهي واحدة من أكبر سفاراتها، وأعقب ذلك افتتاح مدرسة وقاعدة عسكرية (عام 2017) بتكلفة وصلت إلى 50 مليون دولار، أضف إلى ذلك شروعها في برنامج موسع لتدريب وتسليح وحدات الجيش الصومالي.

تستهدف تركيا من هذا الدعم ليس فقط ضمان تأثيرها في هذه المنطقة الحيوية، بل وملء أي فراغ محتمل قد يخلقه انسحاب وحدات الاتحاد الإفريقي من الصومال. كما يسير هذا الدعم في اتجاه استراتيجية تركية تم تطبيقها في ليبيا وسوريا وقرة باغ، وفيها تستخدم أنقرة وحدات عسكرية أو شبه عسكرية، من أجل دعم حلفائها في حالة نشوء نزاعات عسكرية. كما شكل تراجع حجم الاهتمام والدعم العربي للعمق الإفريقي فرصة لتركيا كي تشغل هذا الحيز، خاصة في ظل تعثر مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوروبي.

2-سوريا:

كانت التحركات التركية والقطرية فيما يتعلق بالملف السوري متطابقة إلى حد كبير، حيث راهن كلاهما على إمكانية إسقاط النظام الحاكم في دمشق، عن طريق دعم الفصائل المسلحة، خاصة ذات التوجهات الأصولية والإخوانية مثل (فتح الشام - جبهة النصرة - تنظيم داعش)، وقد كان الدعم التركي المقدم لهذه الفصائل مستمرًا ومكثفًا على مستويات عدة، ضمنت لتركيا نفوذًا عسكريًا وسياسيًا في مناطق شمال وشمال شرق سوريا، خاصة في ظل اتّباع أنقرة سياسةَ (تتريك) المناطق الموالية لها في الشمال السوري، عبر تشكيل منظومات تعليمية وإدارية ذات صبغة

تركية، ودعم الأقلية التركمانية، وتعديل الوضع الديموغرافي خاصة محافظة إدلب.

المنطلقات التركية في التعامل مع الملفين العراقي والسوري كانت تضع الملف الكردي كأولوية، حيث استهدفت القضاء على الأنشطة الكردية المناوئة لها. ولهذا أطلقت منذ منتصف عام 2016 وحتى العام الماضي، أربع عمليات عسكرية رئيسية في شمال وشمال شرق سوريا، هي (درع الفرات - درع الربيع - نبع السلام - غصن الزيتون)، وهي عمليات أيدتها الدوحة بشكل علني، ومنحت أنقرة القدرة على دفع الأنشطة الكردية المسلحة إلى العمق السوري، وضمان وجود نطاق آمن موالٍ لها في الشمال السوري، يؤمنه تواجد عسكري تركي في نقاط محددة، وآلاف العناصر ضمن فصائل ما يعرف بالجيش السوري الحر.

وتواجه أنقرة عدة تحديات بالحالة السورية، وفي مقدمتها علاقات واشنطن وقوات سوريا الديمقراطية، ففي ظل إدارة ترامب السابقة، تم إطلاق اليد التركية في سوريا -وليبيا أيضًا- وقدمت أوروبا والولايات المتحدة دعمًا تسليحيًا للوحدات الكردية في العراق وسوريا، تحت عنوان محاربة تنظيم داعش، لكن في الوقت الحالي، ونظرًا لأن المؤشرات الحالية تشير إلى توجه الإدارة الأمريكية الجديدة، لتوسيع علاقاتها مع المكونات الكردية، وكذا التوتر العام في العلاقات بين واشنطن وأنقرة، يفرض على الأخيرة قيودًا مرحلية على حرية حركتها في الميدان السوري.

3- القوقاز:

أدى الدور التركي في القوقاز لتوتر العلاقات بين أنقرة وموسكو؛ حيث تنظر أنقرة إلى دول القوقاز بنظرة تختلط فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، بالاعتبارات المتعلقة بالإرث العثماني، والتوترات العرقية المتعلقة بالأرمن وصراعهم التاريخي مع القومية العثمانية. لهذا سارعت أنقرة أواخر العام الماضي إلى دعم أذربيجان بشكل مكثف على المستوى العسكري والسياسي، وتشجيعها لبدء معركة كبيرة مع القوات الأرمينية حول إقليم (ناجورني قرة باغ). شمل الدعم التركي استقدام المرتزقة السوريين من ليبيا للقتال على أرض قرة باغ، ما جعل للقوات الأذرية اليد العليا على المستوى الميداني، وتسببت هذه المعركة في انكفاء القوات الأرمينية، والتسبب في أضرار كبيرة على المستوى الدعائي لأداء الأسلحة الروسية التي كانت في حوزة القوات الأرمينية.

ورغم هذه النتيجة، إلا أن هذه التوجهات كانت مزعزعة لمصالح روسيا في أوروبا الشرقية، لذا نظرت موسكو للنشاط التركي كتهديد لسياساتها؛ إلا أن التوافق بين الجانبين تم في القوقاز مثله مثل الوضع القائم في سوريا، ففي ناجورنو قرة باغ تم إيقاف إطلاق النار والاتفاق بين الأتراك والروس على الترتيبات الميدانية المتعلقة بالقوات المتواجدة في الإقليم، وهي نتيجة أرادت موسكو من خلالها تقليل الخسائر الناجمة عن هزيمة أرمينيا، لكنها في الوقت نفسه تعي جيدًا أن النتائج المترتبة على هذه الهزيمة تجعل لزامًا على موسكو تثبيت أقدامها بشكل أكبر، سواء في أرمينيا، أو في شرق أوكرانيا الذي تحارب فيه منذ سنوات قوات انفصالية مدعومة من موسكو.

4- شرق المتوسط:

دخلت تركيا في مواجهات صدامية مع دول شرق المتوسط، كان من أبرزها النزاع على الجروف القارية مع اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل، وبالإضافة لتوظيف ورقة اللاجئين والخلاف المتجدد حول قبرص، والذي تعزز بسبب شراء أنقرة لمنظومات (إس400-) الصاروخية الروسية، لابتزاز الدول الأوروبية. وفي مرحلة تالية، اعتمدت أنقرة مواقف عدائية في شرق المتوسط، من خلال عمليات مستمرة للتنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصادية لكل من قبرص واليونان، وتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق فى ليبيا، وتحرشات عسكرية مستمرة باليونان، ومواجهة بحرية محدودة مع فرنسا.

وتزايدت عزلة أنقرة بشكل أكبر، خاصة بعد تشكيل (منتدى غاز شرق المتوسط)، وترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان وقبرص، واتفاق كل من اليونان وقبرص وإسرائيل على إنشاء خط أنابيب الغاز (إيست ميد)، وتسببت السياسات التركية التصعيدية تجاه اليونان وفرنسا في إجبار أوروبا على اتخاذ خطوات عقابية في اتجاه تركيا، تم من خلالها تعزيز القرارات الأوروبية السابقة بحظر التسليح عن أنقرة، على خلفية تدخلها العسكري في شمال سوريا.

الولايات المتحدة التي توترت علاقاتها خلال السنوات الأخيرة مع أنقرة، على خلفية اعتقال أنقرة للقس أندرو برانسون عام 2018، وكذا على خلفية العملية التركية في سوريا عام 2019، المسماة (نبع السلام)، وشراء أنقرة لمنظومات الدفاع الجوي الروسية، ردت على النهج التركي التصعيدي عبر سلسلة من العقوبات التي طالت القطاع العسكري التركي، وبعض الشخصيات السياسية التركية، وكذا رفع واشنطن لحظر التسليح الذي كان مفروضًا على قبرص اليونانية، وتفعيل التعاون الأمريكي العسكري مع اليونان، وهذا ما فعلته فرنسا أيضًا.

الاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم اتخاذه خطوات تصعيدية عالية المستوى ضد أنقرة، إلا أنه قام بإجراءات للضغط على أنقرة، مثل إقتطاع 145.8 مليون دولار من مبالغ تابعة لصناديق أوروبية، كان من المفترض أن تمنح لتركيا خلال عام 2020، وذلك ردًا على عمليات التنقيب التركية في المياه الاقتصادية القبرصية، وكذا فرض عقوبات على المسئولين عن عمليات التنقيب عن الغاز في هذه المنطقة.

نتيجة لتكتل هذه الخطوات ضد أنقرة، لوحظ خلال الأشهر الأخيرة أن أنقرة شرعت في سلسلة من الإجراءات التي تستهدف تخفيض التوتر في شرق المتوسط، فبعد أن أصرت مرارًا أنها لن تتفاوض مع اليونان بشأن المياه الاقتصادية، اضطرت في النهاية إلى عقد جولة من المباحثات مع أثينا برعاية أوروبية، تضمنت تصريحات تشير إلى رغبة أنقرة في أن تكون شريكة لدول شرق المتوسط في إدارة الثروة الغازية في هذه المنطقة. كذلك، أعربت أنقرة عن استمرار رغبتها في دخول الاتحاد الأوروبي، وأعادت تفعيل الاتصالات معه بعد فترة من الجمود، وبدأت كذلك في إعادة التواصل مع فرنسا، من أجل تحسين العلاقات معها، بعد فترة من التوتر شابتها محاولة تركية للإضرار بفرنسا اقتصاديا، عن طريق الترويج لحملة واسعة لمقاطعة المنتجات الفرنسية، كانت تستهدف من خلالها أنقرة تسديد ضربة لباريس ردًا على مواقفها المؤيدة لمصر وفرنسا من جهة، ومن جهة أخرى تخفيف التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن حملة مقاطعة المنتجات التركية في الخليج العربي.

التهدئة التركية في 2021

ختامًا، يمكن اعتبار العام الجاري عامًا تستكين فيه التوجهات التوسعية والتصعيدية التركية، في كافة ميادين انخراطها الإقليمي والدولي، ما بين تصريحات تركية لافتة حول التعاون مع مصر، ومباحثات حول شرق المتوسط مع اليونان، واحتمالات قوية لتحسين العلاقات مع الخليج العربي وإسرائيل والاتحاد الأوروبي. وهذا لا يعني بالضرورة أن أنقرة ستتخلى عن نفوذها أو مكتسباتها، التي أنفقت فيها أموالًا طائلة، وجيشت فيها وحدات عسكرية كبيرة، وآلاف المرتزقة. لكن يبدو مستقبل العلاقات بين أنقرة وطهران، وأنقرة وواشنطن، هو الملف الأهم أمام صانع القرار التركي في الأشهر المقبلة.

إن واشنطن التي تتعامل بتجاهل وجفاء لافت مع أنقرة منذ ما قبل تولي الإدارة الأمريكية الجديدة، لا تبدو منفتحة على تحسين العلاقة مع تركيا، بل وتلوح حاليًا بفرض عقوبات عسكرية جديدة على أنقرة، ناهيك عن فتح الحزب الديموقراطي لملف حقوق الإنسان في تركيا، وهو ملف سيمثل نقطة إرتكاز أمريكية لشن حملة من الضغوط على انقرة.

أما طهران، التي كانت على مدار السنوات الماضية، على توافق عام مع أنقرة، كانت له أوجه عديدة، من بينها تطابق استراتيجيتهما حيال الوضع الكردي في العراق وسوريا، وكذا الدعم الاقتصادي الذي قدمته أنقرة لطهران خلال فترة فرض إدارة ترامب للعقوبات عليها، وجدت نفسها أمام توتر مفاجئ شاب هذه العلاقات، على خلفية الدور التركي في أزمة قرة باغ، وتلميحات الرئيس التركي بخصوص منطقة (أذربيجان الشمالية) التي تحتلها إيران حاليًا. كان الغضب الإيراني واضحًا من هذا التوجه، إلا أنه من المرجح أن تستمر العلاقات بين الجانبين على وضعها الحالي، بالنظر إلى تمكنهما من إدارة الاختلافات السابقة بينهما، وعلى رأسها الاختلافات الجذرية في توجهاتهما فيما يتعلق بالملف السوري.

هذه التحديات والعزلة الإقليمية والدولية التي دخلت فيها تركيا منذ سنوات، مضافًا إليها الانكفاء التركي المحتمل على المستوى الإقليمي خلال الأشهر المقبلة، والتداعيات الاقتصادية والصحية الداخلية؛ جميعها تفرض على حكومة العدالة والتنمية تحديات داخلية كبيرة، خاصة في ظل تصاعد الأصوات السياسية الرافضة للنهج التركي الخارجي، ومطالبة هذه الأصوات بالعودة لاتّباع سياسة (صفر مشاكل)، وتوسيع قاعدة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. هذه الأصوات ربما يكون لها وزن فاعل خلال الاستحقاقات الانتخابية التي تقترب حثيثًا في تركيا، وهو ما يمكن اعتباره سببًا آخر من أسباب لجوء أنقرة إلى التهدئة في محيطها الإقليمي والدولي.

أذرع إيران الإقليمية تنشط تمهيدًا لمفاوضات النووي

علي عاطف

باحث بالمرصد المصري - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بدأ المشروع الإقليمي الإيراني يتبلور عمليًا وبشكل أوضح على أرض الواقع منذ عام 2011. فلم تكن الظروف والمشهد الإقليمي والدولي منذ عام 1979 وحتى عام 2003 تسمح لإيران بهذا التمدد العسكري الحالي. ومنذ عام 2003 وحتى بدايات 2011، انحصر النفوذ الإيراني العسكري والسياسي عمليًا في العراق، إضافةً إلى دعمها ورعايتها لعددٍ من المليشيات الأخرى في بعض دول المنطقة.

وعلى الرغم من أن طهران لم تتوقف منذ عام 1979 عن تنفيذ خططها في المنطقة، حتى في ذروة حرب الثماني سنوات مع العراق (1980-1988)؛ إلا أن المشروع الإيراني الذي يتبناه نظام الحكم الحالي برز جغرافيًا وعسكريًا بشكل أكبر بعد عام 2011، بحيث لم تشهد الدولة الإيرانية تمددًا بهذا الحجم منذ عهد الصفويين (1501-1736).

انكمش هذا النفوذ الإيراني في المنطقة بشكل ضئيل خلال فترة تولي الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الحكم في الولايات المتحدة؛ للعديد من الأسباب من أبرزها كم العقوبات الكبيرة للغاية التي فرضتها إدارته على مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية في إيران من النفط وحتى بعض الأفراد الإيرانيين أو المتعاملين معها. ولكن في ظلّ توقعاتها بإعادة التفاوض على الاتفاق النووي من جديد مع إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن، بدأت إيران تتطلع لإعادة لعب الدور نفسه الذي مارسته قبل 2018 على وجه التحديد.

ففي ظل توقعات بإعادة التفاوض على الاتفاق النووي من جديد، يرى البعض أن مجال التحرك الإيراني في المنطقة، على وجه الخصوص، من المحتمل أن يتسع؛ نظرًا لإمكان حصول طهران على الأموال والانفتاح أكثر على العالم والإقليم، مما يعطيها قدرة أكبر على الحركة.

ولكن هذا الرأي يحتاج إلى نظرة تحليلية أعمق للتدقيق في إمكان حدوثه من عدمه وما إذا كانت عوامل تنفيذه متوافرة أم لا. وللإجابة عن هذا التساؤل، هنا سوف نلقي أولًا النظر على طبيعة هذا المشروع الإيراني من خلال ركنه النظري ومدى اتساعه وتنفيذه على أرض الواقع وأدواته التي يوظفها ثم صدامه مع بعض المشارع الإقليمية الأخرى.

الركن النظري والأداة الوظيفية للمشروع الإيراني

يستند المشروع الإيراني بالأساس إلى النظرية التي طوّرها آية الله روح الله الخميني خلال فترة ما قبل اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، ألا وهي نظرية «الولي الفقيه». ترى النظرية، التي يتبناها أتباع المذهب الاثني عشري الشيعي الذين يتركزون على وجه الخصوص في إيران والعراق، أنه في ظل «غيبة الإمام المهدي» يجب أن يحل أحدٌ محله وهو «الولي الفقيه»؛ وذلك من أجل أن يمهد لظهوره ليس فقط داخل إيران ولكن خارجها أيضًا، حسبما يعتقد أتباعها.

وعلى النقيض من باقي مراجع الشيعة منذ القدم، ترى النظرية ضرورة تدخل الولي الفقيه في الشئون السياسية والحكم، إذ إن الاثني عشرية لم تكن تعتقد بهذا المنهج قديمًا، حيث كانت ترى ولاية الفقيه في الأمور الدينية فقط، وهو ما أثار انتقاد الكثير من المراجع الشيعية في الماضي والحاضر، من أمثال آية الله أبي القاسم الخوئي (1899-1992) وآية الله علي السيستاني (1930 - الآن). ولا تقتصر المعارضة على حوزة النجف الأشرف، بل إن مراجع إيرانية مثل «آية الله شريعتمداري» و«آية الله حسين منتظري»، الذي أسماه الخميني «ثمرة حياتي»، كانوا معارضين للقراءة الخمينية للنظرية.

ولا تزال النظرية تواجه انتقاداتٍ حادةً لتدخلها في السياسة بشكل عام، بينما يرى كثير من الشيعة ضرورة عدم تدخل الفقهاء في أمور الحكم؛ لأن النظرية تعطي «الفقيه» السلطة المطلقة في الحكم وتجعله معصومًا لا يمكن نقده أو مناقشة تصرفاته.

وبناءً على ما تضمنته النظرية، تبنى النظام الإيراني منذ اليوم الأول له مبدأ تصدير الثورة الذي ينص عليه الدستور الإيراني نفسه في مقدمته وفي مادته 154 التي تنص على «دعم النضال المشروع للمستضعفين» في جميع دول العالم، حسب الدستور الصادر عام 1979. وهنا، تستخدم إيران الأداة المذهبية وتوظفها من أجل تنفيذ مشروعها الإقليمي وحتى فيما وراء الإقليم. فطهران تجند بعض المنتمين للمذهب الشيعي وتنشئ من خلالهم وكلاء منتشرين في دول عدة

كالعراق ولبنان واليمن عن طريق هذه الأداة. ويقف التدريب والدعم المالي لهذه الجماعات إلى جانب الأداة المذهبية ليكتمل بذلك تأسيس الوكيل ويستمر في أداء دوره.

إلى أين وصل نطاق التمدد الإيراني العسكري الإقليمي؟

شهد المشروع الإيراني في الشرق الأوسط أولى خطواته التنفيذية خلال العام الأول للثورة، فقد دعا الخميني آنذاك جاره العراق إلى الثورة على نظام الحكم القائم في ذلك الوقت والذي كان يقوده الرئيس الأسبق صدام حسين. وعبّر الخميني خلال السنوات الأولى للثورة عن معاداته للدول وأنظمة الحكم القائمة في الدول المجاورة.

بالتزامن مع قيام حرب الثماني سنوات مع العراق، بدأت إيران بالفعل في تأسيس مليشيات موالية لها في الدول المجاورة، كان أولها «حزب الله» في لبنان عام 1982، ثم أخرى في البحرين ومليشيا «حزب الله الحجاز» في المملكة العربية السعودية الذي تأسس عبر «حزب الله» اللبناني وامتد نشاطها من عام 1987 إلى عام 1996، وكان من أبرز عملياتها التفجير الإرهابي الذي وقع في مبنى سكن البعثة الأمريكية في مدينة الخبر السعودية عام 1996 وأدى إلى مقتل 120 شخصًا من بينهم 19 أمريكيًا.

بعد انتهاء الحرب مع العراق عام 1988 وحتى عام 2003، لم يشهد المشروع الإيراني توسعًا كبيرًا يُذكر، حيث ظل على دعمه وتمويله لبعض الجماعات الموالية له في المنطقة، خاصة في لبنان في ذلك الوقت. وبعد عام 2003، شهد المشروع الإيراني تدريجيًا تطبيقه العملي في العراق من خلال إنشاء طهران عشرات المليشيات الموالية لها في هذا البلد وبدء التغلغل الثقافي من جهة أخرى هناك إلى أن وصلت إلى ما نراه اليوم.

تطور المشروع الإيراني وتوسع أكثر بعد حالات الانفلات الأمنية التي شهدتها بعض بلدان الشرق الأوسط، لنجد أن الحضور العسكري الإيراني الفعلي قد امتد إلى الأراضي السورية واليمنية وتوسع لاحقًا في العراق بشكل أكبر مما كان عليه بعد 2003.

بشكل غير مباشر، استخدمت إيران الأموال التي حصلت عليها بعد التوصل إلى اتفاق نووي مع القوى الكبرى في عام 2015، أو ما يُعرف بـ«اتفاق لوزان»، في تمويل أنشطتها وتوسعها العسكري إقليميًا عبر أذرعها، وهو ما أصبح لاحقًا أحد دوافع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، للخروج من هذا الاتفاق في 2018.

وعلى الرغم من «الانكماش» الذي شهده المشروع الإيراني الإقليمي خلال السنوات الثلاث السابقة، خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق ترامب؛ إلا أن هذا الانكماش كان مجرد تراجع جزئي ومؤقت في التحركات العسكرية الإيرانية داخل منطقة الشرق الأوسط؛ نجم عن أسباب اقتصادية وعسكرية كان من أبرزها:

- كم العقوبات الهائل على إيران الذي أضاف إليه ترامب حزمًا إضافية لم يسبق لها مثيل عند النظر إلى تعدادها والمدة الزمنية التي فُرضت خلالها. وهو ما أدى إلى توترات مجتمعية داخلية بالأساس في إيران.

- تأثير هذه العقوبات على التمويل الإيراني للأذرع العسكرية التابعة لها في المنطقة، ومن أبرزها «حزب الله» اللبناني الذي أفادت مصادر عدة أواخر العام الماضي بأن العقوبات عليه وعلى إيران دفعته لاتخاذ إجراءاتٍ استثنائية قلص من خلالها الرواتب وسرّح العشرات من عناصره.

- مقتل بعض قادة الحرس الثوري الإيراني ومن بينهم قائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني، في غارة جوية بالقرب من مطار بغداد الدولي في يناير 2020. وقد أدى ذلك إلى إحداث ضعف في قدرة هذا التنظيم على التحرك والتنسيق أو حتى السيطرة على باقي الوكلاء الإيرانيين في العراق وسوريا.

- عدم قبول قوى دولية أخرى بتمدد أوسع للدور الإيراني في مناطق مثل سوريا.

ينبغي التأكيد هنا على أن المشروع الإيراني في المنطقة لا يقتصر فقط على توظيف «طرف ثالث» لتنفيذه، وهم الوكلاء؛ ذلك لأن النفوذ الإيراني

يصحبه مد ثقافي في بعض المناطق داخل العراق وسوريا واليمن كذلك، إضافة لأنشطة «حزب الله» في لبنان.

على أي حال، فإذا كان النفوذ الإيراني في المنطقة قد «انكمش» بعض الشيء إبان حكم ترامب، كما سبق الحديث عنه، فإنه لا يزال يحتفظ بـ«قواعده» في هذه الدول، وما حدث كان تراجعًا نسبيًا غير مؤثر على هيكل النفوذ الأساسي في هذه الدول. ولكن على الرغم من ذلك واجه النفوذ الإيراني في سوريا رغبة روسية في عودة الأوضاع إلى الاستقرار، ما جعل موسكو غير مرحبة بتوسع الدور الإيراني على الأراضي السورية. ولذا، فإن أكثر المناطق التي تشهد تحركًا إيرانيًا بشكل أكبر عبر الطرف الثالث في المنطقة هي الأراضي العراقية.

الأذرع الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

تتمركز الأذرع الإيرانية، أو ما يمكن تسميتها بـ«الطرف الثالث»، في منطقة الشرق الأوسط حاليًا داخل الجزء الشمالي وأقصى الجنوبي منه، وتحديدًا داخل العراق وسوريا ولبنان، ويُعد العراق القاعدة الرئيسة لهذا الانتشار العسكري الإيراني.

جدير بالذكر أن الانتشار الإيراني في هذه المناطق لا يقتصر فقط على الوجود العسكري، إذ إن انتشار المراكز الثقافية أو المذهبية الإيرانية كثيرًا ما تصاحب هذا الحضور العسكري. وعلى سبيل المثال، يمكننا رؤية ذلك في مناطق كثيرة بالعراق، كما يُقال إن هناك انتشارًا إيرانيًا من هذا النوع حول مرقد السيدة زينب جنوبي العاصمة دمشق فيما بعد عام 2011.

على أية حال، توالي إيران عشرات المليشيات في العراق وسوريا واليمن ولبنان، نوجز أبرزها فيما يلي:

العراق:

- منظمة بدر: من أقدم المليشيات الموالية لإيران في العراق، حيث تشكلت عام 1982، ويقودها حاليًا «هادي العامري».

- حزب الله العراقي: تأسس عام 2003 وكان يقوده «أبو مهدي المهندس» الذي قُتل عام 2020.

- عصائب أهل الحق: تشكلت عام 2014 لمواجهة تنظيم «داعش» الإرهابي.

- الحشد الشعبي: يبلغ عدد أفراده حوالي 130 ألف شخص، وقد أُعلن عن ضمه رسميًا إلى الجيش العراقي النظامي في عام 2019.

- «كتائب سيد الشهداء»، «كتائب الإمام علي»، «سرايا عاشوراء»، و«سرايا الخراساني»، وجماعات أخرى.

لبنان: «حزب الله» اللبناني وهو من أبرز الجماعات الموالية لإيران في المنطقة، ويُعد الوكيل العسكري الأبرز لها في الشرق الأوسط، ووكيلها الأساسي في لبنان. تشكل عام 1982 ويُقال إن عدد عناصره يبلغ حوالي 25 ألفًا، إضافة إلى احتياطيين يصل عددهم إلى حوالي 30 ألفًا آخرين.(*) وتمثل هذه الجماعة ورقة ضغط سياسية رئيسية لإيران عند الحديث حول التفاوض مع الدول الغربية بشكل عام.

سوريا: بدأ الانتشار العسكري الإيراني على الأراضي السورية منذ عام 2011، وأخذ يتدرج من مستشارين عسكريين إيرانيي الجنسية إلى تشكيل وكلاء لها يقاتلون بالنيابة عن الحرس الثوري الإيراني، وإن لم يغب الأخير عن المشهد السوري أبدًا منذ 2011. وتتمثل المليشيات الإيرانية في سوريا في الآتي:

(الحرس الثوري الإيراني، فيلق القدس، لواء «فاطميون» المتكون من الأفغان اللاجئين أغلبهم في إيران، لواء «زينبيون» الباكستاني، حزب الله اللبناني والعراقي، لواء أبو الفضل العباس، وعدد آخر من الوكلاء العرب).

اليمن: تُعرف مليشيا «الحوثيين» بأنها الوكيل الأساسي لإيران في اليمن، فهي تتلقى الدعم منها منذ سنوات طويلة، وقد زادت وتيرة هذا الدعم منذ عام 2011، حيث سيطرة المليشيا على بعض المناطق في اليمن بدعم من طهران، ولكن التحالف العربي الداعم للقوات اليمنية التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا قد استعاد العديد من هذه المناطق في إطار خطة للمساعدة على فرض الشرعية في اليمن.

المشروع الإقليمي الإيراني ونظيره التركي

لا يمكن وصف العلاقات الإيرانية-التركية بالوثيقة؛ لأن علاقات الطرفين تشوبها الشكوك المتبادلة، كما أن إرثها عدائي بامتياز. وعلى الرغم من ذلك، فقد اضطر الطرفان أو أجبرا على تذويب «بعض» الجليد بينهما خلال الفترة الماضية، خاصة العقد الأخير. فإيران تحتاج إلى تركيا كمنفذ للتهرب من العقوبات المفروضة عليها، خاصة تلك الاقتصادية، بينما تتعدد الأسباب التركية في هذا الصدد والتي تجيء المصالح الاقتصادية على رأسها ثم السياسية التي ترتبط بطبيعة علاقات الطرفين مع الولايات المتحدة.

يتشابه المشروع الإيراني مع نظيره التركي في توظيف الطرفين للمذهب من أجل تحقيق أهداف سياسية، فطهران تستخدم المذهب الشيعي لتوظيف العناصر الموالية لها، كما توظف تركيا المذهب السني في تأسيس جماعات على الطراز نفسه. ويواجه المشروعان تنافسًا في بعض مناطق الشرق الأوسط برز خلال السنوات التي تلت 2011 مباشرة.

فعلى سبيل المثال، لا تتفق طهران وأنقرة في وجهة نظر واحدة فيما يخص الملف السوري، حيث إن الأولى تدعم حكومة الرئيس بشار الأسد، بينما تعارض الثانية وجوده. ويمثل العراق منصة أخرى للمنافسة بين المشروعين. وعلى الرغم من ذلك، لا يبدو هناك تنافس بارز على الأقل ولا تقارب نظري أو عملي في بعض مناطق الإقليم الأخرى، مثل لبنان التي يمثل «حزب الله» فيها الوكيل الإيراني الأبرز في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، على الرغم من محاولة أنقرة مؤخرًا إيجاد نفوذ لها في لبنان.

وتأتي ليبيا في السياق نفسه، والتي لم يكن الإيرانيون متحمسين للانخراط فيها إلى جانب تركيا على الرغم من مغازلة الأخيرة لطهران بغية حدوثه؛ ذلك لأن «مجال التحرك الإيراني المكثف في الوقت الحالي لا يشمل المنطقة الغربية من البلاد العربية ومن بينها ليبيا».

على أية حال، إن كان الطرفان قد اضطرا إلى تعميق العلاقات الاقتصادية الثنائية، فإن اقتسام مناطق النفوذ سيظل يشعل التوترات بينهما ويجعل المشروعين في حالة تأهب مستمرة خاصة في مناطق التماس. وكان آخر هذه الأزمات الصراعَ الذي اشتعل في النصف الثاني من العام الماضي بإقليم «ناجورني قرة باخ» المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان في القوقاز غربي آسيا.

إسرائيل.. عائق كبير أمام المشروع الإيراني

تُعد إسرائيل من بين العوائق الكبرى التي يواجهها تمدد المشروع الإقليمي الإيراني. فالطرفان، وتحديدًا النظام الإيراني وإسرائيل، يصفان بعضهما بـ«التهديد الوجودي»، وهو لفظ لا ينطبق على سبيل المثال عند وصف طبيعة العلاقات الإيرانية التركية.

لا يلتقي المشروع الإيراني مع أهداف إسرائيل في المنطقة، فالطرفان متنافسان في أغلب الساحات؛ لأن إسرائيل بشكل رئيسي لا تريد توسع النفوذ الإيراني، خاصة العسكري، واقترابه منها في سوريا ولبنان؛ لأنها تنظر إليه كتهديد جوهري ضمن الإطار الأكبر الذي تصفه إسرائيل بـ«التهديد الوجودي» من جانب إيران، كما سبق التطرق إليه.

إذا كانت إسرائيل تقلق كثيرًا من اقتراب إيراني في هاتين الدولتين، فإن طهران هي الأخرى تخشى نفوذًا إسرائيليًا بالقرب من غربها في إقليم كردستان العراقي، حيث عبّرت عنه هذه المخاوف أكثر من مرة. وربما تُفسِّرُ هذه المخاوفُ الإيرانية من إمكان إسرائيل محاصرة إيران، والضغط على تركيا في الوقت نفسه، وتسهيل توجيه ضربات عسكرية إليها في حال نشوب حرب بينهما في المستقبل أو حتى ضربات غير مباشرة.

وإذا كان من الممكن لتركيا وإيران تحقيق انفراجات في العلاقات الثنائية وفيما يتعلق باقتسام النفوذ، فإن هذا الأمر يبدو أكثر صعوبة بين إيران وإسرائيل، مما يعني صدامًا مستمرًا وانفراجة غير متوقعة.

وبعد استعراض طبيعة المشروع الإيراني ومدى تمدده في الآونة الأخيرة وعلاقته بمشاريع أخرى في المنطقة، نتطرق إلى مستقبل هذا المشروع في ظل توقعات إعادة التفاوض على الاتفاق النووي، الذي وإن حدث ستكون له تداعيات غير مباشرة على التحرك الإيراني في الإقليم.

ماذا بعد الاتفاق النووي المحتمل؟

تأمل إيران كثيرًا في استعادة نفوذها العسكري في الإقليم مثلما كان قبل 3 سنوات، وذلك في ظل احتمالية الإفراج عن أموالها بعد إعادة التفاوض على الاتفاق النووي مع الإدارة الأمريكية الجديدة. فقد كانت الأموال إحدى أبرز المشكلات التي واجهت طهران خلال السنوات القليلة الماضية فيما يخص استمرارها في دعم وكلائها في المنطقة، إلى جانب عوامل سياسية وعسكرية أخرى.

لكن إمكان تحقيق طهران هذا الهدف سيكون أسيرًا للتحولات الإقليمية والدولية التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية. **فسوريا** قد استقرت -إلى حدٍ كبير- ولن تسمح روسيا بإعادة اضطراب الأوضاع الأمنية في هذا البلد، وهو ما يمكن قراءته من خلال الأنباء المتضاربة خلال السنوات القليلة الماضية حول وقوع مناوشات بين القوات الروسية ومليشيات تابعة لإيران على الأراضي السورية. وعليه، فإن مجال التحرك الإيراني في سوريا في المستقبل القريب على الأقل لن يكون كما كان عليه خلال السنوات الأولى للأزمة السورية.

عراقيًا، أعلنت الحكومة في بغداد الانتصار على تنظيم «داعش» الإرهابي عام 2017، ويحاول العراق في الوقت الحالي السير في طريق تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي محليًا، خاصة بعد الزيارة التي قام بها بابا الفاتيكان البابا فرانسيس مؤخرًا إليه، والتي تُعد من العوامل المشجعة لبغداد في هذا الصدد. ويعني هذا أن مساحة التحرك العسكرية أو السياسية الإيرانية في العراق يُرجح ألا تتسع في المستقبل القريب؛ لأنه لن تكون هناك قابلية لتوسيع مثل هذا الدور مجددًا.

وتظل **الحدود اللبنانية** مع إسرائيل، مع تمركز «حزب الله» بالقرب منها، هي المرشحة لأن تشهد توتراتٍ بشكل أكبرَ خلال الفترة القادمة عند مقارنتها بنطاق الدور الإيراني في العراق وسوريا في المستقبل؛ ذلك لأن طهران توظفها كورقة سياسية ربما تحتاج إليها عند التفاوض بشأن الاتفاق النووي مستقبلًا أو الضغط من أجل أهداف أخرى، وكذلك عند الأخذ في الحسبان حالة عدم الاستقرار التي يشهدها الشارع اللبناني، سنرى أن احتمال التصعيد على هذا الجانب قوي.

من ناحية أخرى، من المرجح أن **الأزمة الاقتصادية** التي اجتاحت الكثير من دول العالم، إثر انتشار أزمة فيروس كورونا منذ بداية عام 2020، سوف تدفع جميع الأطراف إلى محاولة تعزيز الجوانب الاقتصادية خلال الفترة المقبلة، ما يعني ضرورة تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، التي تتدفق منها ملايين براميل النفط اليومية التي تغذي عجلة الصناعة والحركة حول العالم.

كما لا ينبغي تجاهل إدراك الفاعلين في دوائر صناعة القرار الإيراني حقيقة أن المواطنين باتوا غاضبين بشدة خلال السنوات الأخيرة من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة إهدار الأموال على دعم المليشيات في الخارج، ما يعني أن النظام الإيراني ربما يولي قسطًا من أية أموال قادمة لتعزيز حركة الاقتصاد المحلية.

ختامًا، إن توسيع طهران نطاق تحركها العسكري الإقليمي خلال الفترة المقبلة في حال تمت إعادة التفاوض على الاتفاق النووي لا يُتوقع للأسباب السالف ذكرها أن يصل على الأقل إلى ما كان عليه قبل عام 2018، وأخيرًا يجب أن نضع في الحسبان أن الإدارة الجديدة في البيت الأبيض ستحاول تجنب أخطاء الماضي التي حدثت عندما تم الإفراج عن أموال لإيران في الخارج.

المشروع الإسرائيلي الأولى بالرعاية الأمريكية في المنطقة

شادي محسن

باحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحمل إسرائيل أجندة استراتيجية تتعلق برسم طبيعة حضورها في إقليم الشرق الأوسط، وتتفاعل بأنماط واتجاهات محددة ترسخ لوجود إسرائيل في المنطقة، ولكنها تلتقي وتتصادم مع مشاريع إقليمية أخرى هما المشروعان الإيراني والتركي. كما تتفاعل هذه المشاريع الثلاثة مع نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنحاز إلى إسرائيل من خلال علاقة خاصة تسمح بتبادل وجهات النظر على مستوى استراتيجي لتحقيق مصالح إسرائيل في المنطقة، والاعتراف بشرعيتها. يتموج الداخل الإسرائيلي بين تيارين متصارعين من أجل معركة تحديد هوية الدولة، بين التيار الديمقراطي، والتيار القومي الديني المتشدد؛ مما أثّر على اتجاهات المشروع الإسرائيلي وأهدافه، كما أثر على سياسة إسرائيل الخارجية ومحددات مشروعها الإقليمي.

تبحث السطور القادمة عن أنماط تفاعلات المشروع الإسرائيلي في المنطقة، ونقاط الصدام والالتقاء مع المشروعين الإيراني والتركي، وتطورات العلاقة الإسرائيلية-الأمريكية، وأخيرًا البحث في مدى تأثير الداخل في إسرائيل على سياسته الخارجية.

اتجاهات المشروع الإسرائيلي في المنطقة

تسير أجندة إسرائيل نحو مجموعة من الاتجاهات التي تمنح مؤشرًا لكشف أهداف مشروعها الإقليمي، يبرز أهمها فيما يلي:

1- استبدال المشروع القومي العربي بنظام شرق أوسطي يضم إسرائيل: يشغل الطموحَ الإسرائيلي في الإقليم حيز حر بسبب غياب المشروع العربي البديل، وتعثر المساعي العربية في عقد تكامل أو تعاون إقليمي عربي ناجح في المجالات الاقتصادية، أو الأمنية. بل إن أحد محددات الأمن القومي الإسرائيلي هو عرقلة التنسيق العربي المشترك، خاصة على المستوى العسكري منعًا من تكرار هزيمتها في حرب أكتوبر 1973.

إذ ترى إسرائيل أن أحد أهم التهديدات التي تمس بقاءها هو قيام صحوة قومية عربية تنعكس في إقامة مشروع عربي إقليمي؛ لأنه قد يستبعد إسرائيل من المنظومة الإقليمية. وبالتالي تلجأ إسرائيل إلى ترسيخ أساسات قيام نظام شرق أوسطي من خلال عقد مصالح اقتصادية وأمنية مشتركة.

2- السمة الاستراتيجية للمشروع: يتسم المشروع الإسرائيلي بالطابع الاستراتيجي الذي يتعدى حدود الحسابات الاقتصادية. بعبارات أخرى، لا تقدم الاعتبارات الاقتصادية مساحة كافية لتفسير التفاعل الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية. يتضح ذلك في الأنباء الإسرائيلية التي أفادت اعتزام إسرائيل والدول الخليجية (الإمارات تحديدًا) إقامة خطوط أنابيب لتصدير النفط الخليجي إلى أوروبا، مرورًا بإسرائيل. فوفق الحسابات الاقتصادية يتبين أن التكلفة الاقتصادية للبنية التحتية تفوق العائد المالي للصادرات النفطية. ولكن وفق الحسابات الاستراتيجية، تطمح إسرائيل لترسيخ اندماجها إقليميًا عبر إقامة بنية تحتية ذات طابع اقتصادي وتنموي.

3- إقامة سوق رأسمالية إسرائيلية-عربية: تستهدف إسرائيل تعزيز التعاون التجاري مع الدول العربية من خلال قطاع الأعمال وليس التعاون عبر الحكومات، وهو ما اتضح في تدشين إسرائيل لمركز الأعمال الإماراتي-الإسرائيلي فور توقيع اتفاق أبراهام، كما تبين في وفود الأعمال التي تتدفق على الإمارات والبحرين بعد الاتفاقية. ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى أمرين اثنين: **(أ)** هو خلق قاعدة شعبية عربية تستفيد من التعاون التجاري مع إسرائيل. **(ب)** تشابك المصالح التجارية الإسرائيلية العربية مما يسمح لإسرائيل بتكوين جماعات ضغط على الحكومات العربية. ومن البديهي أن يتيح ذلك فيما بعد خلق قاعدة تكنوقراط لها تاريخ من التعاون مع إسرائيل يمكن أن تصعد إلى هذه الحكومات.

3- البنية التحتية: ترى إسرائيل أن البنية التحتية، سواء في مجال النقل أو الطاقة، هدف استراتيجي لا يمكن التنازل عنه؛ **(أ)** لضمان استدامة المصالح العربية-الإسرائيلية، وتمحورها حول إسرائيل كمركز إقليمي، تترافق معه نية أوروبية وأمريكية لتقديم دعم مادي لتمويل هذه البنى. **(ب)** دفع الاقتصاد الإسرائيلي ذاتيًا؛ لا سيما وأن التقارير تشير إلى حاجة الاقتصاد الإسرائيلي إلى التطوير من خلال إقامة بنية تحتية متقدمة؛ وذلك يفسر عدم تنازل إسرائيل عن علاقتها مع الصين رغم التحفظات الأمريكية.

5- ضمان التفوق العسكري النوعي للجيش الإسرائيلي في المنطقة: وهو المحدد الذي يدفع إسرائيل للاستثمار في العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة. يترافق معه إعادة النظر في بنية الجيوش العربية، وتقليص قدراتها الهجومية، علاوة على تحويل أي انسحاب إسرائيلي من أراض عربية إلى رصيد عسكري لها في المنطقة. ويفسر ذلك الحرص الإسرائيلي على إقامة مناطق منزوعة السلاح. وأهم نقاط هذا المحدد هو الحفاظ على أن تكون إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة.

6- تحييد القضية الفلسطينية: استغلت إسرائيل الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في 2010-2011 التي تسببت في تذيّل القضية الفلسطينية أولويات الدول العربية، وشرعت في ترسيخ منظومة استيطانية في الضفة الغربية قلصت من فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. كما كرست من الانفصال بين حركتي فتح وحماس تقليصًا لفرص إقامة دولة فلسطينية موحدة.

الصدام والالتقاء مع المشروعين الإيراني والتركي

تتقاسم الرؤية والمشروع الإسرائيلي مساحة التفاعل مع المشروعين الإيراني والتركي بين الصدام والالتقاء، ويمكن توضيح هذه المساحات فيما يلي:

أولًا- التفاعل الإسرائيلي-التركي في المنطقة:

نقاط الصدام:

1- شرق المتوسط: يتبنى المشروع التركي استراتيجية وطن أزرق التي تفترض سيطرة تركيا على إقليم شرق المتوسط، والهيمنة على ثرواته من الطاقة، مما أدخل تركيا في صدام مع اليونان وقبرص عبر استفزازات عسكرية، تصادمت أيضًا مع إسرائيل التي ترى نفسها حليفًا استراتيجيًا مع قبرص واليونان من أجل نقل الثروة الطبيعية المكتشفة لديها واستغلالها تجاريًا مع السوق الأوروبية.

2- حركة حماس: يرتكز المشروع التركي المصطبغ بصبغة دينية تاريخية ترجع إلى الخلافة العثمانية، على تمكين حكومات حليفة يكون قوامها جماعة الإخوان المسلمين، من بينها حركة حماس التي تعتبرها أنقرة سلطة شرعية في قطاع غزة. قدمت تركيا دعمًا سياسيًّا وماليًّا لحركة حماس تسبب في إحداث توترات أمنية بين حماس وإسرائيل، علاوة على منح الجنسية التركية لعشرات من قادة حماس، وتشكيلها خليات استخباراتية بالتعاون مع حماس لتأجيج العنف المسلح في الضفة الغربية.

3- التحالف بين إيران وتركيا: يحيط بإسرائيل القلق من التحالف الذي يجمع تركيا وإيران في عدد من الملفات، منها ملف الطاقة، والموقف من طموح الأكراد في الانفصال.

4-الدعم الإسرائيلي للأكراد: اعتمدت إسرائيل على تحالف الأقليات من أجل كشف النقاط الرخوة في المنطقة، وكان دعم إسرائيل للأكراد في سوريا والعراق هو أحد انعكاسات هذه السياسة. من الجانب التركي، تجد أنقرة في التوجه الكردي الانفصالي مهدد بقاء وتهديدًا استراتيجيًا للدولة التركية. لذا لا تنظر تركيا إلى الدعم الإسرائيلي للأكراد بعين الرضا والارتياح.

نقاط الالتقاء:

1- ترتيبات الطاقة في الشرق الأوسط الكبير: تحصل إسرائيل على إمدادات النفط بنسبة 40% من الحقول الأذرية في القوقاز التي تمر عبر الأراضي التركية. وحسب الرؤية الإسرائيلية، ترغب إسرائيل في ربط حقول آسيا الوسطى ودول القوقاز بشبكة أنابيب تمر عبر الأراضي التركية تستهدف تغذية السوق الأوروبية المتعطشة للطاقة، والسوق

الآسيوية الواعدة عبر الأراضي الإسرائيلية ثم الخليجية.

كما بادر الرئيس التركي «رجب أردوغان» في إبريل 2020 بالاقتراح بربط الطاقة الإسرائيلية مع تركيا عبر أنابيب تصل إلى أوروبا، حتى نجحت مصر في عقد اتفاق مع إسرائيل بربط الطاقة الإسرائيلية بمصانع الإسالة المصرية وإعادة تصديرها.

2- التعاون التجاري: تعد تركيا هي سادس أكبر وجهة تصديرية للمنتجات الإسرائيلية، مثل نواتج تقطير الزيت والكيماويات الإسرائيلية. وبلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل 2 مليار دولار في 2011 بعد أن كان مليارًا ونصف المليار في 2010. ثم قفز إلى 4.9 مليارات دولار أمريكي في عام 2017 بزيادة قدرها 12% مقارنة بعام 2016. وفي عام 2017، بلغت الواردات من إسرائيل مليارًا ونصف مليار دولار أمريكي، في حين بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل 3.4 مليارات دولار أمريكي.

في هذا السياق، يمكن القول إن التفاعل بين المشروعين في المنطقة يغلب عليه طابع الصراع أكثر من التعاون. ويتعمق الصدام بين المشروعين في شرق المتوسط والذي توظفه إسرائيل بشكل يمنحها تقاربًا استراتيجيًا مع دول القبرص واليونان (التحالف الإسرائيلي-الهيلليني)، وهو الذراع الأمني والاقتصادي للمشروع الإسرائيلي في شرق المتوسط الذي يستهدف الوصول إلى أوروبا؛ انعكس ذلك في التدريبات العسكرية التي تعقدها إسرائيل مع قبرص واليونان في شرق المتوسط في مواجهة التهديدات التركية، كما ترسخ بعد توقيع اتفاقية المد الكهربي بين الدول الثلاث.

ثانيًا- التصادم الإسرائيلي-الإيراني في المنطقة:

يتبنى النظام الإيراني استراتيجية الهيمنة على إقليم الخليج العربي ودول النهرين، بالإضافة إلى اليمن عبر تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية من خلال زرع وكلاء محليين ينتسبون للمذهب الشيعي. وتصور إسرائيل التهديد الإيراني ضدها كتهديد وجود وبقاء، يجب

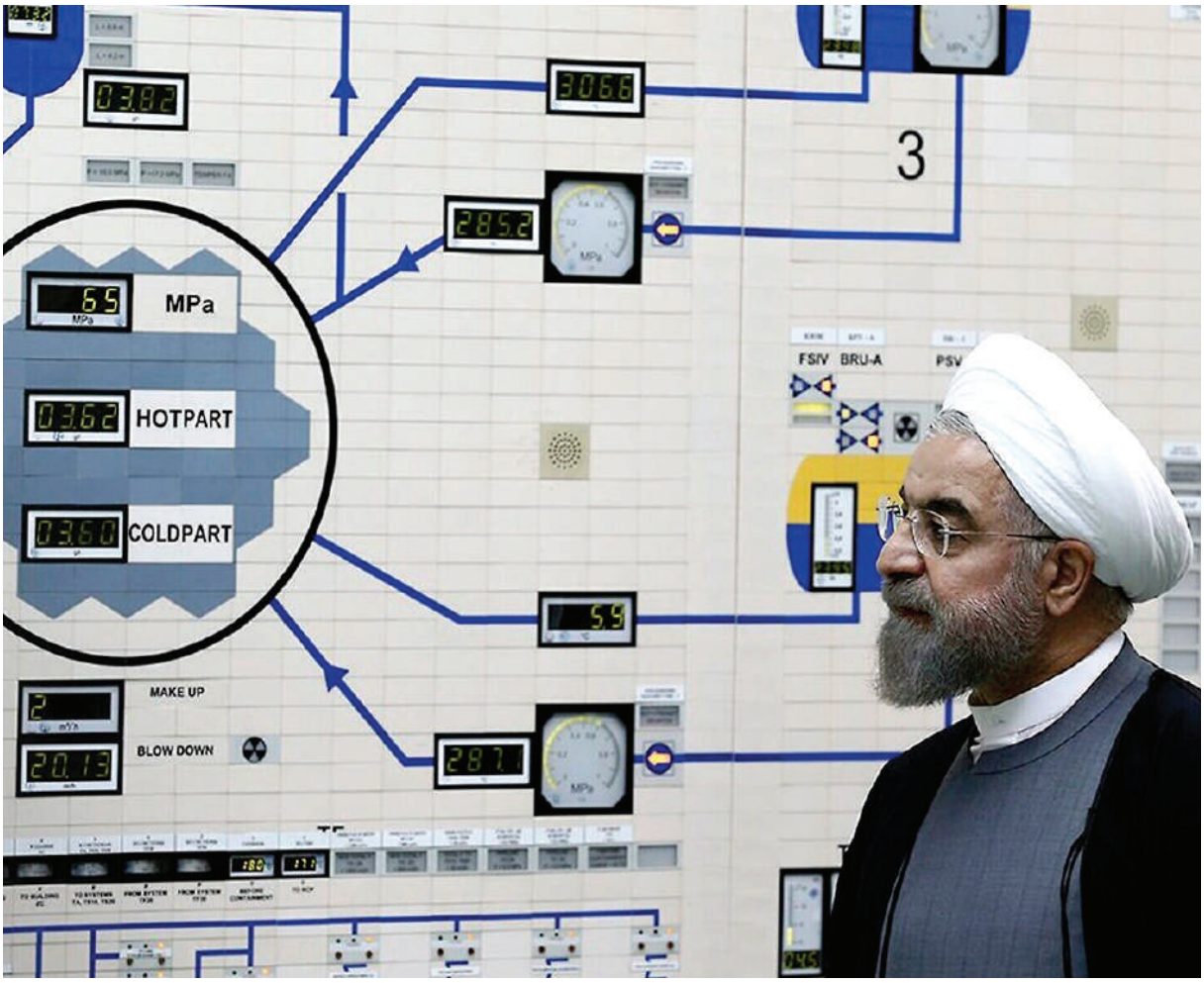

تحييده، ويجاهر الطرفان بالعداء والرغبة في تدمير كلٍّ منهما للآخر من أجل سلامة واستقرار المنطقة.

تتمثل نقاط الصراع في التالي:

1- البرنامج النووي الإيراني: أحد أهم محددات الأمن القومي الإسرائيلي هو ضمان الحفاظ على إسرائيل كقوة نووية وحيدة في المنطقة. لذا يعد سعي إيران لامتلاك قنبلة نووية يمكن توجيهها إلى إسرائيل خطًا أحمر بالنسبة لها يمكن تجاوزه.

2- وكلاء إيران في المنطقة: ينتشر وكلاء إيران في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن. ويتمثل التهديد في إمكانية نقل تكنولوجيا صاروخية باليستية إلى الوكلاء، مما يعرّض الجبهة الداخلية الإسرائيلية لخطر التعرض بصواريخ موجهة ودقيقة, وهو ما استدعى إسرائيل لتبني استراتيجيات عسكرية مختلفة في طبيعتها، مثل الحرب النوعية الخاطفة ضد المليشيات الشيعية والإيرانية في المنطقة من أجل تحييد خطر نقل التكنولوجيا الصاروخية إلى الوكلاء.

استغلت إسرائيل المشروع الإيراني في المنطقة الطامح للهيمنة على دول الخليج، لتعزيز مشروعها الاستراتيجي في المنطقة عبر اتجاهين اثنين رئيسيين، هما:

1- رفع حدة العداء ضد إيران: في مقابل التوجه الأمريكي بالانسحاب من الشرق الأوسط، وانتهاج سياسة توافقية مع إيران بشأن الملف النووي؛ رفعت إسرائيل حدة الخطاب السياسي المعادي

لإيران، بل أعلنت نيتها صياغة خطة عسكرية شاملة لضرب إيران، واستهداف مواقع نووية إيرانية، وهو ما منح للدول الخليجية تصورًا بأنها تتشارك وجهة النظر مع إسرائيل.

2- الانخراط في تحالفات إقليمية مع الخليج: من منطلق التهديد الإيراني دفعت الإدارة الأمريكية السابقة «دونالد ترامب» الدول الخليجية وإسرائيل لعقد اتفاقات سلام «أبراهام» في أغسطس 2020؛ لتعزيز فرص بناء تكتل أمني في مواجهة إيران. وسبق اتفاقات التطبيع ملامح تحالف إسرائيلي-خليجي في مؤتمر وارسو في 2019، ومؤتمر المنامة، اللذين بحثا عقد تحالف أمني لمكافحة الإرهاب الإيراني في الخليج العربي.

خلاصة القول، يمكن الإشارة إلى أن إسرائيل نجحت في تحويل إيران إلى مشروع وظيفي يزيد من فرص تمكين المشروع الإسرائيلي في المنطقة، وهو الاندماج في تحالفات أمنية واقتصادية مع الدول العربية، وعلى رأسها الدول الخليجية الزاخرة برءوس الأموال والثروات الطبيعية.

العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية بعد صعود «بايدن»

سَارَت العلاقات بين إسرائيل وإدارة «ترامب» على نحو مثاليّ تقريبًا، ولكن عَلِقَ بين الطرفين بعض القضايا أو الملفات التي رسمت شيئًا من التباين في وجهات النظر، والتوتر في بعض المواقف، والملفات. ويجدر القول إن هذه الملفات ظلت تشكل محددات رئيسية لطبيعة العلاقة بين إسرائيل والإدارة الأمريكية تحت رئاسة أي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي.

أولًا- نقاط التصادم:

1- رغبة إسرائيل في الالتفاف على حل الدولتين: وجّه رئيس الحكومة الإسرائيلية «بنيامين نتنياهو» (لأول مرة) اتهامه لدونالد ترامب كونه المسئول الأول عن عرقلة ضم أراضٍ من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية؛ وقدمت الإدارة الأمريكية دفوعها في هذا الصدد بأن على إسرائيل أن تُحقق أمرين اثنين، هما: (1) تشكيل حكومة وحدة وطنية إسرائيلية تعبر عن جميع أقطاب السياسة الإسرائيلية. (2) الموافقة على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.

لذلك، يبدو أن الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب كانت تحمل سياسة مختلفة في إدارة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا تتوافق مع الرواية اليهودية اليمينية ممثلة في "نتنياهو" ومعسكره اليميني المتطرف، إذ لا توافق إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو إلغاء فكرة ضم بعض الأراضي في الضفة لسيادتها، ورهنها بالمفاوضات مع الفلسطينيين. كونها ترى (أي إسرائيل) أن سياسة فرض الأمر الواقع ستنجح في إجبار الفلسطينيين على التفاوض، بشروط وتصورات إسرائيلية.

ولا يختلف موقف الحزب الديمقراطي من ذات المحددات، فبحسب أجندة الحزب الديمقراطي 2020 ذكرت أن الحزب يتبنى حل الدولتين في حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وتتبعًا لتصريحات جو بايدن نجد أن هناك اتهامًا لنتنياهو بإفساد الحياة السياسية الإسرائيلية بميله إلى المعسكر اليميني المتطرف.

تضع إسرائيل شروطًا رئيسية في مواجهة تسوية سياسية لحل القضية الفلسطينية، مؤداها تصدير الاعتبار الأمني الذي يبرر لإسرائيل ضمها لغور الأردن (30% من مساحة الضفة)، ويبرر لها فرض لجان فنية تشرف عليها إسرائيل تنتقص من سيادة الدولة الفلسطينية المستقبلية، وفرض شرط عدم امتلاك فلسطين لجيش مسلح.

2- الملف النووي الإيراني: لا تتفق إسرائيل مع نهج الإدارة الأمريكية الحالية في إدارتها لأزمة الاتفاق النووي الإيراني، إذ ترغب في استمرار سياسة الضغط الأقصى على إيران، عبر ضرب أهداف إيرانية، وفرض عقوبات اقتصادية مشدد.

لم تنجح واشنطن في تحييد القلق الإسرائيلي بعد إعلانها عقد اتصالات سرية مع تل أبيب لتنسيق

التحركات الأمريكية باتجاه الأزمة، إذ استمرت إسرائيل في رفع حدة الخطاب السياسي، وشن هجمات جوية على أهداف إيرانية في سوريا ولبنان، بل والإعلان عن خطة لضرب إيران.

3- العلاقات الإسرائيلية-الصينية: يخضع هذا الملف للتدقيق الأمريكي، وترى الولايات المتحدة أن التقارب الإسرائيلي مع الصين هو اتجاه غير مرغوب فيه لدواعٍ تتعلق بالأمن القومي لإسرائيل والولايات المتحدة معًا.

عالجت إسرائيل الأزمة بشكل متزن، إذ رضخت إسرائيل للضغوط الأمريكية برفض الاستثمارات الصينية في مجال الاتصالات الجيل الخامس، والاستعاضة عنها باستثمارات أمريكية. ولكن في الوقت ذاته لم توافق إسرائيل على عدم منح الصين حق الانتفاع بميناء حيفا الإسرائيلي، وإقامة بنية تحتية صينية في إسرائيل.

ومن المرجّح أن يظل هذا الملف من أبرز الملفات العالقة بين تل أبيب وواشنطن، ولا سيما بعد أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية الحادة على إسرائيل التي ترتسم ملامحها في الميزانية الإسرائيلية، وحاجة الاقتصاد الإسرائيلي لتطوير بنيته التحتية.

ثانيًا- المعالجة الإسرائيلية:

أدركت الحكومة الإسرائيلية حجم التوتر الذي يمكن أن تتلاقى به مع الإدارة الأمريكية، لذا سعت إسرائيل للبحث عن مسارات أخرى للحفاظ على خصوصية العلاقة بين الطرفين، وتوظيفها بما يتسق مع مصالح مشروعها في المنطقة، وذلك عبر توطيد العلاقة بين إسرائيل ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، وهو ما انعكس في زيارات قادة الجيش الأمريكي لإسرائيل والتباحث حول التهديدات الأمنية التي تحيط بالمنطقة وتهدد المصالح الإسرائيلية. وقبل انتهاء مدة ترامب في البيت الأبيض تقرر نقل إسرائيل إلى قائمة الدول المندرجة تحت القيادة المركزية للجيش الأمريكي «سنتكوم»، وهو ما يعزز الاندماج الإقليمي لإسرائيل ضمن تفاعلات أمنية مع الدول العربية وخاصة الخليجية.

معوقات المشروع الإسرائيلي

يواجه المشروع الإسرائيلي في المنطقة عددًا من التحديات، ويمكن توضيح أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولًا- التحركات المصرية في شرق المتوسط:

سعت مصر لتحييد فائض القوة الإقليمي الذي يمكن أن يتراكم لإسرائيل في حال نجاح إمكانية تصديرها للطاقة إلى أوروبا عبر اليونان وقبرص، وتركزت التحركات المصرية على تفعيل ترتيب إقليمي يستهدف تصدير الطاقة مجمعًا من خلال مصانع الإسالة المصرية عبر أنابيب تصدير واستيراد تنتهي في إيطاليا، وبالتالي تصبح مصر مركزًا إقليميًا لتوريد الطاقة.

كما حرصت مصر على دمج السلطة الفلسطينية في تلك الترتيبات الإقليمية لمنحها السيادة على الثروات الطبيعية المكتشفة أمام سواحل غزة، وهو ما يمنح الفلسطينيين فرص السيادة على مقدرات اقتصادية سانحة لبناء الدولة الفلسطينية.

وحرصت مصر أيضًا على تعزيز التحالف المصري-الهيليني مع قبرص واليونان على مستوى استراتيجي يسمح بتفعيل اتفاقات استراتيجية، مثل الربط الكهربي بين مصر وقبرص واليونان.

ثانيًا- التوجه الأمريكي بالانسحاب من المنطقة:

شرعت الدول الخليجية، وبالتحديد الإمارات والبحرين، في عقد اتفاقات تطبيع مع إسرائيل لدوافع متعددة، يأتي من بينها ربط التطبيع ببقاء الولايات المتحدة في المنطقة, والتنازل عن نية الانسحاب.

ويبدو أن اعتزام الإدارة الديمقراطية الأمريكية تقليصَ وجودها العسكري في المنطقة يعرقل فرص إتمام التحالف الأمني الذي يجمع إسرائيل بالدول العربية وعلى رأسها الدول الخليجية. كما أنّ طريقة إدارة الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران بالنهج التوافقي يُقلق أطرافًا أخرى مثل السعودية

التي تجد أن الإدارة الأمريكية تزيد من التهديد الإيراني، وبالتالي ترجئ التطبيع مع إسرائيل.

ثالثًا- الداخل الإسرائيلي:

يتصارع تياران اثنان في إسرائيل حول معركة صياغة هوية الدولة، بين التيار الديمقراطي، والتيار القومي الديني المتشدد. وتميل إسرائيل ديموغرافيًّا وسياسيًّا للتيار اليميني، انعكس في تشريع قانون القومية اليهودية 2018 الذي يرسخ لمفهوم الدولة اليهودية، ويقيد الحفاظ على صورة إسرائيل الديمقراطية.

هذا الاتجاه أثار المزيد من القلق الأوروبي والأمريكي حول مستقبل الدولة الإسرائيلية، لا سيما وأن الوجه الإسرائيلي الجديد يرفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ويميل للحل الكونفدرالي الذي يدمج الضفة في الأردن، وغزة في مصر. الأمر الذي يتسبب في عرقلة الاندماج الإسرائيلي في المنطقة.

ختامًا، يمكن القول إن إسرائيل استطاعت توظيف المشاريع الإقليمية (التركية والإيرانية) لتعزيز رؤيتها الاستراتيجية في المنطقة، وهو الاندماج الكامل في الإقليم على المستويات الاقتصادية والأمنية بما يمنحها فائض قوة إقليمية ممتد يؤهلها لأن تصبح قوة إقليمية كبرى.

ولكن يبدو أن بعض التحركات العربية وعلى رأسها مصر قلصت كثيرًا من الامتدادات الجغرافية للمشروع، خاصة في شرق المتوسط، لذلك من المنصف القول إن إسرائيل تعتمد في مشروعها على غياب المشروع العربي البديل.

تشابكات معقدة:
تفاعلات القوى الكبرى في الشرق الأوسط

مها علام - الشيماء عرفات
باحثتان ببرنامج العلاقات الدولية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مثّلت منطقة الشرق الأوسط -وما زالت- ساحة تنافس استراتيجي بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، ما جعلها من بين أكثر مناطق العالم توترًا، نتيجة لتباين مصالحهم واختلاف سياساتهم وأدواتهم. ومع وصول إدارة أمريكية ديمقراطية جديدة لسدة الحكم، اتسعت التساؤلات بشأن حجم التغيرات الممكنة في سياسات القوى الكبرى، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، تجاه المنطقة، وكذا حالة التنافس بينهم، انطلاقًا من أهمية تأثير الدور الأمريكي.

بعبارة أوضح، على الرغم من انحسار مرحلة الأحادية القطبية؛ إلا أن التأثير الإقليمي لواشنطن لا يزال مستمرًا؛ فلا يمكن تحليل المشهد الإقليمي بمعزل عن الدور الأمريكي. ويرجع السبب في ذلك إلى أن كلًا من روسيا والصين تدير سياستها واضعة في الاعتبار واشنطن كخصم لها، أما الاتحاد الأوروبي فيقع داخل معسكر واشنطن حتى وإن حملت سياساته بعض التباينات.

تنافس استراتيجي

منذ مستهل الألفية عملت واشنطن على تثبيت موقعها على رأس النظام الدولي، لذا سعت لتشكيل شرق أوسط جديد كأحد أهم أهداف احتلال العراق 2003 مستغلة غياب القوى الدولية الأخرى؛ إذ انشغلت موسكو بالإصلاح الداخلي وإعادة البناء، أما الصين التي تتمتع بقدرات اقتصادية وعسكرية كبيرة، فحاولت أن تنأى بنفسها عن مناطق الصراعات والتوترات.

نتيجة لذلك، مثلت التدخلات العسكرية الأمريكية في المنطقة، لا سيما في أفغانستان والعراق، عبئًا على دورها الجيوستراتيجي، وتشويهًا لصورتها؛ الأمر الذي استغلته موسكو لاستعادة دورها كفاعل دولي له تأثير في منطقة الشرق الأوسط، كما تعاظمت قوة الصين الاقتصادية وحققت معدلات نمو مرتفعة بطريقة وضعتها في صدارة النظام الدولي.

ارتباطًا بذلك، تبنت واشنطن خلال العقد الأخير سياسة قائمة على تقليل انخراطها العسكري في الخارج وبالأخص في المنطقة، وهو ما استغلته موسكو انطلاقًا من كون الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية، وحيوية لمصالحها العليا، ومصالحها الاقتصادية. وفي هذا السياق، قد تخلت موسكو عن الأيديولوجيا متبنية نهجًا براجماتيًا في المنطقة، إذ اهتمت بالنفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية، وكذا التواجد العسكري سواء من خلال القواعد العسكرية أو الاعتماد على المرتزقة، وقد مثلت سوريا البؤرة الرئيسية لتمدد النفوذ الروسي بالمنطقة.

على الجانب الآخر، توجهت الصين صوب منطقة الشرق الأوسط من أجل توثيق العلاقات مع كافة دولها على جميع الأصعدة؛ واحتلت قضية أمن الطاقة مكانة مهمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة، بجانب كون الشرق الأوسط سوقًا مهمة لبكين كونه أقرب لها من الأسواق الأخرى في أوروبا وأمريكا، فضلًا عن كون المنطقة الساحة المناسبة لتعزيز جهود الصين لإحياء طريق الحرير القديم. وفي هذا الصدد، عملت بكين على تطوير علاقاتها مع دول الخليج، وفي الوقت نفسه وفرت بعض الدعم لإيران، خصم واشنطن، علاوة على كونها باتت مركزًا للاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة لبعض الدول، من بينها إسرائيل الحليف التاريخي لواشنطن.

إدراكًا من بكين لأهمية المنطقة، ازداد اهتمامها بالقضايا السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، عبر تبني مواقف سياسية معتدلة لا تضر بعلاقاتها بأي دولة، وجاء التركيز السياسي الصيني في دعم جهود التصدي لانتشار الأفكار المتطرفة وأنشطة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، وكذا التصدي للتدخلات الإقليمية. وأشار الرئيس الصيني «تشي جين بينج» إلى أن بكين والدول العربية اتفقوا على إقامة «شراكة استراتيجية موجهة نحو بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك لهم وللبشرية والتنمية المشتركة». لكنها عملت في المقابل -حتى الآن- على أن تنأى بنفسها بعيدًا عن الانزلاق المباشر في بؤر الصراعات والنزاعات.

على هذا النحو، اعتبرت بعض التحليلات أن وصول الرئيس الأمريكي «جو بايدن» قد يمثل فرصة لإعادة تشكيل تفاعلات القوى الكبرى في المنطقة. وارتباطًا بهذا، يمكن القول إن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة لا تزال في طور التشكل؛ وعلى الرغم من بعض الملامح المتمايزة للسياسة الخارجية للإدارة الديمقراطية الحالية عن الإدارة الجمهورية السابقة، إلا أن الملمح البارز يكمن في أن الشرق الأوسط لم يحظَ بالتركيز الكافي،

إذ تجاهل «بايدن» خلال أول خطاب له بوزارة الخارجية، في 4 فبراير الماضي، الحديث حول معظم القضايا الشائكة بالمنطقة.

ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى تصدر مشكلات الداخل الأمريكي على رأس أولويات إدارة «بايدن»، وعند التفكير في السياسة الخارجية يتضح -إلى حد كبير- أولوية بعض الدوائر كأوروبا وآسيا وأولوية بعض الملفات كمواجهة خصوم واشنطن والتهديدات غير التقليدية. لكن يبدو أن تواجد خصوم واشنطن في المنطقة سيكون -بقدر كبير- عاملًا محددًا لسياستها، انطلاقًا من أن غياب واشنطن عن المنطقة قد تسبب في وجود فراغ سعت لملئه قوى أخرى.

إدراكًا لأهمية مواجهة الخصمين الروسي والصيني، عبر «بايدن» عن تصميمه على مواجهة الصين وروسيا، متهمًا سلفه «ترامب» بأنه كان ضعيفًا، خاصة إزاء الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين». علاوة على ذلك، يعمل وزير الخارجية «بلينكن» بالتعاون مع وزراء خارجية كل من اليابان وأستراليا والهند، ضمن تحالف رباعي بهدف خلق توازن مع القوة العسكرية والاقتصادية المتنامية للصين.

القضايا الساخنة

عند النظر في سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة، يتضح بشكل جليّ أن تفكيك تشابكات هذه السياسات والتنافس الاستراتيجي الذي يحكمها، يتطلب النظر في كل قضية على حدة، لأن تشابكات كل قضية هي من تفرض قواعد اللعبة على الأرض، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الملف الإيراني: دعا «بايدن» القوى الأوروبية إلى العمل معًا للحد من أنشطة إيران «المزعزعة للاستقرار» في الشرق الأوسط. يأتي هذا بعد ساعات على إبداء إدارته استعدادها للمشاركة في محادثات لإحياء الاتفاق النووي بين طهران والدول الكبرى؛ عبر عودة مشروطة. إذ تعهد وزير الخارجية «أنتوني بلينكن» بالتواصل مع حلفاء واشنطن، بما في ذلك إسرائيل ودول الخليج، لضمان تعاطي الاتفاقية الجديدة مع «أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار» في المنطقة، بالإضافة للصواريخ الباليستية.

غير أنه من الواضح صعوبة قبول طهران بمثل هذه الشروط، لا سيما في ظل مطالبتها بتعويضها عما ألحقه انسحاب واشنطن من الاتفاق بها، وكذلك رفضها وجود أطراف جديدة بالاتفاق. الأمر الذي دفع «بايدن» إلى تمديد إبقاء العقوبات على إيران لعام آخر باعتبارها «لا تزال تشكل تهديدًا استثنائيًا». وعلى الرغم من ذلك، فقد أفاد عضو في الغرفة التجارية الإيرانية-العراقية، حميد حسيني، قبل يوم واحد من تمديد إدارة «بايدن» للعقوبات، بأن واشنطن وافقت على الإفراج عن مبالغ مالية من أصول إيرانية مجمدة لدى العراق، حسبما أوردت وكالة «إرنا» الرسمية. أما عن الشريك الأوروبي، فيتضح استمراره في سياسة التهدئة بشأن هذا الملف؛ إذ ألغت فرنسا وألمانيا وبريطانيا خططًا لانتقاد طهران في مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعدما قبلت إيران مبادرة للمشاركة في جهود «محددة منتظمة» لتوضيح قضايا عالقة في أنشطتها النووية. وهو ما اعتبره محاولة لتجنب التصعيد وإفساح المجال للدبلوماسية، حسبما أفادت «رويترز».

ومن جانبها، أشارت موسكو على لسان مندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا «ميخائيل أوليانوف»، إلى أن السبيل الوحيد لإعادة تنفيذ الاتفاق النووي بصورة طبيعية هو العودة بدون شروط مسبقة لما كانت عليه قبل وصول الرئيس السابق «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض. كما أكدت الصين على لسان مساعد وزير خارجيتها «تشين شياو دونج» في بيان أن «الصين تعتقد أن على إيران بذل المزيد من الجهد للإسهام في السلام والاستقرار بالمنطقة، والمشاركة في حماية السلام والاستقرار» مضيفًا أن «عليها أن تكرس نفسها لتكون جارة صالحة، تتعايش سلميًا».

حرب اليمن: دعا «بايدن» إلى إنهاء الحرب في اليمن، معلنًا وضع حدٍّ للدعم ولمبيعات الأسلحة الأمريكية للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية، مشيرًا إلى أن إدارته ستدعم مبادرة بقيادة الأمم المتحدة لفرض وقف إطلاق النار في اليمن، واستئناف محادثات السلام، بالإضافة لوقف إدارته لتصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية. فيما صرّح مستشار الأمن القومي «جيك سوليفان» بأن إنهاء الدعم الأمريكي للتحالف لن يؤثر على أي عمليات أمريكية ضد «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» ومقره اليمن، وذلك بالتوازي مع تأكيد واشنطن على مواصلة دعم السعودية لحماية أراضيها من تهديدات قوات تدعمها طهران.

من جانب آخر، أكد مصدر مطلع بوجود مناقشات لم يعلن عنها جرت في مسقط في 26 من فبراير بين المبعوث الأمريكي إلى اليمن «تيموثي ليندركينج» وكبير المفاوضين الحوثيين محمد عبدالسلام، حسب تقرير لوكالة رويترز. وعلى الرغم من ذلك، فقد أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، أن واشنطن «أدرجت على القائمة السوداء منصور السعدي رئيس أركان القوات البحرية الحوثية وأحمد علي أحسن الحمزي قائد القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي اليمنية المتحالفة مع الحوثيين.

من جانبها، أوضحت طهران على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أنه «لا يمكن الحديث عن السلام في اليمن، بينما تستمر السعودية بقصف الشعب اليمني». كما أوضح وزير خارجيتها، محمد جواد ظريف، في لقاء مع قناة «برس تي في» الإيرانية، أن «طهران أبلغت المبعوث الأممي إلى اليمن «مارتن جريفيث» بأنها مستعدة للمساعدة في إنهاء الحرب في اليمن»، مضيفًا أن طهران «لم تتلقَّ أي مقترح بوقف دعم طهران للحوثيين، مقابل وقف دعم واشنطن عمليات التحالف في اليمن».

وعلى ذلك، فقد أكدت بكين أملها في توصل الأطراف المعنية في اليمن عن طريق الحوار لحل الخلافات، والتوصل لتسوية عادلة يمكن لكل الأطراف قبولها على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادرات مجلس التعاون الخليجي.

النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي: صرّح «ريتشارد ميلز»، القائم بأعمال السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، بأن الرئيس «بايدن» يؤيد حل الدولتين لتسوية النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وبالرغم من أنه «يرحب باتفاقيات التطبيع الأخيرة» بين إسرائيل والدول العربية، بما في ذلك الإمارات والبحرين والمغرب والسودان؛ إلا أنه لا يعتبرها بديلًا عن تسوية الصراع. وقد أعلن «ميلز» أن واشنطن ستستأنف برامج المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»؛ إلا أن هذا لا يعني التراجع عما قامت به إدارة «ترامب». إذ أعلن «بلينكن» أنه لن يلغي اعتراف «ترامب» بالقدس عاصمة لإسرائيل أو يعيد السفارة الأمريكية إلى تل أبيب.

فيما يبدو موقف الإدارة الجديدة من هذا الملف مقاربًا لموقف الشركاء الأوروبيين، إذ أدان الاتحاد الأوروبي مشروع قانون الدولة القومية الذي أقرّته إسرائيل في يوليو 2018، معلنًا دعمه لحل الدولتين. وفي مارس عام 2019، دفع اعتراف إدارة «ترامب» بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تأكيد التزامه بقراري مجلس الأمن الدولي 242 و388، اللذين يطالبان إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلها العام 1967. وفي 19 مايو 2020، وافقت 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من أصل 27، على بيان أصدرته وزارة خارجية الاتحاد، يحثّ الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن ضم أراض فلسطينية في الضفة.

في سياق موازٍ، بدا أن موسكو تريد الدخول على خط هذا الملف بعدما أبدت إدارة «ترامب» موقفًا سلبيًا متطرفًا تجاهه؛ إذ اعتبرت روسيا، في بيان صادر عن وزارة الخارجية، أنه سيكون «من الخطأ» التفكير في إمكانية تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط دون حل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، داعية إلى اللاعبين الإقليميين والدوليين إلى «تكثيف الجهود

المنسقة» لحل القضية، ومعربة عن استعداد موسكو للعمل المشترك في هذا المضمار.

وهو ما يمكن اعتباره موقفًا متشابهًا للموقف الصيني الذي عبر عنه الرئيس الصيني - في أكثر من مناسبة – مؤكدًا وقوف بكين إلى جانب الشعب الفلسطيني ورفضها أي «إجراءات أحادية تقوض فرص تحقيق السلام». ومشددًا على رفض بكين لمخالفة القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، في إشارة ضمنية إلى خطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية.

مكافحة الإرهاب: تصدرت مسألة مكافحة الإرهاب الأولويات الخارجية للإدارة الأمريكية، إذ قال «بايدن» بكلمته بمؤتمر ميونخ، إن واشنطن لن تسمح بعودة تنظيم «داعش» إلى منطقة الشرق الأوسط والعراق تحديدًا. وقد سبق وأن صرح أثناء حملته الانتخابية أنه سيحتفظ بوجود صغير للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان حال انتخابه، وأنه لا يخطط لخفض كبير لميزانية الدفاع الأمريكية. وفى الوقت ذاته، شدد على استمرار نهج بلاده في إنهاء الحروب طويلة الأمد، فيما لم تتضح ملامح هذا الردع مع الدعوة لعدم الانخراط بكثافة مرة أخرى في المنطقة؛ إذ إنه حتى الآن لم يعلن رسميًا أي سياسة تتعلق بالإطار الزمني لبقاء القوات الأمريكية في كل من العراق وسوريا.

فيما بدت الهجمة التي شنتها واشنطن شرق سوريا كأول تحرك عسكري خارجي للإدارة الجديدة، إذ علقت المتحدثة باسم البيت الأبيض «جين ساكي» أن الرئيس «بايدن» قد «بعث رسالةً لا لبس فيها بأنه سيتحرك لحماية الأمريكيين. وعندما يتم توجيه التهديدات، يكون له الحق في اتخاذ إجراء في الوقت والطريقة اللذين يختارهما». ومن جانبها، نددت الناطقة باسم الخارجية الروسية «ماريا زاخاروفا» بشدة بالقصف الأمريكي، داعية إلى «احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها من دون شروط».

القضية الليبية: خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي حول ليبيا في يناير الماضي، أعلن القائم بأعمال المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة «ريتشارد ميلز» أن واشنطن تطلب من تركيا وروسيا والإمارات الإنهاء الفوري لجميع التدخلات في ليبيا، والشروع في سحب قواتهما من ليبيا، بما يشمل القوات العسكرية والمرتزقة. في 12 فبراير الماضي، بعث «بايدن» برسالة إلى رئيسة مجلس النواب «نانسي بيلوسي»، ذكر فيها أن «الأوضاع في ليبيا ما زالت تشكل تهديدًا غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة»؛ وذلك على خلفية إعلان واشنطن تمديد حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بليبيا لمدة عام واحد، تنتهي في فبراير المقبل.

في المقابل، قال المتحدث باسم الرئاسة التركية، في فبراير الماضي، إن بلاده لن تخرج من ليبيا، معلقًا: «سنبقى في ليبيا بناءً على اتفاقية التعاون العسكري والأمني ما دامت الحكومة الليبية تلتزم بها». في حين خيم على الموقف الأوروبي التنافس وصدام المصالح بين فرنسا وإيطاليا، إذ غذى التنافس الفرنسي الإيطالي سعي شركات النفط، وخاصة توتال الفرنسية وإيني الإيطالية، للفوز بعقود استثمار النفط. الأمر الذي اعتبرته بعض التحليلات تعاطيًا أوروبيًا متباينًا، إذ إن كل دولة بحثت عن مصالحها الخاصة وتصرفت بشكل فردي بعيدًا عن الإجماع الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعاظم دور موسكو في الشرق الأوسط إثر تدخلها في سوريا منحها فرصة للتدخل المباشر في ليبيا، حيث سعت لاستعادة النشاط السياسي والاقتصادي مستغلة حالة الاقتتال الداخلي؛ كما بدا على ليبيا كونها بوابة جديدة لتمدد النفوذ الروسي إلى إفريقيا. أما الصين، فقد دعمت جهود الجامعة العربية، ورحبت كذلك بجميع الجهود المبذولة من أجل تخفيف حدة التوترات في ليبيا بما فيها مبادرة القاهرة التي قدمتها مصر.

شرق المتوسط: لفت «بايدن» في بيان لـه على هامش الحملة الانتخابية إلى أن «إدارة «ترامب» يجب أن تضغط على تركيا للامتناع عن ممارسة المزيد من الأعمال الاستفزازية في المنطقة ضد اليونان، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة

وتهيئة الأجواء لإنجاح الجهود الدبلوماسية». وعليه، يبدو «بايدن» أكثر تعاطفًا مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط، وأكثر اقتناعًا بضرورة فرض عقوبات على تركيا.

في هذا السياق، لم تتضح بعد الملامح الكاملة لسياسة واشنطن تجاه هذه المنطقة، لا سيما وأن واشنطن كانت تسير وفق مسارين متوازيين، دعم منتدى غاز شرق المتوسط الذي أنشأ بجهود مصرية من جانب، وإطلاق قانون شراكة أمن وطاقة شرق المتوسط 2019. ووفقًا لبعض التحليلات، فإن تذبذب استراتيجيات واشنطن والناتو في منطقة البحر المتوسط يعزز فرص تمدد موسكو وبكين؛ فضلًا عن تباين الرؤى السياسية للدول الأوروبية وتأثيرها السلبي على وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة للبحر المتوسط.

في المقابل، فقد ضاعف الحضور العسكري الروسي في «سوريا» من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط بالنسبة لموسكو، خاصةً في ضوء الإمكانات الواعدة لاحتياطيات الطاقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا. وتُشِير بعض التقديرات إلى أن موسكو تمتلك حاليًا قوة غواصات دائمة تمهد من خلالها للوجود الدائم في البحر المتوسط، الأمر الذي يمكن أن يؤثر مباشرةً على تركيا وحلف الناتو.

⏮ تشابكات معقدة

بالاستناد إلى الاستعراض السابق يتضح أن سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة تحمل تشابكات مقعدة تساهم بشكل أو بآخر في رسم ملامح هذه السياسات؛ يمكن توضيحها على النحو التالي:

درجة الاتساق: يمكن الادّعاء بأن الإدارة الأمريكية الجديدة تواجه -حتى الآن- حالة من عدم وضوح الأهداف الأمريكية في المنطقة خلال المرحلة الحالية، لا سيما مع تراجع الأهداف التقليدية الخاصة بأمن إسرائيل وتأمين تدفق النفط، فإسرائيل لم تعد في المحيط المعادي الذي يتطلب حماية أمريكية مباشرة، كما أن أهمية نفط المنطقة قد تراجعت أهميته مع توسع واشنطن في إنتاج النفط الصخري. علاوة على ذلك، فقد استنفدت المنطقة الكثير من الموارد والجهود الأمريكية بطريقة جعلت من الصعب إقناع الشارع الأمريكي -المنقسم بالفعل- باستهلاك موارد وجهود أمريكية إضافية تجاه المنطقة.

قد يساهم تتبع بعض التصريحات التي تصدر عن رموز الإدارة الجديدة في إدراك بعض المواقف الأولية بشأن بعض القضايا كالملف النووي الإيراني، وحرب اليمن، ومكافحة الإرهاب؛ فيما يبدو أنها لم تحدد بعد موقفًا واضحًا من قضايا أخرى كليبيا وسوريا على سبيل المثال. لذا، تبدو إدارة «بايدن» وكأنها تتعامل مع أزمات الشرق الأوسط فرادى، وليس لديها رؤى شاملة تسير وفقًا لها.

أما عن الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من تراجع دوره المباشر ونفوذه الواسع في المنطقة، إلا أن الاتساق الذي كان يخيم على الإطار العام لسياسته، لا سيما عبر الاحتفاظ بصورة اللاعب ذو المواقف المتعلقة التي تستهدف حل الأزمات دون الانزلاق في مستنقعها؛ ولكن بدا أن هذه الصورة أخذت طريقها العملي في الانحسار مقابل تعالي المواقف السياسية التي توجهها المصالح القومية للدول الأوروبية بشكل مباشر، وهو ما اتضح في مسألة البريكسيت والخلاف في وجهات النظر الأوروبية بشأن بعض القضايا وفي مقدمتها ليبيا.

وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن كلًا من روسيا والصين يتبنى سياسة أكثر اتساقًا ويضع نصب عينه أهداف واضحة تساعد في مضمونها على توسيع وتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري. بعبارة أوضح، تهدف سياسة خصمي واشنطن تجاه المنطقة بشكل رئيس في ثبتيت أقدامهما في المنطقة وتحقيق قدر من الترابط معها. ولكن لا يمكن إنكار أن سياسة كلا الفاعلين تحمل قدرًا من عدم الاتساق أو التناقضات بحكم الأوضاع التي تفرضها كل قضية أو ملف على حدة.

إرث «ترامب»: بدا هدف «بايدن» منذ يومه الأول في السلطة هو محو ميراث «ترامب»، وهو الهدف الذي سعت له قوى دولية وإقليمية أيضًا، لكن الواقع يشير إلى أن «ترامب» قد وضع بالفعل أرضية في معظم القضايا يصعب الخروج عليها أو محوها. فمثلًا بالنظر إلى قضية الملف الإيراني يتضح صعوبة دخول إدارة «بايدن» في المفاوضات دون الإبقاء على بعض أوراق الضغط التي وظفها «ترامب» ضد طهران، بعبارة أوضح، من غير المفترض أن تدخل الإدارة الحالية في مرحلة التفاوض بنفس منطق إدارة «باراك أوباما» متجاهلة التغييرات التي وقعت على مدار 4 سنوات.

وهو ما سوف ينصرف قياسًا على القضية الفلسطينية فالسفارة الأمريكية ستظل في القدس ولن يتم نقلها، ومن غير المتصور انتقاد الاتفاقات الإبراهيمية أو الانقضاض عليها؛ غير أن الإدارة الأمريكية قد تعيد مقاربتها لحل الدولتين كما قد تقوم بافتتاح مكاتب السلطة الفلسطينية وإعادة التمويل لوكالة الأونروا.

في السياق ذاته، فمن غير المتصور أن يتم تجاوز ميراث «ترامب» الذي تسبب في صدع كبير عبر الأطلسي؛ فعلى الرغم من حرص «بايدن» على استعادة زخم علاقات واشنطن مع حلفائها الأوروبيين، إلا أن حالة تراجع الثقة الحالية يبدو أنها لن تتبدد بسهولة كما قد تتسبب في فجوة في السياسات الأطلسية تجاه المنطقة.

على هذا النحو، يتضح أن سياسة كل من موسكو وبكين عليها أن تتعامل مع الأوضاع التي فرضتها إدارة «ترامب» على الأرض، حتى وإن سعت لتغييرها، ستظل هذه الأوضاع عاملًا محددًا لسياسة كلا اللاعبين لا سيما وأنها طالت القضايا الرئيسة في المنطقة وأثرت -بشكل ما- على القضايا الأخرى.

تداخلات الأوضاع على الأرض: من الجدير بالذكر أن سياسة أي فاعل من اللاعبين الثلاثة لن تسير وفق رؤيته ومحدداته السياسية فحسب، إذ ثمة تشابكات قائمة على الأرض سوف تحكم -بل وتضع قيودًا- على السياسة المبتغاة للإدارة تجاه المنطقة. بالنسبة لواشنطن، فليس من مصلحتها ترك اليمن دولة فاشلة تحت إمرة الحوثيين المدعومين من طهران، وبالتالي فمن المنطقي دعم التحالف العربي، ولكن اتساع نطاق الأزمة الإنسانية هناك يفرض عليها عبئًا أخلاقيًا يدفعها إلى الضغط على السعودية.

على الجانب الآخر، بالرغم من عدم تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، إلا أن «بايدن» قد علق قائلًا إن «المملكة العربية السعودية تواجه هجمات صاروخية وهجمات أخرى من قوات تدعمها إيران في دول عدة، سنساعد السعودية في الدفاع عن أراضيها وشعبها». وهو ما يمكن أن ينصرف قياسًا على التعامل مع تركيا، فعلى الرغم من التوترات المتكررة بين واشنطن وأنقرة، تبقى الأخيرة -أي أنقرة- الحليف الغربي في مواجهة خصم الغرب أي موسكو.

وهو الأمر الذي سيواجه السياسة الأوروبية أيضًا، فعلى الرغم من الموقف الأوروبي المعتدل تجاه النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي إلا أن التغيرات الكبرى التي تفرضها إسرائيل على الأرض قد تضع عوائق على استمرار الموقف الأوروبي الداعم للقضية الفلسطينية بشكل عملي. وعلى الرغم من الخلافات المتجددة مع أنقرة بشأن بعض الملفات وأبرزها شرق المتوسط إلا أن تدخلات أنقرة الواسعة قد تفرض على أوروبا ليس فقط العمل مع أنقرة ولكن أيضًا التقارب وتحييد الخلافات.

أما موسكو، فيبدو أن تشابكات الأوضاع على الأرض ساهمت في جعل موسكو معتادة على خلق المواءمات لا سيما في علاقتها مع أنقرة، التي تحمل قد من التقارب والتنازع في ذات الوقت، كما تشهد تقارب في ساحة ومواجهة في ساحة أخرى، مثلما يحدث بينهما في سوريا وليبيا. كما تبدو الصورة مشابهة لبكين، إذ تدفعها تعقدات الأوضاع في المنطقة إلى تبني سياسة

مزدوجة تسعى من خلالها لتعزيز علاقتها بالحلفاء والأضداد في ذات الوقت. ويبدو المثال البارز على ذلك في العلاقات بين الصين والخليج العربي من جانب، والعلاقات بين الصين وإيران من جانب آخر، إذ تسعى لتعزيز العلاقات على الجانبين بالرغم من التوترات المتجددة فيما بينهما.

ختامًا؛ يتضح تعاظم فرص الافتراض الخاص بتزايد الزخم والاهتمام من قبل القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط وليس انحساره؛ ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

- تزايد اهتمام خصوم واشنطن بالمنطقة وكذا دور الفاعلين الإقليميين قد يمثل عنصر ضغط على واشنطن يدفعها إلى إعادة الاهتمام بالمنطقة.
- يبدو أن هناك بوادر تشكيل نمط التفاعلات في المنطقة بطريقة تحفز كل لاعب على التواجد من أجل الاحتفاظ بكرسي على الطاولة.
- كما أن الظروف المحيطة بالقضية الخليجية، لا سيما الملف النووي، تدلل بشكل أو بآخر على وجود مصادر خطر حقيقية يجب احتواؤها قبل تفجرها.
- علاوة على ما سبق، يبدو أن منطقة شرق المتوسط في طريقها لاتخاذ حالة زخم متزايدة لا سيما وأنها تمس المصالح المباشرة وغير المباشرة لمعظم -إن لم يكن- كل الفاعلين من القوى الكبرى القوى الإقليمية.

وبالاستناد لذلك، يتضح أن هناك فرص ما لتزايد الانخراط الأمريكي في المنطقة على عكس ما بات يُثار خلال العقد الأخير، ولكن لا يعني هذا بالضرورة وجود انخراط عسكري أمريكي مباشر في نقاط محددة، وإنما قد يتم عبر تعزيز دور الوكلاء من جانب، وبناء تحالفات جديدة تعيد رسم ملامح السياسة والتوازنات في الإقليم، وقد تكون الاتفاقات «الإبراهيمية» هي النواة الأساسية لهذا الأمر.

الصراعات الهجينة:
أنماط الصراع في منطقة الشرق الأوسط

محمد حسن

باحث بالمرصد المصري - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

صاغت حرب السادس من أكتوبر 1973 موازين جديدة للقوى في المنطقة بما مثّلته من نقلة ثورية في تكتيكات الحروب العسكرية المباشرة بين الدول، وقلبت الحرب الأطر الكلاسيكية الحاكمة لطبيعة الهجوم والدفاع في المسارح الصحراوية، إذ تغلبت المشاة الراجلة على القوة المدرعة، وحسمت الصواريخ الحرب الجوية إلى حد كبير، مما غير النظرية القائلة إن الطيران سيد حرب الصحراء، لتصبح تشكيلات المشاة المدرعة ومن ورائها حائط الصواريخ والمدفعية الثقيلة.

وعلى قدر هذا التحول الثوري في تاريخ المواجهات العسكرية المحدودة، حصل ما يشبه الانقلاب في موازين القوى بالمنطقة، حيث حولت حرب السادس من أكتوبر وضع الكتلة العربية على خريطة استراتيجية السياسة الدولية من منطقة «ضغط منخفض» أغرى تيارات ضغوط القوة من حوله ومن بعيد بالتدفق لملء التخلخل والفراغ الناشئ، لمنطقة «ضغط عالٍ» لها وزن أكبر في الاستراتيجية العسكرية الإقليمية والدولية للقوي الفاعلة، ولا سيما تلك القوى الإقليمية غير العربية (تركيا، إيران، إسرائيل). حيث استند ميزان القوى الجديد الذي صاغته حرب أكتوبر إلى وجود (مصر، العراق، سوريا) في معادلة القوة العربية، وأرست هذه المعادلة بما فيها من قوى عربية أخرى تمتلك القوة المالية والنفطية؛ لتوازن جديد، على الرغم من تفوق إسرائيل تحت مقياس «الكيف» العسكري.

ميزان القوى العسكرية فى المنطقة

ظل ميزان القوى راسخًا طوال خمسة عقود، وأبقى المواجهات العسكرية مباشرةً بين مختلف القوى دون سقف الحرب المباشرة والطويلة عدا حالة الحرب العراقية-الإيرانية التي كانت بمثابة الاختبار العسكري الأول لهذا الميزان الناشئ. كما دفع ميزان القوى بتحجيم ظاهرة «الراعي – الوكيل» أي الحرب بالوكالة، وتضييق نطاق الفواعل العنيفة من غير الدول، حتى مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 بالرغم من رعاية إسرائيل كـ«راعٍ» لجيش «لحد» كـ«وكيل»، إلا أن مسرح هذه الرعاية لم يُغادر الميدان اللبناني في ذلك الوقت.

وبشكل عام احتوى ميزان القوى العسكري للمنطقة الشرق أوسطية من بعد حرب أكتوبر التباينات الصارخة بين مختلف الفاعلين الرئيسيين، واستوعب 3 حروب كبرى (الحرب العراقية الإيرانية – حرب اجتياح لبنان عام 1982 – حرب تموز 2006). إلى أن انهار ذلك الميزان العسكري بصورة دراماتيكية ومروعة، بدءًا من الغزو الأمريكي للعراق 2003، الذي أخرج العراق المنهك وقتئذ من معادلة القوة العربية، وتباعًا بدءًا ما يُسمى بموجات «الربيع العربي» التي أنهت احتكار القوة الإكراهية لأربع دول عربية، وأخرجت سوريا تمامًا من معادلة القوة العربية، لينكشف بذلك الجناح الشرقي بالكامل للمنطقة العربية، ويصبح منفذ تسرب النفوذ الإيراني والتركي والإسرائيلي نحو مناطق الوسط والجنوب العربي. إذ ودعت المنطقة العربية وكافة فواعلها الرئيسية الوضع الاستراتيجي المستقر الذي قدمته حرب أكتوبر وعبور الجيش المصري لأصعب مانع مائي في التاريخ العسكري، وبدت أمام لحظة حقيقية ستحدد مصير المنطقة وشعوبها، وصاحب هذا الانقلاب العنيف في موازين القوى تحول في نمط إدارة الصراعات العسكرية بين الدول في هذه المنطقة الملتهبة من العالم. ولكن قبل التطرق للسمات والأنماط الجديدة للصراعات والمجابهات بين القوى في الفترة التي تلت عامي «2003-2011» بعد غزو العراق وبدء الحرب السورية، يجب أولًا الوقوف لتحديد أسباب التحول في السمات والأنماط، ويمكن عرض الأسباب كالآتي:

■ **انهيار موازين القوى لصالح القوى الإقليمية غير العربية «تركيا – إيران – إسرائيل»:** حيث وفر خروج كل من سوريا والعراق كقوى رئيسية ومعهم قوى ليبيا واليمن، الظرف الاستراتيجي الأنسب لأنقرة وطهران وتل أبيب لتثبيت مناطق نفوذ داخل مناطق الفراغ الاستراتيجي في الجناح الشرقي، ومن جهة أخرى استثمار انشغال الدول العربية الرئيسية بالداخل وانسحابها من عدة نقاط ومناطق حاكمة في عرف الاستراتيجية العسكرية.

■ **التراجع الأمريكي:** لعل الثابت في مزاج صناع السياسة الأمريكيين هو السعي لإنهاء الانخراط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، أو ما بات يُعرف بـ«الحروب الأبدية». وجدير بالذكر الإشارة إلى التضارب بين وجهات النظر المؤسساتية

في الولايات المتحدة بتحديد كيفية إنهاء هذه الحروب من دون التسبب في فراغ استراتيجي آخر، تستثمر فيه قوى الشرق الصاعدة «روسيا - إيران» الذين تصفهم بعض الأدبيات العسكرية بقوى الانتقام التقليدية. بيد أن هذا التضارب فضلًا عن الاختلاف الجوهري الذي يصل لحد التناقض بين آخر إدارتين أمريكيتين؛ قد دفعا ببروز تراجع أمريكي حقيقي في منطقة الشرق الأوسط بالرغم من الاحتفاظ بنحو 200 ألف جندي أمريكي بالمنطقة موزعين على 10 قواعد رئيسية بالمنطقة تحكم قبضتها على مفارق الطرق البرية والبحرية، وتصل لأي نقطة في المنطقة عبر سلاحها الجوي المتمركز بكثافة في كل من قطر والكويت والأردن وتركيا. ومع ذلك تراجع الدور الأمريكي لصالح القوى الإقليمية الصاعدة غير العربية، وظهرت أوضح صور دينامية ذلك التراجع في الانسحاب الأمريكي من مناطق شمال شرقي سوريا قبيل بدء تركيا لعمليتها العسكرية الثالثة «نبع السلام» ضمن مناطق قوات سوريا الديمقراطية في أكتوبر 2019.

■ **تنافس الثلاثي «تركيا – إيران – إسرائيل» على الدولة المركز في الإقليم، وامتلاك الثلاثي مشاريعَ توسع عقائدية:** لعل القاسم المشترك بين أنقرة وطهران وتل أبيب بالرغم من حجم التناقضات والتباينات بينهم؛ هو التنافس على الدولة المركز في المنطقة، بالإضافة لامتلاك الثلاثي مشاريع توسع عقائدية تُترجم تحركاتهم في المسرح العربي، لتبرز مفارقة «الوطنية أمام الأممية» ضمن مشكلات الهوية التي باتت تعصف بدول المنطقة العربية لدرجة تحول هذه المفارقة لأداة من أدوات التفجير من الداخل والتدمير الذاتي للدول نيابة عن الغزو والاحتلال المباشر.

التحول في سمات وأنماط الصراع

من هذه الأسباب الثلاثة تحولت سمات وأنماط إدارة الصراع في المنطقة لتأخذ هذه الأشكال المتعددة والمتباينة التي تُعبّر عن حجم وسقف التصادم بدءًا من الرؤى الاستراتيجية وصولًا للتصادم العسكري متعدد الطبقات والدرجات؛ حيث بدت المنطقة أمام تغير فارق في الوضع الجيوسياسي، ولا سيما مع التغير الحاصل في مصفوفة القوى جراء ثورة الثلاثين من يونيو 2013، وتباعًا ثبات مشروع الدولة الوطنية نسبيًا أمام مشاريع الأممية التوسعية للثلاثي «أنقرة – طهران – تل أبيب»، ويمكن عرض هذه السمات والأنماط كالآتي:

■ **اشتعال سباق التسلح:** ظلت الفواعل الرئيسية في المنطقة العربية تنخرط في سباق تسلح هادئ الوتيرة في ظل ميزان القوى الذي قدمته حرب السادس من أكتوبر، إذ كان التفوق الجوي لإسرائيل محددًا محسومًا ليس في ذهنية صناع القرار في تل أبيب فحسب، بل بالتزام أمريكي يحظى بتوافق الغرفتين البرلمانيتين وكذلك الأوليجارشية الحاكمة في كلا الحزبين الرئيسيين. إلا أنه مع سقوط العراق وسوريا تحديدًا، بدأت ملامح سباق تسلح عالي الوتيرة تظهر في الأفق وتُعبر عنها نفسها في إحصاءات تقارير معهد دراسات السلام الدولي باستكهولم. إذ كانت واردات الدول من الأسلحة في الشرق الأوسط أعلى بنسبة 61% في الفترة ما بين (2015-2019) عما كانت عليه في (2010-2014)، وكانت خمس من أكبر 10 دول مستوردة للأسلحة في العالم في 2015-2019 في الشرق الأوسط: إذ نقلت المملكة العربية السعودية 35% من عمليات نقل الأسلحة إلى المنطقة، وتلتها مصر 16%، والإمارات 7.9% ، والعراق 7.9%، وقطر 6.9%. كما قدمت الولايات المتحدة 53% من إجمالي عمليات نقل الأسلحة إلى المنطقة، وفرنسا 12% وروسيا 11%. وكانت واردات قطر من الأسلحة أعلى بنسبة 631% مما كانت عليه في 2010-2014. كما اشتركت القوى الإقليمية غير العربية في انخفاض وارداتهم من الأسلحة مقارنة بالقوى العربية، نظرًا لامتلاك الأولى قاعدة تصنيعية عسكرية كبرى، جعلتا تركيا وإسرائيل لا تغادران قائمة الدول الـ15 الأعلى تصديرًا للسلاح. ويؤشر حجم الإنفاق الدفاعي المتزايد للثلاثي غير العربي إلى الأولوية التي باتوا يولونها شطر سباق التسلح، إذ بلغ الإنفاق الدفاعي الإسرائيلي 20. 5 مليارات دولار في عام 2019، زيادة بنسبة 3% عن العام السابق له. كما سجلت إيران إنفاقًا دفاعيًا بحجم 12 مليار دولار في 2019، بزيادة قدرها 12%

عن العام السابق. فيما استقر الإنفاق الدفاعي التركي عند 20. 4 مليارات دولار بزيادة قدرها 8. 6% منذ عام 2010. وتمحور سباق التسلح بين الفواعل الإقليمية في هذه المنطقة ضمن الآتي:

1- امتلاك السيادة الجوية: حيث سعت إسرائيل لتثبيت تفوقها النوعي على صعيد سلاح الجو، وكانت أولى القوى الشرق أوسطية التي تستلم مقاتلات السيادة الجوية الشبحية «إف 35»، والتي من المقرر أن تصل أعدادها لدى إسرائيل 50 مقاتلة. إذ بدأت هذه المقاتلات في تنفيذ مهام فعلية بدءًا من منتصف عام 2018، وسجلت أولى ضرباتها هناك بالميدان السوري. وعلى هذا النحو، لاحقت مصر إسرائيل بسلسلة من صفقات التسليح على صعيد سلاحي الجو والدفاع الجوي، قللت حجم الفارق مع تل أبيب، وراعت تنوع مسارح المواجهة. كما دفع طرد تركيا من برنامج التصنيع المشترك لمقاتلات إف 35، منتصف عام 2019، لبروز عناد تركي أكبر للاعتماد على تفعيل منظومة الدفاع الصاروخية الروسية إس400-، وبالتوازي مع انخفاض حاد في أعداد طياريها المقاتلين والعاملين على أسطول مقاتلات إف 16 لديها جراء حملات التطهير التي يجريها الرئيس التركي للتخلص من معارضيه والأجنحة الكمالية في القوات المسلحة. إذ وصلت نسبة الطيارين المقاتلين إلى الطائرات لأقل من الواحد الصحيح، وهي نسبة خطيرة تهدد بتدمير كفاءة سلاح الجو التركي على القيام بمهام استراتيجية.

2- توسيع المدى العملياتي للقوى البحرية: تحظى القوة البحرية باهتمام الدول المنخرطة في صراعات المنطقة، وذلك كون المنطقة تشرف على ثلاثة مضائق استراتيجية تقع جميعها ضمن أهم 8 نقاط تتحكم في حركة التجارة العالمية. ولهذا ظل التنافس على الانتقال بالقوى البحرية من مستوى تأمين السواحل وتوجيه ضربات الردع النووي في الحالة الإسرائيلية، لمستوى البحريات الزرقاء القادرة على ارتياد أعالي البحار. فمثلًا حظيت القوات البحرية المصرية بنصيب الأسد من مجمل صفقات تسليح الجيش المصري، وكانت مصر أولى قوى الشرق الأوسط التي تستخدم حاملات المروحيات، فضلًا عن إبرام العديد من صفقات التسليح الخاصة بتشكيل مجموعات الحماية حول سفن الإنزال الهجومي وحاملتي المروحيات «ميسترال». وركزت هذه الصفقات على تدعيم التشكيلات البحرية بفرقاطات الفريم الفرنسية، وميكو 2000 الألمانية وبيرجاميني الإيطالية، فضلًا عن كورفيتات الجويند 2500 الفرنسية. بالإضافة إلى أربع غواصات هجومية ألمانية طراز «تايب 209». وعلى الجانب الآخر، ركزت إسرائيل على تدعيم سلاحها البحري على كورفيتات ساعر الهجومية، والأهم تدعيم أسطولها من الغواصات بغواصات دولفين الألمانية القادرة على توجيه ضربات نووية. وتمتلك إسرائيل خمس غواصات من طرازات «دولفين» الألمانية، تمثل الذراع الثالث في قوة الردع النووي الإسرائيلية، التي تمكنها من تنفيذ ضربات نووية من البر والجو والبحر. ونتيجة لحظر التسليح الأممي المفروض عليها طوال عقود والذي انتهى في أكتوبر الماضي، لجأت إيران لتطوير قدراتها البحرية للحفاظ على موروث الشاه الذي قدم واحدًا من أقوى أساطيل الخليج العربي، وتباعًا تطوير الغواصات القزمية، ولانشات الدورية الساحلة، واللانشات الانتحارية، المعادلة للدرونز الانتحارية التي بدت تظهر بكثافة بحوزة جماعة الحوثي في الأشهر الماضية الأخيرة. ونظرًا للتخلف التقني لطهران على صعيد أسلحتها البحرية والجوية، لجأت لتطبيق النظرية الكلاسيكية لتخليق رؤوس الجسور، عبر الانتشار قبالة المضائق البحرية من خلال وكلاء، لتأمين السيطرة البحرية. فيما أطلقت تركيا مشروعها للسفينة القومية، مشروع «ميلغم البحري» الذي بدأ بالعام 2004، ويستهدف تصنيع كافة احتياجات تركيا من القطع البحرية، بدءًا من أنظمة الاتصالات والحرب الإلكترونية وصولًا للفرقاطات المسلحة، والتي كان آخرها تسليم فرقاطة «إسطنبول» يناير الماضي بمكونات محلية. وتستهدف تركيا حاليًا إدخال أول حاملة مروحيات محلية الصنع في عام 2021. ما قد يعطي ميزة النقل التعبوي الاستراتيجي خارج الحدود الدولية لأنقرة.

■ **بروز سياسة المحاور الاستراتيجية:** لعل من أبرز التحولات والسمات في إدارة الصراع بالمنطقة، بروز ظاهرة سياسة المحاور، مما أدخل المنطقة في حالة استقطاب حاد، وكذا تفكك وانفراط عقد الاصطفاف العربي–العربي. إذ دخلت دول

عربية في محاور تخدم أجندات القوى الإقليمية غير العربية، كما دخلت قطر في المحور «أنقرة – الدوحة – الإخوان» الذي يتبنى المشروع التوسعي الأممي «النسخة السنية». فيما جاء محور «إيران – سوريا – لبنان – العراق» لتبني النسخة الشيعية من المشروع التوسعي الأممي. كما جاء محور الاعتدال العربي «مصر – الإمارات – السعودية – البحرين» ليتبنى مشروع الدولة الوطنية. وما زاد الأمر تعقيدًا دخول الأطراف الدولية ضمن لعبة المحاور هذه في محاولة منها لتثبيت مكاسبها الاستراتيجية وتعزيز مناطق نفوذها. فمثلًا نجد تقاطع المصالح الروسية مع محور «سوريا – إيران»، كما تقف الإدارة الأمريكية على مسافات متساوية بين محوري (مصر الإمارات السعودية البحرين، وتركيا قطر)، ما دفع بالمنطقة لحالة استقطاب حادة

■ **توظيف الانتشار المروع للمليشيات والفواعل العنيفة من غير الدول ضمن نمط «الراعي - الوكيل»:** مع انتهاء احتكار الدولة الوطنية للقوة الإكراهية في المنطقة، جراء تحول التظاهرات لموجات قاسية من الاقتتال المسلح، ونتيجة كذلك لحالة الاستقطاب الحاد بين المكونات العرقية والطائفية، والدعم اللا محدود من الفواعل الإقليمية والدولية لهذه المكونات، برزت أوضح صور نمط «الراعي – الوكيل» التي تجلت في دعم الدول للجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية ضمن أجندتها الخاصة. حتى باتت تنشط قرابة الألف جماعة مسلحة بطول وعرض المنطقة. ففي الحالة التركية؛ نسجت الاستخبارات التركية شبكة مكونة من نحو 25 جماعة ومليشيا مسلحة في الشمال السوري، مكونة في غالبيتها من العرقية التركمانية، وتعمل هذه الجماعات والمليشيات على تنفيذ الأجندة التركية بهذه المنطقة، والقيام بأعمال المهام القذرة من اغتيال وتغيير ديموغرافي وتطهير ميداني للقوات المسلحة التركية، فضلًا عن تتريك مساحات واسعة من الشمال السوري الذي تريده تركيا أن يكون حاضنًا لمشروعها التوسعي لا مصدر تهديده «الحزام الكردي». وفي ليبيا تسيطر تركيا على «غابة» من الميلشيات، وأبرزها مليشيات طرابلس ومصراتة، التي تم دمجها في الهياكل العسكرية لحكومة فائز السراج. وفي الحالة الإيرانية، تستند السياسات الجيواستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط إلى جملة من المقومات التي تشكل جوهر المشروع الإيراني في المنطقة، لعل أهمها نظرة إيران إلى موقعها ودورها القيادي في الإقليم، واعتبار الشرق الأوسط، وفي القلب منه المنطقة العربية، المجال الحيوي الأبرز لتحقيق المصالح القومية الإيرانية، التي تستند إلى بعد طائفي تضطلع فيه إيران بتشكيل وقيادة محور «شيعي – فارسي» يقابل المحيط «السني – العربي» الذي تتمحور فيه جل تفاعلاتها الإقليمية والاستراتيجية. وعليه، نسجت طهران هي الأخرى شبكة من المليشيات والجماعات المسلحة عالية التدريب والتمرس في حروب العصابات، وتعد هذه الشبكة هي الأقوى في المنطقة نظرًا لتلقّيها التخطيط والتدريب بواسطة الحرس الثوري الإيراني، وهو كيان يتحرك في المنطقة بأسلوب «المافيا»، وظهرت عشرات المليشيات المسلحة التابعة لإيران في العراق وسوريا واليمن ولبنان، نفذوا جميعًا هجمات بالوكالة لصالح طهران. ففي العراق يُعتبر الثالوث «عصائب أهل الحق – كتائب حزب الله العراقي – فيلق بدر» مرتهنًا بالقرار الاستراتيجي لطهران، ونفذ بالفعل غالبية الهجمات الصاروخية على الأهداف الأمريكية في بغداد وأربيل والأنبار، وتشرف هذه المليشيات المسلحة على تشييع مناطق الطريق الاستراتيجي الواصل من طهران لبغداد وصولًا لدمشق وبيروت. وفي سوريا يبلغ عدد المليشيات والتشكيلات العسكرية الموالية لطهران لقرابة 50 جماعة، بإجمالي أعداد تقترب من 70 ألفًا، وتتركز هذه المليشيات في شرق ووسط وجنوب سوريا، واشتبكت نيابة عن إيران مع إسرائيل من

مناطق شرق الفرات وصولًا لهضبة الجولان. أما إسرائيل فوظفت منذ بداية الحرب السورية بعض التشكيلات الإرهابية في الجنوب لتدمير بطاريات الدفاع الجوي السوري، وتنفيذ اغتيالات نوعية لضباط بارزين في سلاحي الجو والدفاع الجوي.

■ **الصراع على مناطق الاختناق المروري البحري والموانئ البحرية:** مع اتساع النطاق العملياتي ومناطق النفوذ للثلاثي غير العربي «تركيا – إيران – إسرائيل»، وتبنيهم مشاريع توسع، برزت أهمية السيطرة على المضائق البحرية ومناطق الاختناق المروي من مضيق هرمز، لباب المندب تحديدًا والبحار المرتبطة بهما «بحر العرب – خليج عدن – البحر الأحمر – البحر المتوسط». وفي هذا الصدد انطلق الثلاثي لتثبيت قواعد بحرية تشرف على مناطق الاختناق المروري. فلدى إسرائيل محطة دعم بحري في أرخبيل دهلك بإريتريا، ولدى تركيا قاعدة في العاصمة الصومالية، فيما جاءت إيران للتمركز على ضفتي باب المندب، من خلال جماعة الحوثي الذين يسيطرون على الساحل الغربي اليمني، ومن ناحية الشرق في نقطة دعم موجودة في إريتريا. كما انطلقت تركيا باتجاه تثبيت قاعدة عسكرية لها بالدوحة لديها ممثلون عن سلاحي الجو والبحرية. بيد أن احتدام الصراع حول هذه المناطق، دفع ببروز ملامح حرب ناقلات جديدة بين إيران وإسرائيل والسعودية والولايات المتحدة من جانب واحد. حيث كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن إسرائيل هاجمت خلال العامين الماضيين حوالي 18 سفينة إيرانية في البحر الأحمر وحده. فيما هاجمت إيران سفينة إسرائيلية تجارية في خليج عدن. كما شن الحوثيون العديد من الهجمات على أهداف سعودية في البحر الأحمر «ناقلات نفط» بواسطة قوارب مفخخة، والتي كانت آخرها تعرض ناقلة نفط لتفجير أثناء تفريغ حمولاتها في ميناء جدة السعودي منتصف ديسمبر 2020، ليكون هذا الحادث الأحدث في سلسلة من الهجمات الغامضة التي بدأت تستهدف الناقلات والموانئ الإماراتية منذ منتصف 2019.

ختامًا، منذ أن حصل الانقلاب في موازين القوى السائدة بالشرق الأوسط، بداية من الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، وبدء موجات ما يسمى الربيع العربي 2010؛ وظفت مختلف الفواعل الإقليمية نمط الحروب الهجينة، وهي استراتيجية عسكرية تجمع بين الحرب التقليدية والحرب غير النظامية والحرب السيبرانية. يمكن تعريفها أيضًا بأنها الهجمات التي تستخدم وسائل نووية وبيولوجية وكيميائية والعبوات الناسفة وحرب المعلومات. ويمكن القول إن التحول الذي حصل في سمات وأنماط الصراعات في المنطقة بكل خصائصه الشاملة، هو تحول للحرب الهجينة بمفهومها الواسع. بيد أن هذا النمط من الحروب والصراعات يعبر أكثر عن تعقيد المشهد الأمني والسياسي بقدر ما يعبر عن قدرات القوة الشاملة للدول المنخرطة في الصراعات وتتحرك وفق مشاريع توسعية، ما جعل معدلات التسلح في هذه المنطقة تحتل المراتب الأولى من أقاليم العالم، ويعيد للذاكرة معدلات التسلح المرتفعة التي صاحبت الحرب الباردة، قبيل أن يشهد العالم أكبر تغير جيوسياسي في تاريخه المعاصر بانهيار الاتحاد السوفيتي. فهل يؤشر تفشي نمط الحروب الهجينة وارتفاع معدلات التسلح لقرب قدوم تغير جيوسياسي تكون المنطقة مسرحه الأساسي؟

الأذرع الإرهابية لتركيا وإيران: جند الخليفة والإمام

تقى النجار

باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سعت تركيا إلى تحقيق مشروع إقليمي قائم على مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، حيث عملت على توظيف الجماعات الإرهابية كأداة لتحقيق أهدافها ومطامعها، فدخلت أنقرة في علاقات وطيدة معهم في المناطق الأكثر سخونة في المنطقة، وذلك بتقديم التمويل المالي واللوجستي، وتسهيل انتقال عناصرهم عبر البلدان محل الصراع، سعيًا لإطالة امد الصراعات وإنهاك المؤسسات الوطنية للدول.

ولم تختلف رؤية إيران عن تركيا فيما يتعلق بتوظيف الجماعات الإرهابية، حيث ترى الأولى أن ذلك التوجه جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية التي تهدف إلى توسيع نفوذها ومد مشروعها في المنطقة، ومن ثم فتحت قنوات اتصال مع تلك الجماعات ولا سيما «القاعدة»، متجاهلة الصراع السني الشيعي بهدف التركيز على مواجهه الخصوم المشتركين لهما، وتحديدًا الولايات المتحدة.

أنقرة وتوظيف الجماعات الإرهابية

قام المشروع التركي على توظيف الجماعات الإرهابية بما يحقق مصالح تركيا، ويمكن استعراض ملامح العلاقة بينهما على النحو التالي:

داعش: تُشير عديد من المؤشرات إلى احتفاظ تنظيم «داعش» بتمثيل داخل تركيا، ساعده على الاستمرار في استقبال الإرهابيين الأجانب، وسهل مرورهم إلى المناطق الحدودية مع سوريا، كما ساهم في توفير العلاج لمصابيه في مرحلة تكثيف الضغط العسكري عليه. وبصفة عامة، تهدف الثانية من علاقتها بالأولى لتحقيق مشروعها الاستعماري العثماني القائم على توسيع النفوذ والاستيلاء على مقدرات الدول.

وفي ضوء تلك الأهداف استغلت تركيا علاقتها بالتنظيم من أجل الاستيلاء على النفط السوري، إذ التقطت الأقمار الصناعية لوزارة الدفاع الروسية، إبان سيطرة التنظيم على منشآت نفطية داخل سوريا، صورًا لطابور من الشاحنات محملة بالنفط من داخل تلك المنشآت وهي متجهة إلى الحدود التركية. كذلك أكد «أحمد يايلا» (الرئيس السابق لما يعرف بجهاز مكافحة الإرهاب في تركيا) في وثائق نشرها على موقع «ذا إنفستجيتف جورنال» المتخصص في الإرهاب في 11 سبتمبر 2019، صحة ما تم إعلانه في عام 2016 عن قيام «ألبيرت ألبيراق» (المدير التنفيذي لشركة «Power Trans») (صهر الرئيس التركي «رجب أردوغان») بتهريب النفط الذي سيطر عليه التنظيم إلى تركيا.

وبالنسبة للمشهد الليبي، تبلور التوظيف التركي للجماعات الإرهابية ولا سيما تنظيم «داعش» في نوفمبر 2019، وذلك مع إبرام رئيس حكومة طرابلس آنذاك «فايز السراج» والرئيس التركي «رجب أردوغان»، مذكرتي تفاهم من شقين؛ الأول خاص بتعيين الحدود البحرية، ينتهك حقوق دول الجوار، والثاني يتعلق بالمسائل الأمنية والعسكرية، ما مهد لوجود تركي عسكري على الأراضي الليبية. وبفضل المذكرة الأخيرة، بدأت تركيا في إرسال الإرهابيين إلى ليبيا لدعم حكومة السراج في مواجهته الجيش الوطني الليبي. حيث كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان في أغسطس 2020 عن نقل تركيا 17 ألف مرتزق سوري، و10 آلاف إرهابي أجنبي، إلى ليبيا، من ضمنهم أكثر 2500 من عناصر «داعش»، ممن يحملون الجنسية التونسية إلى ليبيا.

ويمكن تفسير دوافع التوظيف التركي للجماعات الإرهابية في ليبيا في ضوء هدفين؛ يتعلق أولهما بالسيطرة على مقدرات الدولة الليبية، لما تتميز به الدولة الليبية من ضخامة ثروتها النفطية، حيث تُقدر الاحتياطات النفطية الليبية بنحو 48.4 مليار برميل، بما يُشكل 2.8% من جُملة الاحتياطيات العالمية، كما بلغت احتياطيات الغاز ما إجماليه 1.4 تريليون متر مُكعب. وينصرف ثانيهما إلى فتح سوق للسلاح التركي من ناحية، واختبار الأسلحة التركية في مواجهة الجيش الوطني الليبي من ناحية أخرى.

جبهة النصرة: لم تكتفِ تركيا بفتح قنوات اتصال مع تنظيم «داعش» داخل الأراضي السورية، بل سعت إلى إقامة علاقات متعددة مع مختلف الجماعات الإرهابية في سوريا، حيث لعبت تركيا دورًا واضحًا في تسليح «جبهة النصرة» الفصيل الموالي لتنظيم «القاعدة»، والتي تحولت بعد ذلك إلى «هيئة تحرير الشام»، إذ كشفت تقارير دولية عن إشراف المخابرات التركية على إرسال شحنات أسلحة لتنظيم «جبهة النصرة»، وقد

قُدّرت تلك الشحنات في الفترة من أواخر 2011 حتى مارس 2014، لتبلغ 2000 شحنة. هذا الدعم السخي من قبل النظام التركي تُرجم في وصف أحد مسئولي «هيئة تحرير الشام» العلاقة بين تنظيمه والحكومة التركية بأنها «تحالف»، إذ إن مشهد الأحداث في إدلب يوحي بتنامي علاقة خاصة بين الطرفين، عمادها الاعتماد المتبادل في تأمين المصالح. وبصفة عامة تعد «الهيئة» أداة من الأدوات التركية للسيطرة على الشمال السوري، فلا يمكن إغفال دورها الأساسي في عفرين، خاصة فيما يتعلق بتمهيد الطرق أمام الدبابات العسكرية التركية وتوضيح مناطق تمركز الأكراد.

الشباب الصومالية: على الرغم من تلك العلاقات الوثيقة التي جمعت بين تركيا والصومال، وتمثلت في توقيع عدة اتفاقيات تفاهم وتعاون بينهما منذ عام 2011، إلا أن الأولى عمدت إلى دعم حركة «الشباب الصومالية» (فرع القاعدة في القرن الإفريقي)، التي تتخذ من الأخيرة مقرًا لها. إذ ذكر موقع «نورديك مونيتور» (التابع لشبكة الشمال للأبحاث والرصد المتخصصة في تتبع الحركات المتطرفة) في يناير 2019 قيام الاستخبارات التركية بإرسال مئات الآلاف من الدولارات إلى حركة «الشباب» في عام 2012 عبر المواطن التركي «إبراهيم سين» الذي اعتقل في باكستان لصلته بتنظيم «القاعدة»، واحتجز في سجن «جوانتانامو» الأمريكي حتى عام 2005، قبل أن يتم تسليمه إلى تركيا.

كذلك، أشار الموقع إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية اكتشفت عملية تحويل الأموال من الاستخبارات التركية إلى حركة «الشباب»، وأبلغت أنقرة بالأمر، وطالبتها بتحقيق لكشف الأمر، لكن الحكومة التركية أوقفت التحقيقات التي انطلقت بعد الإخطار الذي أرسله مكتب «ديفيد كوهين» (مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشئون الإرهاب والاستخبارات المالية) في ذلك الوقت.

ويمكن فهم دوافع تركيا لدعم الحركة «الشباب» في ضوء رغبتها لتأسيس دور سياسي واقتصادي وعسكري في الصومال، وبالتبعية في منطقة القرن الإفريقي، ومن ثم تخشى أن تؤدي خصومتها مع الحركة إلى أن تصبح مصالحها في الصومال مهددة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هدفت تركيا إلى جعل حركة «الشباب» مصدرًا للدخل بالنسبة لصناعات الدفاع التركية، ولا سيما على مستوى الأسلحة الخفيفة التي يستخدمها عناصر الأخيرة.

وبالرغم من قيام تركيا بتقديم الدعم المالي للحركة، إلا أن العلاقة بينهما شهدت تدهورًا سريعًا بحلول عام 2013، وذلك مع تولي شركة «آلبيراق» التركية إدارة كل من ميناء ومطار مقديشو الرسميين، حيث تبع ذلك إعلان الحركة رفضها الوجود التركي في الصومال، والتهديد باستهداف المصالح التركية في البلاد إن لم تنسحب منها. ومن ثم باتت كل الكيانات والمؤسسات التركية محل استهداف من قبل عناصر «الشباب».

بوكو حرام: سعت تركيا إلى إيجاد موطئ قدم لها في نيجيريا عبر غطاء إنساني خدمي، حيث بدأت الحكومة التركية منذ عام 2014 في توقيع عقود شراكة في مجالات تصنيع الأدوية والأدوات الطبية والملابس، وإرسال قوافل طبية لرعاية النيجيريين في المناطق الفقيرة، في اعتقاد منها أن ذلك سوف يعزز النفوذ التركي في الدولة ذات الأهمية الاستراتيجية في غرب إفريقيا، لكن الإدارة النيجيرية بدأت ترفض التدخلات التركية في الشئون الداخلية. وبالتالي اتبعت أبوجا سياسة قطع الطريق على أنقرة، وأعلنت أنها ترفض أية مساعدات أو تعاون ينعكس على سيادتها.

وعليه، قررت تركيا دعم حركة «بوكو حرام»، إذ كشفت سلطة الجمارك النيجيرية خلال عام 2017 عن شحنات أسلحة قادمة من تركيا، وصادرت في الأشهر التسعة الأولى من ذلك العام حوالي 2671 بندقية «بومب أكشن» مصدرها تركيا، وأثبتت التحقيقات أنها كانت في طريقها إلى «بوكو حرام». وفي السياق ذاته، كشف معهد «أمريكان إنتربرايز» الأمريكي في عام 2019 عن تسجيلات صوتية سربها أتباع حركة «جولن» في تركيا، تتضمن تسجيلات لمسئولين أتراك بشأن دعم حركة «بوكو حرام».

ويمكن تفسير أهداف تركيا من فتح قنوات اتصال مع «بوكو حرام» في ضوء محددين، يتعلق أولهما بأن نيجيريا من أهم الأماكن في العالم

إنتاجًا للطاقة، ما جعل تركيا تسعى إلى اختراقها واحتلال موطئ قدم فيها. ويتصل ثانيهما بأهمية تنظيم «بوكو حرام»، فلم يقتصر نشاطه على نيجيريا فقط، بل يمتد نشاطه في محيطها الإقليمي، الأمر الذي يعني لتركيا أنه إذا استطاعت بناء علاقات مع ذلك التنظيم فإنها ستوظفه لمصالحها في الغرب الإفريقي.

طهران وتوظيف الجماعات الإرهابية

عملت إيران على تدشين علاقات الجماعات الإرهابية بهدف توسيع نطاق تأثيرها من جهة، وتجنب تعرضها لهجمات إرهابية من جهة أخرى، ويمكن تناول ملامح تلك العلاقات على النحو التالي:

القاعدة: بدأت العلاقة بين إيران وتنظيم «القاعدة» منذ عام 1991، عندما زار «أيمن الظواهري» إيران سرًا، حينما كان أمير «حركة الجهاد» في ذلك الوقت، إذ تُشير العديد من الروايات إلى ترحيبه بفكرة الثورة الإسلامية في إيران. ومع مبايعه «الظواهري» لزعيم تنظيم القاعدة «أسامة بن لادن»، استغل الأخير علاقة الأول بطهران ليتم الاتفاق على قيام طهران بتقديم الدعم للتنظيم لتنفيذ عمليات تستهدف الولايات المتحدة. حيث أتت أولى ثمار هذا التعاون مع نجاح تنظيم «القاعدة» في عام 1998 في استهداف السفارة الأمريكية في كينيا وتنزانيا.

وقد أخذت العلاقة بين إيران والتنظيم منحنى آخر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إذ انتقل عدد كبير من قيادات التنظيم إلى إيران منهم: سيف العدل، وأبو حفص الموريتاني، وسليمان أبو غيث، وأبو يحيى الليبي، وأبو مصعب الزرقاوي، وناصر الوحيشي. واشترطت السلطات الإيرانية عليهم «عدم استخدام الهواتف على الإطلاق، لأن الولايات المتحدة تراقب المكالمات، وأن يعيشوا في منازل يُؤجرونها دون القيام بأي نشاط أو تحركات أو تجمعات قد تلفت الانتباه».

ونتيجة لعدم امتثالهم لتلك الشروط، قامت السلطات الإيرانية بحملة اعتقالات لعدد كبير من أعضاء التنظيم خلال الفترة من 2002 إلى 2004، الأمر الذي دفع «الظواهري» للاعتراض على ما قام به «الزرقاوي» (زعيم تنظيم القاعدة في العراق) في عام 2005 من استهداف للمدنيين الشيعية في العراق، وذلك في ضوء احتفاظ إيران بما يزيد على 100 أسير من عناصر التنظيم. ومن ثم مكن وجود قيادات التنظيم في إيران ضمانها عدم قيام «القاعدة» بتنفيذ أي ضربة ضد الأراضي الإيرانية.

وعلى خلفية الاعتقالات التي قامت بها السلطات الإيرانية لعناصر التنظيم، بجانب ما واجهه كبار قيادات التنظيم من ظروف قاسية داخل السجون

الإيرانية، بدأ تنظيم «القاعدة» مع مطلع عام 2008 في استهداف إيران إعلاميًا عبر التحذير من خطر مذهب الرافضة (الشيعة)، ودعوة المسلمين السنة المقيمين في إيران للخروج على النظام الإيراني. وبعد تصاعد التوتر بين الجانبين تمكّن الوسيط الرئيسي بين القاعدة وإيران «ياسين السوري»، من توقيع اتفاق يوجب على الأولى «الامتناع عن القيام بأي عمليات داخل الأراضي الإيرانية، كذا الامتناع عن تجنيد عناصر داخل إيران، مع إطلاع السلطات الإيرانية على أنشطتهم. في المقابل، منح الثانية للأولى حرية العمل، والقدرة غير المقيدة على سفر عناصرها وعائلاتهم».

وقد مَثل اغتيال الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة» «أبو محمد المصري» على الأراضي الإيرانية في أغسطس 2020 تأكيدًا على العلاقة بينهما، حيث اتهم «مايك بومبيو» (وزير الخارجية الأمريكي) في مطلع العام الجاري الحكومة الإيرانية بالسماح للتنظيم بتأسيس «مقر رئيسي جديد» له في إيران، الأمر الذي يُمكن تفسيره في ضوء استمرار الاتفاق سالف الذكر بينهما.

داعش: يُمكن فهم العلاقة بين إيران وتنظيم «داعش» بالرجوع إلى الإصدار الصوتي للمتحدث الرسمي للتنظيم في عام 2015، والذي جاء تحت عنوان «عذرًا أمير القاعدة»، حيث نفى كون تنظيم «داعش» فرعًا لتنظيم «القاعدة»، لكنه أكد أن تنظيمه كان يلتزم بتوجيهات الأخير، ومن بين تلك التوجيهات عدم تنفيذ ضربات على الأراضي الإيرانية. قائلًا: «لم تضرب الدولة الإسلامية الروافض في إيران منذ نشأتها.. امتثالًا لأمر القاعدة للحفاظ على مصالحها وخطوط إمدادها في إيران»، ويضيف: «فليسجل التاريخ للقاعدة دينًا ثمينًا في عنق إيران!». ومن ثم في ضوء تلك العلاقة تمكنت إيران من الإفلات من ضربات تنظيم «داعش» لسنوات طويلة، إلا أن ذلك التوجه من قبل التنظيم لم يستمر طويلًا وشرع في استهداف المصالح الإيرانية في فترات لاحقة.

الشباب الصومالية: في ضوء استمرار استراتيجية إيران في الانفتاح على تنظيم «القاعدة»، تزايدت المؤشرات مؤخرًا التي تؤكد وجود علاقة قائمة بين إيران وحركة «الشباب الصومالية»، إذ أكد مجلس الأمن الدولي في عام 2017 ضلوع إيران في إرسال

شحنات من الأسلحة إلى حركة «الشباب» في مقابل تسهيلها حصول طهران على كميات كبيرة من اليورانيوم. كما ذكرت تقارير تابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2018 أن حركة الشباب تستخدم إيران نقطة عبور لتصدير الفحم الصومالي بطريقة غير مشروعة. ناهيك عما أكده المسئولون العسكريون الصوماليون حول قيام إيران بإدارة عمليات سرية لتقويض نفوذ الولايات المتحدة في الصومال، حيث توفر أسلحة متطورة وعبوات ناسفة وقذائف ومواد كيماوية تستخدم في صنع القنابل، ما يجعل إيران متورطة في هجمات حركة «الشباب» على الجيش الأمريكي، والقوات الصومالية، وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال.

ويمكن تفسير دعم إيران لحركة «الشباب» في ضوء جملة من الدوافع، إذ تسعى الأولى إلى توظيف الحركة لتنفيذ وتحقيق أهدافها ودعم مصالحها في الشرق الأوسط وإفريقيا من ناحية، بجانب مد نفوذها إلى منطقة القرن الإفريقي، وفرض نفسها قوة فاعلة من ناحية أخرى، ناهيك عن مهاجمة وتهديد المصالح الأمريكية في البحر الأحمر وإفريقيا من ناحية ثالثة.

ختامًا، انطلق المشروع التركي من ضرورة تدشين علاقات متعددة مع الجماعات الإرهابية، إذ تواصلت تركيا مع كلٍّ من «داعش» و«جبهة النصرة» وحركة «الشباب» و«بوكو حرام»، بهدف تحقيق مصالحها من ناحية، والضغط على الأنظمة القائمة في الدول من ناحية. ولم تكن فلسفة إيران في التحرك تجاه الجماعات الإرهابية تختلف عن فلسفة تركيا، إذ انفتحت الأولى على علاقات مع تنظيم «القاعدة»، والذراع الإفريقية له المتمثل في حركة «الشباب» بهدف إغراق خصومها الإقليميين في النزاعات المحيطة، الأمر الذي يؤدي إلى فرض تكاليف متزايدة على الجيوش الإقليمية الأخرى وصرف انتباهها عن إيران نفسها. غير أنها اتخذت خطوات أكثر براجماتية من تركيا في تفاعلاتها مع الجماعات الإرهابية، ولا سيما في ضوء تجاهلها للاختلافات المذهبية، فكانت النفعية والمصلحة هما أساس تلك العلاقات.

العراق بين التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية

رحاب الزيادي
باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يتجه العراق في الفترة الأخيرة، وتحديدًا منذ احتجاجات أكتوبر 2019 إلى مرحلة جديدة، حيث طالب الحراك بتغيير شامل في نهج إدارة الدولة العراقية لتغيير العقد السياسي الذي أقر من بعد 2003، وما نتج عنه من دستور وأحزاب شكلت بدورها خريطة سياسية أنتجت -من وجهة نظر الرأي العام العراقي- حالة من الفساد في المال العام وسوء الإدارة، ووجود أجندات خاصة تطبق داخل الدولة وهيمنة التبعية الخارجية. وعليه، يحاول رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الاستجابة وتحقيق توازن بين مصالح الشعب العراقي في الداخل والخارج، وإحداث توازن في علاقات العراق الخارجية.

ومن ناحية أخرى، يحاول الكاظمي إصلاح الداخل من خلال وضع استراتيجية متعددة الأبعاد استجابةً لمطالب الحراك، حيث تم طرح الورقة البيضاء في أكتوبر 2020 لمواجهة التحديات الداخلية، والاتفاق على عقد انتخابات برلمانية في أكتوبر 2021، وكان من المفترض عقدها قبل ذلك، لكن تم التأجيل لحين صدور قانون المحكمة الاتحادية، بالإضافة إلى دعوة الكاظمي إلى عقد مبادرة للحوار الوطني.

إلى جانب آخر، تسعى الدول العربية كدول صديقة ممثلة في مصر والأردن في استعادة العراق إلى معادلة الأمن القومي العربي من خلال مشروع الشام الجديد، إلا أن هناك أجندات لدول أخرى (إيران، تركيا، الولايات المتحدة)، الأمر الذي يقضي أن العراق ساحة للصراع بين القوى الداخلية والإقليمية والدولية وذلك لأسباب عديدة لا يتسع المجال لذكرها، لكن يمكن الإشارة هنا إلى التفاعلات والأجندات والمصالح المتباينة بين هذه الدول داخل الساحة العراقية، والتي تعكس حالة الصراع الذي يؤثر بشكل أو بآخر على الدولة الوطنية.

التفاعلات في الداخل العراقي

تتمثل المعضلة التي تسير عليها القاعدة في العراق في المحاصصة الطائفية من خلال تقاسم النفوذ في العملية السياسية بين الكتل والائتلافات السياسية، وربما تُشير الانقسامات الشديدة بين النواب السنة الذين يتطلعون إلى دعم الحكومة العراقية والقوات الأمنية وبين الكتل المدعومة من إيران حول الانتخابات البرلمانية القادمة، والجدال حول تشريع المحكمة الاتحادية، واضطرار بعض نواب السنة لتمرير القانون بالتوافق مع الجماعات الشيعية دون أن يبدوا متواطئين فيه، حالة الصراع السياسي وكذلك الأيديولوجي في الداخل العراقي.

فللقانون تداعيات وخيمة؛ فإذا نجحت محاولات تمرير مشروع القانون، فسوف يكون للعراق محكمة دستورية، يعين قضاتها من قبل قادة الكتل الطائفية والإثنية وفق صفقات المحاصصة، وبما يضمن ولاءهم لهم. وسيكون هناك رجال معممون سيوصفون بالفقهاء يحملون جنسيات أجنبية، إضافة للجنسية العراقية، بإمكانهم أن يوقفوا العمل بأي قانون أو نظام أو إجراء يعتبرونه منافيًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أن المحكمة الاتحادية التي سيقرر سير عملها رجال دين مرتبطون بالأحزاب والمليشيات المسلحة ستؤسس نظامًا أشبه بـ مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس صيانة الدستور في إيران مجتمعين، ويهدد ذلك العراق كدولة. من حيث إضفاء طابع إسلامي شيعي على الدولة ومؤسساتها وكذلك المجتمع بما يتناغم مع نظام ولاية الفقيه في إيران. ناهيك عن المشروع الكردي والرغبة في إقامة دولة كردية مستقلة، وأن محاولات التصدع الداخلي يعزز الطموح الكردي وإقامة هذه الدولة.

أضف إلى ذلك؛ إشكالية كبرى تتمثل في الأحزاب الشيعية المدعومة من إيران وتمكينها من الوصول إلى الحكم ممثلة في حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري والائتلاف العراقي الموحد إلى جانب الأحزاب الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

بالإضافة إلى دعم إيران للأجنحة العسكرية للأحزاب الشيعية ومنها فيلق بدر وجيش المهدى وعصائب أهل الحق. وميليشيا الحشد الشعبي التي تم تكوينها بمقتضى فتوى الجهاد الكفائي التي أعلن عنها المرجع الشيعي علي السيستاني.

وحرص إيران على الاستمرار في تطوير علاقاتها مع الأحزاب السياسية والتنظيمات الشيعية المسلحة ومنها: ائتلاف دولة القانون، حزب الدعوة، تيار الحكمة، تحالف الفتح، التيار الصدري. بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه إيران من خلال بعض المؤسسات الخيرية والاجتماعية التي يتم تأسيسها لتقديم الدعم للمستضعفين في الأرض» من وجهة النظر الإيرانية وتساهم هذه المؤسسات في تقديم دعم للميليشيات

المسلحة التي تنخرط في الصراعات المسلحة المختلفة، بما يدعم المصالح الإيرانية في العراق، ويعد مركز إعمار العتبات المقدسة نموذجًا بارزًا في هذا السياق، فقد تم تأسيس هذا المركز في العراق، وامتد نشاطه بعد ذلك إلى سوريا مع اندلاع الأزمة هناك، كما يُعد العراق ثاني أكبر مستورد للسلع الإيرانية.

التفاعلات الإقليمية والدولية في العراق

إيران: تقود إيران المحور الشيعي المسلح الذي يمتد في عدد من الدول العربية من بينها العراق وسوريا ولبنان واليمن، بالإضافة إلى تنسيقها في أحيان أخرى مع جماعات سنية مسلحة، وإيواء عناصر وقيادات للقاعدة وامتلاكها لقدراتها النووية والصواريخ الباليستية بما يهدد الأمن القومي العربي، وهو ما قد يقضي بضرورة التفاعل العربي وفق استراتيجية مغايرة تتوافق مع تغيرات قواعد اللعبة في المنطقة وربما التقارب معها بما يحقق مصالح الأمن القومي العربي في ظل إدارة جديدة للبيت الأبيض، والتوتر التركي الإيراني.

حيث تنزعج إيران من الطموح التركي بما يؤثر على نفوذها الاستراتيجي في العراق وهناك تحركات من جانبها لترتيبات في الداخل استعدادًا للانتخابات البرلمانية القادمة في يونيو 2021، يصاحبها تحركات لدعم سياسي لفصائل الحشد الشعبي الموالية لها في مواجهة محاولات رئيس الوزراء العراقي الكاظمي لمواجهة أذرعها العسكرية والسياسية في العراق.

الدول العربية: تأتي على رأسها مصر، التي خطت خلال الفترة الأخيرة خطوات فعالة تجاه العراق، سواء على المستوى الثنائي أو التعاون الثلاثي كما

ظهر في إطار التعاون الثلاثي المصري العراقي الأردني والذي سوف يساهم في إعادة إعمار العراق، كما يمثل فرصة سانحة للدور العربي في الحفاظ على أمن العراق وعودتها مرة أخرى إلى معادلة الأمن القومي العربي، يضاف إلى ذلك بعض التحركات العربية ومنها مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق في فبراير 2018 ، وافتتاح معبر عرعر بين السعودية والعراق في نوفمبر 2020 والقمة المصرية العراقية الأردنية في 25 أغسطس 2020. أيضًا هناك تحركات مهمة لاستعادة العلاقات السعودية العراقية عبر البوابة الاقتصادية، لكنها لا تزال تواجه اعتراضات داخلية من بعض القوى المحسوبة على إيران في البرلمان العراقي، ومثل ظهور رغد صدام حسين على قناة العربية مؤشر في محاولات السعودية لتقديم الدعم السياسي وربما تقديم رغد صدام حسين للمشاركة في العملية السياسية العراقية الفترة القادمة من خلال الانتخابات البرلمانية ، لكن الأمر سوف يحكمه توازنات القوة والمصالح في العراق بين القوى الإقليمية والدولية.

تركيا: تتواجد بالعراق عبر أدواتها الاستخباراتية بشكل واسع، وترتبط بصلات وثيقة مع كافة التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق. ويدلل على ذلك خروج البعثة القنصلية التركية من الموصل إلى تركيا في حماية قوات داعش في أعقاب سيطرة التنظيم الإرهابي على مساحات واسعة ومدن كبرى بالعراق. بالإضافة إلى ما كشفته تقارير دولية حول تورط أنقرة في تجارة البترول من سوريا والعراق لصالح تنظيم داعش، حيث رصدت طائرات المراقبة الروسية ناقلات النفط تعبر إلى الأراضي التركية من مناطق سيطرة تلك التنظيمات.

ويقوم النظام برئاسة أردوغان بالاستهداف المتواصل لمعاقل ومناطق التمركز الكردي من خلال القصف الجوي والمدفعي. وتشير التقديرات إلى أن حجم القوات التركية في العراق حوالي 21 موقعًا داخل محافظتي دهوك وأربيل، بينما تشير المصادر التركية إلى وجود 14 موقعًا عسكريًا فقط. وتتمثل استراتيجية تركيا في محاصرة أي قوة عسكرية كردية، ويمثل عدد الأكراد في تركيا 15 مليون نسمة، وهو أكبر تمركز للأكراد بنسبة 56% في العالم، ويمثلوا 20% من سكان تركيا، ويعيشوا في المحافظات الجنوبية الشرقية.

وتمثل القضية الكردية خطر على التماسك الداخلي لتركيا وإيران مما يجعلها قضية تعاون مشترك بين إيران وتركيا، لكن يبرز توتر تركى إيراني مؤخرًا بالإضافة إلى أن تعارض السياسة التركية الممتدة داخل الدول العربية منها العراق وليبيا وسوريا ولبنان ودعمها للجماعات الإرهابية ضد سياسة المحور العربي ممثل في مصر والأردن والإمارات والسعودية، مثل مصدر عدم استقرار لأمن العراق خاصة والأمن العربي عامة، لكن بعض حالات التطبيع العربية الأخيرة مع إسرائيل، وتوجه الإدارة الأمريكية الجديدة المختلفة عن سابقتها، يمكن أن يعيد ترتيب توازنات المصالح بين الدول المتصارعة والمتحالفة في الإقليم.

وربما يلاحظ من الزيارة الأخيرة للكاظمي في أنقرة إلى توجه تركى مغاير تجاه العراق، قد يصدق نواياه أو لا هو ما سوف نراه في التفاعلات على أرض الواقع الفترة القادمة، حيث قررت تركيا أن تغير من توجهها العدائي نحو العراق، وتتحدث عن فتح صفحة جديدة تشمل ملفات اقتصادية وأمنية وعسكرية، بعد سنوات طويلة من التوتر والاعتداء المتكرر على سيادة العراق. وربما ذلك نتيجة الضغوط التي تلاحق تركيا من الدول الأوروبية والتوجه العدائي من الإدارة الجديدة برئاسة بايدن الذي لا يتوافق مع الرؤية التركية، بالإضافة إلى عوامل أخرى وهى الملف النووي الإيراني واحتمالية تحقيق انفراجة بما يغير الواقع في الإقليم وبما يتعارض مع مصالح تركيا، أيضًا محاولات عودة قطر للمحور العربي في ظل المصالحة الأخيرة بعد أزمة خليجية منذ 2017، كل هذه العوامل مجتمعة قد تدفع تركيا إلى إعادة قراءة للوضع ولتوجهاتها الخارجية بالإضافة إلى تحدياتها الخارجية، ويتضح ذلك في محاولات التودد إلى مصر.

الولايات المتحدة: أحد مهام وأهداف التواجد العسكري الأمريكي في العراق يتمثل في مراقبة

إيران، ومحاولة موازنة نفوذها داخل العراق؛ إلا أن تحولًا شهدته هذهِ الأهداف، تمثل في استخدام القوة بشكل مباشر ضد أهداف إيرانية في العراق، أو ضد من تعدهم الولايات المتحدة الأمريكية حلفاء أو وكلاء لإيران في العراق والذين يشكلوا خطرًا على المصالح الأمريكية وعلى الأمريكيين المتواجدين في العراق العسكريين منهم والمدنيين.

إلا أن الرد الأمريكي على التهديدات الإيرانية بعد مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس عند وصوله إلى مطار بغداد الدولي في يناير 2020. عكس دلالة مهمة نظرا لأهمية ورمزية سليماني المسئول عن تنفيذ سياسة إيران الإقليمية من جهة، وكونه حلقة وصل بين إيران ووكلائها وحلفائها من الفصائل والجماعات المسلحة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، من جهة أخرى. كما شنّت القوات الأمريكية وسلاحها الجوي في العراق ضربات جوية عديدة على حزب الله وأماكن تخزين أسلحة تابعة له، منها استهداف خمس منشآت في العراق وسوريا في 29 ديسمبر 2019، نتج عنها مقتل 15 من عناصره بينهم قياديون، عدها البنتاجون ضربات دفاعية دقيقة هدفت إلى إعاقة قدرة الحزب على شن هجمات مستقبلية ضد قوات عملية العزم الصلب.

كما شنت القوات الأمريكية في مارس 2020 ضربات ضد مواقع لكتائب حزب الله في العراق ردًّا على هجوم صاروخي استهدف معسكر التاجي، والذي أدى إلى مقتل جنديين أمريكيين وجندي بريطاني وإصابة آخرين. وأكدت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون أن الضربات طالت مرافق تشمل مخازن الأسلحة التي تستخدم لاستهداف القوات الأمريكية وقوات التحالف، وأن هذه الضربات ردا على التهديد الذي تشكله الميليشيات المدعومة من إيران، وكانت المواقع المستهدفة في النجف وأخرى في جنوب بغداد.

رغم ذلك جاء خلال الاتفاق المسبق في فترة إدارة ترامب وجولات الحوار الاستراتيجي في 11 يونيو 2020 و19 أغسطس 2020 خفض عدد القوات الأمريكية في العراق، وربما تمثل إدارة بايدن اختلافًا عن سابقتها وأن يكون أكثر اهتمامًا بالملف العراقي نظرا لخبرته السابقة، حيث زار العراق 24 مرة، عندما كان نائبا للرئيس الأمريكي وربما تمثل تقدم إدارته دعم سياسي واقتصادي وتعاون استخباراتي مع العراق الفترة القادمة.

وتشير بعض التحليلات إلى أن جو بايدن هو صاحب مشروع تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم (سنية، شيعية، كردية) وقد وافق عليه الكونغرس الأمريكي كقرار غير ملزم 2007، وربما يعود لطرح هذا الموضوع مرة أخرى في حال فشل المسار السياسي في العراق.

وتتمثل ملامح الإدارة الجديدة تجاه العراق في الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع رئيس الوزراء العراقي الكاظمي في 23 فبراير2021، والذي يعد ثاني اتصال للرئيس الأمريكي مع مسئول في الشرق الأوسط بعد اتصاله برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والذي بحث خلاله الهجمات الصاروخية وأهمية حماية البعثات الدبلوماسية ومحاسبة المسئولين عن هذه الهجمات، والتي تمثل تهديدا للولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالتفاعلات الإيرانية التركية في العراق في ضوء الإدارة الجديدة يبدو أن العلاقات بين تركيا وإيران تمر باختبار حقيقي وأن الخلاف عميق لاسيما في ضوء ما يحدث في محافظة الموصل وداخل قضاء سنجار من ترتيبات سياسية وتحالفات جديدة، وحشد عسكري من المليشيات التابعة لإيران، مقابل حشد مضاد من مليشيات تابعة لتركيا. وأن تركيا تعول على واشنطن وتتوقع عدم معارضة من جانبها للعملية العسكرية الجديدة والسماح لها بالتوغل في سنجار، والقضاء على حزب العمال الذي وضعته أمريكا على لائحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أن أعطى بايدن الضوء الأخضر لحلف الناتو، بزيادة أعداد عناصره في العراق، من 500 إلى 5000 لمواجهة الفصائل الولائية لإيران والسلاح المنفلت دائم التهديد للمصالح الأمريكية في العراق ومقراتها الدبلوماسية والعسكرية.

ففي حال استمرار الحلاف التركي الإيراني فإن ذلك يؤدى إلى تراجع في مستوى التعاون الثنائي بينهما في الساحتين العراقية والسورية. بينما لا يتوقع تصعيد عنيف في العلاقات التركية-الإيرانية على الساحة العراقية، لا سيما وأن المصالح الاقتصادية الكبيرة بين الدولتين سوف تؤدى إلى خفض مستوى التوتر بينهما، كما أن الوضع السياسي الداخلي في كل من إيران وتركيا لا يسمح بهذا التصعيد، بل يشجع على التفاهم وإدارة الخلافات بما يساعد على حفظ التوازنات الراهنة دون تغيير.

أوروبا: يبدو تحركات مهمة من بعض القوى الأوروبية فرنسا وبريطانيا وألمانيا، لتعزيز نفوذهم الاستراتيجي في العراق، بالإضافة إلى محاولة الضغط غير المباشر على تركيا، التي تعارض التوجهات والمصالح الأوروبية في كثير من القضايا المشتركة، خاصة في شرق المتوسط وليبيا وسوريا، حيث برز الاهتمام الفرنسي بالعراق في الآونة الأخيرة، أعقبها زيارة وزير خارجية اليونان نيكوس دندياس، وهي الأولى من نوعها منذ عام 1998، حيث أبدى استعداد الشركات اليونانية للعمل بالعراق في مجال إعادة الإعمار، والطاقة، والمواد الطبية، مؤكدًا دعم بلاده لسيادة العراق، ووحدته، واستقراره، ومواجهة التحديات التي تواجه العالم والمنطقة، وفي مقدمتها الإرهاب. وفسر مراقبون عراقيون التحرك الفرنسي-اليوناني على أرض العراق بأنه من أجل الضغط على تركيا، عبر البوابة العراقية.

ختامًا؛ يمكن القول إن العلاقات الدولية قائمة بالأساس على المصالح وأن العراق هو رقم مهم بالنسبة للتفاعلات الدولية والإقليمية في ضوء امتلاكه للعديد من الثروات، لكن أزماته الداخلية والأجندات الخارجية جعلت منه ساحة مستمرة للصراع طوال الفترة الماضية، وهو ما يدفع إلى ضرورة إعادة قراءة جيدة للتفاعلات في المنطقة العربية وللمصالح العربية وبما يحقق وحدة الأمن القومي العربي والذي تؤكد عليه الدولة المصرية مرارًا وتكرارًا وربما اتضح ذلك في سياسة مصر العملية تجاه مختلف الدول العربية، لكن ربما يتطلب الأمر قراءة بأدوات مغايرة في ضوء التطورات المتلاحقة والأجندات المتضاربة.

اختبار حقيقي:
قواعد اللعبة التركية-الإيرانية في العراق

د. أكرم حسام
باحث متخصص في الشؤون العربية والإقليمية

تشهد العلاقات التركية-الإيرانية تطورات سلبية خلال الفترة الأخيرة، وصلت لدرجة استدعاء السفراء بين البلدين في شهر فبراير 2021، على خلفية تصريحات اعتُبرت غير لائقة من سفراء البلدين في العراق، وقبلها أزمة دبلوماسية «تم احتواؤها» خلال الحرب الأخيرة بين أرمينيا وأذربيجان بسبب تصريحات استفزازية من الرئيس التركي نكأ فيها جروح الماضي، ونَبَشَ التاريخ الدموي بين البلدين، بالإضافة لتحركات على الأرض من جانب فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران ضد الوجود العسكري التركي في الموصل وسنجار وغيرها، مقابل تقارير تفيد بتحركات تركية مدعومة من روسيا ودول أخرى لتضييق الخناق على الوجود العسكري والأمني لإيران في سوريا.

إن مُجمل هذه المؤشرات السلبية، جعل كثيرًا من المراقبين لمسار العلاقات التركية-الإيرانية، يتوقعون تحولات مرتقبة في خريطة التوازنات الإقليمية على الساحة العراقية والسورية، جوهرها خلاف تركي إيراني مُتصاعد، وقد يكون قابلًا للتطور العنيف على المدى المنظور، مع احتمالات امتداد هذه الخلافات إلى ساحات أخرى منها آسيا الوسطى والخليج، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها بعض الملفات في المنطقة منذ وصول الإدارة الأمريكية الجديدة.

ويظل السؤال قائمًا: إلى أي مدى يمكن لتركيا وإيران الاستمرار في إدارة الخلافات بينهما وتحويلها لفرص للتعاون ولو في حده الأدنى إزاء التهديدات المشتركة؟ وإلى أي حد أيضًا يمكن لهذه المعادلة أن تنهار كليًا أو جزئيًا؟ وما هي انعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي؟.

منحنى هابط: مؤشرات التوتر

خلال ثمانية أشهر تقريبًا ومنذ يونيو 2020، تغير منحنى العلاقات بين تركيا وإيران من التنسيق والتعاون المشترك في توجيه ضربات عسكرية في منطقة عمليات شمال العراق، إلى توتر واضح بين البلدين، واستدعاء للسفراء، وتصريحات انتقادية من كل طرف للآخر. فخلال عملية "المخلب النسر-1" التي نفذتها القوات التركية شمال العراق في يونيو 2020، وضح وجود تنسيق عملياتي بين أنقرة وطهران، حيث نفذت تركيا وإيران قصفًا مشتركًا داخل الأراضي العراقية استهدف نقاطًا حدودية تقع على الحدود العراقية-الإيرانية شرقًا، حيث تعاون سلاح الجو التركي مع مدفعية الحرس الثوري الإيراني ضد أهداف عسكرية لحزب العمال الكردستاني والمعارضة الكردية الإيرانية التي تعمل من داخل الأراضي العراقية.

إلا أن تلك المقاربة التعاونية تحولت إلى طرف نقيض مع إطلاق تركيا نسخة جديدة من عملياتها العسكرية في شمال العراق "المخلب النسر2-"، وذلك في 10 فبراير الماضي 2021، حيث وضح الامتعاض الإيراني وعدم الارتياح هذه المرة للانخراط العسكري التركي المتنامي بالشمال العراقي، وعبّر عن هذه الحالة تصريحات السفير الإيراني لدى بغداد "إيرج مسجدي"، التي أكد فيها رفض بلاده التدخل العسكري التركي في العراق، وانتهاك سيادته، فيما استدعت الخارجية التركية السفير الإيراني لديها "محمد فرازمند"، وأبلغته احتجاجها الشديد ورفضها لتصريحات إيرج مسجدي، وأكدت الخارجية التركية أن ما تنتظره أنقرة من إيران هو دعم تركيا في جهودها لمكافحة للإرهاب وليس الوقوف ضدها، لافتة إلى أن كلًا من تركيا وإيران متفقتان على أن وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق يشكل تهديدًا مشتركًا. وبدورها، استدعت الخارجية الإيرانية سفير أنقرة لديها "دريا أورس" احتجاجًا على تصريحات لوزير الداخلية التركي "سليمان صويلو" أشار فيها إلى وجود مسلحين من حزب العمال الكردستاني داخل إيران.

ومع إعلان تركيا عزمها تنفيذ عملية عسكرية جديدة في قضاء سنجار باسم "مخلب النسر 3"، صعّدت إيران من موقفها المعارض لهذه العملية، وانعكس ذلك في تصريحات المسئولين الإيرانيين، وكان أبرزها تصريحات وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي عبر عن رفض طهران الوجود العسكري لتركيا في سوريا والعراق، واصفًا سياسات أنقرة تجاه دمشق وبغداد بالخاطئة، وهو ما يدفعنا لطرح السؤال الرئيسي في هذا المقال التحليلي: ما الذي تغير خلال هذه الفترة القصيرة، والذي يمكننا من خلاله تفسير هذا التناقض والتباعد في المواقف بين البلدين؟.

تحليل المؤشرات

من الواضح أن الأشهر القليلة الماضية شهدت تحركات غير منظورة على الساحتين العراقية والسورية، أدت لتباعد في مواقف تركيا وإيران،

بعد مرحلة اعتبرت الأفضل بينهما خلال السنوات الأخيرة، والتي كانت الساحة السورية من أبرز تجلياتها، نذكر منها (التعاون الثنائي بينهما في مسار أستانة إلى جانب روسيا / الموقف المشترك من استفتاء كردستان في 2017 إلى جانب الحكومة العراقية/ التنسيق الأمني المشترك وضبط الحدود لمنع تحركات حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الكردستاني على الجبهة الإيرانية)، كما تناغمت الدولتان إزاء الموقف من العقوبات الأمريكية ضد كل منهما، وكذلك بالنسبة للموقف من الأزمة الخليجية في 2017.

فخلال الأشهر الستة الماضية، وصل الوضع على الساحة السورية لمستوى من الجمود العسكري والسياسي الذي لا يخدم أنقرة في الوقت الراهن، ولا يخدم الوضع الداخلي للرئيس أردوغان تحديدًا، الذي يستغل مثل هذه العمليات العسكرية لإثارة الحس القومي لدى الأتراك لتوحيد الجهود وإسكات المعارضة (التدخل التركي في ليبيا/ التدخل التركي في أزمة إقليم قرة باغ)، خاصة في ظل اتجاه الإدارة الأمريكية الجديدة لتعميق علاقاتها مع المكون الكردي، لذلك لا تريد تركيا مزيدًا من الاصطدام مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تريد الانخراط في عملية عسكرية جديدة، للفت الأنظار عن الوضع الداخلي المتدهور اقتصاديًا والمحتقن سياسيًا، لذلك كان التفكير في الساحة الأقل تكلفة وهي الساحة العراقية، عبر التهديد بعملية عسكرية جديدة تسمى "مخلب النسر 3"، الأمر الذي أثار حفيظة إيران بشكل واضح، كما تراقب أنقرة بقلق بالغ التحركات الإيرانية من خلال الحشد الشعبي في قضاء سنجار، وتعتبره استمرارًا لمحاولات إيران استعادة مشروع الممر البري الذي يربطها بمناطق وجودها الحالية في شمال شرق سوريا.

وبخلاف سوريا والعراق برز ملف خلافي جديد في العلاقات بين البلدين، على خلفية أزمة قرة باغ، والدور التركي في هذه الحرب، الذي على

أردوغان ألقى خطابًا في ديسمبر 2020، في العاصمة الأذرية باكو خلال الاحتفال بمناسبة الانتصار العسكري الذي حققته أذربيجان على أرمينيا، وألقى أردوغان أبياتًا من قصيدة لشاعر إيراني من أصل أذربيجاني، تتحدث عن تقسيم أرض أذربيجان بين روسيا وإيران في القرن التاسع عشر، وترفع من قيم القومية الأذرية، الأمر الذي ترتب عليه في حينه استدعاء الخارجية الإيرانية السفير التركي للاحتجاج على ما فعله الرئيس التركي. ولوحظ بعدها إعلان الشرطة التركية في إسطنبول عن استهداف شبكة تابعة للمخابرات الإيرانية، في تحول جديد من نوعه في العلاقات الأمنية بين البلدين، كما تعرضت إحدى المدن العراقية الواقعة خلف مناطق التواجد العسكري التركي في شمال العراق لاستهداف صاروخي استخدمت فيه النسخة الإيرانية من صواريخ جراد، وهو ما اعتبرته التحليلات التركية رسالة من إيران ضد الوجود العسكري التركي في العراق، وغني عن الذكر أن تركيا لا تزال متحسبة لعملية الانتشار الواسع لفصائل الحشد الشعبي في مدينة الموصل، حيث نشرت مليشيا الحشد الشعبي العراقية المدعومة من إيران ثلاثة ألوية في مدينة سنجار (بقوة 10 آلاف عنصر)، وأصدرت عدة وحدات من الحشد الشعبي ومليشيات أخرى -بما في ذلك منظمة بدر، وعصائب أهل الحق، وأصحاب الكهف- بيانات تتعهد فيها بالدفاع عن سنجار ضد الغزو التركي.

ومن الواضح أن هذه المخاوف المتبادلة بين طهران وأنقرة ليست وليدة اليوم، لكنها كان مسكوتًا عنها إلى حد ما، أو ربما تم تحييدها في فترة من الفترات لصالح أهداف كبرى مثل مواجهة الطموحات الاستقلالية للأكراد، فالأتراك ينظرون منذ فترة حكومة "حيدر العبادي" تحديدًا وأثناء معارك تحرير الموصل من قبضة داعش، بعين الريبة لمسألة التمدد الشيعي المدعوم إيرانيًا خاصة في محافظة الموصل، حيث تعتبر تركيا أن التحركات الإيرانية في هذه المحافظة، ودخول مليشيات الحشد الشعبي الموالية لإيران قضاء

تلّعفر الذي تقطنه أغلبية تركمانية؛ يصُب في اتجاه استراتيجية إيرانية هادفة لتأسيس حزام شيعي يصل بين إيران وسوريا مرورًا بالعراق عبر تلعفر. كما ترى أنقرة أن تعاظم قوة المليشيات الشيعية في تلعفر، سيؤدي إلى إلحاق الضرر بوجود البيشمركة في سنجار كقوة مضادة لحزب العمال الكردستاني (الذي تعتبره تركيا أكبر مهدد أمني لها في العراق). كما تخشى أنقرة من احتمالات تأسيس تحالف مضاد لها في الموصل بين الحشد الشعبي وحزب العمال الكردستاني.

⏮ حسابات "بايدن" وتأثيرها على مسار التوتر

تتحدث المصادر التركية عن عملية عسكرية محتملة خلال الربيع القادم (مارس-مايو 2021) تنفذها القوات العراقية المركزية بالتنسيق مع قوات البيشمركة الكردية في أربيل، وتوفر لها أنقرة الدعم الجوي والمدفعي، والدليل على ذلك زيارة وزير الدفاع ورئيس الأركان التركي للعراق واجتماعه بمسئولين من الحكومة العراقية ومسئولين من أربيل، للتنسيق المشترك إزاء أدوار كل منهم في العملية المرتقبة. العملية لا تزال محل خلاف بين المكونات السياسية العراقية، فالقوى المحسوبة على إيران ترفض هذه العملية، والقوى الأخرى تخشى من أن تتحول المواجهة إلى عراقية-عراقية.

وتتشكك أنقرة في احتمالية وجود ضغوط إيرانية وأمريكية على الحكومة المركزية العراقية وحكومة أربيل لرفض أية عملية عسكرية تركية باتجاه سنجار، التي تمثل أيضًا أهمية جيواستراتيجية للقوات الأمريكية في العراق، بسبب قربها من الحدود السورية وتحكمها في الطريق من العراق إلى مناطق شمال وشرق سوريا، وبالتالي تخشى تركيا من أن توفر مدينة سنجار والموقف الإيراني-الأمريكي من العملية العسكرية التركية الجديدة مدخلًا لإنتاج مقاربة بين طهران وواشنطن تبعد أنقرة عن مناطق نفوذها في العراق، وتسمح للإيرانيين بتدعيم نفوذهم في منطقة تعتبرها تركيا ذات أهمية استراتيجية لها. بينما تراهن أنقرة على الإدارة الأمريكية الجديدة، وتتوقع عدم معارضة من جانبها للعملية العسكرية الجديدة والسماح لها بالتوغّل في سنجار، والقضاء على حزب العمال الذي وضعته أمريكا على لائحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أن أعطى "بايدن" الضوء الأخضر لحلف الناتو، بزيادة أعداد عناصره في العراق، من 500 إلى 5000 لمواجهة الفصائل الولائية (لإيران) والسلاح المنفلت دائم التهديد للمصالح الأمريكية في العراق ومقراتها الدبلوماسية والعسكرية.

ختامًا، إن العلاقات التركية-الإيرانية تمر باختبار حقيقي هذه المرة، فالموضوع ليس فقط تصريحات سلبية من هنا أو هناك يمكن احتواؤها بالطرق الدبلوماسية المعتادة؛ لكنه يبدو خلافًا أعمق من ذلك بكثير، بالنظر لما يجري على الأرض، خاصة في محافظة الموصل وداخل قضاء سنجار من ترتيبات سياسية وتحالفات جديدة، وتحشيد عسكري من المليشيات التابعة لإيران، مقابل تحشيد مضاد من مليشيات تابعة لتركيا. وكل ذلك قد يترتب عليه -في حال لم تصل الدولتان لتفاهمات مُرضية- إلى تراجع كبير في مستوى التعاون الثنائي بينهما على الساحتين العراقية والسورية. ومع ذلك فليس من المتوقع انهيار كامل أو تصعيد عنيف في العلاقات التركية-الإيرانية على الساحة العراقية، فالمصالح الاقتصادية الكبيرة بين البلدين ستجبرهما على تخفيض سقف التوتر إلى المستويات الدنيا، كما أن الوضع السياسي الداخلي في كلٍّ من إيران وتركيا لا يسمح بهذا التصعيد، بل يشجع على التفاهم وإدارة الخلافات بما يساعد على حفظ التوازنات الراهنة دون تغيير، انتظارًا لاستيضاح التوجهات الأمريكية الجديدة تجاه إيران وتركيا وتجاه المنطقة بشكل عام.

سوريا بعد عشرة أعوام..
هل من سبيل نحو التسوية؟

نوران عوضين
باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع دخول الأزمة السورية عامها العاشر، يبدو أن توصل الأطراف الفاعلة إلى تسوية أو حل للأزمة ما زال طموحًا بعيد المنال. فبينما لم تشهد الأزمة تطورات سواء ميدانية أو سياسية جديدة منذ أكتوبر 2019 في سياق يسوده الجمود، فإن ذلك لا يعني تجميد الصراع بالكامل، فلا تزال هناك بعض المناطق -لا سيما إدلب وأجزاء من شمال شرق سوريا- معرضة لاحتمال تجدد الصراع مرة أخرى، وبالتالي الخروج من حالة الجمود.

ولا يرتبط الأمر فقط بعدم استقرار الوضع الأمني بتلك المناطق، ولكن يُعزَى الأمر إلى الصورة الأكبر حيث اشتباكات ومناوشات الفاعلين الدوليين فيما بينهم إما لتعزيز نفوذهم الراهن، أو لمد بساط النفوذ لمواقع استراتيجية جديدة تخدم أجندتهم وأهدافهم بالأساس. ومع استمرار اتساع حجم الانخراط الدولي وتباين الأهداف، ستظل الأزمة السورية على حالها.

وبمتابعة الشهور الأولى من عام 2021، يُلاحظ وجود عدد من التداخلات -توافقية تارة وصراعية تارة أخرى- ما بين الفاعلين، الأمر الذي سيكون له انعكاس ميداني وأيضًا على أي مسار للتسوية.

الوضع الميداني الراهن

خلال الفترة من نهاية 2020 وبداية العام 2021، شهد الداخل السوري العديد من التطورات الميدانية التي لا تنبئ بتوسع دائرة الصراع أو أي تغيير في نسب السيطرة الميدانية لكل فاعل، على الأقل خلال الوقت الراهن، ولكنها تشير أكثر إلى محاولات كل طرف نحو إثبات وتعزيز مدى سيطرته على الأوضاع. يمكن الإشارة إلى وجود أربعة محددات تحكم التطورات الراهنة:

أولًا، العودة الأمريكية: في أواخر فبراير 2021، برز تهديد جديد للوجود الإيراني في سوريا، تمثل في شنّ الإدارة الأمريكية الجديدة أولى عملياتها العسكرية في سوريا، ضد مواقع بنية تحتية تستخدمها فصائل موالية لإيران في شرق سوريا، ومنها «كتائب حزب الله العراقي» وكتائب «سيد الشهداء»، وذلك بغرض الرد على استهداف تلك الميليشيات لمطار أربيل الدولي الذي يشكل قاعدة رئيسية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

تعد تلك الضربة الحلقة الأبرز ضمن سلسلة من الإجراءات الأمريكية الهادفة إلى إعادة تأكيد وجودها في سوريا. ففي مطلع فبراير 2021، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية «أن قواتها لم تعد مسئولة عن حماية النفط في هذه الرقعة من سوريا، وأن واجبها مقتصر على مكافحة تنظيم «داعش»، كما أشارت وكالة الأنباء السورية الرسمية في الوقت نفسه بأن الجيش الأمريكي أنشأ قاعدة عسكرية جديدة له في منطقة اليعربية بريف الحسكة، فيما تحدثت تقارير أخرى عن تطوير الولايات المتحدة لقاعدتها العسكرية في منطقة «الشدادي» لتصبح «أكبر قاعدة أمريكية متعددة الوظائف في سوريا». كذلك، فقد أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى عزم التحالف الدولي والولايات المتحدة إنشاء قاعدة عسكرية جديدة عند مثلث العراق، سوريا، تركيا في منطقة عين ديوار في ريف الحسكة. وأخيرًا، فقد أشارت العديد من التقارير إلى نشر الجيش الأمريكي منظومة صواريخ دفاعية قصيرة المدى (أفنجر) لحماية قواته قرب دير الزور من هجمات إيرانية محتملة ردًا على الضربات الأمريكية ضد الميليشيات الإيرانية، وكذلك للضغط على القوات الأمريكية للانسحاب من سوريا.

ثانيًا- تعزيز روسيا لواقع نفوذها في كافة أنحاء سوريا وإزاء كافة الفاعلين: وفي سبيل تحقيق هذا التعزيز، عمدت روسيا إلى اتباع نهجين بشكلٍ متوازٍ، حيث إما التفاوض أو الضغط. في أواخر عام 2020، تبين وجود توافق روسي إيراني بمنطقة البوكمال (ذات النفوذ الإيراني) عند الحدود العراقية، حيث تحدثت العديد من التقارير عن وصول عدد من الضباط الروس ومجموعات حماية تتبع للشرطة العسكرية الروسية إلى تلك المنطقة، وتم إنشاء مقر عسكري في أحد فنادق البوكمال تمهيدًا لتحويله إلى مركز قيادة، كما أُقيمت حواجز عسكرية في القرى القريبة، وخاصة حقول النفط الموجودة في المنطقة. في مقابل ذلك، انسحبت ميليشيات موالية لإيران من تلك المناطق كـ«كتائب حزب الله العراقي» و«النجباء» و«الأبدال» و«فاطميين».

في المقابل، انتهجت روسيا الضغط في تفاعلها مع «قوات سوريا الديمقراطية». فمنذ بداية العام 2021، فرض كلا من قوات النظام السوري وقوات «قسد» حصارًا على مناطق نفوذ الطرف الآخر. وعلى الرغم من الوساطة الروسية لفك الحصار، لكن أعادت «قسد» فرض الحصار مجددًا بشكل جزئي بدعوى امتناع موسكو عن تقديم ضمانات أمنية معينة لـ«قسد»، بجانب تهديد موسكو لقسد

بأنه إذا لم تتنازل عن مناطق نفوذها لصالح النظام السوري، فسترفع موسكو حمايتها بفتح الباب أمام أنقرة لتنفيذ هجمات على مناطق السيطرة الكردية، وهو الأمر الذي تبلور بالفعل عبر إقدام الجانب الروسي في 21 فبراير 2021، بالانسحاب من قاعدتها في عين عيسى شمال الرقة، وتل تمر بريف الحسكة، وهي مناطق نفوذ لقوات «قسد» ويعد الوجود الروسي فيها بمثابة ضمانة ضد أي هجوم تركي. الانسحاب الذي لم يدم طويلًا، تم تفسيره على أنه محاولة روسية لمساومة قوات «قسد» والضغط عليها في سبيل تنفيذ الرغبة الروسية في تحقيق سيطرة للنظام السوري على كامل منطقة عين عيسى، ولإبعاد «قسد» عن الطريق الدولي M4، ومن ثم تسهيل حركة التجارة بين شمال شرق سوريا وحلب. وأخيرًا، لمحاوطة النفوذ الأمريكي المتزايد بالمنطقة.

ثالثًا- تعويل إيران وتركيا على العامل الشعبي:

فإلى جانب اتجاه كلا الدولتين نحو إعادة التموضع وتحصين مناطق نفوذهما -تجنبًا للغارات الإسرائيلية المتتابعة من جانب إيران، ولخشية تركيا من إقدام النظام السوري برعاية روسية على تنفيذ عملية عسكرية موسعة ضد إدلب أو لاستعادة الطريق الدولي M4- عمد كلا الجانبان أيضًا إلى ترسيخ أركان قاعدتهم الشعبية بالمدن السورية.

ينقسم الانتشار الإيراني في سوريا ما بين انتشار داخل قواعد عسكرية، وانتشار آخر يستهدف القاعدة الشعبية السورية حيث العمل على استمالة السوريين ناحيتها، وتجنيدهم لصالح أهداف ورؤية الدولة الإيرانية. كما عمدت إيران أيضًا إلى إجراء تغييرات ديمغرافية تستهدف منها

زيادة هيمنة الشيعة الموالين لها. فبجانب سياسة شراء الأراضي السورية، يُثار الحديث حول استقدام إيران لعائلات شيعية من باكستان وأفغانستان والعراق للعيش بممتلكات كانت مملوكة من قبل لعائلات سورية سنية، وتزويدهم بأنشطة اقتصادية لترسيخ وجودهم.

وخلال العامين الأخيرين، أولت طهران أهمية كبيرة لمحافظة دير الزور، والتي يتواجد بها حاليًا لواء فاطميون والذي يعد من أكبر الميليشيات الإيرانية المنتشرة في المحافظة. وتشير تقارير صحفية إلى أنه في أعقاب الغارات الجوية الإسرائيلية، اقتربت قيادة اللواء من المواطنين والشخصيات المؤثرة بالمحافظة للعمل على تجنيد الشباب في صفوفها، مستغلة رفض الشباب للانضمام إلى جيش النظام وحاجتهم إلى المال والعمل.

من جانب آخر، تعمل تركيا باستمرار على تأكيد تتريكها وسيطرتها العسكرية والإدارية والاقتصادية لمناطق «درع الفرات»، «غصن الزيتون»، و«نبع السلام». لقد رسخت أنقرة بصمة تركية هناك مما يشير على ما يبدو إلى التزام طويل الأجل، حيث أشرفت أنقرة على إنشاء مجالس محلية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحافظات غازي عنتاب وكلس وهاتاي التركية. علاوة على ذلك، قامت بإعادة بناء شاملة، بما في ذلك تدريب قوات الشرطة المحلية وتقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والطرق السريعة والصحة والتعليم. ومؤخرًا، افتتحت مؤسسة البريد التركية فرعًا لها بمدينة تل أبيض، كما أصدر الرئيس التركي قرارًا يقضي بافتتاح كلية طب ومعهد عال للعلوم الصحية، في بلدة الراعي بريف محافظة حلب.

رابعًا- عودة الحديث عن نشاط التنظيمات الإرهابية: فمن ناحية، عاد تنظيم الدولة الإسلامية للظهور مجددًا داخل الساحة السورية. فانطلاقًا من البادية، كثف تنظيم "داعش" من عملياته الموجهة ضد قوات النظام السوري، وقوات سوريا الديمقراطية. فقد أعلن التنظيم في نهاية ديسمبر 2020 مسئوليته عن قتل 40 جنديًا من الجيش السوري، كانوا يستقلون حافلة على طريق حمص-دير الزور. ولاحقًا، في يناير 2021، تبنى التنظيم عملية اغتيال مسئولتين في الإدارة الذاتية بمنطقة الدشيشة جنوبي الحسكة.

وعلى خلاف عودة داعش، تصاعد الحديث مؤخرًا عن تنظيم هيئة تحرير الشام لا سيما مع ما يسعى إليه قائده محمد الجولاني من تصدير صورة سياسية للتنظيم بعيدًا عن ما عُرف به من قبل كتنظيم جهادي مصنف دوليًا بكونه إرهابي، وذلك بغرض حيازة مقعد على طاولة التفاوضات بشأن سوريا، لا سيما مع ما أطلقته أبرز المراكز البحثية من نداءات متعلقة بإعادة النظر في التصنيف الإرهابي للهيئة.

ففي تقرير حديث صادر عن مجموعة الأزمات الدولية، المعروف عنها تقديم توصيات لصناع القرار الأمريكيين والأوروبيين، جادل معدو التقرير بأن «التسمية «الإرهابية» التي تم لصقها على أقوى جماعة متمردة في إدلب تقوض وقف إطلاق النار وتسد المسارات المحتملة لتجنب مواجهة عسكرية، كما أنه يعكس فجوة في السياسة الغربية. ولذلك، فإن على واشنطن إعادة النظر في نهجها تجاه إدلب وحيال الهيئة، لا سيما مع ما تبديه الهيئة من استعداد وقدرة للتخلي عن مواقفها التي بموجبها تم تصنيفها مسبقًا على كونها إرهابية».

حدود الاتفاق والخلاف بين الفاعلين في سوريا

من خلال إدراك متغيرات ومستجدات الوضع الميداني الراهن، يمكن تحديد عدد من النقاط التي تلقى اتفاقًا بين فاعلين ولكنها تثير خلافًا لدي آخرين:

أولًا- القضاء على تنظيم داعش: يُعد هذا الأمر هدفًا علنيًا مشتركًا لكلًا من الولايات المتحدة وروسيا. فمن جانبها، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن «أن قواتها لم تعد مسئولة عن حماية النفط في هذه الرقعة من سوريا، وأن واجبها مقتصر على مكافحة تنظيم «داعش». ويعد هذا الإعلان بمثابة إعادة تأكيد لشرعية الوجود الأمريكي في

سوريا، بما يعني أن الولايات المتحدة ستكون أكثر حضورًا في سوريا. في المقابل تتفق روسيا أيضًا مع هذا الهدف لا سيما في ظل تعرض قوات الجيش السوري لهجمات من قبل هذا التنظيم، وبالتالي ارتفاع احتمالية تعرض الأصول أو القوات الروسية العاملة في سوريا لهجمات مماثلة، الأمر الذي أدى إلى تحول البادية السورية إلى مسرح لاشتباكات ترافقها غارات روسية داعمة للقوات النظامية، وتستهدف مواقع المقاتلين من التنظيم.

ثانيًا- الوجود الأمريكي في سوريا: يتفق كل من روسيا وإيران وتركيا –بشكل غير مباشر أو معلن- على ضرورة إنهاء الوجود الأمريكي من سوريا.

من الناحية الإيرانية، فإن الوجود الأمريكي في سوريا وإن كان هدفه المعلن هو القضاء على داعش، فهدفه الرئيسي هو تقويض وتحجيم النفوذ الإيراني وقطع طرق التواصل والإمداد بين الحدود السورية العراقية.

بالنسبة لتركيا، فإن استمرار الوجود الأمريكي يعني استمرار الضمانة والحماية والدعم الدولي للأكراد، وهو ما يعد تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي، ودحضًا لأي آمال تركية قد نشأت خلال فترة ولاية ترامب، بشأن إنشاء ممر آمن على طول الحدود التركية السورية خاليًا من الأكراد، كما أن تشجيع الولايات المتحدة للحوار بين الأكراد، قد يؤدي إلى مشاركة هؤلاء المرتبطين بقوات سوريا الديمقراطية في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وهو الأمر المرفوض بشكل كلي من قبل النظام التركي.

أما روسيا، فإن استمرار الوجود الأمريكي لا ينصرف فقط عند حد تقويض النفوذ السياسي والميداني الراهن لروسيا في سوريا، وإنما سيعرقل استمرار هذا الوجود من النجاح الروسي في التوصل إلى الوضع النهائي المرجو المتمثل في استعادة سيطرة النظام على الموارد النفطية، دمج المؤسسات الإدارية والهياكل العسكرية الكردية داخل إطار الدولة السورية. وأخيرًا، عودة ما يقرب من 30% من الأراضي السورية الخاضعة حاليًا للسيطرة الكردية المدعومة أمريكيًا. ومن منظور أبعد، فإن استمرار الوجود الأمريكي في سوريا بشكل مواجه للنفوذ الروسي هناك إنما سيكون له انعكاس على النظام الدولي ككل، حيث يُنظر إلى الأزمة السورية باعتبارها مؤشرًا عن التوجه العالمي نحو نظام متعدد الأقطاب، يميل بشكل أكبر نحو الشرق لا سيما الصين وروسيا.

ثالثًا- إنهاء الوجود الإيراني في سوريا: تتفق كل من الولايات المتحدة وروسيا على ضرورة وضع حد للوجود الإيراني في سوريا، سواء بإنهائه بالنسبة للأولى أوتحجيمه بالنسبة للثانية.

ترى الولايات المتحدة في استمرار الوجود الإيراني في سوريا تهديدًا مباشرًا لقواتها في العراق وأيضًا على حليفتها إسرائيل، وحتى مع إعلان ترامب بالسابق عن سحب قواته من سوريا، عمدت الإدارة الأمريكية إلى حصر نفوذها في سوريا في منطقة شرق الفرات لقطع الطريق أمام المشروع الإيراني. وبحسب دبلوماسيين غربيين، فقد سيطرت الولايات المتحدة على منطقة التنف لقطع طريق طهران - بغداد - دمشق - بيروت، وأن إيران ردت على ذلك بفتح طريق موازٍ عبر البوكمال، وبذلك يمكن فهم وسبب اختيار الجانب الإسرائيلي لتلك المنطقة في توجيه ضرباته بين الحين والآخر، وسبب إنشاء الولايات المتحدة لقواعد جديدة بالقرب من تلك المنطقة، وتعزيز القواعد القائمة بالفعل لا سيما بمحافظتي دير الزور والحسكة.

من ناحية روسيا، فقد عمل الجانبان الروسي والإيراني بالسابق على الحفاظ على تفاهم متبادل يسهل مشاركتهما المشتركة في سوريا. لقد كانت علاقتهما تكافلية إلى حد ما، حيث تكمل القوات الجوية الروسية شبكة إيران من المقاتلين الشيعة الأجانب والميليشيات المحلية على الأرض، وهو ما أسهم في استعادة النظام السوري السيطرة على حلب وأجزاء من محافظة دير الزور غربي نهر الفرات. ولكن مع تصاعد النفوذ الإيراني الميداني، برزت مساحات أكبر من التعارض ما بين الطرفين،

الأمر الذي حدا بالجانب الروسي إلى التفكير بشكل جدي بشأن كيفية تحجيم هذا النفوذ.

يمثل استمرار الوجود الإيراني عبئًا أمام الدور الروسي كمتحكم في مسار الأزمة السورية وما يمكن أن تضفيه من تأثير على مستقبل الاستقرار السوري، وذلك من خلال ما تملكه إيران من نفوذ سياسي على النظام السوري، وشعبي ميداني عبر قدرتها على اختراق المجتمع السوري بما توفره من خدمات معيشية وإنشاء مراكز ثقافية وفرض الأمن وهو ما يمكنها تباعًا من تجنيد عناصر لها على الأرض.

وعلى الرغم من التنديد الروسي بالضربة الأمريكية على سوريا، ولكن من غير المتوقع أن ينعكس هذا في مسار عودة تفعيل التنسيق الروسي الإيراني الذي طاله العديد من الخلافات مؤخرًا، تمثل أبرز مشاهدها في غض الطرف السوري للغارات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية، والمحاولات الروسية لتحجيم النفوذ الإيراني في الجنوب السوري وغرب الفرات.

ختامًا، في ظل تباين الأهداف وتنامي الخلاف بين الفاعلين، لا سيما بين الحلفاء، يبدو أن مسار التسوية ما زال بعيدًا عن التحقق، كما يبدو أيضًا عدم قدرة أي مسار سياسي –سواء جنيف أو سوتشي- على التوصل إلى شكل سياسي للدولة السورية متفق عليه بين كافة الأطراف يمكن تفعليه والتعويل على نتائجه.

ولكن ما يمكن تصور تحققه هو اتجاه كل طرف نحو تعزيز موقعه السياسي والميداني -بشكل منفرد- داخل الأزمة. فباعتبار موقعها كفاعل رئيسي بالأزمة، من المتوقع أن تستمر روسيا –لا سيما مع العودة الأمريكية إلى الملف السوري- في تعزيز موقعها القيادي إزاء كافة الفاعلين. كذلك، فمن المتوقع أيضًا أن تعزز روسيا من تواصلها مع أطراف خارجية بشأن قضية إعادة إعمار روسيا، وهو الأمر الذي تجلى خلال لقاء وزير الخارجية الروسي مع نظيره الإماراتي في مارس 2021.

من ناحية إيران، فمن المتوقع أن تلجأ القيادة الإيرانية في سوريا نحو اتباع استراتيجية قائمة على توطيد قاعدتها الشعبية بشكل أكبر. فعلى الرغم من محاولات التحجيم الممارسة عليها، ما زالت إيران تمتلك القدرة على الاحتفاظ بالمواقع الرئيسية بالبلاد والبقاء كفاعل بارز ومؤثر في مسار الأزمة، ويرجع هذا إلى ما أسسته إيران خلال السنوات الماضية من توطيد لعلاقتها مع النظام السوري بما مكنّها من ترسيخ لنفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي بالداخل السوري، وهو ما سيمكنّها لاحقًا من ضمان الاستمرار في السيطرة على النظام السوري حتى في حال افتراض انقلاب الأسد على إيران أو محاولة تحجيم قوة دولية أخرى للنفوذ الإيراني في داخل سوريا أو حتى في حال تبدل نظام الأسد نفسه.

في المقابل، من المتوقع أن تلجأ تركيا إلى الحذر أكثر في تحركاتها دون الانخراط بشكل كامل سواء مع روسيا أو مع الولايات المتحدة، وذلك حتى تضح ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في سوريا، حيث تخشى تركيا من عودة أمريكية يكون مضمونها الاعتماد بشكل كلي على الأكراد الأمر الذي قد يؤدي إلى تحجيم التحركات التركية التوسعية في مناطق شمال شرق الفرات. وعلى الرغم من التصريحات الأمريكية الدبلوماسية التي تحمل في مضمونها قدرًا من التطمين للجانب التركي بشأن أهمية تعاونهما في الملف السوري لا سيما فيما يتعلق بالوضع في إدلب، ولكن تثير المعطيات على الأرض المخاوف التركية لا سيما مع ما بدا من نية أمريكي إزاء إنشاء قاعدة عسكرية بمنطقة عين ديوار، والتي بحسب صحف تركية، ستسهم» في تسهيل التحركات الكردية، بين كردستان العراق وسوريا وتركيا»، بما يعني تهديد مباشر للأمن القومي التركي، ولمخططاتها في تحجيم الوجود الكردي في سوريا.

الأزمة الليبية نموذجًا لتأثيرات تنافسية المشروعات الإقليمية

حسين عبدالراضي

باحث بوحدة التسلح - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

برزت تأثيرات حالة التنافس الإقليمي على المشهد الليبي المضطرب منذ حراك فبراير 2011، وهو ما اتضح بمواقف الأطراف الدولية والفواعل الإقليميين إزاء تطورات الأزمة، وأضفى عليها تعقيدًا إضافيًا لم يدع مساحة للتهدئة والتقاط الأنفاس على مدار الأعوام العشرة الماضية، وقاد لتداخل أجندات وتكتيكات عطلت كافة جهود التسوية السياسية وخفض التصعيد. وتشير مستجدات الأزمة الراهنة إلى أنّ التنافس الإقليمي صار محدِّدًا بالغ التأثير في مسارها، وقد يكبح قدرات الهياكل المنتخبة للانتقال من الحالة الصراعية إلى التمهيد للحل الشامل. وعليه، يبحث هذا التقرير في محدِّدات التنافس الإقليمي تجاه الأزمة الليبية، وحدود أدوار الفواعل الإقليميين وتداعياتها عليها، وصولًا للتعرف على تأثيراتها المحتملة على المشهد الانتقالي.

محددات التنافس

تباينت أهداف الفواعل الإقليميين من توجيه دفة الأحداث في ليبيا، فكان لكلٍّ منهم استراتيجية واضحة يسعى لتحقيقها، رغم تفاوت درجات انخراطهم في مجريات الصراع؛ تبعًا للوضع الداخلي وحجم الانخراط الدولي بالأزمة. ويمكن بيان اتجاهات التعاطي الإقليمية مع الحالة الليبية كما يلي:

أولًا- المشروع التركي: حرصت أنقرة منذ بدايات الأزمة على توظيف المشهد الليبي لاستعادة نفوذ الدولة العثمانية، وتأسيس قاعدة للارتكاز ثم الانطلاق بشمال إفريقيا والمتوسط، والتمهيد للوصول للقارة الإفريقية. وفي المراحل الأولى من الصراع سعت للانخراط بشكل مُعلن، متماهية مع عمليات حلف الناتو ضد نظام "القذافي"، وجاء ذلك بالتزامن مع لعبها أدوارًا إضافيةً لتمكين تيارات الاسلام السياسي، ثم طورت من تحركاتها لتشمل تطويق ليبيا عبر التسلل الاستخباري والدبلوماسي بدول الجوار، ودخلت الأسلحة والضباط الأتراك ومجموعات المرتزقة بشكل مباشر في تفاعلات الصراع.

ثانيًا- المشروع العربي: أدركت الكتلة العربية أن التدخل الإقليمي بالصراع الليبي يصعد من حدة المواجهات، وسيقود لانهيار الدولة ويقوض وحدتها، لذلك تبنت الرؤية العربية دعم مسارات التسوية السلمية للأزمة، والتمسك بكيان الدولة الوطنية الموحدة، والحيلولة دون تحول ليبيا إلى قاعدة ارتكاز للتنظيمات الإرهابية. وحاول المشروع العربي قطع الطريق على الأدوار الخارجية التي تسعى لاستثمار المأزق الليبي لصالحها، وركز جهده على حلحلة خلافات الأطراف الليبية، ودفعهم لتجاوز عثرات التوافق والتسوية، ووقف المواجهات المسلحة لإنجاح جولات التفاوض، وتوحيد مؤسسات الدولة وخصوصًا البرلمان والسلطة التنفيذية. وسعى لمواجهة مشروع الإسلام السياسي للهيمنة على السلطة، وكان ذلك بدعمه للمؤسسات الوطنية المنتخبة، وما انبثق عنها من أجسام وكيانات شرعية ديمقراطية.

ثالثًا- المشروع الإيراني: انشغلت طهران بقضايا الداخل والعلاقات المضطربة مع واشنطن، وظلت بعيدة عن المشهد الليبي بدرجة أو بأخرى، ولكن باتّباع إدارة "ترامب" سياسة الضغوط القصوى، حاولت التلميح لقدرتها على التدخل والتأثير بصراعات المنطقة. وكشفت عدة تقارير تورطها بانتهاك حظر التسليح على ليبيا، ووصول بعض الأسلحة إيرانية الصنع إلى مليشيات المنطقة الغربية، بالإضافة للتصريحات الرسمية التي أظهرت دعم طهران للقوى السياسية والمجموعات المليشياوية المتحالفة مع تركيا.

رابعًا- المشروع الإسرائيلي: حافظت تل أبيب على درجة من غموض الموقف وعدم التدخل المباشر منذ اندلاع الأزمة الليبية، ولكنها كانت دائمة المُراقبة لتطورات المشهد، ولا سيما توسع النفوذ التركي شرق المتوسط، وتصاعد خطر التنظيمات الإرهابية بالمنطقة الغربية. وتم رصد بعض عمليات الاستطلاع الجوي الإسرائيلية على السواحل الليبية، ما يمكن تفسيره بأنه موجّه بصورة رئيسية ضد تحركات طهران، ومُراقبة حركة السفن التي قد تكون متورطة بانتهاك حظر التسليح المفروض على ليبيا.

قضايا الاشتباك

رغم تعدد أنشطة وتكتيكات المشروعات الأربعة، لم تخرج معادلة الاشتباك في ليبيا عن تلك التي صاغتها تنافسية المشروعين العربي والعثماني، وانعكست اتجاهات تعاطي كل مشروع مع الأزمة بالعديد من القضايا، والتي شكلت في مجملها تنافسية واضحة، تضمنت موقف كل منهم من موقع الإسلام السياسي بالسلطة، وحدود السيطرة الميدانية للفواعل المسلحة، إلى جانب منهجية شرعنة دور كل منهم، وتوظيف التكتيكات المقوضة لأمن الإقليم في مجريات الصراع، بالإضافة لمسارات التسوية المتباناة على كل جانب، ونستعرض تاليًا أوجه التنافس العثماني العربي في النموذج الليبي:

■ **الإسلام السياسي:** سعت أنقرة لتمكين الإسلام السياسي بمرحلة ما بعد الربيع العربي، ونجحت تلك التيارات، وعلى رأسها تنظيم الإخوان المسلمين، بتصدر المشهد السياسي في القاهرة وطرابلس وتونس. ومع سقوط الإخوان بمصر (يوليو 2013)، وفقدانهم الهيمنة بليبيا (2014)، وجدت أنقرة أن المشروع العربي استعاد توازنه سريعًا، ما قد يعصف بمخططها التوسعي، لذا وجدت في تثبيت النفوذ الميداني والسياسي لوكلائها ضرورة عاجلة، ما أنتج حالة من الانقسام المؤسساتي والأمني بليبيا شرقًا وغربًا أتاحت المجال لنشوب مواجهات ضارية.

■ **السيطرة الميدانية:** برز اتجاه تركي لاستثمار القدرات الهجينة -سياسية وعسكرية- للقوى الموالية لها بالداخل للهيمنة على تحولات المشهد، ودعمت من محاولات توسيع سيطرة تلك المجموعات على العاصمة ومناطق الغرب، وتعزيز نفوذها داخل مؤسسات الدولة. فيما اتجهت المجموعة العربية لتحفيز الأطراف المختلفة لتخفيض حالة العسكرة المتصاعدة للتفاعلات الداخلية، والدفع بإيجاد حوار شامل وإنهاء محاولات التمدد عسكريًا، وهي قضية اشتبك فيها المشروعان بشكل واضح، وكان من ملامحها الواضحة دخول القوات التركية بشكل واضح في المشهد الميداني الليبي.

شرعنة الدور:

حاولت أنقرة تقنين تحركاتها بليبيا، عبر إبرام اتفاقيات متنوعة مع حكومة الوفاق والمؤسسات التابعة لها، وهو ما رفضته القوى الأخرى؛ لأنه محاولة لاستنزاف لثروات ليبيا، ومدخل لإشعال مواجهات إقليمية مضادة للأنشطة غير القانونية التركية بشرق المتوسط، إلى جانب ما يمثله من عامل محفز لاندلاع مواجهات مسلحة جديدة ببين الأطراف الليبية. فيما نجح المشروع العربي في حصد شرعية حاسمة عبر إطلاق مبادرات جادة للتسوية السلمية، كإعلان القاهرة (يونيو 2020)، ورعاية توحيد المؤسسات والسلطات الليبية، وهو الأمر الذي نال دعمًا وتثمينًا دوليًا وأمميًا واسعًا.

■ **التكتيكات التخريبية:** رفضت الدول العربية الدور التركي المقوّض لأمن ليبيا والإقليم، والمتمثل في نقل المرتزقة والعناصر الإرهابية من ساحات الصراع الأخرى كسوريا، واستمرارها باستنساخ ذات التكتيكيات المعتمدة بمشروعها التوسعي بمناطق انتهت لانهيار الكيانات الوطنية، وحقق المشروع العربي نجاحًا بتضمين رؤيته بمخرجات مؤتمر برلين (يناير 2020)، إلا أن التكتيكات التخريبية التركية استمرت بالمخالفة لتعهداتها السابقة، وهو ما دفع القاهرة لإعلان الخط الأحمر (سرت-الجفرة) الذي قاد لوقف العمليات العسكرية، وتطور لتدشين اتفاق وقف إطلاق النار المستدام (أكتوبر 2020)، وأنجح مساعي الوصول لتوافق

سياسي وانتخاب سلطة جديدة موحدة (فبراير 2021).

■ **سُبل التسوية:** تباينت مسارات حل الأزمة التي اعتمدهما المشروعان العربي والتركي، إذ يركز الأول على حتمية توافق الأطراف الليبية وتجاوز خلافاتها للوصول إلى تسوية سياسية شاملة، والامتناع عن أية أنشطة تقود لتأجيج المواجهات، انتهجت أنقرة مسارًا يغذي الاضطرابات والانقسامات، ويُرجح حسم الصراع عبر المواجهات العسكرية والحرب، وإلا يظل الوضع الليبي معلقًا دون تسوية. وبينما دعم المشروع العربي الهدنة وتحوله لوقف دائم لإطلاق النار، راهنت تركيا على هشاشة الهدنة وأنها ستسقط سريعًا وتتجدد الدورات الصراعية، ولكن الاختراق السياسي المتواصل والتوافق الذي تم إنجازه يشير لواقعية المشروع العربي، ونجاحه حتى الآن في الوصول للهدف الذي وضعه للتسوية

تداعيات الدور الإقليمي

أفرزت التطبيقات المتداخلة والمتنافرة لاستراتيجيات ومشروعات القوى الإقليمية بالصراع الليبي مشهدًا معقدًا لم يتح فرصة مُكتملة لاختراق الأزمة، مما تسبب في تعاقب وتوالي مبادرات التسوية دون نجاحها، كما قادت لتصاعد الأزمات الإنسانية وتعقد إشكاليات الهجرة والنزوح، ورسّخت حالة من فقدان الثقة بالأدوار الخارجية المتداخلة بمجريات الصراع، وأدى لبروز نظام محاصصة جهوية ومناطقية يُنذر بخطورة انزلاق البلاد، حال سقوط التفاهمات القائمة، بفخ التقسيم والتشظي. ونستعرض تداعيات الأدوار الإقليمية المتنافسة على ليبيا فيما يلي:

1- مُراوحة عَقدية: استمرت حالة المراوحة بين التصعيد والتسوية على مدار 10 أعوام دون حسم، وفشلت مبادرات ومساعي خفض التصعيد بشكل معقد لم يتح فرصة مُكتملة لاختراق الأزمة، مما تسبب في تعاقب وتوالي دورات الصراع والمواجهات المسلحة، وأنهك قدرة الدولة على ضبط حدودها وتعزيز فعالية مؤسساتها، ما أتاح أيضًا المجال لإعادة تموضع التنظيمات الإرهابية في مناطق عدة، واتساع خطر عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وفتحت تلك الحالة أبواب دخول المرتزقة الأجانب إلى المشهد الميداني، وأصبحت حالة الحرب بالوكالة مهددًا لتماسك الجبهة الليبية، ووضعت الليبيين بمأزق يديره أطراف لا تضع مصلحتهم بأولوياتها، وهو ما ضاعف من إشكاليات المجتمع الليبي، ويهدد بانهيار كافة التوافقات التي يعول عليها لحلحلة الوضعية الصراعية السابقة.

2- تفاقم الأزمات الإنسانية: أدت مساعي التمدد الخارجي بليبيا لتعقد الأوضاع الإنسانية وتفاقم إشكاليات الهجرة والنزوح، حيث تشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين لوجود (928.000) شخص يحتاجون للدعم الإنساني بالبلاد، من بينهم قُرابة (316,415) نازح داخليًا. مع فقدان المؤسسات الليبية القدرة على حل أزمات الكهرباء والمياه والنظافة، إلى جانب تواضع قدرات الصحي وعدم ملاءمتها للتصدي لخطر فيروس كورونا، ووصولًا لأزمة ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالخبز. وقاد استحواذ شركة (إس سي كي) التركية -بموجب اتفاق مع حكومة الوفاق- على إدارة منظومة الجمارك الليبية لمفاقمة الأزمة؛ إذ أدى لتحميل السلع بمصروفات إضافية، وتسبب تأخير الإفراج عن الشحنات لتلف كثير منها.

3- فقدان الثقة بالخارج: يرى الليبيون أن أغلب الأطراف الدولية والإقليمية المتداخلة بمجريات الصراع تتنافس لحصد منافع ذاتية، مما انعكس سلبًا على اقتصاد وأمن دولتهم، وتكررت مشاهد الرفض الليبي للدور التركي الذي ألصق بهم وصمة استجلاب المرتزقة، وما يقدمه مصرف ليبيا المركزي بطرابلس من ودائع صفرية لخدمة

الاقتصاد التركي دون عائد يحسن من الأزمة الاقتصادية لبلادهم. وامتد الشعور بفقدان الثقة للمساعي الأممية وأدوارها في حل الصراع، واتهمت العديد من الأطراف الليبية المبعوثين بالانحياز، مما كان له أثر كبير في تعطيل مسارات عملهم.

4- ترسيخ المحاصصة: قادت تكتيكات المشروعات الإقليمية التوسعية، لا سيما العثماني، بالإضافة لطبيعة المجتمع المتصارعة مكوناته، إلى بروز مطالبات جهوية، وصياغة تفاهمات بمسار الحوار السياسي تعتمد مبدأ المحاصصة والتمثيل المناطقي، ورغم أنها منهجية متبعة لإدارة هكذا مجتمعات بمراحل ما بعد الصراع، إلا أنه بالحالة الليبية يُنذر بخطورة بتبلور إشكاليات أكثر حدةً على صعيد التوزيع والتقسيم، وقد تقود إذا سقطت أي من تلك التفاهمات القائمة -أو تم إسقاطها- إلى ترسيخ حالة الانقسام والانفصال. وقد برز ذلك عند تشكيل حكومة الوحدة برئاسة "عبدالحميد الدبيبة"، إذ لم يختر رئيس الحكومة سوى وزير واحد، فيما فُرض عليه أكثر من 35 آخرين بفعل المحاصصة التي تمسك بها الفواعل الليبيون.

مسارات مُحتملة

حصدت حكومة الوحدة الوطنية ثقة البرلمان الليبي (10 مارس 2021) لتصبح السلطة في ليبيا قابلةً للتوحيد، وهو ما يمثل انفراجة هامة طالما تطلع إليها الليبيون، وتدرك السلطة الجديدة أن نجاحهم في أداء مهمتهم لا يزال مرهونًا بعدد من المحددات، وفي مقدمتها التعاطي المتزن مع حالة التنافس الإقليمي القائمة، والوصول للمصلحة الوطنية في خضم هذا السيل من التفاعلات المؤثرة بالمشهد. وبقدر ما يرتبط مستقبل الأوضاع في ليبيا باتجاهات عمل السلطة المنتخبة، ستظل مسارات وتطورات التنافسية الإقليمية عاملًا مؤثرًا لا يمكن استبعاده.

ومن غير المُرجح أن تنتهي حالة التنافس الإقليمي حول ليبيا، لا سيما بين المشروع العربي ونظيره التركي، والأكثر قابليةً للحدوث هو إعادة تقييم الأوضاع في ليبيا وهياكل السلطة الجديدة، وتحديث خريطة الموقف الدولي منها، والنظر مجددًا في مدى ملاءمة التكتيكات المتبعة وفقًا لاستراتيجية كل مشروع للتعاطي معها. وهو الأمر الذي يقود إلى مسارين يتضمن كل منهما استمرار التنافسية: أولهما، مسار استمرار التنافسية التصادمية الصلبة. وثانيهما، مسار التحول للتنافسية المرنة. ويمكن بيانهما فيما يلي:

المسار الأول: التنافسية التصادمية: يرتبط هذا المسار بوصول مُراجعات أي من الأطراف الإقليمية إلى أن المنهجية المُثلى لتحقيق مشروعه تستلزم استكمال ذات البرامج والتكتيكات الراهنة، وهو ما سيقود لاستمرار الأطراف الأخرى بذات الاستراتيجية التصادمية، حيث استمرار عمليات نقل المرتزقة والعناصر الإرهابية عبر أنقرة، ودفعها للمجموعات المسلحة لاستفزاز الجيش الوطني وخرق الهدنة، أو تحفيز التيارات الموالية لها لتعطيل التفاهمات والمسار الانتقالي الحالي، بما يعقد المشهد ويقوض خارطة الطريق الأممية، وصولًا لعودة ليبيا إلى المربع الصراعي مرة أخرى.

وهذا المسار غير مُرجح؛ إذ تتعدد التحديات التي يُقابلها وفي مقدمتها المعطيات الليبية الجديدة واتساع نطاق التفاهم بين الفواعل الداخليين، والموقف الدولي الذي سيصطدم بمحاولة إعادة ليبيا للحالة الصراعية مجددًا. بالإضافة للأزمات الداخلية التي تمر بها أنقرة سياسيًا واقتصاديًا ودبلوماسيًا، وبوادر انفراج المقاطعة العربية بعد جولة "العُلا" وانخفاض فُرصة توظيف تركيا الانقسام العربي لصالحها. أضف لذلك كون خطوط التماس الحالية للمشروعين العربي

والتركي في ليبيا "خط أحمر" يُنذر تجاوزه بنشوب مواجهات مباشرة، يرغب الجميع بألا يكون صاحب الإطلاق الناري الأول فيه.

المسار الثاني: التحول للتنافسية المرنة: يفترض هذا المسار اتجاه الأطراف الإقليمية جميعًا لتخفيض المواجهة بالساحة الليبية، وفقًا لتطورات المشهد الليبي والمواقف الدولية المرتبطة به، وبذلك ستعمل على التفاعل بدرجة أكبر من المرونة، رغم عدم التخلي عن الاستراتيجية التنافسية لمشروعها، حيث تفعيل الاتصالات الدبلوماسية والاقتصادية مع الأطراف الليبية، وتلافي التصادم مع الأطراف الإقليمية الأخرى، وربما البحث في أن تكون الأزمة الليبية مدخلًا للتقارب أو كسر حلقة المواجهة الدائرة منذ أعوام.

وهذا السيناريو مُرجح وبقوة؛ حيث رغبة السلطة الليبية الجديدة في تلافي أخطاء سابقاتها، وعدم اليقين الذي يسود الدوائر التركية من تداعيات تجاوز خط مصر الأحمر في ليبيا، ورغبة النظام التركي باستعادة اتصالاته الإقليمية بعد أن دخل بعُزلة مؤثرة على مصالحه ودوره بالمنطقة. إلى جانب الاصطفاف الدولي خلف المنهجية التسوية السياسية ووقف الدور الخارجي المقوض لوحدة واستقرار ليبيا، وهو مضمون الرؤية التي اعتمدها المشروع العربي لحل الأزمة الليبية.

وختامًا، يمكن القول إن تنافسية المشروعات الإقليمية -كانت ولا تزال- أبرز محددات تطور وتحول الأزمة الليبية منذ 2011، ويُرجح استمرار انعكاساتها على المشهد الليبي مستقبلًا، إلا أن تغير نمط ودرجة التنافس يعزز فرص السلطة المنتخبة بتجاوز الإشكاليات التي عصفت بسابقاتها، لا سيما بتصاعد مؤشرات التحول لنمط التنافسية الإقليمية المرنة، وصمود اتفاق وقف إطلاق النار حتى الآن، واتساع نطاق التوافق الليبي الداعم لإنجاح المسار السياسي للتسوية بعد عقد من المواجهات.

مسارات الأزمة اليمنية..
بين التصعيد ومحاولة الاحتواء الدولية

محمود قاسم
باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد الساحة اليمنية عددًا من التفاعلات بين تصعيد غير مسبوق ومحاولات لتغيير موازين القوى العسكرية والميدانية وجهود دولية مكثفة تتجه نحو تسوية الأزمة سياسيًا والعمل على احتواء الصراع. وتتزامن تلك التفاعلات مع تغيير الإدارة الأمريكية، وما قد يتبعه من عدد من التحولات، وفي مقدمتها شكل العلاقة المستقبلية بين واشنطن وطهران، وواشنطن والرياض من ناحية أخرى، الأمر الذي قد ينعكس بشكل مباشر على الأزمة اليمنية باعتبار أن هذه الأطراف جزء أصيل في أية تغيرات قد تطرأ على مسار الأزمة.

فمنذ 6 سنوات وفي أعقاب سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء، لا يزال السلام في اليمن بعيد المنال، في ظل تعقيد المشهد وتأزم الأوضاع بسبب تعدد مستويات الصراع التي تدور وفقًا لعدد من المحاور الرئيسية، أولها: الصراع بين الشرعية ومليشيا الحوثي. ثانيها: الصراع الداخلي الذي يظهر من فترة لأخرى بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي. ويزيد من تعقيد المشهد تداخل الأهداف الإقليمية ومستوى انخراط عدد من القوى وأصحاب المصالح.

تفاعلات إقليمية مؤثرة

تأثرت الساحة اليمنية بحدود الانخراط والتنافس الإقليمي بين عددٍ من المشاريع والأجندات التي تتباين في أهدافها وأدواتها واستراتيجيتها، حيث برز المشروع الإيراني عبر دعم ورعاية الحوثيين، مقابل موقف دول التحالف العربي الداعم للشرعية اليمنية. من ناحية أخرى، كان الحضور التركي في المشهد هامشيًا ومحدودًا على خلاف نفوذ أنقرة وتدخلها العسكري في ساحات عربية أخرى كما هو الحال في سوريا، والعراق وليبيا. كما يأتي دور عمان الملحوظ خلال الأزمة اليمنية في سياق يرمي إلى التوسط بين مختلف الأطراف، والعمل على تهدئة الأوضاع بعيدًا عن التصعيد العسكري. وعليه يمكننا تحديد أبرز ملامح الانخراط للفواعل الإقليمية كأحد المحددات التي يمكن أن تشكل مستقبل الصراع في ظل الترتيبات الجارية وذلك فيما يلي:

أولًا- طهران وتوظيف الوكلاء: كثفت إيران من استراتيجية الحضور في المنطقة عبر الأذرع والوكلاء، إذ استثمرت أحداث 2011 وما نجم عنها في بسط نفوذها في عدد من العواصم العربية (صنعاء، دمشق، بغداد، بيروت) وذلك من خلال دعم ورعاية عدد من الأذرع والوكلاء الموالين لها. وعليه، أصبحت الساحة اليمنية مجالًا حيويًا للانتشار والنفوذ الإيراني عبر مليشيا الحوثي، فعلى الرغم من وجود أدلة تشير لدور إيران في دعم الجماعة منذ نشأتها وخلال حروب الأعوام الست في الفترة من 2004 حتى 2010، إلا أن الدعم المطلق والانخراط الحاد بدأت تظهر ملامحه في أعقاب 2011، بعدما نجح الحوثيون في السيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء (سبتمبر 2014).

وقد سعت طهران عبر دعمها للحوثيين لتحقيق جملة من الأهداف ترتبط بتوسيع نفوذها الإقليمي، وتوظيف الموقع الاستراتيجي لليمن في الوصول لباب المندب وخليج عدن والبحر الأحمر، ومن ثم التحكم في حركة الملاحة، علاوة على كون اليمن بوابة رئيسية قد تساهم في تعزيز الانتشار الإيراني في إفريقيا، كما يدخل الحضور الإيراني ضمن استراتيجيتها لمناكفة السعودية كجزء من التنافس الإقليمي بين الطرفين، بالإضافة لرغبة طهران في امتلاك أدوات تأثير وأوراق يمكن أن تلجأ إليها للمساومة في عدد من الملفات. ولتحقيق هذه الأهداف تبنت إيران نمطين من التعاطي مع الحوثيين:

1- تعزيز القدرات العسكرية: وذلك من خلال نقل الأسلحة والتقنيات العسكرية الإيرانية للحوثيين، وهو ما تسبب في طفرة واضحة في الأداة العسكرية والتسليحية للجماعة التي باتت تمتلك عددًا من الأسلحة المتطورة والمتنوعة كالمسيرات والصواريخ الباليستية والزوارق المفخخة، كما مثل استهداف مطار «أبها» (يونيو 2019) باستخدام صواريخ كروز تطورًا لافتًا في حجم التحديث الذي طرأ على الحوثيين، وقد ظهرت ملامح الدعم الإيراني من خلال تطابق أسلحة الحوثيين مع باقي وكلاء إيران في المنطقة.

2- **الاعتراف السياسي والدبلوماسي:** وقد تجلى ذلك بوضح من خلال إعلان الحوثيين (أغسطس 2019) تعيين سفير لدى طهران، ما يكشف حجم الترابط والدعم بين الطرفين، وقد انتقل الدعم الدبلوماسي لمستوى أكثر علانية بوصول «حسن إيرلو» للعاصمة اليمنية صنعاء (أكتوبر 2020) كسفير لإيران لدى مليشيا الحوثي، وقد أظهرت خلفية «إيرلو» وعلاقته بالحرس الثوري الإيراني مساعي طهران لحيازة القرار في اليمن، وتغليب النهج العسكري على حساب التسوية السياسية.

ثانيًا- التحالف العربي ومحاولة استعادة الدولة: تم تدشين التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ومشاركة عدد من الدول في مارس 2015، وذلك بهدف تخليص اليمن من قبضة الحوثيين، بعدما نجحت الجماعة في الانقلاب على السلطة وتسخير قدراتها العسكرية والدعم الخارجي في محاولات التمدد والانتشار والسيطرة على المؤسسات والمناطق الحيوية في اليمن. ورغم سيطرة الحوثيين على أغلب محافظات الشمال؛ إلا أن الشرعية لا تزال تحتفظ بالمحافظات الحيوية. ومع ذلك يوجد عدد من التحديات التي تواجه التحالف العربي في الوقت الراهن من بينها: الطبيعة القبلية لليمن والتحالفات البينية التي تعقدها بعض المناطق مع الحوثيين، علاوة على صعوبة الحسم العسكري الكامل في ظل الطبيعة الجغرافية والجبلية لبعض المحافظات، فضلًا عن تقليص عدد من الدول لمشاركتها في التحالف وذلك على غرار إعلان الإمارات انسحابها من اليمن عام 2019. من ناحية أخرى، يمثل تصدع الجبهة المناهضة للحوثيين والتي ظهرت مؤشراتها عبر الخلافات المتكررة بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، تحديًا كبيرًا على الرغم من تسكين الصراع من خلال اتفاق الرياض (نوفمبر 2019) والذي انتهى إلى تشكيل حكومة بالمناصفة بين الجنوب والشمال.

ثالثًا- أنقرة حضور هامشي: على خلاف انخراط أنقرة العسكري في ليبيا وسوريا والعراق، لم تشهد الساحة اليمنية حضورًا مباشرًا لتركيا، ومع ذلك يمكن تحديد الموقف التركي من خلال عدد من الملامح، حيث أعلنت تركيا في بداية تشكيل التحالف العربي عن استعدادها لتقديم دعم سياسي لوجستي للتحالف، فضلًا عن انتقاد الدعم الإيراني للحوثيين؛ إلا أن هذا الموقف تغير بشكل جذري في أعقاب توتر العلاقات مع السعودية، وبدأت تركيا تتبنى العداء الصريح والمطلق للتحالف وعناصره. كما ارتكز حضورها على دعم إخوان اليمن، واستضافت وآوت عددًا من العناصر المنتمية لحزب الإصلاح، علاوة على محاولات البحث عن موطئ قدم عبر تقديم المساعدات الإنسانية وأعمال الإغاثة، إذ تمكنت من خلال

وكالة تيكا من تقديم نحو 93 مشروعًا خدميًا في الفترة من 2012 حتى 2018.

ومع ذلك فقد سعت تركيا لتطوير حضورها، ما يمكن الوقوف عليه من خلال زيارة «إسماعيل تشاتاكلي» –أول زيارة رسمية رفيعة المستوى- نائب وزير الداخلية التركي (يناير 2019) للعاصمة المؤقتة عدن، خاصة في ظل مخرجات اللقاء والاتفاق حول قيام تركيا بتدريب وتأهيل قوات الأمن التابعة للحكومة، الأمر الذي أعقبه قيام «صالح الجبواني» -وزير النقل «آنذاك»- بزيارة إلى تركيا (ديسمبر 2019)، والاتفاق على عدد من الترتيبات الرامية لتعزيز التعاون مع تركيا في تطوير الموانئ والمطارات اليمنية.

وعليه، يمكن ملاحظة محدودية الدور والتأثير التركي في الأزمة اليمنية، كما أن أية محاولات لانخراط خشن قد تكون مستبعدة في ظل تغير لهجة تركيا مؤخرًا، ومحاولة تقليل حدة التوتر مع عدد من الدول الإقليمية، كما أن موقف الإدارة الامريكية الجديدة ورغبتها في احتواء وتسكين الصراع في اليمن قد يحول دون أية تدخلات حادة لتركيا، علاوة على التكلفة الباهظة التي يمكن أن تنجم عن هذا التدخل والتي لا يتحملها الاقتصاد التركي في الوضع الراهن.

رابعًا- مسقط وجهود التسوية: ارتكزت السياسة الخارجية لعمان على تبني الحياد وعدم الانحياز الصريح لأي طرف من أطراف الأزمة اليمنية. وقد جاءت مجمل تحركاتها في إطار مساعيها الدبلوماسية لتسوية الأزمة من خلال الوساطة بين أطرافها، ومن هنا تنامى الدور العماني في الأزمة، وأصبح دورًا أساسيًا في مجمل التفاعلات، كما يمكن التعويل عليه مستقبلًا في أي مسار للتسوية، وقد نجحت جهود الوساطة العمانية على سبيل المثال في إطلاق سراح مواطنين أمريكيين (أكتوبر 2020) كانوا محتجزين لدى الحوثيين، كما استقبلت مسقط في عدد من المرات أطراف الصراع والقوى الإقليمية المنخرطة في الصراع، مما يؤهلها للعب دور يمكن أن يؤدي إلى تقريب وجهات النظر وبناء الثقة بين هذه الأطراف في المراحل القادمة.

مسارات الأزمة

تُشير التطورات الراهنة إلى أن الأزمة اليمنية تشهد حراكًا مزدوجًا، حيث يدور الأول حول التصعيد غير المسبوق على عدد من الجبهات، بينما يتشكل الثاني في سياق عدد من الجهود الرامية لاحتواء الأزمة، والبحث عن مساحات للتفاهم ومحاولة بناء الثقة بين الأطراف المنخرطة في النزاع، الأمر الذي يمكن أن يقودنا في نهاية المطاف لعدة مسارات للمشهد القائم، وهو ما يمكن تحديده فيما يلي:

المسار الأول: محاولات الحسم الميداني، ينطلق هذا المسار من فرضية وجود قناعة لدى أطراف الصراع بأنهم على اعتاب مرحلة جديدة من التفاوض، ومن ثم يسعى كل طرف لتعزيز حظوظه في تلك المفاوضات، إذ إن مزيدًا من التمدد والسيطرة الميدانية يمكن أن يعزز المكاسب المستقبلية، ويزيد من قدرة الطرف المنتصر على فرض شروطه. وعليه، يعمل كل طرف على تفعيل الأداة العسكرية بهدف الحسم الميداني، أو على أقل تقدير التمدد في مساحات إضافية تضمن له هذا النفوذ. ومن هنا يمكن ملاحظة استراتيجية الحوثيين الرامية إلى التصعيد عبر عدد من الجبهات، سواء داخليًا أو خارجيًا كالتالي:

1- على الصعيد الداخلي: شهدت محافظة مأرب مطلع شهر فبراير ضغطًا غير مسبوق، ومحاولة من قبل الحوثيين لفرض هيمنة ميدانية، ومحاولة الاستيلاء على مأرب، ويمكن أن يحقق هذا الأمر عدة مكاسب بالنسبة للحوثيين: أولها- على المستوى الرمزي باعتبار أن مأرب تعتبر آخر معاقل الحكومة الشرعية، ومقر وزارة الدفاع وقيادة الجيش اليمني، فضلًا عن أن السيطرة عليها يُؤمن نفوذ الحوثي في الشمال، ويعزز من فرص تحولها تجاه محافظة شبوة وعدد من محافظات الجنوب. ثانيًا- يمكن أن يساهم حسم مأرب لصالح الحوثيين في الاستفادة من مواردها الاقتصادية، كونها تتمتع بثروات هائلة من النفط والغاز، ما يضمن استمرار التمويل الحربي. ثالثًا- يمكن أن تُوظف السيطرة الميدانية –حال حدوثها- في تعزيز النفوذ السياسي للحوثيين في أية تسويات أو ترتيبات مستقبلية.

2- على الصعيد الخارجي: تبنى الحوثي تصعيدًا مماثلًا تجاه السعودية في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت المنشآت الحيوية والبنية التحتية السعودية ضمن بنك أهداف الحوثيين، إذ تم توجيه الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية تجاه المملكة لدرجة إعلان التحالف إسقاط نحو 12 مسيرة خلال يوم واحد، ويتماشى هذا النهج مع هجمات الحوثيين العابرة للحدود والنهج القائم على توسيع نطاق وجغرافيا الهجمات، فطيلة سنوات الصراع تم استهداف السعودية بما يقرب من 900 طائرة مسيرة وصاروخ باليستي. ويبدو أن التصعيد الراهن يستهدف إرباك التحالف العربي في محاولة لإجباره على التراجع وإيقاف الهجمات الجوية تجاه تمركزات الحوثي في عدد من المحافظات، إذ يعمل التحالف –مؤخرًا- على توجيه ضرباته تجاه مخازن السلاح والمعدات العسكرية للحوثيين في صنعاء ومأرب وغيرها من المحافظات، بهدف إنهاك وشل القدرات العسكرية للحوثيين.

وفقًا لهذا المشهد، يظل احتمال استمرار التصعيد ومساعي الحسم الميداني قائمة، في ظل رغبة الطرفين في تحقيق أكبر قدر من المكاسب.

المسار الثاني: الاحتواء المؤقت، يفترض هذا المسار أن التصعيد الراهن يمكن أن يتم احتواؤه، وذلك من خلال حث أطراف الصراع على وقف إطلاق النار، والبدء في معالجة بعض القضايا الجزئية على أمل تعزيز الثقة بين الطرفين، وقد تكون البداية من خلال محاولة إحياء وتفعيل ملف تبادل الأسرى، كما قد تكون الدوافع الإنسانية ومنع تفاقم الأوضاع في مأرب سببًا كافيًا لممارسة المجتمع الدولي مزيدًا من الضغط لوقف القتال، إذ يمكن لاستمرار الصراع أن يعرض حياة نحو مليوني شخص للخطر، وذلك بعدما تسبب الصراع في نزوح ما يقرب من 14 ألف شخص خلال شهر من بداية التصعيد. إلا أن الدفع في هذا الاتجاه لا يمكن التعويل عليه بشكل كبير، في ظل الرغبة المتبادلة في الحسم العسكري، علاوة على أن المحاولات السابقة لوقف إطلاق النار –في ظل انتشار جائحة كورونا- والتي دعت إليها الأمم المتحدة (أبريل 2020) لم تصمد طويلًا وسرعان ما عاد التصعيد مرة أخرى.

المسار الثالث: التسوية الشاملة، يفترض هذا المسار إمكانية إحداث اختراق كبير يُفضي إلى تسوية الصراع، والبدء في مرحلة انتقالية وفق ترتيبات ترعاها القوى الكبرى والأمم المتحدة، ويعول هذا المسار على رغبة الإدارة الأمريكية الجديدة في إنهاء الصراع اليمني، وهو ما برز في عدة مؤشرات من بينها تعيين مبعوث أمريكي لليمن، فضلًا عن إيقاف الدعم الأمريكي لعمليات التحالف، وتجميد مبيعات السلاح، بالإضافة إلى رفع اسم الحوثيين من قوائم الإرهاب، وقد اعتبر البعض أن تلك الإجراءات تأتي في سياق الرغبة الأمريكية في إغراء الحوثيين للقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات، مع الالتزام بضمان أمن دول التحالف بعيدًا عن أية تهديدات محتملة.

وفي سياق محاولات حلحلة الأزمة فقد قام المبعوث الأممي «مارتن غريفث» بعدد من التحركات الرامية لبحث سبل التسوية السياسية، إلا أن المؤشرات الأولية قد لا تكون على قدر المأمول، خاصة وأن التصعيد الحوثي داخليًا وخارجيًا جاء بعد أيام قليلة من هذه التحركات، كما أنه تزامن مع الزيارة التي قام بها المبعوث الأممي إلى طهران (7 فبراير).

وما يمكن الانتهاء إليه أن تسوية الأزمة اليمنية سوف يرتبط بشكل كبير بملامح الصفقة الكبرى التي يتم الإعداد لها بين واشنطن وطهران، خاصة في ظل العودة المحتملة للاتفاق النووي؛ إذ إن حيازة طهران للقرار وقدراتها على إقناع الحوثيين بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات جادة يرتبط بحجم الإنجاز والتوافق الذي يمكن أن تشهده المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني، كما تعتمد التسوية النهائية على الضمانات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية ودول التحالف في ظل تلك الترتيبات، وهو ما يؤكد على أن الأزمة اليمنية كغيرها من أزمات الإقليم تخضع للصراع بين مكونات المحاور والمشروعات الإقليمية وكذلك إرادة وفاعلية القوى الكبرى التي لها مصالح مباشرة في المنطقة.

الحياد الصعب:
أوراق الإقليم المبعثرة في لبنان

محمد عبدالرازق

باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فرضت طبيعة تشكل الدولة اللبنانية عام 1920، واستقلالها عام 1943، أن يكون لبنان مسرحًا لتحركات القوى الإقليمية والدولية، وساحة لتصفية الحسابات فيما بينها. وارتهن القرار السياسي اللبناني لهذه التدخلات الخارجية؛ إذ تفاعلت وتناغمت أهداف تسعى قوى إقليمية ودولية إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها لبنان تتوافق حينًا وتتعارض آخر مع الطائفية السياسية التي تتسم بها الحالة اللبنانية شديدة التعقيد والتناقض والتشرذم. فأضحى هذا التناغم ضابطًا للاستقرار والفوضى داخل لبنان في آن واحد، ومحددًا فاصلًا لمسارات الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ويواجه لبنان حاليًا لحظة فارقة قد تكون الأدق في تاريخه منذ الحرب الأهلية 1975 على وقع الانهيار الاقتصادي والانقسام والجمود السياسي، وهي لحظة ضاعفها انفجار مرفأ بيروت (4 أغسطس 2020)، فضلًا عن تداعي القوى الإقليمية والدولية على لبنان ضمن استراتيجياتها الجديدة للتعاطي مع المنطقة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية؛ إذ يقف لبنان في بؤرة هذا الصراع الإقليمي والدولي بوصفه رقمًا مهمًا في معادلة المشرق العربي، ويملك بيئة مثلى لهذا الصراع متعدد الأطراف والمحاور والأشكال.

بيئة جيوسياسية مُثلى

يقف لبنان الآن عند حدود مشهد سياسي معقد يُعد امتدادًا لتعقيدات مشابهة عاصرتها السياسة اللبنانية؛ فمشهد الفراغ السياسي بات مألوفًا في الحالة اللبنانية، في ظل نظام اعتمد المحاصصة الطائفية منهاجًا منذ الاستقلال، وفقًا لأعراف أخذت طابع الدستورية استقرت منذ القدم رغم محاولات إلغائها وفق ما نص عليه اتفاق الطائف 1989.

وفي خضم هذه الحالة لا يتوانى البطريرك الماروني بشارة الراعي عن تكرار دعوته إلى «حياد لبنان»، وضرورة عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لضمان هذا الحياد، وهو أمر يبدو صعبًا؛ إذ يمثل التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية أحد المحركات الأساسية تاريخيًا للمشهد اللبناني المعقد. وبينما كان يُعوّل على قوى عربية في وقت من الأوقات أن تلعب دورًا في فك طلاسم هذا التعقيد السياسي الذي كان جزءًا من تنافسها فيما بينها في ضوء التنافس الدولي، يُعوّل الآن على قوى إقليمية أخرى أن تُحدث اختراقًا في السياسة اللبنانية بناء على تفاهمات أو اتفاقات مع قوى دولية.

وبين اقتتال سياسي طائفي لم يُعزْ اهتمامًا لمطالب الحراك الشعبي (أكتوبر 2019)، ووضع أمني فوضوي مفتوح على كل الاحتمالات إثر استنزاف القوى الأمنية والغضب الشعبي والاحتجاجات المتواصلة التي بدأت تأخذ طابعًا عنيفًا انعكاسًا للأوضاع السياسية والكبوة الاقتصادية التي زادت حدتها جرّاء انفجار مرفأ بيروت، مع انكماش الاقتصاد بنحو 20% العام الماضي، وفقدان الليرة اللبنانية نحو 80% من قيمتها، وتضاؤل الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى مستوى يصعُب معه استيراد وقود الكهرباء بنهاية مارس، وبلوغ التضخم مستوى قياسي بأكثر من 400%، مما جعل 50% من اللبنانيين تحت خط الفقر، ونحو 25% يعيشون في فقر مدقع، وأزمة صحية جراء تفشٍ يعد ضمن الأشرس في المنطقة لفيروس كورونا المستجد؛ ما زالت السياسة اللبنانية تراوح مكانها، ويعيش لبنان فراغًا سياسيًا مستمرًا منذ استقالة حكومة حسّان دياب (10 أغسطس 2020) واعتذار سفير بيروت لدى برلين السابق مصطفى أديب عن تشكيل الحكومة (26 سبتمبر 2020)، ومرور نحو خمسة أشهر على تكليف رئيس الوزراء السابق سعد الحريري بتشكيل الحكومة (22 أكتوبر 2020).

وقد كان انفجار المرفأ مدخلًا لمرحلة جديدة من الانخراط الدولي في لبنان، عبر طرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مبادرة لإصلاح سياسي يستتبعه إصلاح اقتصادي ومالي للبلد المنهار لإقالته من عثرته. بيد أن المبادرة الفرنسية ظلت رهنًا لمحددات صراع المحاور الدائر في لبنان والذي توجد عدة عوامل أدت إلى أن يكون لبنان بيئة مثلى له.

الطائفية السياسية والجوار الاستراتيجي

لا ينفصل الجمود السياسي والصراع الإقليمي والدولي في لبنان عن كونه انعكاسًا لبنية النظام السياسي اللبناني الذي بُني على أساس طائفي محض راعى ما أسماه اتفاق الطائف بـ«التمثيل الطائفي» لكل مكونات المجتمع اللبناني. وهو النظام الذي استطاع أن يوقف الحرب الأهلية وأبقى لبنان قائمًا حتى الآن، ولكنه كان العقبة الأكبر أمام استقراره.

أدى هذا التشرذم إلى أن كل طرف في لبنان عوّل

على قوة خارجية لتعزيز موقعه في السياسة اللبنانية، فنجد حزب الله بوصفه ممثلًا للشيعة لم يُخفِ منذ تأسيسه علاقته بإيران؛ بجانب الارتباط التاريخي للمسيحيين الموارنة بالقوى الغربية وفي مقدمتها فرنسا، وبحث السنية السياسية في لبنان عن ملاذ لها في السعودية. الأمر الذي فاقم الشقاق وارتهان الوضع اللبناني بمواقف وتفاهمات قوى خارجية.

وقد جاء انخراط عدد من القوى الإقليمية والدولية في لبنان محكومًا باعتبارات الجغرافيا؛ نظرًا لأن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يمتاز به لبنان وضعه على خطوط تماس مع مناطق تمثل إحدى أهم دوائر المجال الحيوي لهذه القوى، ومن ثم جاء اهتمامها بتشكيل المشهد اللبناني بما يحقق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية. فنجد أن الهدف الأساسي للاهتمام الأمريكي تاريخيًا بلبنان هو ضمان أمن إسرائيل.

فيما تمثل الأزمة السورية دافعًا آخر من دوافع الاهتمام والانخراط الدولي بلبنان؛ إذ إن الأزمة المستمرة منذ عشر سنوات تعد مسرحًا خصبًا للصراع السياسي والعسكري لعدد من القوى الإقليمية وفي مقدمتها تركيا وإيران وإسرائيل، والقوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا. وبالنظر إلى لبنان فنجد أنه كان منفذًا خلفيًا لسوريا بفعل الارتباطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية بين البلدين منذ عقود، فضلًا عن انخراط طرف لبناني فاعل هو حزب الله في الحرب السورية، ولذا حرصت القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الأزمة السورية على زيادة حضورها ونفوذها في لبنان لتأمين مصالحها على الساحة السورية.

ولا ينفصل الصراع على النفوذ في لبنان عن الصراع الإقليمي والدولي الدائر في شرق البحر المتوسط، وما يحمله من ثروات طبيعية كان للبنان نصيب منها عبر حدوده الشمالية. ولذا تنخرط قوى إقليمية مثل تركيا وإسرائيل، ودولية مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين في هذا الصراع.

أهداف متشابكة

لكل قوة إقليمية أهداف ومصالح استراتيجية ومشاريع تسعى إلى تحقيقها عبر انخراطها في لبنان ودعمها لأي من الفاعلين في المشهد

اللبناني، وبينما توجد بعض الأهداف داخل الجغرافيا اللبنانية فإن أغلبها يتعلق باستراتيجيات تشمل بقاعًا أخرى من المنطقة أو المنطقة كلها.

إيران: يقوم مشروع إيران في المنطقة على خلق دول تابعة لها على المستويات الأيديولوجية والسياسية والعسكرية، من خلال دعم الفواعل من غير الدول المتمثلة في الجماعات والحركات والمليشيات المسلحة لتصبح بقوة توازي قوة الدولة أو تتفوق عليها. وفي لبنان لم يُخفِ حزب الله ذلك؛ إذ عرّف نفسه في البيان التأسيسي (1985) بـ«إننا أبناء أمّة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزيّة في العالم، نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثّل بالولي الفقيه الجامع للشرائط».

وساهم دعم طهران للحزب سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا في هيمنته على المشهد اللبناني عبر السيطرة على تشكيل الحكومات، وضعف موقف الدولة اللبنانية في مواجهته وخاصة في الجانب العسكري، إذ بات القرار اللبناني مرهونًا بما يقرره حزب الله الذي بات وكيلًا إيرانيًا إقليميًا يمثل حلقة وصل لوجستية بين إيران ووكلائها الآخرين، ومن ثم سيبقى الاهتمام الإيراني بلبنان للحفاظ على خطوط الإمداد العسكرية عبر سوريا.

وبالإضافة إلى ذلك، يمثل لبنان حلقة بالغة الأهمية لإيران في معادلة الردع ضد إسرائيل ونشاط ما يُعرف بـ«محور المقاومة» الذي يمثل حزب الله ركنًا رئيسيًا فيه. ومن ثم يمثل لبنان بالنسبة لإيران جزءًا من المعارك الدائرة في كل من اليمن وسوريا والعراق والتي تبلور في مجملها المشروع الإيراني في المنطقة وتمثل أهم أوراق الضغط في المفاوضات مع الولايات المتحدة والقوى الغربية حول برنامجها النووي.

ويُعزى الجمود السياسي الراهن في أحد أسبابه إلى انتظار تفاهم إيراني أمريكي، ورغبة حزب الله ومن ورائه إيران في القفز على محددات المبادرة الفرنسية المتمثلة في تشكيل حكومة كفاءات مهمتها الأساسية التفاوض مع صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاح اقتصادي؛ إذ يسعى حزب الله إلى الاتجاه شرقًا صوب إيران والصين في تقديم الدعم للبنان بدلًا من صندوق النقد الدولي والدول العربية والغربية، وهو طرح إيراني قديم تردد صداه عدة مرات منذ مطلع الألفية.

إسرائيل: يمثل لبنان عمقًا استراتيجيًا لإسرائيل ودائرة مباشرة من دوائر أمنها. وقد زاد وجود حزب الله ومعادلة الردع والرد بالمثل التي فُرضت في المعركة الدائرة بينهما من الأهمية الاستراتيجية للانخراط الإسرائيلي في لبنان، خاصة مع توسع دائرة عمليات حزب الله مما فاقم التوترات وخطوط المواجهة بينه وبين إسرائيل، بشكل باتت معه معركة إسرائيل–حزب الله جزءًا من الصراع الأكبر بين إسرائيل وإيران ووكلائها الذي يشكل بدوره أحد محاور المشروع الإسرائيلي لإعادة تشكيل المنطقة.

محور آخر من محاور المشروع الإسرائيلي هو تحقيق شراكات اقتصادية مع الدول العربية تفضي في النهاية إلى تعاطٍ طبيعي من هذه الدول تجاه إسرائيل؛ وذلك وفق نظرية مفادها أنه «بقدر ما تتكثف علاقات التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية بقدر ما يتوطد السلام وتصبح الحرب حالة غير قابلة للتصور». ومن هنا كان السعي الإسرائيلي إلى بدء مباحثات ترسيم الحدود البحرية مع لبنان رغم العلم المسبق بالتعقيدات التي ستكتنف هذه المباحثات، وذلك لتحقيق هدفين؛ الأول استغلال حالة الضعف التي اعترت حزب الله داخل لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت، إثر الغضب الشعبي تجاهه، وهو ما يؤدي إلى عدم اعتراضه بشكل فج على الانخراط اللبناني في هذه المباحثات بناء على استغلال الحالة الاقتصادية الصعبة للبنانيين، وتوقهم إلى أي أمل في تحقيق نمو اقتصادي، وهو هنا المتمثل في الثروات التي يملكها لبنان عند سواحله شرق المتوسط، وهو ما يحقق الهدف الإسرائيلي الثاني وهو توليد مصلحة لدى المواطنين من تطبيع العلاقات مع إسرائيل من خلال العوائد الاقتصادية.

تركيا: يُعدّ لبنان هدفًا قديمًا من أهداف المشروع التركي في المنطقة، وقد زاد النفوذ التركي في لبنان وتحديدًا في الشمال منذ وصول حزب العدالة

والتنمية التركي للحكم. وتنطلق التحركات التركية من عدة أهداف واعتبارات، أولها ثروات شرق المتوسط والسعي إلى تعزيز العمق الاستراتيجي هناك في مواجهة بقية الأطراف الإقليمية والدولية المنضوية تحت منتدى غاز شرق المتوسط، وثانيها الرغبة في أن يكون لبنان شريكًا لتركيا في استخراج وتصدير النفط والغاز وامتلاك تأثير مضاد للنفوذ الاقتصادي والعسكري لروسيا في سوريا يمكنها من لعب دور أبرز في الساحة السورية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تقوم تركيا بإثارة الاحتجاجات والصراعات الطائفية لتأجيج الصراع الداخلي. وتسعى إلى تقديم نفسها كداعم للطائفة السنية سياسيًا في وقت يبحث فيه رئيس الوزراء المكلّف سعد الحريري عن دعم عربي لحكومته، وهو ما كشفته زياراته الأخيرة لمصر والإمارات في ظل مؤشرات على تحفظ خليجي على تقديم الدعم لأي حكومة لبنانية يكون حزب الله ممثلًا فيها. وفي حين لا تزال عملية تشكيل الحكومة برئاسة الحريري تراوح مكانها بفعل عدة عوائق من أهمها تمثيل حزب الله داخل الحكومة، تؤكد تركيا إصرارها على دعم لبنان في كافة المجالات، وفق ما عبّر عنه الرئيس التركي أثناء زيارة الحريري إلى تركيا (8 يناير). وبقدر أهمية النفوذ التركي في لبنان فإن هذا النفوذ ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما ورقة مهمة في تحقيق أهداف إقليمية أخرى، سواء في سوريا أو العراق أو شرق المتوسط.

خطوط الصدع

تتقاطع مشروعات القوى الثلاث أو تتوافق مع تحركات ومصالح القوى الدولية وفي مقدمتها واشنطن وموسكو وباريس وبكين، وتلقي هذه التقاطعات أو التوافقات بظلالها على المشهد اللبناني فتنتج ما يمكن تسميته صراعًا أو تنافسًا بالوكالة في ضوء التحالفات الاستراتيجية أو الاتفاقات المرحلية التي تتم بين هذه القوى.

فبينما تصطف الولايات المتحدة وإسرائيل في تحالف استراتيجي تقليدي تحكمه حسابات حركة واحدة تقريبًا، تصطف كل من إيران

والصين في محور مناهض تحكمه تفاهمات أيديولوجية واقتصادية. وبينما تعمل روسيا على تثبيت نفوذ لها في المنطقة استثمارًا لتحركها في الملف السوري، تبحث فرنسا عن مساحة تحرك في المشهد اللبناني بشكل خاص، انطلاقًا من نفوذها الاستعماري التقليدي، وبحثًا عن مصالح جيوسياسية واقتصادية في شرق المتوسط. وبين ذلك كله تناور تركيا بعدة أوراق تملكها في المنطقة وباتفاقات تكتيكية تعقدها مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق مشروعها. وقد انعكست كل هذه التشابكات على المشهد في لبنان رغبة من كل حلف في تشكيل المستقبل السياسي اللبناني بشكل يحقق مصالحه.

ويمكن القول إن إيران تمثل نقطة مشتركة في كثير من الرؤى الدولية للوضع في لبنان؛ إذ تنطلق الولايات المتحدة وإسرائيل من هدف أساسي هو الحد من أو على الأقل تحييد النفوذ الإيراني المتمثل في نفوذ حزب الله كطرف سياسي وعسكري مؤثر ليس في لبنان فقط وإنما في سوريا أيضًا، ومن ثم حرمان إيران من القدرة على استغلال لبنان لتحسين موقعها الاستراتيجي في المنطقة، بما يفضي إلى ضمان أمن إسرائيل.

أما الصين فتعتمد استراتيجيتها على خلق ارتكاز لمبادرتها «الحزام والطريق» في لبنان من خلال الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع إيران التي تتمتع بنفوذ قوي في لبنان؛ فضلًا عن استغلال هذا النفوذ في توجيه دفة التطلع اللبناني للدعم من صندوق النقد الدولي والدول الغربية والعربية إلى الصين، ولذلك تعمّد حزب الله عرقلة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن خطة الإنقاذ (يوليو 2020)، وعرضت بكين الإسهام في إنهاء أزمة الطاقة وإنشاء شبكة محطات طاقة ونفق يصل بين بيروت ووادي البقاع، وخط سكك حديدية على طول السواحل اللبنانية.

ولمّا كان لبنان تاريخيًا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بسوريا، فإن روسيا تسعى إلى التدخل في لبنان لتأثيرات ما سيجري في بيروت على ما سيحدث في دمشق، ذلك فضلًا عن مصالحها الاقتصادية في شرق المتوسط وخلق فرصة لشركاتها للتنقيب عن الغاز اللبناني. وفي سبيل ذلك فتحت موسكو خطوط اتصال مع مختلف الأطراف اللبنانية لدعم المبادرة الفرنسية عن طريق مبعوث الرئيس الروسي للشرق الأوسط ميخائيل بوجدانوف، بجانب لقاء وزير الخارجية سيرجي لافروف برئيس الوزراء المكلف سعد الحريري في أبوظبي (9 مارس)، فضلًا عن الزيارة التي سيجريها وفد من حزب الله لموسكو يتناول فيها مع المسئولين الروس تطورات الأوضاع في لبنان والمنطقة، والرغبة الروسية في تصفية مناخ العلاقات اللبنانية الخليجية.

ويبدو أن قوى دولية تتوافق إراداتها في الوقت الراهن على إفساح مجال أوسع لتطبيق مبادرة فرنسا التي تعد الدولة الأوروبية الأكثر اهتمامًا بما يجري في بيروت. بيد أن خلافات في الرؤية الغربية لحزب الله بين تصنيفه بشكل كامل كتنظيم إرهابي وتصنيف جناحه العسكري فقط دون جناحه السياسي قد تشكل حجر عثرة أمام هذا التوافق.

ختامًا، على الرغم من التغييرات السياسية الكبيرة التي ألمت بالمنطقة، إلا أن لبنان ما زال يلعب دوره التقليدي كساحة للتنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية. وإن كانت الأهداف المتشابكة والمتناقضة في بعض الأحيان لهذه القوى هي التي أدت إلى الجمود السياسي الذي يعيشه لبنان الآن، ومرور أكثر من سبعة أشهر دون تشكيل حكومة؛ فإن هذه القوى الإقليمية والدولية تتوافق على هدف واحد هو عدم انهيار لبنان؛ لما سيخلفه ذلك من تداعيات سياسية وأمنية خطيرة على المنطقة. ومن ثم تبقى الأزمة اللبنانية مفتوحة على كل الاحتمالات بفعل هذه الحالة من التنافس شديدة التعقيد، ومرتهنة بما ستنتهي إليه وصعبة الوصول إلى «الحياد».

إقليم مضطرب..
الانخراط الدولي شرق المتوسط

محمود قاسم
باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حظيت منطقة شرق المتوسط خلال العقد الأخير باهتمام إقليمي ودولي كبير، في ظل بروز عدد من التفاعلات والترتيبات التي تشكلت وفقًا لاتجاهات متضادة، اتخذ بعضها شكلًا تعاونيًا في حين جاءت بعض التحركات في صورة صراعية كادت أن تنتهي بدول المنطقة للاشتباك المسلح أو المواجهة المفتوحة. وقد أصبحت المنطقة محط أنظار عدد من الفواعل وأصحاب المصالح المختلفة في السنوات الماضية، بحيث باتت مجالًا لنفوذ عدد من القوى الإقليمية ذات البعد المتوسطي أو الفواعل من خارج منطقة المتوسط ممن يبحثون عن مزيد من النفوذ وتأمين مساحة للحضور في ظل الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة.

ترتيبًا على ما سبق، يمكننا الوقوف على شكل وطبيعة التفاعلات شرق المتوسط، والمحددات الأساسية لتلك التفاعلات، مرورًا بالمصالح المتشابكة بين عدد من الفواعل بهدف تشريح الموقف وتفكيكه، ومن ثم تحديد شكل التعاطي المستقبلي بين مختلف المكونات والأطراف المنخرطة في المنطقة.

سياقات مؤثرة

ساهمت الديناميات المتسارعة شرق المتوسط في إضفاء زخم كبير على المنطقة باعتبارها إقليمًا فرعيًا جديدًا يجمع كل أشكال وصور التفاعلات بين أطرافه، وعليه يمكننا الوقوف على مجموعة من السياقات المؤثرة والمُحددة لطبيعة وشكل التفاعلات في تلك المنطقة فيما يلي:

خصوصية الجغرافيا: لا ينفصل الاهتمام المتزايد للأطراف الإقليمية والدولية بمنطقة شرق المتوسط عن أهميتها الاستراتيجية والجيوسياسية. وتظل الأهمية التقليدية للمنطقة والنابعة من موقعها الجغرافي مُحركًا لكافة التفاعلات، حيث تحتوي المنطقة على نحو 47% من احتياطي النفط، وما يقرب من 41% من احتياطي الغاز العالمي، فضلًا عن أنها تربط القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا)، ما يجعلها ممرًا لنحو 30% من إجمالي التجارة البحرية في العالم، كما أنها تؤمن على 25% من تجارة البترول عبر البحر.

الوفرة الهيدروكربونية: ساهمت اكتشافات الغاز الطبيعي واحتياطات النفط في المنطقة في إثراء المنطقة، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم الاحتياطات من الغاز الطبيعي وصل إلى نحو 122 تريليون قدم مكعب خلال عام 2010، وقد ارتفعت تلك النسبة فيما بعد لتصل إلى 345 تريليون في الوقت الراهن والتي تُقدر بنحو 700 مليار دولار إلى 3 تريليونات، مما يعني أن المستقبل قد يشهد ارتفاعات مماثلة في حجم الاحتياطات والمخزون. ومنذ عام 2009 حتى الآن تم اكتشاف ما يقرب من 78 إلى 83 تريليون قدم مكعب، في دلالة على إمكانية زيادة حجم الاكتشافات في ظل قيام عددٍ من الدول بالتنقيب عن الغاز في مناطقها الاقتصادية الخالصة. يُضاف إلى ذلك احتواء المنطقة على 1.7 مليار برميل من احتياطي النفط.

تنامي التهديدات: جزء من الاهتمام الدولي والإقليمي بالمنطقة ناجم عن المساعي الرامية لمجابهة وتطويق التهديدات المتزايدة، سواء تلك المتعلقة بتجدد دورات الصراع المسلح سواء في سوريا أو ليبيا، وحالة السيولة والفراغ الأمني التي تسببت في انعدام الاستقرار شرق المتوسط، ناهيك عن الصراعات القديمة وفي مقدمتها الصراع العربي-الإسرائيلي، والصراع التركي اليوناني، علاوة على بروز الجماعات والتنظيمات الإرهابية. من ناحية أخرى، ساهمت التهديدات غير التقليدية، كالجريمة العابرة للحدود، وعمليات القرصنة، والهجرة غير الشرعية، واللجوء، في خلق بيئة أمنية هشة ومضطربة شرق المتوسط.

انخراط متزايد

أصبحت منطقة شرق المتوسط ساحة للانخراط الدولي والإقليمي المدفوع بعدد من المصالح، إذ عملت كل دولة على تعظيم مكاسبها وتأكيد حضورها في تلك المنطقة الحيوية عبر عدد من الأدوات المختلفة، سواء كانت دبلوماسية وسياسية، أو عسكرية، أو من خلال الشركات العاملة في مجال التنقيب. وعليه، يمكن تحديد الملامح العامة لهذا الحضور فيما يلي:

أولًا- مصر وامتلاك القدرات: أصبحت منطقة شرق المتوسط مجالًا حيويًا للأمن القومي المصري، ومن هنا عملت مصر على الحفاظ على مصالحها العليا في المنطقة والتي تتمثل بشكل أساسي في أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة، وقد ساهم في تحقيق هذا الهدف عدة عوامل، من بينها نجاح شركة «إيني» الإيطالية في عام 2015 في اكتشاف حقل ظهر كأكبر احتياطي للغاز الطبيعي شرق المتوسط (30 تريليون قدم مكعب)، علاوة

على توافر البنية التحتية المرتبطة بتسييل الغاز، إذ تتوافر لدى مصر محطتان للإسالة (إدكو ودمياط) بقدرة استيعابية تصل إلى 19 مليار متر مكعب سنويًا، وقد عملت مصر على تأمين مصالحها في المنطقة من خلال عدد من الأدوات، سواء تدعيم الشراكات مع دول المنطقة، أو من خلال تقنين الأوضاع عبر اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، أو من خلال الدخول في تكتلات جماعية، علاوة على تعزيز قدراتها البحرية والعسكرية بما يضمن امتلاك أدوات الردع.

ثانيًا- إسرائيل وتعاظم المكاسب: زاد اهتمام إسرائيل بشرق المتوسط بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وقد كان هذا الاهتمام مدفوعًا بعدد من العوامل، من بينها تنامي النفوذ الإيراني في الساحة السورية واللبنانية عبر وكلائها، ما يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن إسرائيل، علاوة على تراجع العلاقات مع تركيا، فضلًا عن اكتشافات الغاز في مناطقها الاقتصادية الخالصة، والتي شهدت طفرة غير مسبوقة في اعقاب اكتشاف حقل تمارا عام 2009، وقد ساهمت تلك الاكتشافات في حل أزمة الطاقة التي كانت تعاني منها إسرائيل، وذلك بعدما تحولت من دولة مستوردة للغاز الطبيعي إلى دولة مصدرة، وهو ما ساهم في تقليل اعتمادها على الغاز الخارجي (الروسي، والمصري) وسد احتياجاتها الداخلية. بجانب عدد من المكاسب السياسية التي ساهمت في إدماج إسرائيل في الإقليم، ما يعزز من شرعيتها ومقبوليتها بشكل أوسع، وذلك على غرار انضمامها لمنظمة شرق المتوسط، فضلًا عن تحالفها مع قبرص واليونان، بالإضافة لتوقيع عدد من الاتفاقيات والمشاريع مع دول المنطقة لتطوير ونقل الغاز.

ثالثًا- أنقرة والوطن الأزرق: تعمل تركيا شرق المتوسط على فرض الأمر الواقع من خلال أعمال التنقيب غير المشروعة في المياه القبرصية واليونانية، وذلك بهدف تحقيق جملة من الأهداف، يأتي في مقدمتها العمل على السيطرة على البحار المحيطة بها انطلاقًا من استراتيجية الوطن الأزرق، بالإضافة لرغبتها في سد احتياجاتها من الطاقة، خاصة وأنها تستورد نحو 90% من مصادر الطاقة من الخارج، فخلال الفترة من 2014 وحتى 2015 بلغت فاتورة استيراد الطاقة نحو 185 مليار دولار، ناهيك عن رغبتها في توظيف موقعها الجيوسياسي في التحول لمركز لنقل الطاقة إلى دول أوروبا، علاوة على محاولات تركيا لتجاوز حالة العزلة التي تعاني منها شرق المتوسط في ظل إقصائها من كافة الترتيبات والتحركات الجماعية في المنطقة. ولتحقيق هذه الأهداف، عملت تركيا على رفض كافة الترتيبات الأمنية والاتفاقيات البحرية الموقعة بين الدول، والعمل على استعراض قوتها العسكرية وعسكرة التفاعلات، فضلًا عن محاولة خلق واقع قانوني يتنافى مع مبادئ القانون الدولي للبحار وذلك من خلال توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق نوفمبر 2019 والتي تجاهلت حقوق جزيرة كريت اليونانية.

رابعًا- الولايات المتحدة واستعادة الحضور: ظلت منطقة شرق المتوسط ضمن الدوائر الاستراتيجية والمحورية لصانع القرار الأمريكي خاصة في فترة الحرب الباردة، إلا أن الاهتمام بتلك المنطقة قد شهد تراجعًا ملحوظًا، قبل أن تكثف الولايات المتحدة جهودها لاستعادة النفوذ في تلك المنطقة، وقد جاء ذلك مدفوعًا بعدد من الأهداف: يأتي في مقدمتها احتواء وتحجيم الخصوم في ظل الانتشار الروسي والصيني في المنطقة، فضلًا عن مساعيه لضبط موازين القوى وإدارة الصراع المتفاقم بين تركيا واليونان وقبرص، والحفاظ على تماسك الناتو بعيدًا عن دخول عضوين فيه للاشتباك المسلح والذي تصاعدت مؤشراته بشكل كبير خلال العام الماضي. ناهيك عن حماية مصالحها الاقتصادية المتمثلة في تأمين شركاتها العاملة في مجال التنقيب خاصة بعد استحواذ «شيفرون» على حصة «نوبل إنيرجي». وقد طوعت الولايات المتحدة عددًا من الأدوات لاستعادة نفوذها وتأكيد انخراطها الفاعل في المنطقة، من بينها رفع حظر التسليح عن قبرص، والدخول في شراكات أمنية مع اليونان، فضلًا عن إصدار قانون شراكة الطاقة وأمن المتوسط (3+1)،

علاوةً على طلب الانضمام لمنظمة غاز شرق المتوسط. ومن المتوقع أن تصبح منطقة شرق المتوسط ضمن الأولويات الأساسية والكبرى لإدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن».

خامسًا- النفوذ الروسي والصيني المتصاعد: تصاعد النفوذ الروسي في منطقة شرق المتوسط بصورة كبيرة، إذ إن الوصول للبحر الأبيض المتوسط كان ضمن الأهداف الاستراتيجية لروسيا، خاصةً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ساهمت التحولات التي شهدتها المنطقة في أعقاب 2011 في زيادة نفوذ موسكو، والذي اتخذ نمطًا أكثر انخراطًا في أعقاب عام 2015 عبر البوابة السورية، إذ قامت موسكو بتوقيع عقود للتنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية السورية، كما عملت على تعزيز حضورها العسكري عبر تدشين قاعدة حميميم الجوية، وقاعدة طرطوس البحرية وضمن مساعيها لتثبيت نفوذها العسكري فقد انضمت مجموعة من السفن الروسية من منطقة البحر الأسود والبلطيق خلال عام 2018 لإجراء تدريبات بحرية، إلا أنها لم تغادر القاعدة منذ ذلك الوقت، ما يشير إلى رغبة موسكو في تكثيف حضورها العسكري، علاوة على ذلك تعمل موسكو على إثبات حضورها في ليبيا بما يضمن لها مزيدًا من التأثير.

من ناحية أخرى، يظل الحضور الصيني شرق المتوسط يحمل عددًا من الدلالات على حجم الاهتمام الدولي بالمنطقة رغم أن تحركات بكين تدور في فلك السيطرة على الموانئ وشبكات الاتصالات والاستثمار في البنية التحتية للنقل والطاقة، إذ تشير التقديرات إلى امتلاك الصين حصصًا في أكثر من عشرة موانئ أوروبية على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وقد يتسع حجم هذا الحضور وتتنوع أدواته في الفترات القادمة.

بين الصدام والتكامل

في سياق تنامي النفوذ الدولي والإقليمي شرق المتوسط، ومع تزايد اكتشافات الغاز، أصبحت تتوافر في المنطقة مقومات الصراع وعوامل التكامل، الأمر الذي يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

أولًا- إقليم مضطرب.. مؤشرات الصدام: تتشكل منطقة شرق المتوسط وفقًا لعدد من العوامل التي قد تقود في نهاية المطاف لخلق بيئة أمنية متوترة ومضطربة في ظل المشاريع المتنافسة

والمصالح المتداخلة، وقد برزت مؤشرات الصراع وعدم التوافق في عدد من الملامح الأساسية، من بينها:

1- النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان: تظل النزاعات الحدودية وعدم عدم التوافق حول استغلال الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية للدول المتشاطئة ضمن مسببات التوتر وعدم الاستقرار، حيث لا يزال الخلاف البحري بين لبنان وإسرائيل والذي يدور حول مساحة بحرية تبلغ نحو 860 كم مربع ملمحًا لعدم الاستقرار، خاصة في ظل تلويح الطرفين بإمكانية توظيف الأداة العسكرية لحماية مصالحهم، إذ إن كل طرف يدعي أحقيته بالتنقيب عن الغاز في تلك المناطق محل الخلاف، ويبدو أن هذا النزاع سيظل عالقًا خلال الفترات القادمة، خاصة بعدما تعثرت الوساطة الأمريكية للتوفيق بين الطرفين والتي انطلقت في مقر الأمم المتحدة «اليونيفيل» في الناقورة (أكتوبر 2020).

2- عسكرة التفاعلات: كادت أن تدخل منطقة شرق المتوسط في حرب مفتوحة واشتباك مسلح على خلفية التدخلات التركية ونمط العسكرة المتزايد التي تتبعه أنقرة في المنطقة، حيث مثلت دبلوماسية البوارج الحربية النمط الغالب في تفاعلاتها وذلك من خلال عقد مناورات وتدريبات بحرية، على غرار مناورة «ذئب البحر» (أكبر مناورة عسكرية بحرية في مايو 2019)، أو من خلال التحرش بالسفن الحربية على غرار قيام فرقاطة تركية بالتحرش بسفينة فرنسية كانت في مهمة لحلف الناتو في يونيو 2020. الأمر ذاته تكرر في أغسطس 2020 عندما اصطدمت سفينة تركية بأخرى يونانية، فضلًا عن اعتراضها لمسارات سفن التنقيب على غرار ما حدث في ديسمبر 2019 عندما اعترضت سفينة إسرائيلية في شرق المتوسط وطردتها من منطقة بحرية تابعة لقبرص، كما منعت في فبراير 2018 حفارًا تابعًا لشركة إيني الإيطالية من التنقيب عن الغاز في المياه القبرصية. ويمثل هذا النهج مصدرًا لعدم الاستقرار، ويفرض مزيدًا من التوتر داخل المنطقة.

3- استمرار الصراعات المسلحة: يظل التوتر والاضطراب في منطقة شرق المتوسط قائمًا في ظل تجدد دورات الصراع في كل من سوريا وليبيا، ويظل استقرار المنطقة مرهونًا بشكل كبير بمستوى التسوية التي يمكن أن تطرأ على هذه الملفات. ورغم مرور نحو عقد من الزمن على تلك الصراعات، إلا أن السلام لا يزال بعيد المنال، خاصة في ظل تضارب وتداخل المصالح الدولية في تلك

الساحات، وعليه ما لم يتم إيقاف تلك الصراعات فلن تتمتع منطقة شرق المتوسط بالقدر الكافي من الاستقرار.

ثانيًا- تفاهمات لافتة.. مؤشرات التكامل: على الرغم من تصاعد مؤشرات الصراع، إلا أن المنطقة قد شهدت عددًا من التحركات التعاونية والتكاملية، سواء في شكل ترتيبات جماعية ذات طابع مؤسسي أو من خلال تحالفات ثنائية أو متعددة الأطراف، وهو ما يمكن تحديده فيما يلي:

أولًا- الترتيبات الجماعية: ظهرت في الآونة الأخيرة عدة محاولات تستهدف تعظيم المكاسب وتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين دول المنطقة في استغلال الثروات الطبيعية، وقد شكل التعاون عبر منتدى غاز شرق المتوسط إحدى هذه الأدوات والآليات الجماعية في المنطقة، وقد تأسس المنتدى في يناير 2019 بمشاركة كل من مصر، وقبرص، واليونان، وإيطاليا، والسلطة الفلسطينية، وإسرائيل، والأردن، وخلال أقل من 20 شهرًا تحول المنتدى إلى منظمة إقليمية مقرها القاهرة (سبتمبر 2020)، وقد ساهمت تلك الخطوة في تحويل المنتدى من كونه منصة حوارية إلى كيان وطابع مؤسسي، وقد أتاح الميثاق التأسيسي والإطار الحاكم لعمل المنظمة الفرصة أمام انضمام أية دولة ترغب في الحصول على العضوية شريطة الالتزام بالمبادئ العامة، ومن هنا طالبت كل من فرنسا بالانضمام كعضو والولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب، فضلًا عن انضمام الأمارات (ديسمبر 2020).

من ناحية أخرى، شهدت العاصمة اليونانية (فبراير 2021) ظهور نمط جديد للتعاون عبر تشكيل منتدى الصداقة بين كل من مصر، واليونان، وقبرص، والإمارات، والسعودية، والبحرين، وذلك بهدف تبني رؤية مشتركة، وتعزيز التعاون الإقليمي ودعم الترتيبات الأمنية والحفاظ على الاستقرار في منطقة شرق المتوسط. وفي هذا الإطار، يمكننا ملاحظة غياب تركيا عن تلك الترتيبات والتحركات الجماعية، إذ إن التحركات العدائية لتركيا شرق المتوسط والعمل على تطويق وتحجيم نفوذها بات القاسم المشترك لتلك التحركات، بجانب حاجة تلك الدول لتعزيز التعاون بينهما في مجال الطاقة بما يحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمنافع المتبادلة.

ثانيًا- التحالفات الاستراتيجية: ساعدت اكتشافات الغاز شرق المتوسط على تشكيل عدد من التحالفات الاستراتيجية بين دول المنطقة وفي مقدمتها التحالف -آلية التعاون الثلاثي- بين مصر وقبرص واليونان الذي تشكل في نوفمبر 2014، ومنذ ذلك الحين حرصت هذه الدول على عقد عدد من القمم بشكل دوري حتى وصلنا إلى القمة الثامنة (أكتوبر 2020)، وهو ما ساهم في تعزيز العلاقة بينها في عدد من المجالات، الاقتصادية والسياسية والعسكرية. من ناحية أخرى، تشكل تحالف مماثل بين كل من قبرص وإسرائيل واليونان.

ختامًا، يمكن القول إن منطقة شرق المتوسط باتت تفرض نفسها وبقوة باعتبارها إقليمًا فرعيًا جديدًا، سواء بسبب أهميتها التقليدية وموقعها الاستراتيجي، أو من خلال الأهمية التي شكلها اكتشاف الغاز خلال العقد الماضي، حيث تجمع تلك المنطقة بداخلها عددًا من المشاهد المركبة والمعقدة في ظل المشاريع والنفوذ الدولي والإقليمي المتزايد، وتظل فرص التعاون وأنماط الصراع مرهونة بحجم تلك التفاعلات، كما أن استقرار شرق المتوسط يظل محكومًا بعدد من المحددات من بينها دور المؤسسات التقليدية (الناتو والاتحاد الأوروبي)، والناشئة (منظمة شرق المتوسط)، فضلًا عن القدرة على حلحلة النزاعات البحرية، وإنهاء دورة الصراع في ليبيا وسوريا. وفي حالة عدم النجاح في تحقيق معادلة الاستقرار فلا يتوقع مهما بلغت التفاعلات حدتها أن تصل دول المنطقة لحد المواجهة العسكرية المباشرة في ظل التكلفة الصعبة التي يمكن أن تنتج عن هذ الأمر.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2021

رقم الإيداع: 13472 - 2021 | الترقيم الدولي: 978 - 977- 85833 - 7 - 3

100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

+20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies